وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جـــامعة الجــزائر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية

دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990- 2003م)

رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص: نقود ومالية

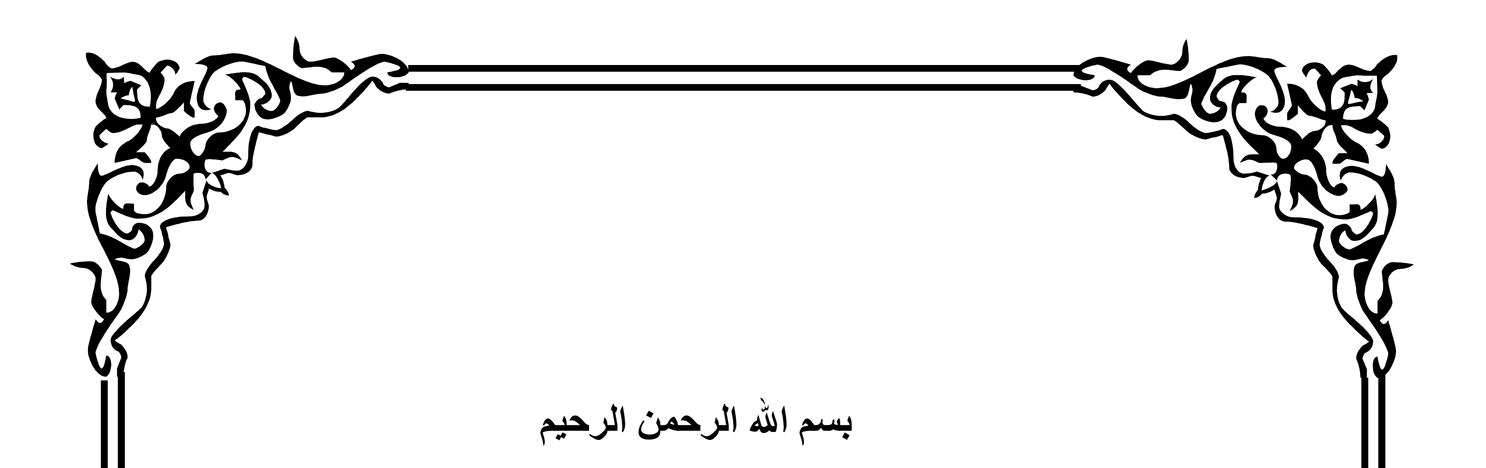
إعداد الطالب:
أحمد محمد صالح الجلال

تحت إشراف:
أ . د . الطيب ياسين

أعضاء لجنة المناقشة

- الأستاذ الدكتور. تومي صالح عميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير....رئيساً
- الأستاذ الدكتور. الطيب ياسين ....مشرفاً ومقرراً
- الدكتور. مجيطنة مسعود ....عضواً
- الأستاذ .ادريس رشيد ....عضواً

السنة الجامعية
2006/2005



بسم الله الرحمن الرحيم

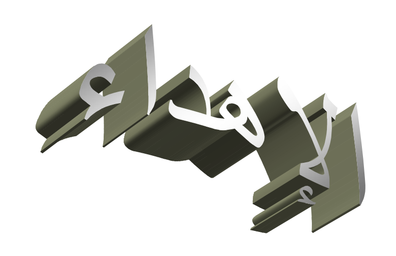
قال تعالى
{ قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم}

(البقرة: 32)

قول مأثور

{إني رأيت أنه لا يكتب إنساناً كتابا في يومه، إلا قال في غده لو غُير هذا لكان أحسن، ولو زِيد كذا لكان أفضل، ولو تُرك ذلك لكان أجمل. وهذا من عظيم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر}

(العماد الأصفهاني)



- إلى والديّ الكريمين أطال الله في عمرهما.
- إلى أخي العزيز علي . وأخواتي الكريمات.
- إلى زوجتي الفاضلة.
- إلى ابنتي أسيل أهدي ثمرة مجهودي.

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .. وبعد

أتشرف أن أتـوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان والعرفان بالجميل إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور الطيب ياسين على تكرمه بالإشراف على رسالتي، ولما لمسته من صدر رحب وتوجيه سديد ونصائح قيمة ومثمرة كان لها أبلغ الأثر في إنجاز هذا العمل. وأسأل الله العلي القدير أن يثيبه خير الثواب إنه سميع مجيب الدعاء.

كما أتوجه بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور/ عبدالله السنفي رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والأستاذ الدكتور/ عبيد شريم نائب رئيس الجهاز والسادة وكلاء الجهاز وجميع أعضاء قيادة الجهاز. وأخص بالشكر الأستاذ / حسن الحاضري والأستاذ/ عبد الكريم المنيفي على جهودهم الداعمة لنا خلال جميع سنوات الدراسة، وزملائي في الإدارة العامة للرقابة على التربية والثقافة والاعلام محمد شمس الدين ويحيى منصر وعبد الرحيم حسان و محمد دلال ومحمد الصعوطي وجميع زملائي في الإدارة.

كما أخص بالشكر الأستاذ/ حسن محمد عبد القادر الملحق الثقافي بسفارة الجمهورية اليمنية في الجزائر على تعاونه مع الطلاب الدارسين في الخارج. وأتوجه بخالص الشكر للأخ/ ناصر مجلي مدير المكتبة في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والأخ/ محمد بركات مدير المكتبة في البنك المركزي اليمني لما قدماه من التسهيلات وتوفير الدراسات والتقارير والإحصاءات المرتبطة بموضوع الدراسة، كما أشكر جميع العاملين في المكتبات الجزائرية، كما أتقدم بخالص الشكر للأخ/ جلال الجلال على جهوده في طباعة هذه الدراسة، وفي نفس الوقت أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من حفزني على إعداد هذه الدراسة.

فهرس المحتويات

الفصل الثالث : دور السياسات النقدية والمالية في علاج التضخم في الاقتصاد اليمني

قائمة الجداول

قائمة الملاحق



مقدمة عامة

مقدمة عامة

مشكلة البحث :

التضخم مشكلة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع. ويعد الاقتصاد اليمني أحد الاقتصاديات الآخذة في النمو، والذي اتسم بعدد من الخصائص التي مثلت بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية، حيث شهدت اليمن في مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين في الثاني والعشرين من مايو 1990م حدثا تاريخيا هاما تمثل في إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة ، واندماج نظامين اقتصاديين وسياسيين متباينين، لكل شطر منهما فلسفته الاقتصادية ونهجه السياسي الذي يتعارض في جانب كبير منه مع الفلسفة الاقتصادية والنهج السياسي للشطر الآخر، حيث اعتمد النظام السياسي في شمال اليمن (سابقا) على النظام الاقتصادي المختلط، والذي يشمل مزيجاً من الأنظمة الاقتصادية الإسلامية والرأسمالية والاشتراكية، في حين اعتمد النظام السياسي في جنوب اليمن (سابقا) على النظام الاقتصادي الاشتراكي. وعلى الرغم من تباين الأنظمة الاقتصادية التي انتهجها النظامين السياسيين في شمال اليمن وجنوبه (قبل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية) إلاّ أن كليهما اتسم بتخلف نظامه الاقتصادي وضعف وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وهشاشة بنية الإنتاج المحلي، وضعف قاعدة الصادرات الوطنية وتفاقم العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، بالإضافة إلى اعتماد النظامين السابقين على مصادر التمويل الخارجية- وبخاصة القروض الخارجية - لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما ساهم في تفاقم المديونية الخارجية لكلا الشطرين، وأثقل كاهل الاقتصاد اليمني الحديث. كما أدى اعتماد السلطات الحكومية في تمويل عجز الموازنة العامة على التوسع في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي إلى زيادة الإختلالات الداخلية نتيجة الزيادة في حجم السيولة المحلية وارتفاع نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي السيولة المحلية؛ نظرا لاعتماد البنك المركزي في تغطية جزء كبير من حجم القروض المقدمة للحكومة عن طريق الإصدارات النقدية الجديدة.

وقد شهدت الفترة اللاحقة لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية تفاقماً في المشاكل الاقتصادية خلال الفترة (1990-1994م) بفعل تأثير عدد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي أسهمت في زيادة حدة الإختلالات في بنيان الاقتصاد الوطني وبطئ معدلات نموه الاقتصادي، حيث أدى اندلاع حرب الخليج الثانية في أغسطس 1990م ونتيجة تفسير البلدان العربية المجاورة الخاطئ لموقف الحكومة اليمنية تجاه الأزمة إلى عودة ما يقارب من 800 ألف عامل يمني من البلدان العربية النفطية المجاورة، وبخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الكويت؛ مما ترتب عليه فقدان أحد أهم مصادر النقد الأجنبي، حيث مثلت تحويلات العاملين اليمنيين في تلك البلدان مصدر هام من مصادر تمويل الاقتصاد الوطني بالنقد الأجنبي. كما عانى الاقتصاد اليمني في الوقت نفسه من توقف المساعدات والقروض الميسرة الممنوحة لليمن من تلك البلدان، وقد تزامنت الظروف السابقة مع انهيار الكتلة الشرقية وتفكك الإتحاد السوفيتي، مما أفقد الاقتصاد اليمني مصدرا آخر من مصادر الحصول على القروض والمساعدات وساهم

في التأثير سلبا على أداء الاقتصاد اليمني . ولم يقتصر الحال على العوامل والمتغيرات السابقة، حيث شهد اليمن في صيف عام 1994م اندلاع حرب طاحنة إثر إعلان بعض القوى السياسية الانفصال عن الكيان الوطني الواحد، مما كبد الاقتصاد الوطني أعباء مالية متفاقمة نتيجة تلك الحرب التي قدرت تكاليفها بنحو 11 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى الخسائر البشرية.

وقد شكلت العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية السابقة بيئة مناسبة لتنامي عدد من المشاكل الاقتصادية، تمثلت في انخفاض معدلات النمو السنوية للاقتصاد الوطني، فعلى الرغم من الارتفاع في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الأسمى (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) والذي بلغ متوسطه خلال الفترة 1990-1994م 20.37%، إلا أن متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) بلغ خلال نفس الفترة 3.8%، كما ارتفع عجز الموازنة العامة من 12026 مليون ريال بنسبة 9.57% من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية عام 1990م إلى 45742 مليون ريال بنسبة 14,72% من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية عام 1994م، كما ساهمت الزيادة في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة العامة - والتي ارتفعت من 82.77 % من قيمة عجز الموازنة العامة عام 1990م إلى 96.78% من قيمة عجز الموازنة العامة عام 1994م - في زيادة حدة الإختلالات الداخلية وارتفاع نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي السيولة المحلية من 55,02% عام 1990م إلى 66,40% عام 1994م، مما أدى في ظل السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها السلطات الحكومية إلى زيادة حجم الإنفاق العام وارتفاع النفقات العامة بمعدلات نمو سنوية متسارعة بلغ متوسطها خلال الفترة 1990- 1994م 19.8%، وفي نفس الوقت ارتفعت نسبة الاستهلاك النهائي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 91.18% عام 1990م إلى 107,81% عام 1992م، ثم أخذت في الانخفاض إلى 97.34% عام 1994م، كما شهدت السنوات 1990 -1994م ارتفاعا في قيمة الواردات السنوية من السلع والخدمات من 25390 مليون ريال بنسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 1990م إلى 98218 مليون ريال بنسبة 31.6% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 1994م، كما شهدت الفترة السابقة ارتفاع رصيد المديونية الخارجية من 6280.9 مليون دولار أمريكي في 1990/12/31م إلى 8264.79 مليون دولار أمريكي في 1994/12/31م، وخلال نفس الفترة شهدت فجوة الموارد المحلية ارتفاعاً في قيمتها من 7330مليون ريال بنسبة 5.84% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 1990م إلى 56127 مليون ريال بنسبة 18,07% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 1994م، كما شهدت العملة الوطنية تدهورا في قيمتها الخارجية في سوق الصرف الموازي مقابل العملات الأجنبية الأخرى من 15.59 ريال للدولار الأمريكي عام 1990م إلى 80.75 ريال للدولار عام 1994م؛ مما تسبب في حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية.

وفي ظل تفاقم الضغوط التضخمية وحركة الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية والتدهور في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وجدت الحكومة نفسها أمام منعطف خطير يوشك أن يؤدي إلى انهيار بنيان الاقتصاد الوطني. ولمواجهة الوضع الاقتصادي المتدهور؛ بدأت السلطات الحكومية مشاوراتها مع صندوق النقد والبنك الدوليين بشأن تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي يدعمه ويسانده صندوق

النقد والبنك الدوليين، وقد انتهت تلك المشاورات بعقد اتفاق بين حكومة الجمهورية اليمنية وصندوق النقد والبنك الدوليين، تضمن قيام الحكومة اليمنية بتنفيذ برنامج للإصلاحات الاقتصادية والمالية على مراحل زمنية متتابعة خلال الفترة (مارس 1995- يونيو 2000م)، وقد تضمن البرنامج عدداً من السياسات النقدية والمالية الهادفة إلى وقف التدهور في أداء الاقتصاد الوطني والحد من تفاقم الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية.

وبناء على ما سبق، نطرح السؤال الجوهري التالي :

ما مدى فعالية السياسات النقدية والمالية في علاج التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية في الاقتصاد اليمني ؟

وانطلاقاً من السؤال الجوهري السابق ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة، نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما المقصود بمفهوم التضخم، وما هي أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية ؟
2. ما هي أهم وسائل علاج التضخم في الاقتصاديات النامية التي تعاني من تفاقم الضغوط التضخمية ؟
3. ما هي أهم وسائل مكافحة التضخم وفق برامج صندوق النقد والبنك الدوليين ؟
4. ما هي أهم خصائص الاقتصاد اليمني، وما مدى مساهمتها في توفير البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية؟
5. ما هي أهم السياسات النقدية والمالية التي تضمنها برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية ؟
6. ما مدى فعالية السياسات النقدية والمالية في علاج التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية في الاقتصاد اليمني ؟
7. ما مدى فعالية السياسات النقدية والمالية في تلافي الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني ؟

فرضيات البحث :

لغرض الإجابة على الأسئلة السابقة المطروحة في إشكالية الدراسة نفترض ما يلي :

1. عانى الاقتصاد اليمني من تأثير مجموعة متداخلة من العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية من الارتفاع.
2. أسهمت السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في التخفيف من العوامل الداخلية في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني.
3. أسهمت السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في علاج الإختلالات الخارجية الناجمة عن تفاقم المديونية الخارجية وارتفاع أسعار الواردات.
4. قصور السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية عن علاج الإختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد اليمني.

5. أسهمت السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في القضاء على الفجوة التضخمية في الاقتصاد اليمني.

أسباب اختيار الموضوع :

1. ميول الباحث للتعرف على أهم وسائل مكافحة التضخم وفق برامج صندوق النقد والبنك الدوليين، ومدى إمكانية الاعتماد عليها في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني.
2. ندرة الدراسات التي تناولت ظاهرة التضخم في الاقتصاد اليمني.
3. التعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني.
4. التعرف على أهم السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية ومدى فعاليتها في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني.
5. انتماء الباحث إلى اليمن، ومعايشته لمختلف المراحل الزمنية المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة، مما زاد الحافز لديه في إجراء دراسة تحليلية تتناول الظاهرة محل الدراسة.

أهمية الدراسة :

نظراً للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني، فإن أهمية الدراسة تنبع من خلال التعرف على أهم الخصائص التي اتسم بها الاقتصاد اليمني خلال الفترة محل الدراسة، ودراسة العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية، ومدى فعالية السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في علاج تلك الإختلالات وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية.

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. التعرف على الإطار النظري للتضخم، وأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية في الاقتصاديات النامية.
2. التعرف على أهم وسائل مكافحة التضخم وفق برامج صندوق النقد والبنك الدوليين، ومدى فعاليتها في علاج التضخم في اقتصاديات البلدان النامية.
3. استعراض خصائص الاقتصاد اليمني ودراسة أهم العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني.
4. التعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني.
5. التعرف على أهم السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية بهدف علاج التضخم في الاقتصاد اليمني.
6. محاولة تقييم مدى فعالية السياسات النقدية والمالية في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني.

7. محاولة تقييم مدى فعالية السياسات النقدية والمالية المنفذة في تلافي الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية.
8. الخروج بتوصيات قد تسهم في علاج الإختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد الوطني.
9. إثراء المكتبة العربية بصفة عامة والمكتبتين اليمنية والجزائرية بصفة خاصة بدراسة حول مدى فعالية السياسات النقدية والمالية في علاج التضخم في اقتصاديات البلدان النامية.

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة :

نظراً لطبيعة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها سيستخدم الباحث خليطاً من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية، حيث سيستخدم الباحث المنهج الوصفي، في بعض أجزاء الدراسة، يتناول فيها الإطار النظري لظاهرة التضخم من حيث مفهومها وأنواع التضخم وأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية، ووسائل علاج التضخم في اقتصاديات البلدان النامية ووسائل علاج التضخم وفق برامج صندوق النقد والبنك الدوليين، كما يستخدم الباحث المنهج التحليلي في بعض أجزاء الدراسة لشرح وتحليل مختلف الظواهر الاقتصادية والبيانات التحليلية والإحصاءات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة، كما يستخدم الباحث في دراسته المنهج التاريخي من خلال عرض العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني خلال الفترة السابقة لتنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية (1990-1994م) وفترة تنفيذ البرنامج والفترة التي تليها (1995- 2003م).

أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في الدراسة، فسيعتمد الباحث في دراسته على الأدوات التالية:

- أدوات التحليل الاقتصادي، نظراً للطبيعة الاقتصادية للظاهرة محل الدراسة.
- الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد اليمني، وبصفة خاصة الإحصاءات النقدية والمالية وغيرها من الإحصاءات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة.
- القوانين والقرارات المرتبطة بتنفيذ السياسات النقدية والمالية خلال فترة الدراسة.
- مختلف الدراسات والندوات وأدبيات وبحوث المؤتمرات الاقتصادية التي تناولت بالدراسة والتحليل الظاهرة محل الدراسة ووسائل علاجها.

حدود الدراسة :

- **الإطار المكاني للدراسة :**

يقتصر الإطار المكاني للدراسة في التعرف على مدى فعالية السياسات النقدية والمالية التي تم تنفيذها في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية اعتباراً من مارس 1995م، في علاج الضغوط التضخمية في الجمهورية اليمنية.

- **الإطار الزماني للدراسة :**

يشمل الإطار الزماني للدراسة الفترة (1990- 2003م)، وقد رأى الباحث أن تبدأ الدراسة من العام 1990م، نظراً لكونه العام الذي تم فيه إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة، وشهد عددا من الأحداث والمتغيرات المحلية

والخارجية من أهمها انهيار الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتي، واندلاع حرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من تأثير على أداء الاقتصاد الوطني، نظراً لانخفاض حصيلة الاقتصاد الوطني من النقد الأجنبي المتأتية من تحويلات العاملين اليمنيين في البلدان العربية المجاورة وتوقف المساعدات والقروض الممنوحة لليمن من تلك البلدان ومن الاتحاد السوفيتي (سابقا).

ولغرض الدراسة والتحليل سيتم تقسيم مدة الدراسة إلى فترتين :

- الفترة الأولى (1990-1994م) وتمثل الفترة السابقة لتنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي شهدت ارتفاعاً في معدلات التضخم السنوية.
- الفترة الثانية (1995- 2003م) وتمثل فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والفترة اللاحقة لتنفيذ البرنامج.

صعوبات الدراسة :

واجه الباحث خلال فترة قيامه بإعداد الدراسة العديد من الصعوبات، من أهمها :

1. تضارب بيانات الإحصاءات النقدية والمالية لبعض السنوات الواردة في كتب الإحصاء السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء عن البيانات الواردة في تقارير البنك المركزي اليمني عن البيانات الواردة في نشرات وزارة المالية، ولذا اعتمد الباحث بهدف تحاشي تلك الاختلافات إلى الاعتماد على تقارير البنك المركزي اليمني فيما يتعلق بالإحصائيات النقدية، والاعتماد على نشرات وزارة المالية فيما يخص الإحصائيات المالية والاعتماد على كتب الإحصاء السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء بالنسبة لبقية الإحصائيات.
2. ندرة الدراسات التي تناولت التقييم المرحلي لتنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية وتحديد مدى فعالية السياسات النقدية والمالية التي تضمنها البرنامج في علاج العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني.
3. عدم تمكن الباحث من الحصول على تفاصيل الاتفاق الموقع بين حكومة الجمهورية اليمنية وصندوق النقد والبنك الدوليين بشأن البدء بتنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وبما يمكن الباحث من تقييم مدى ملائمة السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية مع طبيعة الاقتصاد اليمني وإمكانية الاعتماد على تلك السياسات في القضاء على مختلف العوامل والمتغيرات التي ساهمت في تفاقم معدلات التضخم السنوية في الجمهورية اليمنية.
4. عدم توفر بيانات تفصيلية عن الأرقام القياسية لأسعار التجزئة والجملة لجميع سنوات الدراسة ولجميع محافظات الجمهورية، مما ساهم في الحيلولة دون تمكن الباحث من إجراء المقارنات لجميع سنوات الدراسة.

خطة البحث :

لإنجاز الدراسة والإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات، قام الباحث بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصل نظري وفصلان تطبيقيان، بالإضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة العامة.

وقد تناول الباحث في الفصل الأول من الدراسة الإطار النظري للتضخم من خلال الثلاثة المباحث التالية :

- المبحث الأول : نظرة عامة حول التضخم
- المبحث الثاني : تفسير التضخم
- المبحث الثالث : وسائل مكافحة التضخم

في حين خصص الباحث الفصل الثاني لدراسة الضغوط التضخمية وأثرها على الاقتصاد اليمني خلال الفترة (1990-1994م) من خلال الأربعة المباحث التالية :

- المبحث الأول : اتجاهات التضخم في الاقتصاد اليمني .
- المبحث الثاني : الإختلالات الداخلية ودورها في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني.
- المبحث الثالث : الإختلالات الهيكلية والعوامل الخارجية ودورها في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني.
- المبحث الرابع : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم على الاقتصاد اليمني .

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة دور السياسات النقدية والمالية في علاج التضخم في الاقتصاد اليمني من خلال الأربعة المباحث التالية :

- المبحث الأول : تشخيص التضخم في الاقتصاد اليمني.
- المبحث الثاني : وسائل علاج التضخم في الاقتصاد اليمني.
- المبحث الثالث : دور السياسات النقدية والمالية في علاج التضخم في الاقتصاد اليمني.
- المبحث الرابع : دور السياسات النقدية والمالية في علاج الآثار الناجمة عن الضغوط التضخمية.

الفصل الأول
الإطـــار النظري للتضخم

- **المبحث الأول:** نظرة عامة حول التضخم.
- **المبحث الثاني:** تفسير التضخم.
- **المبحث الثالث:** وسائل مكافحة التضخم.

الفصل الأول

الإطـ ـار النظري للتضخم

تمهيد:

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك البلدان، وبالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه. ويعد تخلف الأنظمة الاقتصادية وزيادة حدة الإختلالات الداخلية والخارجية وتفاقم الإختلالات الهيكلية من أكثر العوامل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية وتؤدي إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية. ونظرا لأهمية الدور الذي يمارسه التضخم في التأثير على اقتصاديات البلدان؛ كان لا بد من التعرض بالدراسة والتحليل لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بظاهرة التضخم ، حيث سيتم التطرق في الفصل الأول من الدراسة إلى مفهوم التضخم وأنواعه المختلفة ووسائل قياس التضخم في الاقتصاد والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية، كما سيتم تناول أهم المدارس والنظريات الاقتصادية التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم، حيث سيتم تناول تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والفكر الاقتصادي الحديث، بالإضافة إلى تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي المعاصر، كما يتناول الفصل الحالي من الدراسة وسائل علاج التضخم في اقتصاديات البلدان النامية من خلال دراسة أهم أدوات السياستين النقدية والمالية ودورها في علاج الضغوط التضخمية، كما نتناول بالدراسة والتحليل أهم وسائل مكافحة التضخم وفق برامج صندوق النقد والبنك الدوليين.

المبحث الأول: نظرة عامة حول التضخم

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح ومحدد من المفكرين والباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية والاقتصادية، فالتعريف الذي قد يسود خلال فترة زمنية معينة قد لا يتفق مع تعريف نفس الظاهرة خلال فترة زمنية معينة أخرى، فتعريف التضخم الذي ساد خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى[1] يختلف عن التعريف الذي ساد بعدها وأثناء الحرب العالمية الثانية، كما قد يختلف مفهوم التضخم خلال نفس الفترة الزمنية باختلاف وجهات نظر مفكري نفس الفترة، ويستخدم مفهوم التضخم لوصف ظواهر عديدة تشمل الزيادة في مستويات الأسعار والزيادة في مستويات الدخول والأجور، كما تشمل التضخم في العملة أو التضخم في التكاليف، إلا أن محور هذه الدراسة يركز على الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية.

ويحدث التضخم كنتيجة لعدد من العوامل والأسباب التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية، والتي تختلف في البلدان الصناعية المتقدمة عن أسباب التضخم في البلدان النامية، ويؤدي اختلاف العوامل والأسباب المنشئة للتضخم إلى اختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التضخم في البلدان الصناعية المتقدمة عن الآثار التي تتعرض لها البلدان النامية والمتخلفة والذي سيتم تناوله بالتفصيل في هذا المبحث من الدراسة.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، حيث ركزت بعض تلك الكتابات في تعريفها لهذه الظاهرة على مظهر التضخم، وذلك باعتباره ارتفاعا في المستوى العام للأسعار، ومن الأمثلة على ذلك تعريف التضخم على أنه " الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما"[2]، كما عرف بأنه "عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد"[3]، ومن خلال هذه التعريفات يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

في حين اعتمدت البعض من تلك الكتابات في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة للتضخم، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر، ومن أمثلة ذلك تعريف التضخم بأنه "كل زيادة في كمية النقد المتداول تودي إلى زيادةٍ في المستوى العام للأسعار"[4]، كما عرف التضخم أيضا بأنه " زيادة محسوسة في كمية النقود"[5]، كما عرف أيضا بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب

---

(1) عناية غازي حسين، التضخم المالي، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1985 م)، ص9.

(2) الوزني خالد، الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، (عمان، دار وائل للنشر، 2003م)، ص 249.

(3) البكري أنس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، (عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002م)، ص197.

(4) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص14.

(5) هاشم فؤاد، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1974م)، ص 219.

عما هـو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة"[1]، كما عرف التضخم بأنه " زيادة فـي كميـة النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار"[2]. كما عرف البعض التضخم من خلال الربط بين مظهـر التـضخم وبعـض أسبابه حيث عرف التضخم بأنه" زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قـصير لتحقيـق ارتفاع كبير في الأسعار"[3].

وبالرغم من تعدد التعريفات التي تناولت ظاهرة التضخم إلا أنها تشير إلى أنها تمثل ارتفاعات متواليـة فـي المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد. أي أن تعريف التـضخم يتـضمن الخـصائص التالية:-

1. أن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنـه " متوسـط ترجيحـي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما"[4].
2. أن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبـر عـن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا[5].

وعليه فإن تعريف التضخم يعتمد على فكرتين أساسيتين[6]:-

أ- الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية السلع، حيث تقوم هذه الفكرة في تحديدها لمفهوم التـضخم مـن خـلال المقارنة بين كمية النقود المتداولة مع كمية السلع والخدمات المتوفرة في المجتمع، حيث يؤدي اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع إلى التأثير في مستويات الأسعار؛ لأن الزيادة في كمية النقود المتداولـة عن كمية السلع والخدمات في الاقتصاد تؤدي إلى خلق فائض طلب ناتج عن الزيادة في حجم الطلـب الكلـي على السلع والخدمات عن الكمية المعروضة منها، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق عكس ذلك عنـد زيادة كمية السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة أكبر من الزيادة في كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالأسـعار نحو الانخفاض. وفي كلا الحالتين يجب أن تكون الزيادة في كمية النقود أو كمية السلع والخدمات في الاقتصاد كبيرة نسبياً تؤثر في مستويات الأسعار، حيث أن الزيادة المحدودة في أي منها على الآخر قد لا يكـون لهـا تأثير كبير على المستوى العام للأسعار. وبذلك فإن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقـود فـي المجتمـع بالنسبة لكمية الإنتاج حيث يعبر عن الزيادة في كمية النقود مع ثبات الزيادة في كميات الإنتاج.

---

(1) عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 1999م)، ص 145.

(2) الغولي أسامه، شهاب مجدي، مبادئ النقود والبنوك، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997م)، ص 78.

(3) حشيش عادل احمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1992م)، ص201.

(4) الوزني خالد، الرفاعي أحمد، مرجع سابق، ص 250.

(5) الشبول نـايف، "التضخم فـي الاقتصاد الأردنـي - دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه"، (جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1981م)، ص 6.

(6) حشيش عادل احمد، مرجع سابق، ص201.

ب- أن حدوث الارتفاع في المستوى العام للأسعار ما هو إلا تعبير عن الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية الإنتاج، والذي يؤدي إلى تزاحم مقدار كبير من النقود على كمية محدودة من السلع والخدمات، حيث يؤدي التنافس فيما بين وحدات النقد للحصول على تلك الكمية من السلع إلى رفع المستوى العام للأسعار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التضخم في الاقتصاد يجب أن يكون مفاجئاً وسريعاً؛ لأن وجود توقعات في المجتمع بحدوث سلسلةٍ من الارتفاعات في مستويات الأسعار سوف تعطي الحكومات الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج، بحيث يصاحب الزيادة في كمية النقد المتداول زيادة مماثلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد.

وعليه يمكن التعبير عن ظاهرة التضخم بأحد الأشكال الآتية[1]:-

1. بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد.
2. حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج.
3. حدوث زيادة في كمية النقود بنسبةٍ أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج.

المطلب الثاني: أنواع التضخم

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها، إذ أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصيةٍ واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملاً[2]. وفي ضوء ذلك نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يلي:-

1-2-1 معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان:

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بالاعتماد على معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومدى قدرتها على التحكم في حركة مستويات الأسعار والتأثير فيها[3]، ووفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم:-

1-1-2-1 التضخم الظاهر:

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورةٍ مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها، ووفقاً لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابةً لفائض الطلب (Excess Demand)، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورةٍ تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب[4]. وبالإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في

---

(1) نفس المرجع، ص 202.

(2) الروبي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، (الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1984م)، ص 25.

(3) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص 56.

(4) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 26.

المستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية من أهمها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي، العوامل النفسية للأفراد.

1-2-1-2 التضخم المكبوت:

يشير هذا النوع إلى التضخم المستمر غير الواضح، نظرا لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الأثمان، من خلال إصدار التشريعات والضوابط الإدارية مما يحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحريةٍ تامة؛ نظراً للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها السلطات الإدارية والتي تحدد المستويات العليا للأسعار، بما يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى من ارتفاعاتها، وتهدف الدولة من خلال ذلك إلى الحد من الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار، إلا أن ذلك لا يعني القضاء على الظواهر التضخمية وإنما محاولة التخفيف من حدتها، حيث أن عدم تدخل الدولة بأجهزتها المختصة في تحديد مستويات الأسعار سوف ينعكس في حدوث ارتفاعات متوالية وتصاعدية في المستوى العام للأسعار، وبما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد(1). وتستخدم الدولة العديد من الإجراءات التي تهدف من خلالها الحد مؤقتاً من ارتفاع مستويات الأسعار أو تجميدها ومنعها من الارتفاع وتفعيل سياسة الرقابة على الصرف وإتباع آليات معينة في توزيع المواد الاستهلاكية كالبيع بأسلوب البطاقات ونحوها(2).

1-2-2 معيار تعدد القطاعات الاقتصادية:

تتحدد الاتجاهات التضخمية وفقاً لهذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية وفق تقسيم الاقتصادي كينز إلى ما يلي:-

1-2-2-1 التضخم في أسواق السلع:

ويفرق بين نوعين من التضخم في أسواق السلع كما يلي:-

أ- التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات سلع الاستهلاك، وذلك من خلال الزيادة في نفقات إنتاج السلع على الادخار(3)، مما يترتب عليه تحقيق أرباح قدرية في قطاع صناعة سلع الاستهلاك.

ب- التضخم الرأسمالي: ويحصل هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات إنتاجها. ويترتب على ذلك تحقيق أرباحاً قدرية في كلاً من قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار، كنتيجةٍ لبروز الضغوط التضخمية(4).

---

(1) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص ص 58- 59.

(2) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 26.

(3) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص60.

(4) نفس المكان.

1-2-2-2 التضخم في أسواق عوامل الإنتـاج، ويفرق بين نوعين من التضخم فـي أسـواق عوامـل الإنتاج:-

أ- التضخم الربحي:

يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباحاً قدريـة فـي قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار(1).

ب- التضخم الدخلي :

يحدث هذا النوع من التضخم نتيجةً لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقـات ارتفـاع أجـور الكفايـة للعمال(2).

1-2-3 معيار حدة التضخم :

ينقسم التضخم وفقاً لهذا المعيار إلى ما يلي:

1-2-3-1 التضخم الجامح:

ويعد أكثر أنوع التضخم ضرراً على الاقتصاد الوطني؛ وذلك نظراً لارتفاع المستوى العام للأسعار بـصورةٍ سريعة ومتوالية دون توقف، بحيث ينجم عنه آثاراً اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منهـا أو معالجتها في الأجل القصير، ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتهـا كمخزن للقيمة، مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص من النقود التي بحوزتهم، واستبدالها بعملات أخرى أو قيـام الأفراد بالتخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها فـي قطاعـات غيـر إنتاجية، مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات القومية(3). ويحدث هذا النوع مـن التـضخم نتيجـة الإفراط في عرض النقود، وكنتيجةٍ للنقص غير الطبيعي في عـرض الـسلع النـاجم عـن حـالات الحـروب والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية(4).

1-2-3-2 التضخم المتوسط "التضخم غير الجامح":

ويعبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع مستويات الأسعار، ولكنها تكون بمستوى أقل في ارتفاعهـا مقارنـة بالتضخم الجامح، وتكون الآثار الناجمة عنه اقل خطورة على الاقتصاد الوطني، مما يساعد الـسلطات الحكوميـة على معالجة الاختلالات الناجمة عنه، حيث لا يترتب عليه فقدان الثقة تماماً بالعملة الوطنية.

1-2-4 معيار مصدر التضخم :

يمكن التمييز وفقاً لهذا المعيار بين نوعين من التضخم هما:

---

(1) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 8.

(2) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص 61.

(3) نفس المرجع، ص 62.

(4) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 30.

1-4-2-1 التضخم من جانب الطلب:

يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال التوازن بين الطب الكلي على السلع و الخدمات في المجتمع عن الكميات المعروضة منها مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق؛ نظراً لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل[1]، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار[2]. أما في حالة عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها، حيث أن عدم بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل يعني أن الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتغير في حجم الطلب. وعليه فإن الزيادة في الطلب يقابلها عادة زيادة في الإنتاج، وبالتالي لا يترتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار[3].

ولقد تعددت الآراء حول سبب هذا النوع من التضخم، إلا أن جميعها تتفق حول العوامل التي تؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها، حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغير في أذواق الأفراد، وهناك من يرجعه إلى التغير في كمية النقود، بينما يرجعه آخرون إلى الزيادة في الدخل. وبالتالي فانه وبالاعتماد على ما سبق فإن زيادة كمية النقود لا يترتب عليها بالضرورة زيادة في المستوى العام للأسعار، خاصة إذا لم توجه الزيادة في النقود نحو الإنفاق، حيث قد توجه الزيادة في كمية النقود إلى الاستثمار عن طريق الاكتتاب في الأوراق المالية، كما أن الزيادة في الدخل لا يترتب عليها زيادة في الأسعار كون زيادة الدخول ترتبط أساساً بزيادة الإنتاجية، مما يؤكد زيادة الكميات المعروضة من السلع والخدمات في الاقتصاد، وبالتالي لا يترتب على الزيادة في الدخل زيادة في الأسعار[4].

وتعد الزيادة في المستوى العام للأسعار وفقاً لما تقدم نتيجةً لارتفاع الطلب الكلي وخاصة في حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث تؤدي الزيادة في الطلب على السلع والخدمات في ظل جمود العرض الحقيقي منها إلى زيادة الأسعار. وتستمر الزيادة في الأسعار باستمرار الزيادة في حجم الطلب الكلي، نظراً لعدم مقدرة الاقتصاد الوطني على زيادة كميات الإنتاج [5].

1-2-4-2 التضخم الناشئ عن الزيادة في التكاليف " تضخم دفع النفقة":

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبةٍ تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، بحيث يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار[6]، والتي ترجع إلى اختلال التوازن بين العوائد

(1) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص 66.

(2) نفس المكان.

(3) الغولي أسامه، شهاب مجدي، مرجع سابق، ص ص 83- 84.

(4) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 10.

(5) عبد الرحمن إسماعيل،عريقات حربي، مرجع سابق، ص ص 150- 151.

(6) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص 74.

الناتجة عن استخدم تلك العوامل ممثلةً بالمنتجات والخدمات وبين ما تستخدمه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف. ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الزيادة في نفقات عناصر الإنتاج دون أن يرتبط ذلك بوجود تغيرات في حجم الإنتاجية(1)، ويعد عنصر العمل أكثر عناصر الإنتاج تأثيرا على تكاليف الإنتاج، حيث أن الزيادة في نفقات الإنتاج تعود غالباً إلى الزيادة في معدلات الأجور(2). ولقد ميز الاقتصادي الإنجليزي جون كينز بين نوعين من ارتفاع الأجور هما:-

1. الارتفاع الذاتي:- وهو الارتفاع الذي يترتب عليه زيادة التكاليف وارتفاع مستويات الأسعار نتيجة زيادة الطلب على الأيادي العاملة.
2. الارتفاع المحفز:- ويحدث هذا الارتفاع كنتيجة طبيعية لمطالبة العمال برفع أجورهم نتيجة الارتفاع في مستويات الأسعار بغرض المحافظة على مستوى معيشي مناسب.

كما قد يرجع البعض التضخم نتيجةً محاولات من قبل المنتجين أو نقابات العمال أو كليهما معاً والهادفة إلى رفع أسعار بيع منتجاتهم أو خدماتهم، حيث يهدف المنتجون إلى تحقيق معدلات ربح مرتفعة، وفي الوقت نفسه يهدف العمال إلى رفع معدلات أجورهم، وتؤدي معدلات الأرباح المرتفعة التي يحققها المنتجون ومعدلات الأجور المرتفعة التي يحققها العمال، إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار. إلا أنه ليس بالضرورة أن تؤدي الزيادة في الأجور إلى ارتفاع التكاليف ومن ثم الأسعار وذلك عندما تقابل الزيادة في التكاليف زيادة في الإنتاجية.

وعلى الرغم من تأثير عنصر العمل وزيادة الأرباح وأهميتهما في تحديد تكاليف الإنتاج إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع التكاليف ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار من أهمها:-

1) ارتفاع تكاليف المواد الأولية، والذي يعد سبباً في ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار، خاصةً في ظل عدم التدخل الحكومي للحد من الزيادة في مستويات الأسعار.
2) ارتفاع أسعار الواردات، وخاصةً في حالة ارتفاع نسبة الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة الداخلة في العملية الإنتاجية، كما يؤدي ارتفاع أسعار الواردات إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبصورة خاصة إذا كان البلد يعتمد على الواردات لتغطية جزء كبير من احتياجاته من السلع والتجهيزات المختلفة، بحيث تكون الأسعار المحلية عرضة للارتفاع بمجرد ارتفاع أسعار الواردات، والتي تشكل ضغطاً كبيراً على الأسعار في البلد المستورد.

المطلب الثالث: قياس التضخم

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على محورين أساسيين، يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار، بينما يتمثل المحور الثاني

(1) الغولي أسامه، شهاب مجدي، مرجع سابق، ص 85.
(2) نفس المكان.

في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يركز على تحديد مصدر ارتفـاع الأسـعار أي تحديـد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني.

1-3-1 الأرقام القياسية للأسعار

تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها " عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار"[(1)]، والمقصود مـن أنها متوسطات نسبية، هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم علـى اسـتخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، ويعتمد اختيـار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة[(2)]. كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنيـة نظراً لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة. ويتم إعداد الأرقام القياسية لمختلف أنواع السلع في الاقتصاد معبراً عنها بوحدات النقود، حيث أن حدوث تغيرات في الأسعار يترتب عليه حدوث تغيرات في نفقات المعيـشة. وتـستخدم الأرقام القياسية للأسعار لقياس التغيرات في مستويات الأسعار، وبالتالي التغيرات في نفقات المعيشة، كمـا أنهـا تعكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية لوحدة النقد[(3)]. وتستخدم الأرقام القياسـية لقيـاس التغيـرات فـي الأسعار، وذلك من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينـة، حيـث يشير الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات في المجتمع عن وجود ظاهرة التضخم فيه. وتكتـسب الأرقـام القياسية أهميتها، من خلال مقدرتها على عكس التغيرات في مستويات الأسعار التي تحدث في الاقتصاد القـومي، حيث أنه كلما كانت تلك الأرقام دقيقة وشاملة، كلما دل على مقدرتها في عكس التغيرات التي تحـدث فـي القـوة الشرائية للنقود[(4)].

وتتمثل أهم الأرقام القياسية للأسعار فيما يلي :-

- الرقم القياسي لأسعار الجملة
- الرقم القياسي لأسعار التجزئة
- الرقم القياسي الضمني

---

(1) شافعي محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1969م)، ص ص 63- 66.

(2) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 21.

(3) زغلول فتحيه محمد، " تقييم مقاييس التضخم في مصر"، بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة خـلال الفتـرة 3- 5 مارس 1990م، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1992م)، ص 20.

(4) زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م)، ص 107.

أولاً : الرقم القياسي لأسعار الجملة:

يضم الرقم القياسي لأسعار الجملة أهم المجموعات السلعية، مثل المنتجات الزراعية والدواجن والأسماك، والمنتجات الحيوانية غير الغذائية والأخشاب، مواد البناء، والمواد الغذائية والمشروبات، ومواد الطاقة والبترول، والمواد الكيماوية والأدوية وغيرها من السلع[1].

ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار الجملة بالاعتماد على الأسعار الرسمية، والتي تشير بصفة إجمالية إلى أسعار الجملة في جميع أنحاء البلاد دونما تمييز بين المناطق الجغرافية فيها سواء كانت مناطق حضر أم ريف. وذلك من خلال قيام أجهزة الإحصاء المختصة بجمع كافة البيانات حول أسعار البيع بالجملة بناء على نماذج يتم إرسالها إلى كافة المنشئات العاملة في تجارة الجملة، والتي تقوم بتعبئتها وإعادة إرسالها إلى أجهزة الإحصاء التي تقوم بفرزها وتصنيفها وحساب الرقم القياسي لها*.

ثانياً :الرقم القياسي لأسعار التجزئة:

يعكس الرقم القياسي لأسعار التجزئة التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، وذلك من خلال تتبع التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد القومي، ويتم إعداد هذا الرقم بالاعتماد على الأسعار الرسمية دون الأخذ في الاعتبار الأسعار الفعلية التي تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب، أو الأسعار التي يسود التعامل بها في السوق السوداء، ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار التجزئة بالاعتماد على طريقة العينة التي تقوم على اختيار النمط الإنفاقي لعينة تمثل شرائح في المجتمع، غير أن الاعتماد في إعداد هذا الرقم على اختيار عينة من المجتمع لا تعكس في حقيقة الأمر طبيعة الإنفاق الحقيقي أو التغيرات التي تطرأ عليه من حين لآخر، وذلك نظراً لحدوث تغيرات كثيرة في أنماط الاستهلاك في المجتمع بين فترة وأخرى، وكذا إمكانية لجوء المستهلك إلى السلع التعويضية في حالة عدم قدرته على شراء السلع الرئيسية.

ثالثاً: الرقم القياسي الضمني:

يعد الرقم القياسي الضمني من أكثر الأرقام القياسية استخداما، وذلك نظراً لاحتواء هذا المؤشر على أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد القومي، سواء كانت سلع وسيطة أو إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية، كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة على السواء[2]. وتعتمد العديد من الهيئات والمنظمات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي على هذه المؤشرات كدليل على وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد[3]. ويتم الحصول على هذا الرقم من خلال قسمة الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على الدخل القومي

---

(1) نفس المرجع، ص 125.

* لمزيد من التفصيل حول الأرقام القياسية، انظر د.مصطفى رشدي، النظرية والسياسات النقدية، (الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1977م)، ص ص 588- 596، محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1962م)، ص ص 62- 75.

(2) زغلول فتحية محمد، مرجع سابق، ص 74.

(3) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 130.

الإجمالي لنفس السنة بالأسعار الثابتة مضروباً في مائه، فإذا كان ناتج القسمة مساويا 100 فإن ذلك دليـل علـى استقرار مستويات الأسعار، في حين إذا زاد الناتج عن 100 فإن ذلك يؤكد على حدوث ارتفاع في المستوى العـام للأسعار، وعلى العكس إذا كان الناتج أقل من 100 فإن ذلك يدل على حدوث انخفاض في المستوى العام للأسعار.

1-3-2 الفجوة التضخمية :

نظراً لاعتبار الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التطورات التي تطرأ علـى المـستوى العـام للأسـعار، دون التعرض للأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات؛ فإنه من الضرورة الاعتماد على بعض المعايير التـي تمكن من تحديد أسباب التغيرات في مستويات الأسعار[1].

وتعد الفجوة التضخمية من أهم الاصطلاحات التي أوردها كينز في إطار تحليله للتضخم، والتي تضمنها بحثـه الصادر عام 1940م تحت عنوان كيف ندفع نفقات الحرب How to pay for the War[2]. ويرجع الهدف مـن حساب الفجوة التضخمية محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، حيث اعتبرها كينـز بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، كما حاول كينز في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حـسابياً بوحـدات نقدية، بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلـك الظـاهرة، ووضـع السياسات النقدية والمالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي. وقد اعتمد كينـز فـي تحليلـه للفجـوة التضخمية على تحديد فائض الطلب في أسواق السلع، أي تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع، دون الأخذ بعين الاعتبار فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، وذلك على اعتبار أن اخـتلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال في التوازن في أسوق عوامل الإنتاج، وهو الأمر الذي تم تلافيه في تحليل المدرسة السويدية للفجوة التضخمية المقدرة Ex Ante Inflationary Gap، والتي اعتبرتها كنتيجة لاختلاف التوازن في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، والتي تحـدث نتيجـة الزيـادة المتوقعة في الطلب الكلي في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج عـن حجـم العـرض المتوقـع مـن الـسلع والخدمات[3]. وتحدث الفجوة التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب الكلي على السلع والخـدمات أو الإفـراط فـي المعروض النقدي، ويحدث الإفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة الزيادة في حجم الإنفاق القـومي محسوباً بالأسعار الجارية عن الناتج القومي الحقيقي محسوباً بالأسعار الثابتة، كما يتحقق فائض فـي المعـروض النقدي نتيجة زيادة كمية النقود في الاقتصاد عن تلك النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقديـة[4]. ويمكن توضيح ذلك بيانياً من خلال الشكل (1/1).

---

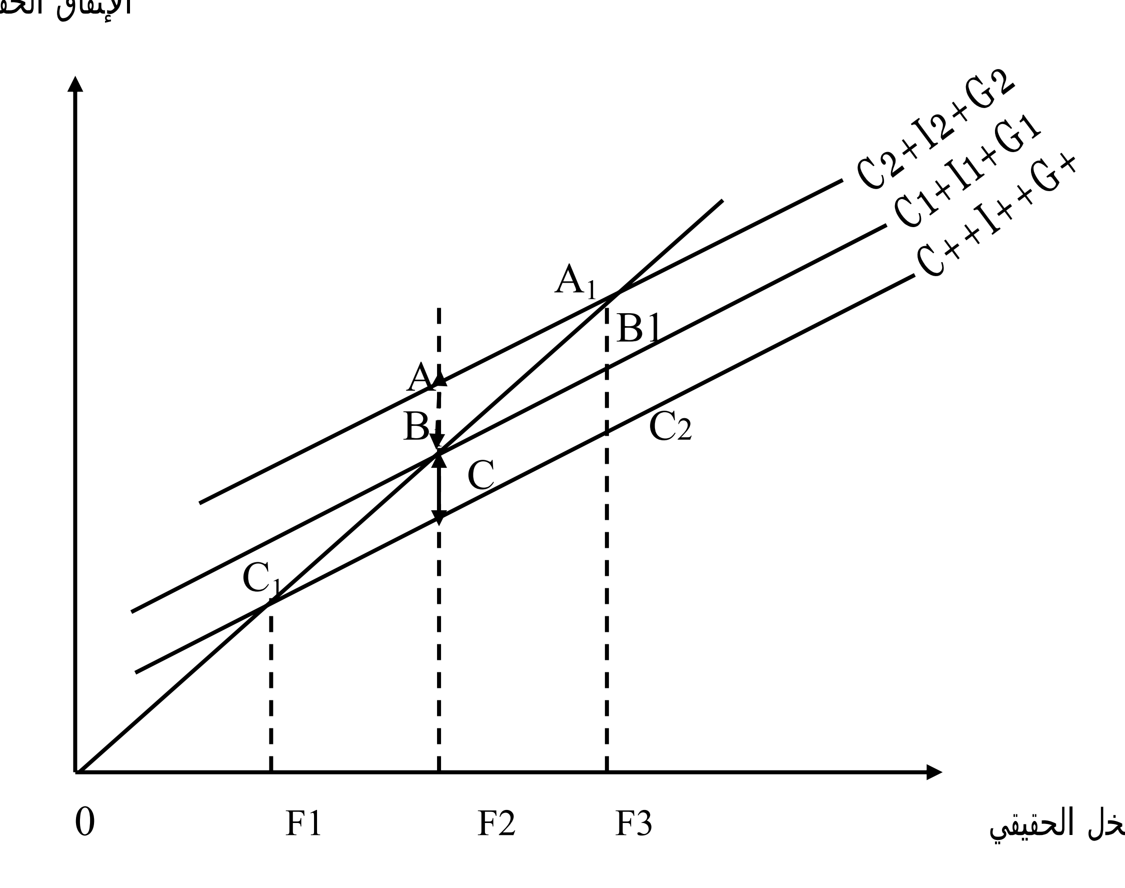
(1) نفس المرجع، ص 134.

(2) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 239.

(3) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 41.

(4) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص ص 239- 240.

شكل رقم(1) يوضح الفجوة التضخمية في الاقتصاد



ويمثل الدخل الحقيقي على المحور الأفقي، بينما يمثل الإنفاق الحقيقي على المحور الرأسي، كما يقيس الخـط 45 درجة العلاقة الكمية بين الإنفاق الحقيقي ومستويات الدخل الحقيقي الناتج عن الزيادة في حجم الإنفاق، ويمثل المنحنى C+I+G دالة الإنفاق الكلي الحقيقي[1]. ويتحقق التوازن في الاقتصاد عند النقطةB والتي تمثل نقطة تقاطع دالة الإنفاق الكلي $C_1+I_1+G_1$ مع النقطة على الخط الاسترشادي 45^O عند مستوى التوظف الكامل، بحيث تمثـل المسافة OF_2 الدخل الحقيقي الناتج عن الإنفاق عند وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل. وتحـدث فجـوة انكماشية في الاقتصاد إذا كان مستوى الطلب الكلي أقل من مستوى الدخل الحقيقي، والذي يعبر عن الزيـادة فـي العرض الحقيقي للسلع والخدمات عن حجم الطلب الكلي عليها، أي أن مستوى الإنفاق الكلي في الاقتـصاد غيـر كافي لتحقيق مستوى التوظف الكامل[2]. بحيث يتحقق التوازن في هذه الحالة عند مستوى أقل من الدخل، وتقـاس الفجوة الانكماشية بالمسافة B C والتي تمثل المسافة بين النقطة B الواقعة على الخط الاسترشادي 45^O والنقطة C الواقعة على منحنى دالة الطب الكلي C+I+G، كما تقاس الفجوة الانكماشية بالمسافة بين النقطتين F1،F2 والتـي تعبر عن الفرق بين مستوى الدخل التوازني عند النقطة OF_1 والدخل عند مستوى التوظف الكامل OF_2، ويتطلب

(1) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 59.
(2) العناني حمدي أحمد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1995م)، ص 208.

القضاء على الفجوة الانكماشية إتباع السياسات النقدية والمالية التي تكفل زيادة حجم الطلب من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب وزيادة حجم الائتمان وغيرها من الوسائل الكفيلة بزيادة حجم الطلب الكلـي. إلا أن زيادة حجم الإنفاق الكلي بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل يولد فائض في الطلب الكلي، يؤدي إلـى ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وتعبر مرحلة التشغيل الكامل عن أن الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية في المجتمع قد وصلت إلى أقصى طاقاتها، بحيث أن كل زيادة في الإنفاق الكلي لا يقابلها زيادة في العرض الحقيقـي للسلع والخدمات[1]. وتؤدي الزيادة في حجم الطلب الكلي إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مـستويات الأسـعار، وتحدث الفجوة التضخمية في الاقتصاد نظراً لحدوث التوازن على يمين خط التوظف الكامل[2]. وتقـاس الفجـوة التضخمية بالمسافة AB، والتي تمثل الفرق بين النقطة A التي تعبر عن دالة الإنفاق الكلي $C_2+I_2+G_2$ والنقطـة B على الخط الاسترشادي 45^O، كما تقاس الفجوة التضخمية بالمسافة F2F3 والتي تعبر عن الفرق بـين الـدخل عند المستوى التوازني OF_3 والدخل عند مستوى التوظف الكاملOF_2. ويتطلب القضاء على الفجـوة التـضخمية تخفيض دالة الطلب الكلي من خلال إتباع السياسات المالية والنقدية المناسبة مثل رفع معدلات الضرائب و تخفيض الإنفاق الحكومي والحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

وتتمثل أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية فيما يلي:-

1. معيار فائض الطلب الكلي:

تقاس الفجوة التضخمية وفقاً لمعيار فائض الطلب الكلي من خلال الفرق بين الطلب الكلي محسوباً بالأسعار الجارية والعرض الحقيقي محسوباً بالأسعار الثابتة [3]، أي أن الفجوة التضخمية تعبر عن الاختلال الحاصـل بـين نمو كمية النقود ونمو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد في شكل فائض طلب Excess Demand، يتمثل في زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع عن النـاتج القـومي الحقيقـي، ممـا يـدفع بمستويات الأسعار المحلية إلى أعلى . ويستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على المنطلقـات الأساسـية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستويات الأسعار التي تضمنتها أفكار النظرية العامة للاقتصادي كينز، والتي تـرى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العـرض الحقيقـي منهـا نتيجة بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، تمثل حالة من التضخم، تدفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

ويمكن صياغة فائض الطلب وفقاً للمعادلة التالية[4]:-

$$Dx =(Cp+Cg+I+E) - y \qquad ....(1)$$

حيث أن Dx تمثل إجمالي فائض الطلب .

Cp تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية .

Cg تمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية .

---

(1) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 58.

(2) مجيد ضياء، اقتصاديات النقود والبنوك، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001م)، ص ص 223- 224.

(3) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 243.

(4) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص ص 159- 160.

I تمثل الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية .

E تمثل الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية .

Y تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .

وتبين المعادلة السابقة أنه في حالة ما إذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن الفرق بينهما يتمثل في إجمالي فائض الطلب، والذي ينعكس في صورة ارتفاع في مستويات أسعار السلع والخدمات المنتجة. إلا أن جزءاً من إجمالي فائض الطلب يمكن إشباعه عن طريق التوسع في الواردات والذي يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، أما الجزء المتبقي من إجمالي فائض الطلب والذي لم يتم إشباعه عن طريق الواردات، والذي يعبر عنه بصافي فائض الطلب فإنه يمثل ضغطاً تضخمياً يدفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع، ويمكن توضيح صافي فائض الطلب بالمعادلة التالية:-

$$Dxn = (Dx - F) \qquad .... (2)$$

حيث أن Dxn تمثل صافي فائض الطلب .

Dx تمثل إجمالي فائض الطلب .

F تمثل عجز الميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات).

وبإعطاء مجموع الإنفاق القومي الرمز A فإنه يمكن صياغة المعادلتين (1)، (2) في المعادلة (3) والتي تعبر عن صافي فائض الطلب.

$$Dxn = (A+ X) - (Y+M) \qquad ....(3)$$

حيث أن X تمثل الصادرات، M تمثل الواردات.

2. معيار فائض المعروض النقدي:

تتحدد الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المعيار بمقدار الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع عن تلك النسبة من الدخل الحقيقي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة[1].

ويمكن التعبير عن الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المعيار بالمعادلة التالية:-

$$G = \Delta M - \frac{M}{GNP} \times \Delta\ GNP$$

حيث أن G تمثل الفجوة التضخمية .

Δ M تمثل التغير في عرض النقود .

M تمثل كمية النقود .

GNP تمثل الناتج القومي الإجمالي .

ΔGNP تمثل التغير في الناتج القومي الإجمالي .

---

(1) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 241.

ووفقاً لهذا المعيار فانه يتطلب التساوي بين الزيادة في كمية النقود المعروضة في الاقتصاد وتلك النسبة من الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة من أجل تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار[1].

3. معيار معامل الاستقرار النقدي:

يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الكمية الحديثة، والتي ربط فيها الاقتصادي فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في الناتج القومي الحقيقي[2]، حيث يرى فريدمان بأن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي، تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، يتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات المعروضة، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي .

ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية[3]:-

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن ΔM تمثل التغير في كمية النقود.

M تمثل كمية النقود .

ΔY تمثل التغير في الناتج القومي الحقيقي .

Y تمثل الناتج القومي الحقيقي .

ويتحقق التوازن في الاقتصاد وفقاً لهذه المعادلة عند تساوي نسبة التغير في كمية النقود مع نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي، بحيث تكون قيمة المعامل B مساوية للصفر، أما إذا كانت نسبة التغير في كمية النقود أكبر من نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي، أي أن قيمة معامل الاستقرار النقدي B موجباً، فإن ذلك يؤكد على وجود ضغوط تضخمية يتفاوت تأثيرها في الاقتصاد كلما زادت قيمة المعامل أو اقتربت من الواحد الصحيح بحيث تزيد حدة الضغوط التضخمية كلما زاد المعامل عن الواحد الصحيح الموجب[4].

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

تؤدي ظاهرة التضخم في الاقتصاد إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية. وتنجم هذه الآثار، نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بنفس نسبة الارتفاع في مستويات الأسعار. ويؤدي الانخفاض في قيمة النقود إلى التأثير على مستوى

---

(1) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 43.

(2) شوتر منهل، العمار رضوان، النقود والبنوك، (عمان، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، 1996م)، ص ص 173- 174.

(3) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 135.

(4) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 44.

معيشة مختلف فئات المجتمع من خلال تأثيره على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد والذي يتناقص بارتفاع المستوى العام للأسعار[1]. وتختلف درجة تأثير التضخم على أفراد المجتمع، حيث أن شريحة كبيرة في المجتمع والتي تمثل محدودي الدخل وأصحاب الدخول الثابتة والمعاشات التقاعدية، والذين تزداد معاناتهم جراء حـدوث ارتفـاع فـي مستويات الأسعار، نظراً للانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية وحساسية تأثرها بالتضخم، حيث يؤدي التضخم إلى انخفاض دخولهم النقدية الحقيقية، بينما تمثل الشريحة الأخرى المستفيدين من الارتفاعات في مستويات الأسعار ويمثلون فئة قليلة في المجتمع وتشمل المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال والذين يحققون أرباحاً مرتفعـة نتيجـة الموجات التضخمية.

وتؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية إلى حدوث تغييرات في القـرارات التـي يتخـذها الأفراد، حيث يوجه أصحاب الدخول الثابتة دخولهم لتوفير احتياجاتهم من السلع الغذائية الضرورية، ويعمدون إلى التخلص من أرصدتهم النقدية في صورة شراء سلع معمرة أو تحويلها إلى عملة أجنبية ذات قيمة مستقرة، نظـراً لأن احتفاظهم بتلك الأرصدة النقدية في صورة مدخرات بالعملة الوطنية يعرضها للانخفاض في قوتهـا الـشرائية كلما ارتفع معدل التضخم بينما يوجه المنتجون أرصدتهم النقدية الزائدة نحو الاستثمار في المشروعات الإنتاجيـة التي تلاقي منتجاتها ارتفاعاً في الطلب نتيجة لانخفاض الكميات المعروضة منها[2].
وتتمثل أهم الآثار التي تحدثها الضغوط التضخمية فيما يلي:-

1-4-1 الآثار الاقتصادية للتضخم:

تتمثل أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن التضخم فيما يلي :-

1-1-4-1 فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم:

تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة[3]، والذي يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخـار لدى الأفراد وزيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصـدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قيمة مستقرة أو استخدامها في اقتناء سـلع معمرة، أو المضاربة في شراء الأراضي أو العقارات الفاخرة، وذلك بهدف الاستفادة من الأرصدة النقديـة التـي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم[4]. وبناء على ذلك فإن التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدورة إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة عند بلوغ الاقتصاد

---

(1) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 475.
(2) عبد الرحمن إسماعيل، عريفات حربي، مرجع سابق، ص 155.
(3) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 337.
(4) عبد الرحمن إسماعيل، عريفات حربي، مرجع سابق، ص 154.

مرحلة التشغيل الكامل، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادة مماثلة في العرض الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار[1].

كما يؤدي التضخم إلى حالة من الادخار السلبي، وذلك من خلال استخدام الأفراد لمدخراتهم التي تم تكوينها سابقاً قبل حدوث ارتفاعات الأسعار، من خلال استخدامها في الإنفاق على سلع الاستهلاك وذلك بهدف المحافظة على نفس مستوى إنفاقهم، على أن الجانب الأكثر تأثيراً في الاقتصاد يتمثل في إقدام أصحاب رؤوس الأموال في ظل الارتفاعات المتوالية في الأسعار، ونقص العائد الذي يحققونه من استثماراتهم إلى تحويل أموالهم إلى خارج البلاد بهدف استثمارها في بلدان أقل تأثرا بالضغوط التضخمية، وبما يكفل تحقيق تلك الاستثمارات لعوائد مرتفعة[2].

1-4-1-2 اختلال ميزان المدفوعات:

يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني إلى التأثير سلباً على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها، ليس هذا فحسب بل إن زيادة أسعار السلع المنتجة محليا نتيجة التضخم، يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محلياً[3]، بحيث ينجم عن الزيادة في حجم الواردات مع انخفاض حجم الصادرات إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري، يؤدي بدوره إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات. ويزداد تاثر ميزان المدفوعات عند قيام الحكومة بوضع عدد من الإجراءات التي تحاول منع تسرب المزيد من القوة الشرائية وذلك من خلال وضع ضوابط تحد من الزيادة على الاستيراد والذي يؤدي بدورة إلى تفاقم الضغوط التضخمية، وحدوث ارتفاعات متوالية في مستويات أسعار السلع المحلية، في ظل محدودية الكميات المعروضة منها[4].

1-4-1-3 توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني:

تستهدف عملية التنمية الاقتصادية توسيع الطاقات الإنتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية، بهدف توفير مختلف السلع سواء كانت استهلاكية أو استثمارية. وعادة ما تضع الحكومة الخطط والبرامج الاقتصادية التي تستهدف توجيه الاستثمارات نحو تلك المجالات؛ وذلك بغرض تحقيق زيادة في معدلات إنتاجية تلك الاستثمارات، غير أن التضخم يقف دون تحقيق ذلك، حيث أن زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية الضرورية، يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي تحقيق أرباحاً طائلة لمنتجيها، ولذا يتجه أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تتمتع بالدوران السريع لرأس المال والتي تحقق أرباحا مرتفعة، وتتمثل تلك المجالات في مشروعات إنتاج السلع الاستهلاكية حيث يحقق منتجوها أرباحا قدرية

---

(1) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص ص 601- 602.

(2) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 338.

(3) عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، مرجع سابق، ص ص 345- 346.

(4) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص ص 345- 346.

نتيجة ارتفاع أسعارها في ظل محدودية العرض الحقيقي منها[1] وزيادة حجم الطلب الكلي عليها، ويؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة نحو المشروعات التي تتسم ببطء دوران رأس المال المستثمر فيها، مما يحدث خللاً في توزيع الاستثمارات في الاقتصاد القومي. حيث تشهد الاستثمارات في مشروعات إنتاج السلع الاستهلاكية والكمالية نمواً كبيراً بسبب الزيادة في معدلات الطلب الكلي عليها وارتفاع الأرباح التي تحققها، وفي نفس الوقت يشهد قطاع الخدمات نمواً كبيراً نظراً لزيادة الاستثمارات الموجهة إليه، نظراً لارتفاع العائد الذي تحققه الاستثمارات في قطاع الخدمات. هذا بالإضافة إلى توجية الاستثمارات إلى مجالات بناء وتشييد العمارات والمساكن الفاخرة والتي لا تفيد عملية التنمية في مراحلها الأولى[2]، والتي تتطلب توجية الاستثمارات نحو المجالات التي تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

1-4-1-4 حدوث حالة من الارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية:

تمارس الضغوط التضخمية تأثيراً كبيراً على القرارات التي يتخذها المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال وكذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط والبرامج التي تستهدف تحديد المشروعات الاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإنتاجية؛ وذلك نظراً للتغير المستمر في مستويات أسعار مستلزماتها، والتي تساهم في خلق صعوبات مالية تواجهها المشروعات الاستثمارية لتوفير موارد التمويل اللازمة لتمويل تلك المشروعات[3]، بسبب التغيرات المستمرة في تكاليف اقتنائها، والذي يؤثر سلباً على إنجاح خطط التنمية في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة[4]، مما قد يؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشروعات الأقل إنتاجية.

1-4-2 الآثار الاجتماعية للتضخم:

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال ما يلي:

1-4-2-1 إعادة توزيع الدخول واحتدام التمايز بين الطبقات:

تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثراً نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخول الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال؛ نظراً للأرباح الطائلة التي تحققها، والناتجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها[5]. وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من

---

(1) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص ص 554- 555.

(2) عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، مرجع سابق، ص 155.

(3) البكري أنس، صافي وليد، مرجع سابق، ص 206.

(4) شوتر منهل، العمار رضوان، مرجع سابق، ص 177.

(5) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 582.

الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقة نتيجة ارتفاع معدلات التضخم[1]. وبذلك يسهم التضخم في زيادة ثراء الفئة الأولى نتيجة ارتفاع العوائد التي تحصل عليها بينما تزداد معاناة الفئة الثانية نظراً لانخفاض الدخول النقدية الحقيقية التـي تتقاضاها، الأمر الذي يؤدي إلى احتدام التمايز بين طبقات المجتمع.

وتمتاز الأرباح التي يحققها المنتجون بحساسية تأثرها بالضغوط التضخمية، حيث تزيد أرباحهم نتيجة ارتفـاع أسعار بيع منتجاتهم، بينما تتسم الدخول التي يتقاضاها أصحاب الدخول الثابتة بتدهورها الشديد بفعل تأثير التضخم؛ وذلك لأن الزيادة في مستويات الأسعار لا يقابلها زيادة بنفس النسبة في مستويات الدخول وبالتالي يتأثر مـستوى إنفاقهم نتيجة الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، حيث أن الزيادة في معـدلات الأجـور لا تتحقـق مباشرة عقب الارتفاعات في مستويات الأسعار؛ نظرا لأن زيادة الأجور تتطلب فتـرة زمنيـة تـتم مـن خـلال المفاوضات التي تجريها النقابات العمالية مع أصحاب المشروعات الإنتاجية بهدف زيادة أجور عمالها، على الرغم من أن نسبة الزيادة في أجور العمال تكون أقل بكثير عن نسبة الارتفاعات في أسـعار الـسلع والخـدمات فـي المجتمع[2].

ويؤدي اتساع الهوة بين دخول أفراد المجتمع، إلى إيجاد حالة من التوتر والتذمر الاجتماعي، الأمر الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع وبما يتعارض مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية[3].

1-4-2-2 تفشي الرشوة والفساد الإداري:

تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الأجور عـن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهرة الرشوة. وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض فـي مستويات دخولهم الحقيقية، وذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلـك مـن خلال إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام بـبعض التـصرفات وتقـديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي.

---

(1) عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، مرجع سابق، ص 155.

(2) شوتر منهل، العمار رضوان، مرجع سابق، ص 178.

(3) البكري أنس، صافي وليد، مرجع سابق، ص 207.

المبحث الثاني: تفسـير التضخم

يختلف تفسير ظاهرة التضخم باختلاف الظروف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، فالتفسيرات السائدة فـي فترة معينة وفي ظل ظروف معينة قد لا تكون متطابقة مع تفسيرات نفس الظاهرة في فترة زمنية أخرى تختلـف في ظروفها عن الفترة السابقة. ولذلك فقد اختلفت النظريات المفسرة لظاهرة التضخم باختلاف الظـروف الـسائدة خلال كل فترة زمنية، واختلاف الأسباب المنشئة لظاهرة التضخم. إلا أن وجود عدة نظريـات تناولـت ظـاهرة التضخم لايعني تناقض وتعارض تلك النظريات، فهي على العكس من ذلك تتداخل وتتشابك في نـواحي عديـدة، بهدف الوصول إلى تعريف واضح للتضخم.

ونظراً للأهمية الخاصة التي تحتلها ظاهرة التضخم في مجال الدراسات النقدية فان ذلـك يـستلزم التعـرض لمختلف المدارس والنظريات التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم.

المطلب الأول: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي

تعد نظرية كمية النقود من أهم النظريات التي سادت في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وقد تزامن ظهور هـذه النظرية مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الدول الأوروبية، والتي تمثلت في التحول من النظام الإقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي ونظام المقايضة، إلى النظام الرأسمالي القائم على أساس الإنتاج الموجه نحو السوق والمعتمـد على استخدام النقود[1].

ولقد كانت نظرية كمية النقود بمثابة النظرية الرئيسية التي اعتمدت من قبل الاقتصاديين الكلاسيك في المجـال النقدي[2]، حيث كانت هذه النظرية تعنى بتفسير العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار، حيث ساد اعتقاد خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بوجود علاقة وثيقة فيمـا بـين كميـة النقـود والتضخم، وأن التضخم يعد نتيجة طبيعية للزيادة في كمية النقود[3]. وقد اعتمد الفكر الكلاسيكي في تحديده لقيمـة النقود باعتبارها سلعة من السلع الأخرى، وباعتبار النقود المعدنية سلعة كباقي المعادن، وأنها تخضع فـي تحديـد قيمتها لعدة عوامل، ومنها تلك العوامل المرتبطة بجوانب العرض والطلب[4].

وتقوم نظرية كمية النقود على عدد من الفرضيات تتمثل فيما يلي[5]:-

1. أن كمية النقود هو العامل الأساسي والمؤثر في حركات الأسعار.
2. أن كمية النقود تتناسب طردياً مع المستوى العام للأسعار، وبالتالي تتناسب عكسياً مع قيمة النقود.

---

(1) زكي رمزي(1980)، مرجع سابق، ص 37.

(2) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 48.

(3) نفس المرجع، ص 49.

(4) عناية غازي حسين،، مرجع سابق، ص 27.

(5) نفس المرجع، ص ص 29- 30.

3. ترتبط كمية النقود بعلاقة طردية مع الطلب على السلع والخدمات، وبعلاقة عكسية مع عرض السلع والخدمات، أي أن كمية النقود المتبادلة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع ونقـص العـرض الحقيقي منها.
4. تقوم هذه النظرية على افتراض التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

ويرجع التضخم وفقاً لنظرية كمية النقود إلى الإفراط في عرض النقود، وذلك لأن زيادة الإصدار النقدي، ينجم عنه زيادة في الطلب على النقود ومن ثم ارتفاع في مستويات الأسعار[1]. ويترتب على زيادة عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفاض في قيمتها أي حصول ارتفاع في المستوى العام للأسعار، أما في حالة زيادة الطلب على النقود بالنسبة لعرضها، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمتها، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار[2].

ويمكن توضيح مضمون نظرية كمية النقود بالاعتماد على الصورتين التاليتين:-

2-1-1 صورة المبادلات (معادلة فيشر):

وتعد معادلة فيشر من أقدم النظريات التي تناولت النقود وتفسير تقلباتها[3]. وتقوم هذه النظرية على أن التضخم يرجع إلى تزايد كمية النقود، بمعنى ارتباط التضخم بصورة أساسية بعرض النقود، أي أن قيمة النقود تتحدد وفـق قوى العرض والطلب على النقود شأنها في ذلك شأن بقية السلع الأخرى، وعلى ذلك ترتبط التغيرات فـي قيمـة النقود بمجموعة من العوامل التي ترجع إلى التغيرات في الطلب على النقود أو التغيرات فـي عـرض النقـود أو التغيرات في كليهما، معتمدة في ذلك على معادلة التبادل The Equation of Exchange[4]. ووفقاً لهذه المعادلة التي صاغها الاقتصادي الأمريكي Irving Fisher، والتي ترى بأن التغيرات في قيمة النقـود تتناسـب عكـسياً وبنفس النسبة مع التغير في كميتها، وذلك بافتراض ثبات سرعة تداول النقود، وكمية المبادلات. أي أنه وفقاً لهـذه النظرية فإن المستوى العام للأسعار يتناسب تناسباً طردياً مع التغيرات في كمية النقود، بحيث ترتفع الأسعار عنـد زيادة كمية النقود وتنخفض الأسعار عند انخفاض كمية النقود[5]. وذلك بناء على افتراض أن الزيادة التي تحـدث في كمية النقود توجه مباشرة نحو الإنفاق، بمعنى انه لا يوجد اكتناز[6].

وتأخذ معادلة التبادل الصورة التالية:-

ك × م = ن × س

---

(1) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 49.

(2) نفس المكان.

(3) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 17.

(4) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 50.

(5) نفس المكان.

(6) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 49.

ومنه فإن $م = \frac{ن \times س}{ك}$

حيث أن

(م) تمثل المستوى العام للأسعار.

(ك) تمثل كمية المبادلات.

(ن) تمثل كمية النقود الموجودة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

(س) تمثل سرعة تداول النقود.

وتقوم نظرية كمية النقود على أساس استخدام النقود للقيام بوظيفة التبادل، وقد وجهت العديد من الانتقادات إلى صورة المبادلات، وبخاصة إلى الفروض التي قامت عليها والمتمثلة في ثبات كمية المبادلات أي حجم الإنتاج وكذا ثبات سرعة تداول النقود حيث أن حجم الإنتاج لا يبقى ثابتاً، ويتسم بالتغير، كما أن سرعة تداول النقود غير ثابتة وتتميز بالحركة والديناميكية، على الرغم من البطء في حركتها والتي ترجع إلى عدة عوامل تتمثل في رغبة الأفراد في الاكتناز أو الإنفاق، والتسهيلات الائتمانية التي يقدمها النظام المصرفي في المجتمع، بالإضافة إلى الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع[1].

2-1-2 صورة الأرصدة النقدية للنظرية التقليدية (معادلة كامبردج):

تختلف صورة الأرصدة النقدية عن سابقتها من حيث تركيزها على الطلب على النقود، والتي تتحدد بناء على رغبة الأفراد وحاجتهم إلى الاحتفاظ بكمية من الأرصدة النقدية في صورة نقود سائلة[2]، يحتفظ بها الأفراد لأغراض المعاملات، وتأخذ معادلة كامبردج الصيغة التالية:

$$ن = م . د (ل)$$

حيث أن (ن) تمثل كمية النقود (عرض النقود).

(م) تمثل المستوى العام للأسعار.

(د) تمثل الدخل القومي الحقيقي.

(ل) تمثل النسبة من الدخل الحقيقي للأفراد الذي يرغبون الاحتفاظ به في شكل نقود.

وتقوم هذه الصورة (معادلة كامبردج) على اعتبار أن هناك نسبة من الدخل القومي الحقيقي، الذي يفضل الأفراد الاحتفاظ به في صورة نقدية، وتفترض هذه الصورة أن الأسعار تتغير تبعاً للتغير في العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها[3]. ويتحدد التضخم وفقاً لهذه الصورة بناء على التغير في النسبة من الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وذلك نتيجة لتوجيه

---

(1) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 19.

(2) نفس المرجع، ص 20.

(3) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 51.

الجزء الأكبر من الدخول للإنفاق على شراء السلع والخدمات، وعلى العكس من ذلك يؤدي ارتفاع تلك النسبة إلى انخفاض مستويات الأسعار، وذلك نتيجة لانخفاض الإنفاق على شراء السلع والخدمات في المجتمع التي تتميز بمحدوديتها[1]، وذلك نظراً لافتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية زيادة الإنتاج في الأجل القصير[2]، نظراً لأن جميع الموارد الاقتصادية والبشرية في المجتمع مستخدمة إلى أقصى طاقة ممكنة، وبالتالي فمن غير الممكن زيادة الإنتاج في قطاع ما إلا على حساب النقص في إنتاجية قطاع آخر.

وبناء على ما سبق ووفقاً للصيغتين السابقتين لنظرية كمية النقود، يتضح أن كليهما تبحثان في ظاهرة التضخم من خلال محاولة تفسير العلاقة فيما بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود، وذلك على الرغم من اختلاف طريقة التحليل[3]. فبينما ركزت معادلة فيشر على فكرة الإنفاق وسرعة تداول النقود، أي تركيزها على العوامل المرتبطة بعرض النقود وتأثيرها على كميتها ركزت معادلة كامبردج على تلك النسبة من الدخل القومي الحقيقي المحتفظ به في شكل سيولة نقدية، أي تركيزها على العوامل التي يتحدد بموجبها الطلب على النقود[4].

إلا أنه على الرغم من اختلاف طريقة البحث في كلا المعادلتين، فإن ذلك لا يمنع من حدوث تقابل بين نتائجهما، وذلك من خلال التقابل بين عرض النقود والطلب عليها، وارتباط ذلك بقيمتها، ومنه بالمستوى العام للأسعار، حيث أن زيادة الطلب على كمية النقود السائلة، أي زيادة نسبة النقود المحتفظ بها في صورتها النقدية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع قيمة النقود ومن ثم انخفاض المستوى العام للأسعار[5]. وعلى الرغم من النتائج التي توصلت إليها نظرية كمية النقود من خلال معادلتي فيشر، كامبردج، واللتان توصلتا إلى أن المستوى العام للأسعار متغير تابع يتحدد نتيجة التغير في كمية النقود، إلا أن هناك عدد من الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية، وبصفة خاصة الافتراضات الأساسية التي قامت عليها النظرية، وكذا عجزها عن تقديم تحليل نقدي لعدد من الجوانب التي تضمنتها النظرية ومنها:-

1. أن نظرية كمية النقود تقوم على اعتبار أن التغيرات في مستويات الأسعار المحلية تعتمد على التغيرات في كمية النقود[6]، بمعنى أن الزيادة في عرض النقود، يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار[7]، في حين يرى ناقدو هذه النظرية بأنه ليس من الضرورة أن يؤدي التغير في كمية النقود إلى التغير في المستوى العام للأسعار وبنفس النسبة، حيث قد تزيد كمية النقود دون أن

---

(1) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 20.

(2) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 44.

(3) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 20.

(4) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 52.

(5) نفس المكان.

(6)نفس المرجع، ص 55.

(7) زكي رمزي (1980م)، مرجع سابق، ص 47.

يترتب على ذلك زيادة في مستويات الأسعار، خاصة إذا لم يصاحب الزيادة في عرض النقود، زيادة في الطلب على السلع[1].

2. يرى مؤيدو نظرية كمية النقود بأن كمية النقود هي العنصر الفعال في تحديد المستوى العام للأسعار، بمعنى أن التغيرات في كمية النقود، تؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار وبنفس النسبة[2]، في حين يرى ناقـدو هـذه النظرية بأن المستوى العام للأسعار هو الذي يحدد كمية النقود، والتي تتحدد تبعاً لمقدار الحاجة إلـى النقـود وحجم النشاط الاقتصادي[3]. أي أن تأثير المستوى العام للأسعار، ينعكس على كمية النقود حيث أن الارتفـاع في مستويات الأسعار، يؤدي إلى زيادة سرعة تداول النقود، وبالتالي الزيادة في كمية النقود، وبمعنى آخر أنه لا يترتب على الزيادة في كمية وسائل الدفع ارتفاعا في المستوى العام للأسعار، حيث أن تلـك الزيـادة هـي نتيجة طبيعية لارتفاع مستويات الأسعار، وذلك على اعتبار أن مستويات الأسعار تتحدد نتيجة عوامل أخرى لا ترتبط بإصدار النقود[4].

المطلب الثاني: التضخم في الفكر الحديث

يختلف تفسير التضخم في الفكر الحديث، عن التفسير الذي ساد حول هذه الظاهرة في الفكر الكلاسيكي، ويرى اقتصاديو الفكر الحديث بأن ظاهرة التضخم لا ترجع إلى الزيادة في كمية النقود، حيث إعتمدو على تحليل مختلف العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي على اعتبار أن التغيرات في مستوى الـدخل وتفـسير أسـبابها، يصاحبها تقلبات في المستوى العام للأسعار[5].

وقد اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار، على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الـدخل القومي[6]. كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق القومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وذلك باعتبـاره عاملاً هاماً في التأثير على مستويات الأسعار والتوظف، مستعيناً في ذلك بأدوات اقتصادية تحليليـة كالمـضاعف والمعجل، أي أن التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعـل بـين قـوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي[7]. ويعرف المضاعف (Multipleir) بأنه " معامل عددي يعكس مدى الزيـادة التي تحدث في الدخل القومي التي تنتج عن الزيادة الأصلية في الإنفاق، عن طريق ما تمارسه هذه الزيادة الأخيرة

(1) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص 31.
(2) نفس المرجع، ص 32.
(3) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 56.
(4) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 48.
(5) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 59.
(6) نفس المكان.
(7) زكي رمزي (1980م)، مرجع سابق، ص 57.

من تأثير على الإنفاق الاستهلاكي"[1]، كما يعرف المعجل (Accelerator) بأنه " معامل عددي يوضح العلاقة بين الزيادة التي تحدث في الاستثمار والزيادة التي تحدث في الطلب الاستهلاكي "[2].

وتقوم هذه النظرية على عددٍ من الافتراضات تتمثل فيما يلي:-

1) تفترض النظرية بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، وأن الوضع الاقتصادي في حالة توازن تحت مستوى العمالة الكاملة، وذلك باعتبار أن العمالة الكاملة حالةً استثنائية وليست عامة[3].
2) إعطاء الأهمية للطلب المباشر على النقود، ودراسة علاقة الطلب على النقود بمستوى الإنفاق القومي، بما يمكن من تحديد العلاقة بين كلاً من مستوى الإنفاق القومي والدخل القومي، وفي نفس الوقت يؤكد انخفاض الأهمية في بحث العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، على اعتبار إمكانية تحقيق زيادةٍ في كمية النقود في الاقتصاد دون أن يصاحب ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وذلك نتيجةً لزيادة درجة تفضيل السيولة، وانخفاض سرعة دوران النقود[4].
3) أن الدخل القومي يتحدد عند تعادل الادخار مع الاستثمار، كما أن سعر الفائدة يتحدد بناء على الطلب على السيولة وعرض النقود.
4) ترى هذه النظرية ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي في حالة الانكماش، وذلك بخلق عجز في الميزانية العامة، من خلال زيادة النفقات الحكومية عن الإيرادات الحكومية، كما ترى بضرورة خلق فائض في الميزانية في حالة التضخم، من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات الحكومية[5].

وتركز هذه النظرية كما أسلفنا على أن المستوى العام للأسعار يتحدد بناء على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي، ولبيان ذلك التفاعل يتم التفريق بين حالة ما قبل بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، وحالة ما بعد بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، ونوضح ذلك فيما يلي:-

الحالة الأولى: مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد القومي مستوى التشغيل الكامل:

وفي ظل هذه الحالة فإن الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة لا تكون قد وصلت إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية، بمعنى أن هناك موارد اقتصادية عاطلة وغير مستغلة، وبالتالي فإن حدوث زيادة في الطلب لن يترتب عليه حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار؛ لأن الزيادة في الطلب سوف يصاحبها زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات[6]؛ حيث أن الزيادة في الطلب سيترتب عليها زيادة حركة مبيعات السلع والخدمات، وبالتالي زيادة الأرباح التي يحققها المنتجون، مما يدفعهم إلى زيادة إنتاجهم واستخدام الطاقات الإنتاجية العاطلة، وبالتالي زيادة

---

(1) نفس المرجع، ص 62.

(2) نفس المكان.

(3) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 60.

(4) الشبول نايف، مرجع سابق، ص ص 23-24.

(5) الروبي نبيل، نظرية التضخم، مرجع سابق، ص 61.

(6) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 57.

العرض الحقيقي من السلع وبما لا يؤثر على مستويات الأسعار[1]. إلا أنه وفي ظـل زيـادة الاسـتخدام لعوامـل الإنتاج، والاقتراب من استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة، فإنه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في الطلب زيـادة في الضغوط التضخمية تدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، ويطلق على هذا النوع من التضخم بالتـضخم الجزئي (Partial Or Semi Inflation)[2]، ولا يعد هذا التضخم حقيقياً، وينشأ نتيجة عوامل تتمثل فيما يلي[3]:-

أ- عدم التشابه بين الموارد الإنتاجية، نظراً لأن وجود عجز في أحدها لا يمكن استبداله بمورد إنتاجي آخر، ممـا يترتب عليه حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار.

ب- الارتفاع المفاجئ للأجور نتيجة زيادة الطلب على العمل، وانخفاض معدلات البطالة.

ج- اختلاف المرونة في إنتاج السلع في الزمن القصير، حيث تتميز السلع الإنتاجية بارتفاع مرونة إنتاجهـا فـي المدى القصير استجابةً للزيادة في الطلب عليها، بينما تتمتع السلع الزراعية بانخفاض مرونة إنتاجها وبالتـالي الارتفاع في مستويات أسعارها.

د- رغبة المؤسسات الاحتكارية في زيارة أرباحها، عن طريق زيادة أسعار بيع منتجاتهـا، وذلـك قبـل وصـول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل.

الحالة الثانية: مرحلة التشغيل الكامل:

وهي الحالة التي تكون فيها الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية في حالة توظف كامل، حيث يؤدي حـدوث زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي منها، إلى ارتفاع المستوى العام للأسـعار، نظراً لعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب على السلع، لأن الزيادة في الطلب الكلي لن يصاحبها زيادة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات[4]، حيث تكون مرونة عرض عناصر الإنتاج مساوية الصفر[5]، نظراً لكون عناصر الإنتاج تعمل بطاقتها القصوى، وقد وصف كينز هذه الحالة بالتضخم الحقيقي Real Inflation، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية ترى بأنه ليس بالضرورة أن يترتب على الزيـادة في كمية النقود عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل زيادة في المستوى العام للأسعار وذلك عندما يـصاحب الزيادة في كمية النقود، زيادة في تفضيل السيولة والاكتناز لدى الأفراد، وبما لا يؤدي إلى حدوث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات. أي أن التضخم وفقاً لهذه النظرية هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخـدمات عن العرض الحقيقي بشكل محسوس وبصورة مستمرة، وبما يؤدي إلى حدوث سلسلةٍ من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار، وذلك ما يعبر عنه بفائض الطلب Excess Demand، ويقصد به أن الطلب الكلـي علـى الـسلع

---

(1) الشبول نايف، مرجع سابق، ص ص 25-26.

(2) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 57.

(3) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 63.

(4) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 26.

(5) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 62.

والخدمات في الاقتصاد يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية، مما يودي إلى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار[1].

المطلب الثالث: الاتجاهات المعاصرة في تفسير التضخم

أدى التطور في النظام الاقتصادي العالمي، وبخاصةٍ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلى وجود العديد من المحاولات التي أراد الاقتصاديون من خلالها الوصول إلى تفسير واضح ومحدد للتقلبات في مستويات الأسعار، وذلك لدورها الرئيسي في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي[2]. وخلال هذه الفترة ساد اعتقاد لدى الكثير من علماء الاقتصاد بأن النظرية الكلاسيكية لكمية النقود لم تعد مقبولةً لتفسير التقلبات في المستوى العام للأسعار، وكان ذلك سبباً في ظهور العديد من الاتجاهات الحديثة التي حاولت إيجاد تفسير لهذه الظاهرة. وكانت الدراسة التي قدمها patinken حول تأثير التغيرات في الأرصدة النقدية الحقيقية وكذا الأبحاث التي قدمها أنصار كينز بغرض إدخال تحليل ديناميكي على النظرية النقدية عن طريق استخدام معادلات الفروق Difference Equations، من أهم الدراسات التي حاولت تفسير التقلبات في مستويات الأسعار[3]، بالإضافة إلى الدراسات المعاصرة للنظرية الجديدة لكمية النقود، والتي تعتبر بمثابة تحديث لنظرية كمية النقود التي سادت في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي .

2-3-1 النظرية الكمية الحديثة:

على الرغم من حدة الانتقادات التي وجهت إلى نظرية كمية النقود، والتي كانت تفسر التضخم على اعتباره ناتجاً عن الإفراط في عرض النقود، والذي يولد إفراطاً في الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. إلا أن الاقتصاديين تبنو من جديد أفكار هذه النظرية، وتعتبر مدرسة شيكاغو والذي يعد ميلتون فريدمان من روادها من أكثر الاتجاهات المعاصرة التي تبنت من جديد نظرية كمية النقود، وذلك على اعتبار أنها أصلح النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم[4]. وخاصة بعد أن فقدت أفكار كينز لمعانها وبريقها والتي كانت تعتبر بمثابة المرشد بالنسبة للسياسات الاقتصادية في الدول الغربية[5]. ويرى فريدمان في تفسيره للتضخم باعتباره نتيجةً للنمو غير المتوازن بين كمية النقد وحجم الإنتاج، أي نتيجة الزيادة في كمية النقود بنسبةٍ أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار[6].

ولقد بدأت أفكار مدرسة شيكاغو تأخذ في الانتشار على إثر عجز الأفكار الكينزية عن تفسير بعض الظواهر الاقتصادية الجديدة وخاصةً ظاهرة التضخم الركودي Stagflation، والتي تتناقض في تحليلها مع منحنى فيليبس

---

(1) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص ص 58- 59.

(2) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 67.

(3) نفس المكان.

(4) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 67.

(5) نفس المكان.

(6) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 28.

phillips Curve ، الذي اعتمد على الأفكار الكينزية[1]. ويرى منحنى فيليبس وجود علاقة عكسية بين كلاً من معدل التضخم ومعدل البطالة، بمعنى أنه إذا ساد اقتصاد ما ارتفاع معدل التوظيف، أي انخفاض معدل البطالة، فإن ذلك يكون مصحوباً بمعدل تضخم مرتفع، ونفس الشيء إذا ساد الاقتصاد ارتفاع معدلات البطالة، فإنه يكون مصحوباً بانخفاض معدلات التضخم[2]، وعلى الرغم من الرواج الذي شهده منحنى فيليبس في الستينيات من القرن الماضي، إلا أن تطور الأسعار والأجور وارتفاع معدلات البطالة في الدول الرأسمالية عملت على تدهور الأفكار التي تضمنها منحن فيليبس، حيث شهدت اقتصاديات الدول الغربية ارتفاعا في مستويات الأسعار وفي نفس الوقت ارتفاع معدلات البطالة، وهو الأمر الذي يتناقض مع أفكار الأستاذ فيليبس التي نشرها عام 1958م. ونتيجةً لذلك التدهور الذي لحق بالأفكار الكينزية، فإن الأفكار التي جاءت بها مدرسة شيكاغو والتي أوضحت بعدم وجود علاقة على المدى الطويل بين كلاً من التضخم والبطالة، وذلك على اعتبار أن اعتبار التضخم مشكلة نقدية بحتة، ناجمة عن الإفراط في عرض النقود، ولا ترتبط بظاهرة جمود الأجور أو نحوها. فالتضخم وفقاً لهذه المدرسة هو نتيجة النمو غير المتوازن بين كلاً من كمية النقود وكمية الإنتاج، نظراً لنمو النقود بسرعةٍ أكبر من النمو في كمية الإنتاج[3]. ويرى فريدمان بأن الطلب على النقود يتوقف بالإضافة إلى أذواق المستهلكين والأفضليات التي يرونها على الاعتبارات الآتية[4]:-

1. دخل أو ثروة الأفراد باعتبارها عنصراً أساسياً في الطلب على النقود*، حيث يرى فريدمان أن الطلب على النقود يعتمد على الثروة Wealth وليس على الدخل الجاري Current Income حسب آراء كينز، والتي انتقدها فريدمان، باعتبار أن الدخل الجاري مفهوم ضيق وغير ثابت في الأجلين القصير أو الطويل، حيث اعتمد فريدمان في تحديده للدخل الذي يستخدمه كمتغير في دالة الطلب على النقود على معدل الدخل الثابت أو المستمر Permanent Income، والذي يعتمد في تحديده على تجارب الماضي وواقع الحاضر والتوقعات عن المستقبل، ولم يقتصر مفهوم فريدمان في تحديده للثروة على الثروة المادية فحسب، بل اشتملت على الثروة البشرية أيضا، والتي تتمثل في القدرات البشرية للسكان Human wealth. ويرى أنه كلما زادت نسبة الثروة البشرية في إجمالي الثروات، كلما زاد الطلب على النقود، خاصةً في ظل الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، باعتبار أن الثروة غير البشرية يمكن تحويلها إلى صورةٍ نقدية، في حين أن الثروة البشرية يصعب تحويلها أي استخدامها في توليد الدخل، خاصة في فترات البطالة[5].

---

(1) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص ص 67- 68.

(2) نفس المكان.

(3) الشبول نايف، مرجع سابق، ص ص 28- 29.

(4) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص ص 67- 68.

* يقصد بالدخل هنا هو الدخل الثابت، على اعتبار أن الدخل الجاري عنصر متغير، وعليه يجب إدخال عنصر التوقعات عن الدخل في المستقبل.

(5) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص ص 72- 75.

2. العوائد المحققة من البدائل المختلفة للاحتفاظ بالثروة، وذلك من خلال إجراء المقارنة بين مختلف العوائد التي قد تتحقق نتيجة الاحتفاظ بالثروة، سواء تم الاحتفاظ بها في صورةٍ نقدية، أو استثمارها في الأسهم والسندات أو الاحتفاظ بها في صورةٍ عينية من خلال اقتناء الأصول العينية كالسيارات والعقارات.

وتتحدد تكلفة الاحتفاظ بالنقود بالعائد المفقود نتيجة الاحتفاظ بالنقود في صورتها النقدية وعدم استثمارها في أحد المجالات الاستثمارية التي تحقق عوائد مرتفعة تعوض النقص في القوة الشرائية لوحدة النقد، ويفرق فريدمان في هذا الخصوص بين تكلفة الاحتفاظ بالنقود نتيجة الاحتفاظ بها في صورتها النقدية وعدم استثمارها وبالتالي عدم الحصول على أي عائد من الاحتفاظ بها مقارنة بمعدلات الفائدة السائدة في السوق، وبين النقص في القيمة الحقيقية للنقود نتيجة الارتفاع في المستوى العام للأسعار[1].

من خلال ما سبق، يتبين لنا مدى التقارب بين آراء كلاً من نظرية كمية النقود في الفكر الكلاسيكي، والنظرية الكمية الحديثة، وذلك من خلال اعتبارهما أن التضخم ماهو إلا نتيجةً لزيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج، غير أن النظرية الكمية الحديثة لم تفترض ثبات كلاً من الإنتاج وسرعة تداول النقود[2]، والتي تمثل نقطة الاختلاف بين النظرية الكمية الحديثة، ونظرية كمية النقود في الفكر الكلاسيكي، حيث أن النظرية الكمية الحديثة لم تفترض حالة التوظف الكامل، وعلى ذلك يعتبر حجم الإنتاج عنصر متغير، وذلك بعكس الآراء التي وردت في الفكر الكلاسيكي، ويرى فريدمان بأن ثبات كمية النقود في المجتمع - على سبيل الإفترض- مع زيادة حجم الناتج الإجمالي، سوف يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى[3]. ويرجع الانخفاض في المستوى العام للأسعار، نتيجةً لانخفاض نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة في المجتمع، وعلى الرغم من الرواج الذي لا قته أفكار النظرية الكمية الحديثة في الدول الرأسمالية المتقدمة من خلال تفسيرها لظاهرة التضخم باعتبارها ظاهرة نقدية بحتة ناجمة عن الاختلال الحاصل نتيجة نمو كمية النقود بنسبةٍ اكبر من نمو كمية الإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، إلا أن هذه النظرية ومن خلال تفسيرها لظاهرة التضخم لا تناسب الاقتصاديات المتخلفة، والتي تعاني من مشاكل ترجع إلى ضعف هياكل الإنتاج وعدم كفاءة جهاز السوق والذي يعتمد في تحقيق التوازن في الاقتصاديات المتقدمة على قوى العرض والطلب[4]، والذي لا يتحقق في ظل اقتصاديات الدولة المتخلفة، بالإضافة إلى عدم كفاءة النظام المصرفي فيها .

2-3-2 المدرسة السويدية الحديثة:

تعد أفكار هذه المدرسة والتي انتشرت نتيجة أزمة البطالة التي عانت منها السويد في الثلاثينيات من القرن

---

(1) نفس المرجع، ص 75.

(2) الشبول نايف، مرجع سابق، ص ص 29 – 30.

(3) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص ص 72- 73.

(4) نفس المرجع، ص ص 79- 80.

الماضي، وذلك في إطار أزمة الكساد العالمية، ويعد لوندبرج، ليندال، وبنت هانسن، ممن تبنو أفكار هذه المدرسة، وساهموا في إضافة تفسيرها وتحليلها لظاهرة التضخم إلى الفكر الاقتصادي[1] .

وتبني هذه المدرسة تفسيرها لمفهوم التضخم على اعتبار أن للتوقعات (Expectations) أهميـة كبيـرة فـي التحليل النقدي لظاهرة التضخم، وذلك على اعتبار أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف فقط على مستوى الدخل حسب أفكار كينز، وإنما تتوقف أيضا على خطط الإنفاق القومي وخطط الإنتاج القـومي، أي أنهـا تتوقف على خطط الاستثمار والادخار في الاقتصاد[2]، ووفقاً لهذه النظرية فإنه لا يتوجب أن يتـساوى الاسـتثمار المخطط مع الادخار المحقق إلا في حالة تحقيق التوازن، باعتبار أن قرارات الاستثمار يتخذها رجـال الأعمـال وأصحاب المشروعات الاستثمارية بناء على دوافع ورغبات تمليها عليهم مصالحهم المادية ممثلة بتحقيق عائد كبير من استثماراتهم، والتي تختلف بدورها عن الحوافز التي تـدفع الأفـراد للادخـار فـي المؤسـسات الادخاريـة المتخصصة[3].

وتعتمد هذه النظرية في تفسيرها للتضخم من خلال التمييز بين أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، اسـتناداً على الفكرة التي استند عليها بنت هانسن، والتي مؤداها أن الطلب على السلع لا يتضمن طلباً على العمل، والـذي يعد مخالفا لأفكار كينز والتي ترى أن الطلب على السلع يتضمن بدوره طلباً على العمل[4].

وينطلق بنت هانسن في تفسيره للضغط النقدي التضخمي باعتباره يواجـه أسـواق الـسلع Markets For Commodities، وفي نفس الوقت يواجه أسواق عوامل الإنتاج Markets For Factor Services ، أي أن هذا التفسير يتعلق بالحالات التضخمية (حالات الضغط النقدي التضخمي) Monetary Pressure Of Inflation، والتي يوجد فيها فائض في الطلب النقدي Monetary Excess Demand ، سواء كانت حالات الضغط النقـدي التضخمي في أسواق السلع أو أسواق عوامل الإنتاج، أو أن تكون تلك الحالات في السوقين معاً[5]، ويتحقق فائض الطلب النقدي في مجموع أسواق السلع Composite Commodity Market، عندما يكون فائض الطلب فـي أسواق السلع موجباً، في حين ينشأ فائض عرض نقدي في مجموع أسواق السلع عندما يكون فائض الطلـب فـي أسواق السلع الفردية سالباً، غير أن التوازن النقدي Monetary Equilbrium يتحقق في هذه السوق عندما تكون القيمة الكلية لفائض الطلب في أسواق السلع مساوية للصفر.

أما فيما يتعلق بفائض الطلب النقدي في أسواق عوامل الإنتاج، فإنه يتحقق عندما يكون مجموع قـيم فـائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج موجباً، ويتحقق فائض في العرض النقدي عندما يكون مجموع قيم فائض الطلـب

---

(1) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص ص 69- 70.

(2) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 30.

(3) زكي رمزي (1980م)، مرجع سابق، ص 65.

(4) الشبول نايف، مرجع سابق، ص ص 30- 31.

(5) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص ص 71- 72.

في هذه الأسواق سالباً، كما يتحقق التوازن في هذه السوق عندما تكون القيمة الكلية لفائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج مساوية للصفر[1].

ويمكن توضيح ما سبق من خلال استخدام المعادلة الرياضية التالية[2]:-

$$\sum_{i=1}^{n} Xi\ Pi + \sum_{J=1}^{m} X J\ PJ > 0$$

وذلك بشرط أن

$$\sum_{i=1}^{n} Xi\ Pi \geq 0$$

و

$$\sum_{J=1}^{m} XJ\ PJ \geq 0$$

حيث أن :-

n ترمز إلى أسواق السلع .

I ترمز إلى فائض الطلب .

xi ترمز إلى فائض الطلب السلعي .

pi ترمز إلى السعر السلعي .

m ترمز إلى أسوق عوامل الإنتاج .

XJ ترمز إلى فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج (فائض الطلب الإنتاجي) .

PJ ترمز إلى السعر الإنتاجي .

ومن خلال المعادلة السابقة فإن الضغط النقدي التضخمي، ينشأ في فترة معينة في أسواق السلع أو أسواق عوامل الإنتاج، وذلك عندما يكون هناك فائض طلب نقدي سواء تحقق ذلك في مجموع أسواق السلع أو في مجموع أسواق عوامل الإنتاج أو في كليهما معاً، غير أنه تجب الإشارة إلى أن تحقيق فائض طلب نقدي في مجموع أسواق السلع قد يصاحبه تحقيق فائض عرض نقدي في أسواق السلع الفردية[3].

وعلى ذلك فإن عدم التساوي بين الاستثمار المخطط والادخار المخطط يؤدي إلى حدوث تغيرات في مستويات الأسعار، حيث أن زيادة الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط، يعني أن الطلب على السلع النهائية أو النصف المصنعة الداخلة في الإنتاج وغيرها من عناصر الإنتاج تفوق الكمية المعروضة منها، والذي يؤدي بدورة إلى رفع مستويات الأسعار. ويؤدي الارتفاع في مستويات الأسعار إلى تحقيق المنتجين وأصحاب المؤسسات التجارية أرباحاً قدرية غير متوقعة وذلك لارتفاع خطط الشراء معبراً عنها بزيادة الطلب مقابل ثبات حجم الإنتاج أو

(1) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 31.

(2) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص ص 72- 73.

(3) نفس المرجع، ص 73.

ارتفاعه بنسبة أقل من الزيادة في الطلب[1]، وعليه فإن الزيادة في الاستثمار المخطط عن الادخار المحقق، يؤدي إلى خلق فجوة تتمثل في وجود فائض في الطلب في أسواق السلع، وفائض في الطلب في أسوق عوامل الإنتـاج . وباعتبار أن المدرسة السويدية الحديثة تعتمد على عنصر التوقعات في تفسيرها للتضخم، فإنها تعطـي للتوقعـات أهمية كبيرة في تفسيرها للفجوة التضخمية، والتي تعتمد في تحليلها للسوقين المالي والنقدي على المعادلة التالية[2]:

الاستثمارات المخططة - المدخرات المخططة

= فائض الطلب على السلع + فاض الطلب على عوامل الإنتاج

= فائض المعروض النقدي + فائض عرض الأصول المالية

وبناء على ما سبق عرضه حول مختلف الآراء والنظريات الاقتصادية التي تناولت ظاهرة التـضخم، حيـث تناولتها نظرية كمية النقود على اعتبار أنها ظاهرة نقدية ناجمة عن الزيادة في كمية النقود وذلـك وفـق معادلـة التبادل للاقتصادي أرفنج فيشر، بينما اعتبرت معادلة كامبردج أنها ناجمة عن انخفاض تلك النسبة من الدخل التـي يحتفظ بها الأفراد في صورة نقود سائلة، في حين يرى كينز بأن ظاهرة التضخم ترجع نتيجـة بلـوغ الاقتـصاد مرحلة التوظف الكامل لعناصر الإنتاج، وبالتالي فإن كل زيادة تحدث في الطلب تودي إلـى ارتفـاع مـستويات الأسعار نتيجة جمود جهاز الإنتاج المحلي وثبات عرض السلع، كما أعطى كينز للنقود دوراً ثانويا وغير مباشـر في التأثير على مستويات الأسعار[3].

أما الاتجاهات المعاصرة في تفسير ظاهرة التضخم، فقد تمثلت في النظرية الكمية الحديثة والتي ترجع التضخم إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بنسبة اكبر من الزيادة في حجم الإنتاج، مما يؤدي إلـى زيـادة نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، وبالتالي حدوث الارتفاع في مستويات الأسعار، كما أن المدرسـة السويدية الحديثة ترى أن التضخم يرجع إلى الزيادة في الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق فائض طلب في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، وبما يؤدي إلـى ارتفـاع مـستويات الأسـعار. وتختلف ظاهرة التضخم من مجتمع لآخر ومن اقتصاد لآخر حسب درجة النمو فيه، حيث تختلف هذه الظاهرة من حيث أسبابها ودرجة تأثيرها في النظام الرأسمالي عنه في النظام الاشتراكي، نظراً لأن لكل نظام مجموعـة مـن العوامل التي تؤدي إلى حدوث هذه الظاهرة، وكذا الظواهر الاقتصادية التي تصاحبها، والأدوات المالية والنقديـة التي يمكن استخدامها لعلاج هذه الظاهرة.

ووفقاً لذلك فإن التضخم في النظام الرأسمالي تحكمه مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي :-

1. تأثير الأوضاع الاحتكارية على الاقتصاد، نظراً لأن الأنظمة الرأسمالية يغلب عليها الطابع الاحتكـاري، مـن خلال سعي المشروعات الإنتاجية إلى تحديد كمية الإنتاج بما يتناسب مع رغبتها في التحكم بكميات العـرض السلعي، وبما يمكنها من رفع أسعار منتجاتها دون وجود عائق أمام قراراتها الاحتكارية، سـواء مـن حيـث

---

(1) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 65.

(2) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 32.

(3) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 74.

التحكم في كميات منتجاتها أو رفع أسعارها[1]، حيث أن هدف هذه المشروعات هو منع الانخفاض في أسعار بيع منتجاتها[2].

2. تميز الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية بحسن تنظيمها ووجود نقابات عمالية قوية لحماية حقوقها، ومنع خفض أجورها، واتخاذ قرارات تحمي طبقة العاملين فيها، والعمل على تحقيق زيادات دورية في أجورها.
3. تطور الأنظمة المصرفية في الدول الرأسمالية واتساع نشاطها، ومرونة أجهزتها في خلق النقود عن طريق خلق الودائع، حيث أن من مصلحة البنوك التجارية والشركات التجارية الكبرى العمل على زيادة كمية النقود المتداولة، بما يكفل زيادة الطلب وضمان ارتفاع مستويات الأسعار على النحو الذي يخدم أهدافهم.

ويرى البعض أن التضخم يمكن تجنبه في الاقتصاديات الاشتراكية، كونها تتبع أسلوب التخطيط المركزي لمختلف الجوانب النقدية والسلعية فيها، وبما يمكن تلك الاقتصاديات من تجنب الضغوط التضخمية الناشئة عن زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي منها، من خلال مجموعة من أدوات السياستين النقدية و المالية التي تكفل السيطرة بصورة تامة على كل من التدفقات النقدية والتدفقات السلعية، وبما يكفل تحقيق التوازن من خلال التوافق بين نمو كمية النقود وحجم الإنتاج في الاقتصاد[3]. كما أن معدلات الأجور ومستويات الأسعار تحدد مركزياً، وعليه فإن الاقتصاديات الاشتراكية لن تواجه مشاكل نتيجة المطالبة بالزيادة في معدلات الأجور كون مستويات الأسعار ثابتة ومحددة مركزياً. غير أن الواقع يكشف عدم صحة الآراء السابقة، حيث أن الاقتصاديات الاشتراكية عرضة للتضخم شأنها في ذلك شأن الاقتصاديات الرأسمالية[4]، خاصة في الحالات التي تشهد فيها هذه الاقتصاديات زيادة في النفقات الاستثمارية غير الملائمة، حيث أن زيادة الإنفاق الاستثماري سيولد دخولاً كبيرة تساهم في زيادة فائض الطلب على السلع الاستهلاكية، مما يتطلب امتصاص الزيادة في الدخول إما عن طريق رفع معدلات الضرائب أو زيادة المعروض السلعي أو القبول بزيادات الأسعار، غير أن زيادة عرض السلع في الأجل القصير أمر غير قابل للتحقق، نظراً للفترة الزمنية بين حدوث فائض الطلب وزيادة العرض السلعي، مما يترتب عليه حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهو ما أكدته النتائج التي نجمت عن تطبيق فرض ضرائب مرتفعة في دول شرق أوروبا والتي عانت من ارتفاع كبير في مستويات الأسعار عام 1945م، نتيجةً لزيادة النفقات الاستثمارية المخصصة لإعادة الإعمار[5]. وغالباً ما تظهر آثار التضخم في الاقتصاديات الاشتراكية في شكل اختناقات Shortages، ممثلة في النقص الحاصل في عرض السلع والمنتجات الاستهلاكية الضرورية، أو في شكل طوابير أمام المجمعات، وحدوث اختلاف في حركات الأسعار الرسمية عن أسعار بيع

---

(1) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 33.

(2) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 75.

(3) نفس المرجع، ص 76.

(4) كوري شارميني، "ميساجني مورو، اوفردال اريك، خفض التضخم في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال دور تصحيح الأسعار النسبية"، التمويل والتنمية، عدد(1)، مارس1998م، ص ص 30-31.

(5) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 77.

السلع في السوق السوداء[1]. ووفقاً لما سبق هناك تساؤلات لبعض الكتاب حول أسباب تعرض الاقتصاديات الاشتراكية للتضخم على الرغم من التخطيط المركزي المسبق للاحتياجات وكميات الإنتاج اللازمة لمواجهتها، ويمكن الإجابة على هذا التساؤل بأن المخطط المركزي عند تحديده للموارد والاستخدامات الرئيسية لها لا يأخذ بعين الاعتبار سلوك المستهلك، وما يترتب عليه من زيادة في الطلب الناجم عن زيادة الإنفاق، مما يؤدي إلى حدوث فجوات تضخمية أو انكماشية، تختلف باختلاف الأسباب المنشئة لها، وهنا يفرق الكتاب بين نوعين من التضخم هما، تضخم الأرصدة النقدية وتضخم النقود المصرفية ولكلٍ منها أسبابه الخاصة التي تعمل على توليد الضغوط التضخمية والتي يمكن استعراضها كما يلي:-

1. تضخم الأرصدة النقدية، وينشأ هذا النوع من التضخم في مجال السلع الاستهلاكية للأسباب التالية[2]:-

أ- حدوث زيادة في الطلب المتوقع على السلع الاستهلاكية، نتيجة الزيادة في حجم الإنفاق الاستهلاكي نظراً لارتفاع دخول الأفراد.

ب- حدوث انخفاض في عرض السلع، نتيجة للزيادة في حجم الصادرات أو توقع الأفراد حدوث انخفاض في حجم الإنتاج .

ج- الزيادة في سرعة تداول النقود، الناجم عن زيادة الإنفاق نتيجة توقعات الأفراد حدوث نقص في بعض السلع في السوق وتوقع ارتفاع أسعارها.

2. تضخم النقود المصرفية، وينشأ هذا النوع من التضخم في مجال السلع الإنتاجية للأسباب التالية[3]:-

أ- الكميات المفقودة أثناء العمليات سواء كانت مواد أولية أو سلع نصف مصنعة.

ب- طول فترة الإنتاج، والتي تحدث نتيجة الزيادة في الإنفاق دون أن يصاحبها زيادة في الكميات المنتجة.

ج- عدم سلامة التوقيت بين فرض وتحصيل ضريبة رقم الأعمال، واستخدام حصيلة هذه الضريبة في الإنفاق، حيث تفرض هذه الضريبة وتستخدم حصيلتها قبل أن تتمكن المشروعات من الإنتاج.

وتختلف الضغوط التضخمية في البلدان المتخلفة من حيث طبيعتها وأسبابها عن الضغوط التضخمية التي تصيب اقتصاديات البلدان الرأسمالية أو الاشتراكية المتقدمة، وذلك نتيجة لاختلاف خصائص اقتصاديات البلدان المتخلفة عن غيرها، وحساسية تأثر اقتصادياتها بالتغيرات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية، مما يجعلها أكثر عرضة للضغوط التضخمية، خاصة أثناء التحولات التي تصاحب عملية التنمية الاقتصادية.

ولغرض تحليل ظاهرة التضخم في البلدان المتخلفة، ومحاولة تفسيرها وفقاً للآراء التي جاءت بها نظرية كمية النقود والنظرية العامة لكينز، فمن خلال تفسير ظاهرة التضخم في البلدان المتخلفة بالاعتماد على صورة المبادلات (نظرية كمية النقود)، والتي ترى أن التضخم ظاهرة نقدية ترجع إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة والتي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الناجم عن زيادة الإنفاق، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، غير أن هذا التفسير

---

(1) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 34.

(2) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 77.

(3) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 35.

غير كافي لتفسير الضغوط التضخمية في البلدان المتخلفة، حيث يرتبط بتفسير التضخم في البلدان الرأسمالية المتقدمة، كما أن تفسير التضخم وفقاً لصورة الأرصدة النقدية التي قدمها الفريد مارشال، والتي ربطت التضخم وحدوث التقلبات في الأسعار إلى انخفاض تلك النسبة من الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة، إلا أن البلدان المتخلفة تتميز بانخفاض مستوى الدخل الحقيقي فيها، وبالتالي فإن تفسير التضخم وفقاً لهذه الصورة لا يكفي لتفسير التضخم في البلدان المتخلفة.

وبدراسة أفكار كينز حول الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي أرجعها إلى الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي عند وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، غير أن البلدان النامية والتي تتميز عناصر الإنتاج فيها بعدم الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل، وقابليتها للاستغلال، وبالتالي فإن تفسير كينز لظاهرة التضخم ينطبق على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والتي وصلت إلى مرحلة التوظف الكامل، ولا ينطبق على اقتصاديات البلدان المتخلفة، والتي تتوفر لديها طاقات إنتاجية عاطلة قابلة للاستغلال.

وعلى ضوء ذلك فإن التفسيرات السابقة وغيرها من التفسيرات التي سبق تناولها، لا تقدم تفسيراً دقيقاً وكاملاً لظاهرة التضخم في البلدان المتخلفة والتي لها خصائص اقتصادية تختلف عن خصائص اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة. كما أن هناك عدد من الاقتصاديين والذين عرفوا بالنقديين The Montarists ، والذين اعتمدوا في تفسيرهم لظاهرة التضخم على خليط من الأفكار التي تضمنتها نظرية كمية النقود والنظرية العامة لكينز، واعتبروا أن التضخم ظاهرة نقدية ترجع إلى الإفراط في إصدار النقود الناتج عن إتباع سياسة التمويل التضخمي، بغرض تمويل البرامج الاستثمارية التي تتبناها البلدان المتخلفة، إلا أن إتباع تلك السياسة يؤدي إلى زيادة كمية النقود في الاقتصاد بمعدلات كبيرة تساهم في زيادة حدة الخلل في النظام الاقتصادي، وبما يساهم في زيادة التقلبات السعرية وعدم تحقيق استقرار نقدي، نظراً للزيادة في معدلات الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي منها، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار، كما يرى النقديون بأن سوء الإدارة النقدية والمالية، وعدم وجود أسواق نقدية ومالية تعمل بكفاءة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعرض اقتصاديات البلدان المتخلفة لظاهرة التضخم[1]. هذا بالإضافة إلى تدخل الحكومات في عمل السوق والحد من تأثير قوى العرض والطلب والتي تكفل تحقيق التوازن في الاقتصاد. في حين أن الاتجاه الآخر في تفسير التضخم في البلدان المتخلفة والذين يعرفون بالهيكلين The Structuralists، يرون أن التضخم يصيب الاقتصاديات المتخلفة نتيجة لوجود خلل هيكلي ناشئ عن عدم مجاراة العرض للزيادات التي تحدث في الطلب، حيث أن زيادة الطلب على المنتجات دون أن يصاحبها زيادة في العرض الحقيقي منها يؤدي إلى حدوث ارتفاع في مستويات أسعارها[2]. وتحدث هذه الزيادة في الأسعار نظراً لرغبة المنتجون زيادة حجم إنتاجهم، من خلال زيادة الطلب على المواد الخام والعمالة وعناصر الإنتاج الأخرى، والتي تؤدي في حالة انخفاض البطالة وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى رفع أسعار المواد الخام

(1) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص ص 81- 82.

(2) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص 52.

والأجور، والذي ينعكس في صورة ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتؤدي رغبة المنتجون المحافظة على معدلات أرباحهم إلى انعكاس الزيادة في تكاليف الإنتاج في صورة ارتفاع المستوى العام للأسعار[1].

وتتمثل أهم خصائص اقتصاديات البلدان المتخلفة فيما يلي :-

1. التخصص في إنتاج المواد الأولية:

يؤدي اعتماد معظم اقتصاديات البلدان المتخلفة على إنتاج المواد الأولية سواء كانت زراعية أو منجمية إلى تعاظم دور قطاع الصادرات في الاقتصاد الوطني، غير أن الاعتماد على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع التي تنتجها تلك الاقتصاديات للتصدير، يجعلها عرضة للتقلبات النقدية والسعرية، نتيجة تقلبات ظروف الطلب والعرض على تلك المواد، فحدوث زيادة في صادرات البلدان المتخلفة من المواد الأولية يتوقف على الظروف الاقتصادية للبلدان الصناعية وزيادة إنتاجها، الذي يعتمد على حجم الطلب على منتجاتها، كما أن ظروف العرض في البلدان المتخلفة تتأثر بعدة عوامل تضعف من قدرتها على التصدير، مثل حدوث تقلبات في الظروف المناخية التي تؤثر في حصيلتها من الإنتاج الزراعي أو حدوث كوارث طبيعية تتلف المحاصيل الزراعية أو الموارد المنجمية أو قد تؤدي إلى حدوث تشققات في الطبقات الأرضية مما يؤدي إلى تسرب ونضوب الآبار النفطية.

وعلى ضوء ذلك فإن البلدان المتخلفة تواجه نوعين من المشاكل التي ترتبط بإنتاجها وتصديرها للمواد الأولية سواء على المدى القصير أو الطويل الأجل، حيث تواجه تلك البلدان في الأجل القصير مشاكل ترتبط بعدم استقرار الطلب على منتجاتها في الأسواق العالمية للمواد الأولية، والذي قد يحدث نتيجة زيادة منافسة البدائل الصناعية التي تنتجها تلك البلدان أو التقليل من استخدامها في العمليات الصناعية[2]، كما تواجه صادرات البلدان المتخلفة من المواد الأولية مشاكل في الأجل الطويل تتمثل في انخفاض مرونة عرض منتجاتها وبالتالي التأثير على حجم صادراتها، وعليه فإن حدوث تقلبات في صادرات الدول المتخلفة يجعلها عرضة لموجات من عدم الاستقرار النقدي والسعري، على اعتبار أن تلك الاقتصاديات تتميز بشدة حساسيتها للضغوط التضخمية، بسبب اعتمادها على تصدير المواد الأولية التي تواجه تقلبات في أسعارها في الأسواق العالمية والتي تتحدد وفقا لقوى العرض و الطلب على منتجاتها. وهنا يجب التمييز بين حالتين هما:-

أ- حالة ارتفاع أسعار الصادرات:

يؤدي ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، إلى زيادة صادرات البلدان المتخلفة، مما يعني زيادة حصيلتها من النقد الأجنبي، وبالتالي ارتفاع مستوى الدخول التي غالباً ما توجه نحو الإنفاق الاستهلاكي، نظراً لانخفاض دخول غالبية الأفراد في تلك البلدان وانخفاض دوافع الادخار لديهم، أما بالنسبة لبقية الأفراد في تلك المجتمعات والتي تتسم دخولهم بالارتفاع، والتي غالباً ما توجه نحو الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق على السلع الكمالية أو الترفية[3]. وعليه فإن الزيادة في حجم الدخول النقدية المتولدة من الزيادة في حجم الصادرات غالباً ما

---

(1) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 83.

(2) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص ص 99- 100.

(3) نفس المرجع، ص ص 101- 102.

تؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية في الاقتصاد، والذي يرجع بصفة أساسية إلى انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي في تلك البلدان وعجزه عن مقابلة الزيادة في الطلب، نظراً لمحدودية طاقاتها الإنتاجية وعدم إمكانية زيادتها في الأجل القصير[1]. كما أن زيادة حصيلة الصادرات تدفع العمال إلى المطالبة برفع أجورهم، والتي ما تلبث أن تنتشر إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي، مع مراعاة أن الانخفاض في حصيلة الصادرات لا يترتب عليها انخفاض مستويات الأجور[2]، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار.

ب- حالة انخفاض أسعار الصادرات:

يؤدي انخفاض حصيلة الصادرات في البلدان المتخلفة سواء كان ناتجاً عن انخفاض الطلب على منتجاتها، أو عدم مرونة إنتاجها من المواد الأولية، أو بسبب انخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، إلى تعرض تلك الاقتصاديات لضغوط تضخمية ناجمة عن الانخفاض في حصيلتها من النقد الأجنبي الذي كان يستخدم في تمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والإنفاق العام في تلك البلدان، بالإضافة إلى انخفاض حصيلة الدولة من الضرائب التي كانت تفرض على الصادرات وكذا الضريبة المفروضة على دخول المصدرين، مما يضعف مقدرة الدولة على تمويل الواردات، وتمويل الإنفاق الجاري والنفقات الاستثمارية الضرورية، نظراً لعدم مقدرة الدولة على ضغط الإنفاق الحكومي في الأجل القصير، وعدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية الزيادة في الطلب الكلي والذي عادة ما يتم مواجهته عن طريق الزيادة في الواردات، مما يساهم في زيادة العجز في الميزانية العامة، وذلك لعجز إيرادات الدولة على تغطية نفقاتها، مما يجعل تلك البلدان أكثر عرضة للضغوط التضخمية، نظراً لاعتماد تلك البلدان على تمويل العجز في ميزانياتها عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي والذي يمول من خلال الاصدارات النقدية الجديدة، والتي تعمل على زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد[3].

2. جمود الجهاز المالي الحكومي:

تتسم الأنظمة الضريبية في البلدان المتخلفة بجمودها، وعدم مرونتها وتغيرها تبعاً للتغيرات التي تحدث في الاقتصاد، ويعبر عن الجمود والتخلف في الأنظمة الضريبية في البلدان المتخلفة بضآلة الجهد الضريبي في تلك البلدان[4]، وذلك من خلال انخفاض نسبة حصيلة الضرائب إلى إجمالي الناتج القومي والتي غالباً ما تشكل نحو 12% - 15% بالمقارنة بالدول المتقدمة والتي تصل فيها نسبة حصيلة الضرائب إلى نحو 30% من إجمالي الناتج القومي. كما تشكل الضرائب غير المباشرة نسبة كبيرة في إجمالي الحصيلة الضريبية مقارنة بالضرائب

---

(1) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص ص 85 – 86.

(2) خير الدين هناء، " العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم في مصر خلال الفترة 1974- 1987/ 1988"، بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 3- 5 مارس 1990، (القاهرة، كتاب صادر عن مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1992م)، ص 84.

(3) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص ص 86 – 87.

(4) نفس المرجع، ص 89.

المباشرة، وتمتاز الضرائب غير المباشرة عن الضرائب المباشرة بسهولة تحصيلها وغزارة حصيلتها، بالإضافة إلى مرونتها وترجمتها للحالة الاقتصادية[1]. إلا أن سيطرة أصحاب المصلحة الخاصة وتحكمهم في توجيه التشريعات الضريبية، بما لا يتعارض مع مصالحهم، أدى إلى جمود تلك التشريعات، وعدم زيادة حصيلة الضرائب اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، والتي تجبر الدولة في ظل انخفاض حصيلتها من الضرائب إلى اللجوء إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي والذي يمول عادةً عن طريق الإصدار النقدي، أو الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن الاعتماد على تلك المصادر التضخمية التي تؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد تؤدي إلى زيادة حدة الضغوط التضخمية، نظراً لأن الزيادة في كمية النقود المتداولة لا يقابلها زيادة في الناتج الحقيقي، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع[2]. غير أن محاولة الدولة الحد من عرض النقود عن طريق ضغط الإنفاق العام من خلال تقييد الائتمان المصرفي، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض عرض النقود بمعدل أقل من معدل الانخفاض في حجم الطلب، الأمر الذي يترتب عليه حدوث ركود اقتصادي يكون متبوعاً بتضخم ناجم عن فائض الطلب في الاقتصاد، والذي يؤدي بدوره إلى ما يعرف بالركود التضخمي أو التضخم الركودي.

وعادة ما تتميز الأنظمة الضريبية في البلدان المتخلفة بعدد من الخصائص أهمها:-

- صعوبة وتعقيد إجراءات تحصيل الضريبة.
- ضعف مرونة استجابة الأنظمة الضريبية للتغيرات في النشاط الاقتصادي.
- عدم عدالة فرض وتحصيل الضريبة حيث تخضع التشريعات الضريبية لسيطرة أصحاب المصالح.
- الاعتماد على الضرائب غير المباشرة وخاصة الضرائب المفروضة على قطاع الصادرات والواردات وضرائب الإنتاج.
- انتشار ظاهرة التهرب الضريبي في تلك المجتمعات، نظراً لضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين.

3. تفاقم المشكلة الغذائية وارتفاع معدلات نمو السكان:

تعد مشكلة الغذاء وارتفاع معدلات نمو السكان في البلدان المتخلفة من أكثر المصادر التي تزيد من حدة الضغوط التضخمية في تلك البلدان، والتي ترجع إلى عجز الاقتصاد القومي عن توفير احتياجات السكان المتزايدة من السلع وخاصة السلع الغذائية، نظرا لانخفاض حجم الإنتاج الزراعي ونموه بمعدلات تقل عن معدلات نمو السكان[3]، حيث تعد الزيادة في معدلات نمو السكان من أكثر مصادر تغذية التضخم، نظراً لأن الزيادة في أعداد السكان يصاحبها زيادة في الطلب على السلع والخدمات وخاصة الغذائية منها، غير أن البلدان المتخلفة والتي يتسم اقتصادها بجمود العرض الحقيقي وانخفاض إنتاجه من السلع الغذائية وعدم قدرته على الزيادة في عرض تلك

---

(1) عبد الرحمن مصطفى رضا "، اثر السياسة الضريبية على التضخم "، بحوث ووثائق المؤتمر العلمي السادس المنعقد في القاهرة في ابريل 1979م، (القاهرة، كتاب صادر عن الجمعية المصرية للإدارة المالية بعنوان التضخم في مصر أساليب ووسائل مواجهة آثاره، 1980)، ص254.

(2) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 91.

(3) خير الدين هناء، مرجع سابق، ص 79.

السلع بنفس نسبة الزيادة في حجم الطلب الكلي عليها، الأمر الذي يولد فجوة تضخمية ناجمة عن وجود فائض في الطلب على السلع، مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار(1). وذلك نظرا لما يصاحب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتخلفة من زيادة في حجم الإنفاق العام، والذي يولد دخولاً للأفراد نتيجة الزيادة في حجم الإنفاق على المشروعات الاستثمارية، إلا أن تلك الدخول غالباً ما توجه نحو الإنفاق على السلع الاستهلاكية، كونها تمثل دخولاً لمحدودي الدخل بنسبة كبيرة، وعليه فإن زيادة الدخول النقدية، تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، ونظراً لعدم إمكانية زيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات في الأجل القصير بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وعدم استخدام أساليب حديثة في الإنتاج الزراعي، فإن كل زيادة في دخول الأفراد يصاحبها موجة من ارتفاعات الأسعار(2). وترجع جوانب الضعف وبطئ النمو في القطاع الزراعي إلى جملة من الأسباب من أهمها: ضآلة حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي، سوء استخدام الموارد المائية والزراعية، ارتفاع تكاليف اقتناء وسائل الإنتاج الزراعي، وعدم انتهاج سياسة طويلة الأجل تكفل تحقيق الاكتفاء الذاتي(3)، بالإضافة إلى شيوع ظاهرة الاستهلاك الذاتي لدى المزارعين.

4. الاختلالات المصاحبة لعملية التنمية في مراحلها الأولى:

تبين لنا من خلال الصفحات السابقة حول تفسير ظاهرة التضخم في البلدان المتخلفة أهمية الدور الذي تمارسه الاختلالات الهيكلية في تغذية الضغوط التضخمية في تلك البلدان، إلا أن عملية التنمية في تلك البلدان وما يصاحبها من زيادة في النفقات الاستثمارية في مجال البنية التحتية تعد مصدراً آخر من المصادر التضخمية، حيث يترتب على زيادة النفقات الاستثمارية والتي تتميز بأنه ليس لها إنتاج مادي مباشر وإنما تساهم في تسهيل العمليات الإنتاجية في المشروعات ذات الإنتاج المباشر، فزيادة الإنفاق الاستثماري يعني زيادة في دخول الأفراد، مما يعني زيادة في قوى الطلب الكلي على السلع والخدمات، إلا أن هذه الزيادة في حجم الطلب لا يصاحبها زيادة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات في الأجل القصير، مما يؤدي إلى اختلال علاقة التوازن بين تيار الإنفاق النقدي الناتج عن زيادة الإنفاق على المشروعات الاستثمارية وبين تيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات الذي يتطلب فترة زمنية حتى تتمكن المشروعات الإنتاجية من البدء في الإنتاج والمساهمة في زيادة عرض السلع والخدمات في المجتمع، ويؤدي هذا الاختلال إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في مستويات الأسعار(4). وبناء على ذلك تنشأ الضغوط التضخمية في الاقتصاد، التي تصاحب عملية التنمية من خلال الآتي:-

أ- الطبيعة المزدوجة للاستثمار:

تؤدي الزيادة في حجم الاستثمارات إلى خلق طاقة إنتاجية، يترتب عليها حدوث زيادة في الطلب، نتيجة لزيادة

---

(1) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص ص 91- 92.
(2) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص ص 106- 107.
(3) الحماقي يمن، اليماني إبراهيم، مندور احمد، محاضرات في الاقتصاد التطبيقي، (القاهرة، بدون ناشر، 2003)، ص ص 235- 236.
(4) الصفتي رشاد، "التضخم والتنمية "، بحوث ووثائق المؤتمر العلمي السادس المنعقد في القاهرة في ابريل 1979م، (القاهرة، كتاب صادر عن الجمعية المصرية للإدارة المالية بعنوان التضخم في مصر أساليب ووسائل مواجهة آثاره، 1980م)، ص ص 96- 102.

الدخول النقدية الناشئة عن نفقات تلك المشروعات، غير أن إنتاج تلك المشروعات يتصف بالتخصصية، أي التخصص في إنتاج معين، في حين أن الطلب الذي تخلقه الزيادة في الدخول النقدية يتصف بالعمومية وينصرف إلى كافة السلع والخدمات في الاقتصاد[1]. وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي تقابل بعرض محدود من السلع والخدمات تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ب- الفترة الزمنية بين تحقق الزيادة في الدخول والزيادة في إنتاجية المشروعات الاستثمارية:

تؤدي الزيادة في الدخول النقدية التي تولدها المشروعات الإنتاجية إلى خلق فائض طلب، نظراً للفترة بين الزيادة في الدخول النقدية والبدء في عمليات الإنتاج، وهي الفترة الزمنية ما بين فترة الإنشاء والبدء في الإنتاج، وعلية فإن الزيادة في الدخول النقدية مع عدم حدوث زيادة في العرض، يترتب عليه حدوث اختلال بين تياري الإنفاق النقدي والعرض الحقيقي من السلع والخدمات، ينعكس في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار[2].

وتعد علاقات التبعية الاقتصادية التي تربط اقتصاديات الدول المتخلفة بالتغيرات التي تحدث في اقتصاديات البلدان المتقدمة، من أهم الشواهد التي تؤكد أن الضغوط التضخمية التي تصيب اقتصاديات البلدان المتخلفة لا تقتصر على مجموعة العوامل الداخلية[3]. حيث أن هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي تساهم في زيادة حدة الضغوط التضخمية في البلدان المتخلفة والتي تنتقل إليها من البلدان المتقدمة من خلال الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية، الذي يتجلى من خلال الزيادة في أسعار وارداتها من السلع والخدمات وينعكس في صورة زيادة أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية أو أسعار الفائدة في الدول المتقدمة، والتي لا يقتصر دورها في رفع أسعار الواردات فحسب، بل تنتقل تلك الزيادة إلى المنتجات الوطنية المنافسة لها والذي يرجع إلى زيادة الطلب عليها بسبب انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المستوردة، التي ما تلبث أن ترتفع نتيجة لزيادة الطلب عليها في ظل جمود عرضها أو الانخفاض في حجم إنتاجها[4]. كما ينتقل التضخم من البلدان المتقدمة إلى البلدان المتخلفة من خلال أسعار الفائدة المرتفعة على القروض التي تمنح للبلدان المتخلفة والتي يترتب عليها ارتفاع تكاليف تنفيذ برامج التنمية فيها، من خلال ارتفاع فوائد المديونية المستحقة والذي ينعكس في صورة ارتفاع أسعار السلع و الخدمات، كما ينتقل التضخم عبر صورة أخرى تتمثل في احتفاظ العديد من البلدان المتخلفة باحتياطياتها النقدية وتركيز استثماراتها في الأسواق المالية للدول المتقدمة، وهو الأمر الذي يترتب عليه فقدان تلك الاحتياطيات لجزء من قيمتها نتيجة موجة التضخم التي تصيب البلدان المتقدمة والذي ينعكس بصورة مباشرة في ارتفاع تكاليف التنمية في البلدان المتخلفة.

---

(1) الحماقي يمن، اليماني إبراهيم، مندور احمد، مرجع سابق، ص ص 237- 238.

(2) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص ص 110- 111.

(3) نفس المرجع، ص ص 111- 112.

(4) برعي محمد خليل، " دور القطاع الخارجي في موجة التضخم الحالية في مصر"، بحوث ووثائق المؤتمر العلمي السادس المنعقد في القاهرة في ابريل 1979م، (القاهرة، كتاب صادر عن الجمعية المصرية للإدارة المالية بعنوان التضخم في مصر أساليب ووسائل مواجهه آثاره، 1980م)، ص ص 461- 471.

المبحث الثالث: وسائل مكافحة التضخم

نظراً للخطورة التي تمثلها ظاهرة التضخم على اقتصاديات البلدان سواء كانت متقدمة أو متخلفة، والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب هذه الظاهرة في الاقتصاد، فكان من الضرورة وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية وغيرها من الإجراءات التي تكفل الحد من الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية، والتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تولدها الضغوط التضخمية. ويختلف علاج التضخم في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة عنه في البلدان النامية أو المتخلفة، نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية السائدة في كلاً منها، وكذا اختلاف الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة في البلدان المتقدمة عن الأسباب التي تقف وراء ظاهرة التضخم في البلدان النامية والمتخلفة، وعليه فإن علاج التضخم في اقتصاديات البلدان المتقدمة تستلزم تنفيذ مجموعة من السياسات التي قد لا تكون فعالة في علاج التضخم في البلدان النامية والمتخلفة، حيث يرى العديد من الاقتصاديين بأن التضخم في البلدان النامية هو تضخم طلب ناشئ عن الإفراط في حجم الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي فإن علاجه يتطلب التحكم في حجم الإنفاق الكلي من خلال ضغط حجم الطلب الكلي، وذلك بهدف خلق مستوى من الطلب المتوازن مع درجة العمالة الكاملة والمحققة في الاقتصاد[1]، وبما يكفل امتصاص فائض القوة الشرائية، وتخفيض حجم الاستهلاك، كما يوصف التضخم في اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة بأنه تضخم نفقة، وبالتالي يتطلب إتباع السياسات الكفيلة بتخفيض تكاليف الإنتاج وبما يساهم في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار. نظراً لأن النمو الاقتصادي يرتبط في أي مجتمع من المجتمعات على درجة الاستقرار والتوازن في الاقتصاد القومي، والذي يتطلب تنفيذ السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية

تباشر السياسة النقدية تأثيرها في مكافحة الضغوط التضخمية، والحد من آثارها والعمل على تحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار المحلية من خلال مجموعة من الوسائل المرتبطة أساسا بإدارة وعرض واستخدام النقود في الاقتصاد القومي[2]. وتتضمن السياسة النقدية العديد من الإجراءات التي ترتبط بعمليات الإصدار النقدي وتحقيق رقابة فاعلة على الائتمان، حيث يصعب الفصل بين النقد والائتمان من حيث تاثيرهما في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار[3]. ويعمل البنك المركزي بصفته راسماً للسياسة النقدية ومنفذاً لها بالتعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية والمصرفية التي تعمل تحت رقابته وإشرافه على رسم السياسات النقدية التي تكفل تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها في الاقتصاد الوطني، ففي ظل ظروف التضخم يعمل البنك المركزي على إتباع مجموعة من السياسات النقدية الانكماشية التي تكفل الحد من مقدرة البنوك

(1) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص 119.

(2) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 425.

(3) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص 125.

التجارية على خلق الائتمان، وذلك بهدف التقليل من حجم السيولة النقدية في التداول[1]. وعكس تلك الإجراءات يتم تطبيقها في فترات الانكماش، وتختلف أدوات السياسة النقدية وتأثيرها تبعاً للتطور الاقتصادي للدولة، وتطور النظام المصرفي وحجم التعاملات في أسواقها المالية، ومدى استقلالية بنوكها المركزية. وتقسم وسائل السياسة النقدية إلى وسائل كمية وأخرى نوعية نوضحها فيما يلي:-

3-1-1 وسائل السياسة النقدية الكمية:

تتمثل أهم وسائل السياسة النقدية الكمية لمكافحة التضخم فيما يلي:-

3-1-1-1 سعر إعادة الخصم :

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه "سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية"[2]. حيث تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي بهدف زيادة قدرتها على منح الائتمان، أو تقديم ما لديها من أوراق تجارية بهدف خصمها لدى البنك المركزي وحصولها على السيولة النقدية اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الائتمان المقدم لعملائها، وعادة ما يكون سعر إعادة الخصم اقل من سعر الفائدة السائد في السوق أو قد يكون قريباً منه، ويتحدد سعر إعادة الخصم وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة، والتي ترجع إلى رغبة البنك المركزي في زيادة مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان أو الحد منها، وذلك من خلال زيادة أو تخفيض تكاليف الحصول على تلك الاحتياطيات الإضافية التي تستخدمها البنوك التجارية وفقاً للسياسات التي يحددها البنك المركزي بناء على الظروف الاقتصادية السائدة[3].

وتتضح فعالية سياسة سعر إعادة الخصم من خلال تأثير رفع سعر إعادة الخصم أو تخفيضه بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي حالات التضخم الناتج عن الإفراط في الطلب على السلع والخدمات، نتيجة زيادة كمية وسائل الدفع في الاقتصاد بصورة تزيد عن المستوى الطبيعي، مما يجعل من تدخل البنك المركزي أمرا ضرورياً، وذلك من خلال رفع سعر إعادة الخصم والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الحصول على السيولة النقدية الإضافية اللازمة لزيادة القدرة الائتمانية للبنوك التجارية، مما يؤدي إلى التقليل من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وذلك نظراً لارتفاع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من عملائها كفوائد مقابل القروض المقدمة لهم، مما يدفع بعملائها إلى عدم الإقبال على الاقتراض أو خصم أوراقهم التجارية نظراً لارتفاع تكاليفها، وبالتالي التقليل من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، والذي ينعكس في صورة تقليل حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، وبما يساهم في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات، والعمل على التقليل من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد. كما تستخدم سياسة سعر إعادة الخصم لعلاج حالات الانكماش الذي يسود الاقتصاد، وذلك من خلال قيام البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم على القروض والأوراق التجارية المقدمة من البنوك

---

(1) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص ص 425- 428.

(2) سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، (القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م)، ص 107.

(3) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص430.

التجارية، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك التجارية لعملائهـا، ممـا يعمل على زيادة حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، وبالتالي زيادة حجم الطلب على السلع والخدمات، وبما يساهم في إعادة التوازن إلى الاقتصاد واستغلال الطاقات العاطلة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وعلى الرغم من الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها مثل رفع معدلات التشغيل لعناصر الإنتاج، بهدف زيادة الدخل القومي ورفع معدلات نموه السنوية، وذلك من خلال استخدام الوسائل المناسبة التي تهدف إلى الرقابة على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ومقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان[1]. إلا أن تطبيق سياسـة سـعر إعادة الخصم تعطي أثرا فعالاً في الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيـث تعتبـر هذه السياسة من أهم أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في تلك البلدان، وذلك من خلال تأثيرها على هيكل أسعار الفائدة[2]. ويعد تطبيق هذه السياسة كأداة من أدوات السياسة النقدية بهدف الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان والتأثير على حجم السيولة في الاقتصاد أقل فعالية فـي البلـدان الناميـة، حيـث أن اقتصاديات هذه البلدان تتسم بتخلفها وعدم تطور أسواقها النقدية والمالية ومحدودية التعامل فيها، وكذا عدم شـيوع تعاملها بالأوراق التجارية[3]. حيث يركز الجهاز المصرفي في تمويله للنشاط الاقتصادي في البلدان النامية علـى التمويل القصير الأجل الذي يركز على قطاع في الاقتصاد مثل قطاع الخدمات او قطاع التجارة الخارجية ، ممـا يعني حرمان بقية قطاعات الاقتصاد من الائتمان الذي تقدمة البنوك التجارية وخاصة في مجـال تمويـل القطـاع الزراعي والقطاع الصناعي، كما أن اعتماد الأفراد في تسوية مدفوعاتهم في البلدان النامية على اسـتخدام النقـود المادية (البنكنوت) وقلة اعتمادهم على نقود الودائع (النقود المصرفية) يعكس محدودية تـأثير أنـشطة الجهـاز المصرفي فيها، وبالتالي محدودية تأثير إتباع هذه السياسة في الحد من كمية النقود المعروضة فـي الاقتـصاد[4]، حيث أن فعالية هذه الوسيلة في التأثير في حجم الائتمان يعتمد بصورة أساسية على مرونة الطلب على الائتمـان، والتي تتسم بانخفاضها في البلدان النامية، وذلك لأن الجهاز المصرفي في تلك البلدان يتسم بضعف مرونـة طلبـه على القروض من البنوك المركزية[5]، نظراً لان البنوك التجارية في البلدان النامية غالباً ما تكـون عبـارة عـن فروعاً لبنوك أجنبية[6]. وبالتالي يقل تأثرها من استخدام البنوك المركزية لهذه الوسيلة، كما أن البنوك التجارية في البلدان النامية غالباً ما تواجه طلباً متزايداً على الائتمان بغض النظر عن ارتفاع أسعار الفائـدة علـى القـروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها لعملائها، ويتحقق ذلك بشكل خاص عند زيادة طلب مؤسسات الأعمال التي تحقق

(1) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص ص 125- 126.

(2) الزهار محمد حامد، "السياسة النقدية في مصر خلال العشرين سنه الأخيرة وأثرها على التضخم"، بحوث ووثائق المؤتمر العلمي السادس المنعقد في القاهرة في ابريل 1979م، (القاهرة، كتاب صادر عن الجمعية المصرية للإدارة المالية بعنوان التضخم فـي مصر أساليب ووسائل مواجهة آثاره، 1980م)، ص 160.

(3) سليمان مجدي، مرجع سابق، ص ص 107- 108.

(4) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص ص 459- 460.

(5) نفس المرجع، ص 431.

(6) نفس المرجع، ص 459.

أرباحا متزايدة من مبيعاتها على الاقتراض من البنوك التجارية، حيث تواجه تلك المؤسسات الزيادة فـي تكـاليف اقتراضها، من خلال الزيادة في إنتاجيتها، أو رفع أسعار بيع منتجاتها[1].

2-1-1-3 عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسـواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلـق الائتمـان[2]. وتلعب البنوك التجارية دوراً أساسياً في تأثيرها على حجم النشاط في الاقتصاد الوطني من خلال الائتمـان الـذي تقدمه للأفراد ومؤسسات الأعمال والمشروعات الاستثمارية، غير أن حجم الائتمان الذي تقدمه البنـوك التجاريـة يخضع لرقابة البنوك المركزية، والتي لا تسمح بأن يزيد حجم الائتمان عن المستوى الطبيعي الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي[3].

وتتوقف فعالية هذه السياسة على مدى تأثير البنك المركزي في حجم الاحتياطيات النقدية للبنـوك التجاريـة، وبالتالي التأثير في حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، حيث يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هـذه الوسـيلة لمعالجة حالات التضخم والكساد التي يعاني منها الاقتصاد، ففي حالة التضخم نتيجة الزيادة في حجم وسائل الـدفع في الاقتصاد، وزيادة الاحتياطيات النقدية التي بحوزة البنوك التجارية والتي تمكنها من زيادة مقدرتها علـى خلـق الائتمان، يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية والتجارية التي بحوزته، وذلك بهـدف تخفـيض الاحتياطيـات النقدية للبنوك التجارية وإنقاص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، والتي تؤدي بدورها إلى الحد من مقـدرة البنـوك التجارية على خلق الائتمان[4]. ويؤدي إتباع هذه السياسة إلى التأثير في سياسة السوق النقدي بقطاعية المـصرفي وغير المصرفي، وذلك من خلال دوره في التقليل من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان نظراً لانخفـاض احتياطياتها النقدية، وكذا التأثير على القطاع غير المصرفي من خلال تأثيرهـا علـى حجـم إيـداعات الأفـراد والمشروعات لدى البنوك التجارية، وذلك بسبب تفضيلهم لاستخدامها في شراء الأوراق المالية، الأمر الذي يـؤدي إلى انخفاض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، نتيجة انخفاض حجم الودائع لديها.

وتمتاز الأوراق المالية التي تصدرها البنوك المركزية بانخفاض أسعار الاكتتاب فيها وارتفاع أسـعار الفائـدة عليها، مما يؤدي بدورة إلى ارتفاع معدلات الفائدة السائدة في السوق، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي على النقـود،

---

(1) سليمان مجدي، مرجع سابق، ص 109.

(2) يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002م)، ص 326.

(3) مجيد ضياء، مرجع سابق، ص ص 264- 265.

(4) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 48.

والتأثير في حجم نشاط المشروعات[1]، والذي ينعكس بدورة في صورة انخفاض الإنفاق الكلـي وحجـم الطلـب الفعلي[2].

غير أن فعالية سياسة السوق المفتوحة كأداة هامة تستخدمها البنوك المركزية في الرقابة على الائتمـان الـذي تقدمه البنوك التجارية لعملائها، يتوقف على وجود أسواق مالية تمتاز بتطورها وكبر حجم التعامـل فيهـا، وكـذا الاعتماد على الجهاز المصرفي في تسوية التعاملات المالية[3]. وتتسم عملية تطبيق هذه السياسة في البلدان النامية بمحدودية فعاليتها، وذلك يرجع إلى ما تعانيه اقتصادياتها من تخلف أسواقها المالية وأجهزتها المـصرفية وضـيق التعامل فيها، حيث أن قيام البنوك المركزية ببيع الأوراق المالية بهدف تخفيض كمية النقود المتداولـة، يمكـن أن يؤدي إلى زعزعة المراكز المالية للبنوك التجارية وبما يؤدي إلى زعزعة الثقة في الأوراق المالية في المـستقبل وكفاءتها في إعادة التوازن إلى الاقتصاد القومي[4]. بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع أسعار الفائدة، نتيجة الـسياسات التي تنفذها البنوك المركزية بهدف الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، قد تكـون عديمـة الفائـدة وخاصة في ظل ارتفاع معدلات الطلب الكلي على منتجات المشروعات الاستثمارية، حيث يؤدي ذلك إلى زيـادة لجوء المشروعات الاستثمارية للحصول على القروض من البنوك التجارية، وذلك بسبب ارتفـاع الأربـاح التـي تحققها تلك المشروعات، وبالتالي لجوء البنوك التجارية إلى البنوك المركزية للحصول على الائتمان اللازم لتلبيـة احتياجات عملائها بغض النظر عن الارتفاع في أسعار الفائدة عليها[5].

3-1-1-3 سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:

تعبر نسبة الاحتياطي النقدي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لـدى البنـك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو النقص بحسب الظروف الاقتصادية السائدة[6]. وتستخدم هـذه الوسيلة بهدف الزيادة أو الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان ومنح القروض لعملائها وذلك برفع أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني[7]. وتلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، من خلال تخفيض كمية النقد في التداول، حيث تعمد البنوك المركزية إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائـع لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف تخفيض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وتخفيض حجم وسائل الـدفع في الاقتصاد، حيث تؤدي زيادة نسبة الاحتياطي القانوني إلى انخفاض تلك النسبة من الودائع التي تستخدمها البنوك سواء في تقديم القروض أو تنفيذ الاستثمارات المختلفة، وعادة ما تقوم البنوك المركزية باستخدام هذه الوسـيلة إذا تأكد لها أن حجم الائتمان الذي قدمته البنوك التجارية قد جاوز المستوى الطبيعي، وترى ضـرورة العمـل علـى

(1) سليمان مجدي، مرجع سابق، ص ص 108- 109.

(2) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص 136.

(3) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 433.

(4) يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مرجع سابق، ص 327.

(5) مجيد ضياء، مرجع سابق، ص ص 268- 269.

(6) سليمان مجدي، مرجع سابق، ص 110.

(7) مجيد ضياء، مرجع سابق، ص 269.

تخفيضه بهدف الحد من تزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد، كما أن قيام البنوك المركزية برفع نسبة الاحتياطي القانوني دون أن يكون لدى البنوك التجارية فوائض نقدية لتغطية الزيادة في احتياطياتها النقديـة القانونيـة يلـزم البنوك التجارية على استدعاء بعض القروض لدى عملائها والتشديد على منح الائتمان(1).

وقد اقتصر الهدف من استخدام هذه الوسيلة في البداية على حماية حقوق أصحاب الودائع والمـدخرات لـدى البنوك التجارية من سوء استخدامها والأخطار التي قد تتعرض لها أنشطة البنوك التجارية ومخاطر إفلاسها. وتعد هذه الوسيلة من أكثر أدوات السياسة النقدية الكمية فعالية سواء في البلدان المتقدمة أو الناميـة كونهـا لا تـشترط أسواقا مالية ونقدية متطورة، حيث تعتمد فعاليتها على القرارات التي تتخذها البنـوك المركزيـة بهـدف تحقيـق الاستقرار النقدي في اقتصادياتها القومية(2).

3-1-2 وسائل السياسة النقدية النوعية:

تتمثل وسائل السياسة النقدية النوعية في مجموعة من الوسائل النوعية أو الكيفية التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على أوجه استخدام الائتمان(3). وتستخدم أدوات هذه السياسة جنباً إلى جنب مع وسائل السياسة النقدية الكمية وذلك عند عدم تحقيق الوسيلة الأخيرة لهدفها في مكافحة الضغوط التضخمية، خاصة في البلـدان الناميـة، حيث لا تتأثر مرونة الطلب على الائتمان فيها مع التغيرات في أسعار الفائدة والتي تشهد مزيداً من الإنفاق خاصة في جانب النفقات الاستهلاكية والاستثمارية في تشييد العقارات(4). وعلى الرغم من فعالية أدوات السياسة النقديـة الكمية في تحقيق أهدافها في تخفيض حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، إلا أنها قد تكون محدودة الفعالية في التـأثير على نوعية الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية، ولذلك يتدخل البنك المركزي من خلال إصدار التوجيهات إلـى البنوك التجارية والتي تتضمن تحديد حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية وتحديد شروط منح الائتمان، وكـذا الأوجه التي يخصص الائتمان لتمويلها ونوعية الاستثمارات التي تساهم البنوك التجارية في تمويلهـا، والقـروض التي تقدمها لعملائها وغيرها من التعليمات التي تعمل على توجيه الائتمان نحو قطاعات واسـتثمارات معينـة(5). حيث تهدف هذه الوسائل إلى تخفيض توجيه الائتمان إلى القطاعات الأقل إنتاجيـة وتحويلـه إلـى المـشروعات الإنتاجية التي تكفل الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية العاطلة وبما يساهم في رفع معدلات الإنتاجية ورفع مستوى الدخل القومي بهدف تحقيق الاستقرار المطلوب في الاقتصاد. وتتمثل أهم وسائل السياسة النقديـة النوعيـة فيمـا يلي:-

3-1-2-1 الإقناع الأدبي:

يلجأ البنك المركزي إلى وسيلة الإقناع الأدبي بغرض توجيه أنشطة البنوك التجارية وفقاً للأهداف التي يرغب البنك المركزي في تحقيقها، حيث أن زيادة حجم الائتمان عن مستواه الطبيعي، يجعل تدخل البنك المركزي امـراً

---

(1) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 434.

(2) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 50.

(3) سليمان مجدي، مرجع سابق، ص 111.

(4) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 51.

(5) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص ص 138- 139.

ضرورياً من خلال محاولة إقناعها بضرورة تخفيض حجم الائتمان، وعادة ما تلتزم البنوك التجارية بتعليمات البنك المركزي[1] باعتباره بنك البنوك، وكثيرا ما تلجأ إليه البنوك التجارية لتوفير احتياجاتها من السيولة النقدية[2].

3-1-2-2 تحديد هامش الضمان:

تستخدم هذه الوسيلة عند قيام البنوك التجارية بتقديم تسهيلات ائتمانية تستخدم بهدف المضاربة في سوق الأوراق المالية[3]، حيث يقوم الأفراد عند شرائهم للأوراق المالية بتمويل الشراء من جانبين، الجانب الأول يمول من أموالهم الخاصة ويمثل هامش الضمان المقدم من الأفراد عن القروض الممنوحة للمضاربة ويمول الجانب الثاني من مشترياتهم من الأوراق المالية من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة لهم من البنوك التجارية، ففي حالة التضخم وزيادة حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع نسبة هامش الضمان، مما يؤدي إلى رفع نسبة مساهمة الأموال الخاصة للأفراد في مشترياتهم من الأوراق المالية وبالتالي تخفيض نسبة مساهمة تمويل شرائها المقدمة من البنوك التجارية[4]. وبالتالي يؤدي إتباع هذه الوسيلة إلى خفض التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها لأغرض استخدامها في اقتناء الأوراق المالية، فإذا كانت نسبة مساهمة العميل تمثل 30% من قيمة الأوراق المالية، بينما تبلغ مساهمة التسهيلات البنكية 70%، فإنه في حالة التضخم يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع نسبة هامش الضمان، بحيث تزيد مساهمة العميل لتصل إلى 50%، بينما تنخفض مساهمة البنوك التجارية لتصل إلى50% بدلاً من 70% من قيمة الأوراق المالية المشتراة . غير أن فعالية هذه الوسيلة في التأثير على حجم الائتمان يعتمد على مرونة طلب الأفراد على الائتمان، حيث أن قيامهم بتمويل مشترياتهم من أموالهم الخاصة تضعف من فعالية هذه الوسيلة[5].

3-1-2-3 الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع:

عادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، والتحكم في حجم السيولة في الاقتصاد، وذلك لأن قيام البنوك التجارية بمنح فوائد على الودائع الجارية، ورفع أسعار الفائدة على الودائع الآجلة، وتقديم امتيازات أخرى كإمكانية السحب منها قبل انتهاء فترات آجالها، يساهم في زيادة الودائع لديها وارتفاع أسعار الفائدة في السوق وبالتالي زيادة أرباحها، وزيادة مقدرتها على منح الائتمان، ولذلك يتدخل البنك المركزي بهدف التحكم في حجم السيولة في الاقتصاد من خلال وضع حداً أعلى لأسعار الفائدة على الودائع الجارية لا يمكن للبنوك التجارية تجاوزها[6].

---

(1) مجيد ضياء، مرجع سابق، ص ص 270- 271.

(2) يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مرجع سابق، ص 330.

(3) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص ص 146 - 147.

(4) مجيد ضياء، مرجع سابق، ص 271.

(5) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص 147.

(6) يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مرجع سابق، ص ص 329- 330.

4-2-1-3 الرقابة على شروط البيع بالتقسيط:

تتسم اقتصاديات البلدان النامية بزيادة حجم إنفاقها الاستهلاكي، وخاصة عند زيادة عمليات البيع بالتقسيط[(1)]، والتي تتم من خلال قيام المشتري بدفع مبلغ مقدم من ثمن السلع وسداد بقية القيمة بالتقسيط، وفي ظل تنامي عملية البيع بالتقسيط، وظهور البوادر التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب على السلع الاستهلاكية و السلع المعمرة كالأثاث و السيارات، يتدخل البنك المركزي من خلال رقابته على الإنفاق الاستهلاكي بهدف الحد من تنامي الطلب على تلك السلع، من خلال رفع قيمة المبلغ المقدم من ثمن السلع وتخفيض مدة التقسيط وذلك بدافع تخفيض حجم الطلب عليها[(2)].

5-2-1-3 إحداث التوازن بين القطاعات:

تعد أسعار الفائدة من أكثر محددات الطلب على التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها، وعليه فإن حدوث زيادة في الطلب على القروض الممنوحة لقطاع معين في الاقتصاد، كقطاع الإنشاءات مثلاً، من شأنه أن يودي إلى حدوث اختناقات في هذا القطاع بسبب الزيادة في الطلب على مستلزمات البناء والتشييد بصورة تزيد عن طاقة العرض لهذه السلع، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، ولذا يتدخل البنك المركزي من خلال استعمال أسعار الفائدة، حيث يتم تحديد حدودا عليا لحجم التسهيلات الممنوحة لأغراض الإنشاءات، أو أن تكون عملية منح القروض لتلك الأغراض مرتبطة بموافقة مسبقة من البنك المركزي، كما أن البنك المركزي وبغرض تحقيق التوازن بين مختلف قطاعات الاقتصاد، يفرض أسعار فائدة مرتفعة على القروض الموجهة للقطاعات التي يزيد فيها الطلب على القروض، وفرض أسعار فائدة اقل على القروض الموجهة للقطاعات الأخرى وذلك بهدف زيادة الطلب عليها وزيادة حجم الاستثمارات المنفذة فيها، وبما يساهم في إحداث تخفيض في الطلب على قروض القطاعات الأولى وزيادة الطلب على القروض المخصصة للقطاعات الأخرى يؤدي إلى تحقيق التوازن في الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة[(3)].

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية بأنها "استخدام أوعية الميزانية في تحقيق النمو المتوازن"[(4)]، كما تعرف بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة"[(5)]. وتستخدم السياسة المالية في علاج الضغوط التضخمية لتلافي قصور السياسة النقدية في مكافحة الضغوط التضخمية بمفردها، على

---

(1) نفس المكان.

(2) مجيد ضياء، مرجع سابق، ص 272.

(3) علي عبد المنعم السيد، العيسي نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003م)، ص 374.

(4) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص 159.

(5) عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003م)، ص 43.

الرغم من النجاحات التي قد تحققها، مما يجعل من الضرورة استخدام وسائل السياسة النقدية والمالية جنباً إلى جنب بهدف القضاء على الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد، وتحقيق معدلات تشغيل مرتفعة، والعمل على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. وقد ساد استخدام وسائل السياسة النقدية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وذلك باعتبارها الأداة المناسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان الرأسمالية المتقدمة، غير أن حدوث الكساد الكبير الذي ساد خلال الفترة (1929- 1932م) قد أكد على محدودية قدرة السياسات النقدية وحدها في علاج حالات عدم الاستقرار الاقتصادي[1]. وقد اكتسبت السياسة المالية أهميتها بعد أن اتسمت بدورها الحيادي، والذي اقتصر على وضع مجموعة من الإجراءات الرقابية لأوعية الميزانية ممثلة بالإيرادات و النفقات وذلك من خلال تسخير الإيرادات العامة لتغطية نفقات الدولة، حيث تغير دور السياسة المالية وأصبح الهدف من استعمالها تحقيق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج Full Employment، ورفع معدلات النمو في الاقتصاد القومي Sustainable Growth، تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار Price Stability، بالإضافة إلى العمل على تحقيق رفاهية المجتمع Economic Welfare، وتعتمد السياسة المالية على استخدام الميزانية من ضرائب ونفقات عامة بالإضافة إلى الدين العام وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وثبات مستويات الأسعار[2]. وتستخدم السياسة المالية في أوقات التضخم كما تستخدم في أوقات الكساد. ففي فترات التضخم نتيجة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الكلي للجهاز الإنتاجي، مما يعمل على خلق فائض طلب، يؤدي بدوره إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ولذا تلجأ السلطات الحكومية من خلال استعمال أدوات السياسة المالية إلى خفض حجم الطلب الكلي من خلال ضغط حجم الإنفاق والعمل على إعادة التوازن إلى الاقتصاد، ويتم ذلك بصورة مباشرة من خلال تخفيض حجم الإنفاق الكلي، وبصورة غير مباشرة من خلال استعمال الضرائب سواء بزيادة معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة، هذا بالإضافة إلى استخدام وسيلة الدين العام، وتتمثل أهم أدوات السياسة المالية فيما يلي:-

3-2-1 الرقابة الضريبية:

تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث أن ظهور البوادر التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، نظراً لبلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل، ، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع[3]، حيث أن كل زيادة في الطلب لا يقابلها زيادة مناظرة في إنتاج السلع والخدمات. ولذا تلجأ الحكومة إلى تقييد الزيادة في حجم الطلب من خلال الزيادة في معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة، وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد، مما يعمل على تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد، وكذا تحقيق الدولة لفوائض مالية من خلال زيادة حصيلة الضرائب والتي توجهها الدولة لتمويل برامج

---

(1) سليمان مجدي، مرجع سابق، ص ص 113- 114.

(2) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص 159.

(3) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص440.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تخفيض معدلات الاستهلاك في مقابل الزيادة في معدلات الاستثمار المنتج.

وتلجأ الدولة إلى استعمال الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة، وتستخدم الضرائب المباشرة من خلال رفع الضرائب على دخول الأفراد وأرباح المؤسسات أو التخفيض من حجم الإعفاءات أو فرض ضرائب على فئات لم تخضع من قبل للاستقطاعات الضريبية، حيث تؤدي تلك الإجراءات إلى انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد نتيجة انخفاض دخولهم النقدية الحقيقية، وكذا انخفاض الأرباح التي تحققها المشروعات الاستثمارية، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، والانخفاض في استثمارات المشروعات، والذي يؤدي إلى انخفاض حجم الدخول التي تولدها تلك المشروعات ،مما يساهم في انخفاض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والتخفيف من حدة الضغوط التضخمية[1]. كما تحدث الضرائب غير المباشرة أثرا فعالاً في تخفيض حجم الطلب الكلي، من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السلع والخدمات غير الضرورية، وبما يعمل على انخفاض الطلب عليها. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام الضرائب تكون أكثر فعالية في الدول النامية، وذلك لأن تطبيقها لا يتطلب أسواقا مالية ونقدية متطورة كما هو الحال في السياسة النقدية، حيث أن الضرائب تكون مرتبطة بدخول الأفراد بصورة مباشرة وتؤثر على قدرتهم الشرائية، كما أن الضرائب وخاصة غير المباشرة منها تتميز بسهولة جبايتها وغزارة حصيلتها، غير أن فعالية استخدام الضرائب كوسيلة هامة لعلاج التضخم في الاقتصاد يعتمد على مدى وضوح الأوعية الضريبية وتنامي الوعي الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات ومحدودية التهرب من سداد الضرائب[2]. إلا أن الإفراط في فرض الضرائب وبصورة غير طبيعية يؤدي إلى التأثير على دخول الأفراد، مما قد يعمل على انتشار بعض الظواهر السلبية كالرشوة والتهرب من دفع الضريبة المفروضة على المشروعات الاستثمارية، هذا بالإضافة إلى إمكانية توقف بعض المشروعات الإنتاجية التي تعاني من انخفاض أرباحها نتيجة ارتفاع معدلات الضرائب المفروضة عليها بصورة تتعارض مع أهداف بقائها واستمرار نشاطاتها، مما يؤثر سلباً في انخفاض حصيلة الدولة من الضرائب[3].

3-2-2 سياسة الإنفاق العام:

يمثل الإنفاق العام بشقية الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الميزانية العامة، كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي توجهه الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية ، ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة حجم الإنفاق العام. ويترتب على تزايد حجم الإنفاق العام في ظل محدودية الموارد المالية للدولة حدوث عجز في ميزانية الدولة ، وتفاقم معدلات العجز من سنة لأخرى ، والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد ، كما أن وجود التضخم يؤدي إلى

(1) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 54.

(2) علام سعد طه، دراسات في الاقتصاد والتنمية، (القاهرة، دار طيبة للنشر والتوزيع، 2003م)، ص 330.

(3) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 444.

زيادة العجز في ميزانية الدولة[1]. وتمثل النفقات الاستثمارية جانباً هاماً في ميزانية الدولة، وخاصة في البلدان النامية والتي توجه جزءاً هاما من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق والسدود وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها .

ويتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات[2]، وذلك لأن خفض الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستويات الدخول التي تولدها تلك النفقات وبالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، مما يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار. ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دوراً بارزاً في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة، وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية وضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد في تمويلها على استثمارات القطاع الخاص[3]، وبالتالي يقل اعتمادها على التمويل الحكومي فيما عدا المشروعات الاستثمارية الضخمة التي تتطلب موارد مالية كبيرة يعجز القطاع الخاص عن توفيرها، أو تلك المشروعات التي تقل أرباحها ويغلب عليها الطابع الخدمي والاجتماعي، وبالتالي تعمد البلدان المتقدمة إلى تخفيض حجم إنفاقها على المشروعات الاستثمارية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية . إلا أن تخفيض الإنفاق على المشروعات الاستثمارية بهدف الحد من الضغوط التضخمية يعد محدود الفعالية في البلدان النامية، وذلك بسبب ما تعانيه تلك البلدان من انخفاض حجم المشروعات الاستثمارية، وبخاصة في مجال البنية التحتية الضرورية اللازمة لنجاح عملية التنمية الاقتصادية. والتي تتطلب زيادة حجم الإنفاق على المشروعات الاستثمارية في تلك البلدان، والعمل على زيادة المخصصات المالية في ميزانية الدولة لتمويلها بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية فيها.

ولذا تلجأ البلدان النامية بهدف علاج الضغوط التضخمية إلى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبما يعمل على تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار. ويتأثر الإنفاق العام بالفوائد التي تدفعها الدولة عن القروض التي تحصل عليها الحكومة سواء كانت تمثل ديونا محلية أو خارجية، وخاصة القروض التي توجه لتوفير السلع الاستهلاكية والتي لا يترتب على استخدامها عائد يساهم في سداد تلك الالتزامات. وتزداد درجة تأثر إجمالي الإنفاق العام بالديون الأجنبية[4]، خاصة في حالة الانخفاض في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية؛ وذلك لأن سداد أصل تلك القروض وفوائدها تتم بالعملة

---

(1) عبد الحميد عبد المطلب، العدل محمد رضا"عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية في مصر"، بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 3- 5 مارس 1990م، (القاهرة، كتاب صادر من مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1992م)، ص323.

(2) سليمان مجدي، مرجع سابق، ص 114.

(3) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص ص 440- 441.

(4) عبد الحميد عبد المطلب، العدل محمد رضا، مرجع سابق، ص ص 311- 316.

الأجنبية، كما أن زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، تؤدي إلى تحقيق عجز في الموازنة العامـة للدولـة، والذي يمول غالباً في الدول النامية عن طريق إصدار نقود جديدة، والتي تساهم بـدورها فـي زيـادة الـضغوط التضخمية، كما أن تمويل العجز في ميزانية الدولة قد يتم عن طريق الزيـادة فـي حجـم القـروض المحليـة أو الأجنبية[1]، والذي يؤدي عدم استثمارها في مشروعات إنتاجية مرتفعة الربحية إلى المزيد من الضغوط التضخمية والتي تتطلب عمليه سدادها المزيد من القروض وبالتالي المزيد من الضغوط التضخمية...... وهكذا.

3-2-3 سياسة القروض العامة (الدين العام):

تعد سياسة القروض العامة من أكثر أدوات السياسة المالية فعالية في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التـي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفـراد ووحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام[2]. وتعتمد الحكومة في تحويلهـا للموارد المالية من الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى خزينة الدولة عن طريق عقد القـروض وطـرح الأسـهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية، والذي ينعكس أثره في تخفيض حجم الطلب الكلي علـى الـسلع الاسـتهلاكية والاستثمارية، وذلك بهدف خفض الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي تفوق مقدرة العـرض الحقيقي لجهاز الإنتاج المحلي، وبما يعمل على تخفيض فائض الطلب بهدف إعادة التوازن إلى الاقتصاد القـومي وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. وعلى الرغم من أن إتباع هذه الوسيلة قد لا يؤدي إلى القضاء على فجوة فائض الطلب في الأجل القصير، إلا أنها قد تتمكن من تحقيق ذلك في الأجل الطويل، وذلك من خلال الزيادة في الإنتاجية، خاصة عند توجية تلك القروض لتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، ورفـع مـستوى التـشغيل فـي الاقتصاد[3].

ويتوقف نجاح سياسة القروض العامة على مدى انتشار الوعي الادخاري لدى الأفراد والمؤسـسات، وارتفـاع متوسط الدخل الفردي والحوافز التي تمنحها الحكومة لزيادة المدخرات كالإعفاءات الضريبية على العوائـد التـي تحققها تلك المدخرات، بالإضافة إلى أسعار الفائدة عليها[4]. ويتوقف نجاح سياسة القروض العامـة فـي تحقيـق أهدافها في مكافحة الضغوط التضخمية في الاقتصاد بالاعتماد على مصدرها. وهنا يجب التفريق بين نوعين مـن القروض :

3-2-3-1 القروض الحقيقية:

وتنشأ هذه القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد ووحدات القطاع الخاص من خلال الاكتتاب في سـندات القروض العامة، وتمثل تلك المدخرات جزءاً من القوة الشرائية الحالية في الاقتصاد وبالتالي تؤدي إلـى حـدوث انخفاض في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

---

(1) نفس المرجع، ص ص 316-321.

(2) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص 169.

(3) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص ص 441- 442.

(4) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 56.

3-2-3-2 القروض التضخمية:

وتنشأ هذه القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات غير المصرفية من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة، غير أن تلك المدخرات تكون ناتجة عن الزيادة في كمية النقود من خلال التوسع النقدي أو الائتماني[1]، وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التضخم، وذلك على اعتبار أن هذه القروض لم تساهم في امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد والمؤسسات، كونها مولت من خلال إصدارات نقدية جديدة ،تساهم في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد[2].

المطلب الثالث: سياسة الرقابة على الأجور

تلعب نفقات الإنتاج دوراً هاماً في تحديد مستويات الأسعار، وتمثل الأجور العنصر الأكثر أهمية في التكاليف الإنتاجية، حيث تؤدي الارتفاعات غير المنتظمة والمتسارعة في معدلات الأجور، إلى حدوث ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار، حيث تعتبر الارتفاعات في مستويات الأسعار بمثابة انعكاس للزيادة في معدلات الأجور، وبصورة خاصة عند زيادة معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد. ويحدث ذلك عند قيام الدولة بزيادة معدلات الأجور أو خلق فرص عمل لاستيعاب العاطلين من حاملي المؤهلات الجامعية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، دون أن يصاحب تلك الزيادة في الدخول زيادة في الإنتاجية، مما يولد قوة شرائية زائدة تساهم في زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة الجهاز الإنتاجي، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد وارتفاع في مستويات الأسعارالمحلية[3]. كما تلعب الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية دوراً بارزاً في تفاقم الضغوط التضخمية في البلدان الرأسمالية المتقدمة نتيجة الزيادة في معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية وخاصة النقابات القوية التي تطالب بزيادة في معدلات الأجور بغض النظر عن الزيادة في الإنتاجية. ونظراً لذلك فإن الضرورة تقتضي حتمية التدخل الحكومي لوضع حد للارتفاعات الخاصة في لولب الأسعار والأجور، وتحقيق التوازن في الاقتصاد القومي من خلال وضع الضوابط التي تكفل تحقيق علاقة تناسبية بين كلاً من الزيادة في معدلات الأجور والإنتاجية، بحيث تتناسب الزيادة في معدلات الأجور مع الزيادة في معدلات الإنتاجية، وبما يكفل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار[4].

ويتطلب تحقيق التوازن في الاقتصاد القومي الحفاظ على العلاقة ما بين الزيادة في معدلات الأجور والزيادة في معدلات الإنتاجية، وذلك لأن اختلال العلاقة بينهما يؤدي إلى تعرض الاقتصاد لحالات تضخمية أو انكماشية، نظراً لان الزيادة في معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في الإنتاجية، تعبر عن ارتفاع مستويات دخول الأفراد

---

(1) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 442.

(2) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص 170.

(3) البسيوني أميرة، " بعض مشاكل وسياسات التضخم والأجور وعلاقاتها بظاهرة التضخم"، بحوث ووثائق المؤتمر العلمي السادس المنعقد في القاهرة في ابريل 1979م، (القاهرة، كتاب صادر عن الجمعية المصرية للإدارة المالية بعنوان التضخم في مصر أساليب ووسائل مواجهة آثاره، 1980م)، ص 426.

(4) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص 178.

وبالتالي ارتفاع حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي، نظراً لبلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، وبالتالي فإن الفرق بين حجم الطلب الكلي وحجم العرض الفعلي يتمثل في صورة فـائض طلب، يؤدي إلى حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار، ولذلك فإن القضاء على فائض الطلب يتطلب تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بما يتناسب مع مقدرة العرض الحقيقي والذي يتطلب إتباع الـسياسات النقديـة والمالية الملائمة التي تساهم في تخفيض حجم الطلب[1]، وذلك بهدف امتصاص فائض القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد والعمل على تحقيق التوازن في الاقتصاد، وانخفاض المستوى العام للأسعار. وتجـدر الإشـارة إلـى أن تخفيض الأجور يجب أن يشمل جميع قطاعات الاقتصاد، وذلك لأن انخفاض الدخول النقدية لأفراد المجتمع سـواء كانوا مستهلكين أو مستثمرين، سيؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد، كما تـؤدي توقعـات المستثمرين عن استمرار انخفاض مستويات الأجور، إلى خفض حجم استثماراتهم مستقبلا، لتتناسـب مـع حجـم الطلب على منتجاتهم، وبالتالي انخفاض حجم الإنتاج والعمالة إلى المستوى التوازني الذي يحقق الاسـتقرار فـي مستويات الأسعار. كما أن الزيادة في معدلات الإنتاجية بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الأجور، تودي إلى تعرض الاقتصاد إلى موجات انكماشية، وذلك نتيجة للزيادة في التيار السلعي المعبر عنه بزيادة حجم الإنتاج مـن الـسلع والخدمات عن التيار الإنفاقي المعبر عنه بحجم الطلب الكلي على تلك السلع[2]، مما يولـد فجـوة انكماشـية فـي الاقتصاد نتيجة الانخفاض في مستويات الدخول مقارنة بالزيادة في الإنتاجية، ولذا فإن علاج الفجوة الانكماشية في الاقتصاد يتطلب إتباع الوسائل الكفيلة برفع مستويات الدخول، مثل تخفيض معدلات الضرائب وزيادة حجم الإنفاق العام، وبما يعمل على زيادة معدلات الطلب الكلي في الاقتصاد من خلال زيادة الطلب الاستهلاكي والعمـل علـى تخفيض فائض العرض الحقيقي من السلع والخدمات، من خلال تخفيض الكميات المعروضة في الاقتصاد لتتناسب مع حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبما يساهم في إعادة التـوازن إلـى الاقتـصاد القـومي، وتحقيـق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

المطلب الرابع: سياسة الرقابة على الأسعار

يعد الاعتماد على قوى العرض والطلب لتحقيق التوازن في سوق السلع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي محـدود الفعالية، خاصة في الاقتصاديات التي تعاني من تفاقم الضغوط التضخمية، ولذلك تلجأ الحكومة إلى استخدام أدوات جديدة تهدف من خلالها إلى تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار[3]، وتعد الرقابة على الأسعار من أهـم تلـك الأدوات والتي يرجع الهدف من استخدامها إلى وضع ضوابط قانونية تعمل على وقف الارتفـاع فـي مـستويات الأسعار، بحيث تحدد الأسعار ادارياً، وبما يعمل على توفير السلع الأساسية بأثمان تناسب القدرة الشرائية لمختلف شرائح المجتمع. ويتم تحديد أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية بما يكفل عدم تحكم كبار المنتجين والمـستثمرين بأسعارها، بهدف حماية الأفراد من الاحتكار، خاصة في ظل ظروف الحروب والكوارث الطبيعية. ويـتم تثبيـت الأسعار من خلال وضع حداً أعلى لأسعار السلع، بحيث تحدد الأسعار عند مستوى أقل من المستوى الذي يمكـن

---

(1) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 450.

(2) عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص ص 179- 180.

(3) نفس المرجع، ص ص 181- 182.

أن يتحدد نتيجة التفاعل بين قوى العرض والطلب[1]. ويتم إتباع هذه الوسيلة بهدف منع الأسعار من الارتفاع، وذلك لأن حدوث ارتفاع في الأسعار يؤدي إلى المطالبة برفع الأجور لمواجهة الزيادة في الأسعار، والذي يؤدي بدورة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار ......وهكذا.

غير أن استخدام هذه الوسيلة قد تؤدي إلى انتشار حالات التعامل في السوق السوداء وتخزين السلع لحين ارتفاع أسعارها. ولذا تعمد الحكومات إلى استخدام سياسة تقنين الاستهلاك Rationing Policy وذلك من خلال الاعتماد على نظام البطاقات في توزيع السلع، مما يعني أن النقود تفقد أهميتها في عملية التبادل بهدف الحصول على السلع الضرورية . ويتم الاعتماد على نظام البطاقات في توفير السلع الضرورية وذلك على اعتبار أن تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية، يعني حرمان شريحة كبيرة في المجتمع من الحصول على السلع الاستهلاكية الضرورية بأثمان مناسبة، وخاصة خلال فترات الحروب والكوارث الطبيعية وذلك بهدف المحافظة على استقرار مستويات الأسعار.

المطلب الخامس: مكافحة التضخم وفق برامج صندوق النقد والبنك الدوليين

3-5-1 تشخيص صندوق النقد الدولي لظاهرة التضخم:

يعتمد صندوق النقد الدولي في تشخيصه لظاهرة التضخم، على اعتبارها ظاهرة نقدية، ناجمة عن الإفراط في عرض النقود، وينظر إلى الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية على اعتبار أنها ناجمة عن فائض الطلب[2]، نتيجة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات على مقدرة العرض الحقيقي، والتي تحدث نتيجة لاختلال علاقة التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي، والتي تترجم في صورة ارتفاعات في مستويات الأسعار، كما يرى الصندوق بأن التضخم يعد نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لما يمارسه من تشويه في جهاز الأثمان من خلال وضع مجموعة من القيود والضوابط التي تحد من كفاءة جهاز السوق في تحديد الأسعار بناء على تفاعل قوى العرض والطلب . كما يرى الصندوق بأن المبالغ التي ترصدها البلدان النامية في موازناتها لدعم أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية من أجل تخفيف حدة المعاناة على محدودي الدخل تعد من أكثر الجوانب تأثيراً في أداء جهاز الأثمان، هذا بالإضافة إلى محدودية نطاق التعامل في الأسواق النقدية والمالية والذي يرجع إلى انخفاض مدخرات الأفراد بسبب نقص الوعي الادخاري لديهم، مما يساهم في زيادة معدلات الإنفاق الاستهلاكي وهجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج نظراً للدور الذي تمارسه الإدارة السيئة للموارد المالية للدولة[3]. بسبب إغفالها للدور الرئيسي والهام الذي تلعبه أسعار الفائدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان الاستخدام الأمثل للموارد، وبما يكفل زيادة معدلات التشغيل ورفع الطاقة الإنتاجية وزيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض فائض الطلب وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

---

(1) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص ص 452- 453.

(2) زكي رمزي (1996م)، التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية، (القاهرة، دار المستقبل العربي، 1996م)، ص 119.

(3) بركان زهيه، " التضخم وبرامج التصحيح في البلدان النامية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة الجزائر "، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999م)، ص 141.

وعليه فإن صندوق النقد الدولي في إطار تشخيصه لظاهرة التضخم، يرى أنها مشكلة نقدية ناتجة عن الزيادة في كمية النقود بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات، كما يربط الصندوق بين التضخم والزيادة في حجم الإنفاق العام، حيث يرى بأن تمويل النفقات العامة تتم غالباً من خلال الاعتماد على مصادر تضخمية نتيجة الإفراط في إصدار النقود لتمويل عمليات الإنفاق سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، كما أن تمويل عجز الموازنة العامة في البلدان النامية تتم من خلال مصادر تضخمية، حيث تلجأ البلدان النامية إلى زيادة الكميات المصدرة من البنكنوت لتمويل الزيادة في حجم الإنفاق العام، وبالتالي المساهمة في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، كما تؤدي الزيادة في حجم الاستثمارات الحكومية بنسبة أكبر من الزيادة في حجم المدخرات القومية إلى زيادة الضغوط على الاقتصاد، وذلك لأن تمويل الزيادة في حجم الاستثمارات غالباً ما يتم من مصادر تضخمية وذلك بالاعتماد على القروض الخارجية أو الإصدارات النقدية الجديدة.

3-5-2 منهج صندوق النقد الدولي في مكافحة التضخم:

بناء على تشخيص الصندوق لظاهرة التضخم، باعتبارها ظاهرة نقدية ناجمة عن الإفراط في عرض النقود، وانطلاقاً من الدور الذي يلعبه الصندوق باعتباره مؤسسة نقدية دولية تسعى إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي الدولي، يقوم الصندوق بإعداد برنامج يهدف إلى معالجة الاختلالات النقدية التي تعاني منها الاقتصاديات المصابة بالتضخم، وبما يكفل تلافي الآثار التي تنجم عن تفاقم تلك الضغوط ويؤدي إلى تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار[1].

ويتطلب تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي الذي يدعمه صندوق النقد الدولي بهدف معالجة الاختلالات التي تعاني منها البلدان المصابة بالتضخم الالتزام بقاعدة المشروطية Conditionally، والتي يقصد بها التزام البلد الذي يطلب مساعدة الصندوق بتنفيذ مجموعة من الإجراءات التي يرسمها خبراء الصندوق بهدف تحقيق التحسن في معدلات الأداء الكلي للاقتصاد. وقد أدت أزمة المديونية الخارجية التي تفجرت عام 1982م، من خلال إعلان عدد من الدول ثقيلة المديونية توقفها عن سداد التزاماتها تجاه دائنيها، نظراً للتدهور الشديد في احتياطياتها النقدية بالعملة الأجنبية، مما جعل الصندوق يمارس مهاماً جديدة تمثلت في قيامة بتقديم الدعم المالي لتلك البلدان من خلال استخدام تسهيلات ائتمانية جديدة، هذا بالإضافة إلى قيام الصندوق بتقديم المساعدات الفنية للبلدان النامية التي تعاني من تفاقم مشكلة التضخم[2].

وتقوم السياسات التي يتضمنها برنامج التثبيت الاقتصادي الذي يدعمه صندوق النقد الدولي وبرنامج التكيف الهيكلي الذي يدعمه البنك الدولي على ثلاثة اعتبارات أساسية هي[3]:-

---

(1) أيوب سميره، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي " دراسة تحليلية تقييمية ، (الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000م)، ص 16.

(2) نفس المكان.

(3) معتوق سهير محمود، " سياسات التثبيت الاقتصادي "، مصر المعاصرة، عدد(419، 420)، ابريل 1990م، ص ص 80- 81.

1. أن وجود زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي منها، يـؤدي إلـى اخـتلال توازن ميزان المدفوعات، حيث أن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقـي منها، تعد نتيجة للزيادة في نمو كمية وسائل الدفع بنسبة أكبر من الزيادة في نمو كمية السلع والخـدمات فـي الاقتصاد.
2. أن تصحيح الاختلال والقضاء على فائض الطلب يتطلب إحداث تخفيض في الطلب الاسمي، والاستخدام الامثل لعناصر الإنتاج بطريقة تؤدي إلى زيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات، ووضع السياسات الكفيلة التـي تؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات نتيجة الزيادة في حجم الصادرات وتخفيض الواردات.
3. تفترض سياسات التثبيت الاقتصادي بأن إجراءات التصحيح التي تتضمنها برامج الصندوق ليست انكماشـية، وذلك لأنها تهدف إلى تحقيق التوازن الخارجي عند مستويات التشغيل الكامل، من خلال تغيير نظام الأسـعار وتخصيص الموارد. وعلية يعتمد صندوق النقد الدولي في مكافحة التضخم في البلـدان الناميـة بنـاء علـى تشخيصه السابق على مجموعة من الإجراءات التي تقوم على ضغط حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، والعمل على تخفيض معدلات نموه السنوية بما يتناسب مع حجم الموارد المتاحة في الاقتصاد وذلك بهدف الحد من الإفراط في عرض النقود والتقليل من عجز الموازنة العامة[1].

وتتمثل أهم السياسات التي تتضمنها برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي فيما يلي:-

3-5-2-1 التحكم في كمية النقود:

وتهدف هذه السياسة إلى اتخاذ الإجراءات والضوابط التي تكفل الحد من الإفراط في إصدار النقود، وذلك مـن خلال إتباع السياسات الكفيلة بتخفيض العجز في الموازنة العامة، على اعتبار أن تمويل العجز من خلال الإصدار النقدي يعتبر أهم مصدر للإفراط في عرض النقود، لذلك يتطلب البرنامج وضع السياسات التي تساهم في تخفيض كمية النقود المتداولة في الاقتصاد من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام بهدف تقليص العجز في الموازنة العامة.

وتتمثل أهم تلك السياسات فيما يلي:-

1. وضع حدود عليا لحجم الائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام[2]، وتحديـد سـقوف ائتمانيـة للقروض التي تقدمها البنوك التجارية للقطاع الخاص[3]، حيث أن الزيادة في حجم الائتمان المقدم مـن البنـك المركزي للحكومة والقطاع العام غالباً ما يتم مواجهته في البلدان النامية عن طريق الزيادة في حجم الإصـدار النقدي، والذي يساهم في تغذية الضغوط التضخمية. كما تهدف هذه السياسة إلى تخفيض الإنفاق العـام بـشقية

---

(1) زكي رمزي (1996م)، مرجع سابق، ص 120.

(2) معتوق سهير محمود(1990م)، مرجع سابق، ص 81.

(3) كريم كريمه، " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي "، مصر المعاصرة، عدد(441، 442)، ابريل 1996م، ص 8.

الاستهلاكي والاستثماري، حتى ولو ترتب على ذلك إلحاق الضرر بتمويل الخدمات العامة، وتخفيض إنتاجية المشروعات العامة(1).

2. إلغاء الدعم المخصص لتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، والحد من تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية(2)، وبما يضمن كفاءة جهاز السوق في تحديد الأسعار بناء على تفاعل قوى العرض والطلب، حيث أن إلغاء مبالغ الدعم يعمل على تخفيض حجم الإنفاق العام وبالتالي تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة. ويرجع الهدف من تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري إلى التأثير في الاستيعاب المحلي والذي يهدف إلى تخفيض إجمالي الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي والإنفاق الحكومي، وذلك بناء على افتراض ثبات الطاقة الإنتاجية في الأجل القصير(3). ويؤدي تخفيض الإنفاق العام إلى التأثير في مستوى نمو الطلب المحلي، حيث يؤدي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري إلى انخفاض الإنفاق على المشروعات الإنتاجية وبالتالي انخفاض مستويات الدخول التي تولدها تلك المشروعات، ويتم ذلك من خلال انتهاج سياسة إدارة الطلب Demand Management وذلك بهدف تحقيق التوازن بين مكونات الإنفاق الكلي (الاستيعاب + صافي الصادرات) وبين حجم الناتج المتوقع الحصول عليه في ظل ثبات الطاقة الإنتاجية في الأجل القصير(4).

3. تجميد الأجور وتخلي الدولة عن التزاماتها التقليدية ممثلة في توظيف الخريجين، وترك تشغيلهم يتحدد بناء على قوى العرض والطلب في سوق العمل(5). ويأتي هذا الإجراء بهدف الحد من تزايد النفقات في الموازنة العامة للدولة، حيث تؤدي زيادة الإنفاق على الأجور ونموها بمعدلات كبيرة إلى تحقيق زيادة في دخول العاملين، مما يؤدي إلى إحداث زيادة في معدلات الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق الزيادة في العرض الحقيقي منها، الأمر الذي يولد ضغوط تضخمية جديدة، تؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار، ويؤدي تطبيق هذه السياسة إلى زيادة معدلات البطالة في الفترة الأولى من تنفيذ البرنامج(6).

4. زيادة المتحصلات الضريبية والتي تتم من خلال زيادة معدلات الضرائب القائمة أو فرض ضرائب جديدة بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد، وبما يؤدي إلى انخفاض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات(7)، بهدف القضاء على فائض الطلب وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

وعادة ما تلجا البلدان النامية إلى زيادة حصيلتها من الضرائب من خلال زيادة معدلات الضرائب غير المباشرة خاصة الضرائب التي تفرض على السلع الكمالية وغيرها من منتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية، حيث أن فرض ضرائب مرتفعة على السلع الاستهلاكية الضرورية تؤدي إلى إلحاق الضرر بشريحة كبيرة في

(1) زكي رمزي (1996م)، مرجع سابق، ص 170.

(2) نفس المرجع، ص 167.

(3) أيوب سميره، مرجع سابق، ص 17

(4) نفس المرجع، ص ص 18- 19.

(5) معتوق سهير محمود(1990م)، مرجع سابق، ص 81.

(6) زكي رمزي (1996م)، مرجع سابق، ص ص 167- 168.

(7) أيوب سميره، مرجع سابق، ص 69.

المجتمع تمثل محدودي الدخل، من خلال تخفيض مستويات دخولهم الحقيقية وبالتالي التأثير في مستويات استهلاكهم[1].

5. رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، حيث تؤدي زيادة أسعار الفائدة الدائنة إلى التأثير في قرارات الأفراد[2]، من خلال زيادة حجم مدخراتهم لدى الجهاز المصرفي نظراً للعوائد التي يحققها المدخرون على ودائعهم، خاصة إذا كانت معدلات الفائدة أكبر من معدلات التضخم السائد في الاقتصاد. وتؤدي الزيادة في حجم المدخرات إلى انخفاض حجم الدخول الموجهة نحو الاستهلاك وبالتالي تخفيض حجم الطلب الكلي والعمل على تخفيض فائض الطلب وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار وزيادة حجم الاستثمارات. في حين تؤدي الزيادة في أسعار الفائدة المدينة إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض، وبالتالي التأثير في حجم نشاط المشروعات الاستثمارية، والتي قد تتعرض نشاطاتها للتوقف، نظراً لارتفاع تكاليف تمويلها. غير أن تطبيق هذه السياسة في البلدان النامية يتسم بمحدودية فعاليته، نظراً لأن أسعار الفائدة في البلدان النامية عادة ما تكون مرتبطة بحركة أسعار الفائدة في الأسواق النقدية والمالية العالمية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة قد لا يؤثر في حجم المشروعات الاستثمارية في البلدان النامية، خاصة المشروعات التي تواجه طلباً متزايداً على منتجاتها بغض النظر عن ارتفاع أسعارها، وعليه فإن الزيادة في أسعار الفائدة على القروض الائتمانية التي تحصل عليها المشروعات الإنتاجية في تلك البلدان يتم نقلها إلى المستهلك في صورة ارتفاع مستويات الأسعار، مما يجعل عملية رفع أسعار الفائدة المدينة عديمة الفعالية . كما تسهم استقلالية البنوك المركزية في إحداث تأثير فعال من خلال الدور الذي تلعبه أسعار الفائدة في تحديد الطلب على النقود وأشباه النقود[3].

وتساهم أسعار الفائدة على أذون الخزانة في التأثير على أسعار الفائدة في السوق، ويتطلب نجاح السياسة النقدية من خلال استخدام أذون الخزانة إجراء مجموعة من الإصلاحات التي تكفل تحقيق الرقابة على النقود بصورة مبكرة، تمكن البنوك المركزية من التنبؤ بالتطورات التي قد تطرأ على احتياطياتها النقدية، وبالتالي اتخاذ التدابير الكفيلة بامتصاص السيولة الزائدة أو توفير النقص في السيولة، ويتطلب ذلك التنسيق بين المزادات العلنية لأذون الخزانة وإدارة الديون المحلية للحكومة، وذلك من خلال إعداد بيان عن التدفقات النقدية من جانب الحكومة، والذي يتضمن التحديد المسبق للمصروفات الحكومية والإيرادات والمنح والمساعدات والقروض المحلية والأجنبية، وبما يضمن تحديد السندات الحكومية التي تلزم الحكومة ببيعها خارج البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني. كما أن تطور الأسواق المالية وكفاءة عملها تمارس دوراً هاماً يعكس مدى فعاليتها في التأثير في أسعار الفائدة في السوق النقدية، حيث أن التسيير الدقيق لعملية المزادات العلنية لأذون الخزانة يمكن أسعار الفائدة على أذون الخزانة من أن تعكس الوضع الحقيقي للسوق النقدية[4]. وتتحدد فعالية أسعار الفائدة على الودائع في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية على مدى تقارب معدلاتها مع أسعار الفائدة في الأسواق الدولية،

---

(1) معتوق سهير محمود(1990م)، مرجع سابق، ص 81.

(2) مجيد ضياء، مرجع سابق، 114.

(3) وونغ كورنغ هوربي، " إصلاح أدوات السياسة النقدية "، التمويل والتنمية، عدد (1)، مارس 1992م، ص ص 16- 18.

(4) نفس المرجع، ص 16.

حيث أن انخفاض أسعار الفائدة في السوق الوطنية عن أسعار الفائدة في السوق الدولية يشجع على هجـرة رؤوس الأموال الوطنية نظراً لارتفاع العوائد التي تحققها تلك الأموال نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة في السوق الدولية[1]. كما يتطلب تحرير هيكل أسعار الفائدة المدينة إلغاء كافة القيود المفروضة، والاعتماد على الرقابة النقدية غير المباشرة التي تمارسها البنوك المركزية من خلال التأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، والعمل على تطوير حجم التعاملات في الأسواق المالية والنقدية وزيادة الوعي الادخاري لدى الأفراد[2].

3-5-2-2 تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية:

يعد تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية من أهم عناصر برنامج التثبيت الاقتصادي، خاصة عنـدما تـسفر المشاورات بين صندوق النقد الدولي والبلدان التي تعاني من تفاقم معدلات التضخم على ضرورة إحداث تخفـيض في أسعار صرف عملاتها[3]. ولا تقتصر المشورة التي يقدمها الصندوق بشأن تخفيض القيمة الخارجية للعملة على توضيح ترتيبات أسعار الصرف المتباينة بين الدول الأعضاء وإنما تسعى إلى تحقيـق مجموعـة مـن الأهـداف الأساسية التي يسعى الصندوق إلى تحقيقها والتي تتمثل فيما يلي[4]:-

أ- مساعدة البلدان الأعضاء في تحقيق معدلات نمو منتظمة في اقتصادياتها وتحقيق الاسـتقرار فـي مـستويات الأسعار.

ب- مساعدة البلدان الأعضاء في علاج الاختلالات في ميزان مدفوعاتها.

ج- العمل على تنشيط عمليات التبادل التجاري، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستخدام الامثل لعناصر الإنتـاج ورفع معدلات الإنتاجية في البلدان الأعضاء.

أي أن تخفيض قيمة العملة وفقاً لبرنامج الصندوق يهدف إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وذلك مـن خلال زيادة الصادرات، كون عملية التخفيض تتضمن زيادة القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في السوق الدولية، وذلك نظراً لما تسفر عنة عملية التخفيض من انخفاض أسعار السلع المنتجة محلياً مقومة بالعملات الأجنبية، كمـا تسعى هذه السياسة إلى تخفيض الواردات في الاقتصاد الوطني، نظراً لارتفاع أسعارها مقومة بالعملـة الوطنيـة عقب تنفيذ سياسة التخفيض، أي أن إتباع هذه السياسة يهدف إلى تنمية الصادرات وتخفيض حجم الواردات وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وزيادة الاحتياطيات النقدية للبلدان النامية[5]. ويتوقف نجاح سياسة تخفـيض قيمـة العملة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات على درجة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية، وكذا

---

(1) نفس المرجع، ص 17.

(2) العريان محمد، طارق شمس الدين، " الإصلاحات الهيكلية في البلدان العربية "، التمويل والتنمية "، عدد (3)، سبتمبر 1993م، ص 18.

(3) برتون دافيد، غلمان مارتن، " سياسة سعر الصرف وصندوق النقد الدولي "، التمويل والتنمية، عدد (3)، سبتمبر 1991م، ص 18.

(4) نفس المرجع، ص 19.

(5) أيوب سميرة، مرجع سابق، ص ص 76- 77.

زيادة معدلات الطلب المحلي على السلع المنتجة محلياً، حيث أن ارتفاع درجة مرونة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية نتيجة انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المنافسة في السوق الدولية يساعد على زيادة الصادرات وبالتالي زيادة الحصيلة من النقد الأجنبي.

غيران انخفاض مرونة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية تعكس عدم فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، وذلك لانخفاض قدرتها التنافسية في السوق الدولية على الرغم من انخفاض أسعارها والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد[1]. كما أن انخفاض الطلب المحلي على المنتجات الوطنية نتيجة زيادة تفضيل الواردات لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المنتجة محلياً والذي يرجع إلى اعتماد الصناعات الوطنية على استيراد نسبة كبيرة من مستلزمات الإنتاج سواء كانت مواد أولية أو سلع نصف مصنعة من البلدان المتقدمة، مما يؤكد عدم جدوى عملية التخفيض ويقلل من فعاليتها في تحقيق زيادة في حجم الصادرات أو تخفيض حجم الواردات، الأمر الذي يساهم في زيادة الاختلالات في ميزان المدفوعات[2]. كما تساهم طبيعة البلدان النامية في الحد من تأثير سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها، نظراً لتخصص العديد منها في إنتاج وتصدير المواد الأولية، بالإضافة إلى جوانب الضعف التي تعاني منها أجهزتها الإنتاجية، وما تمارسه سياسة التخفيض من ارتفاع في تكاليف وارداتها من السلع الوسيطة والمواد المستخدمة في العمليات الإنتاجية، الأمر الذي يؤكد محدودية تأثير البلدان النامية في السوق الدولية الذي تحكمه عدد من الاتفاقيات الدولية التي تخدم مصالح الدول الصناعية المتقدمة بصورة رئيسية، دون الأخذ في الاعتبار حجم الاختلالات التي تعاني منها اقتصاديات البلدان النامية[3].

ويرى كوبر في دراسته التي أجراها عام 1971م حول مدى نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في البلدان النامية في تحقيق تحسن ملحوظ في موازين مدفوعاتها، إلى أن التحسن الذي قد يحدث في موازين مدفوعات بعض البلدان عقب تخفيض القيمة الخارجية لعملتها الوطنية قد لا يكون راجعاً إلى سياسة التخفيض ذاتها، حيث أشار إلى وجود عدد من العوامل التي قد تسبق عملية التخفيض وتؤدي إلى تحقيق التحسن المنشود، وتتمثل أهم تلك العوامل فيما يلي[4]:-

1. حدوث عجز مؤقت في الميزان التجاري نتيجة الانخفاض في صادرت تلك البلدان من المواد الأولية بسبب ظروف عرضية ومؤقتة، وحدوث تحسن بعد ذلك.
2. زيادة حجم صادرات المشروعات الاستثمارية نتيجة توقع المستثمرين حدوث تخفيض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وبالتالي رغبتهم في الحصول على أكبر قدر من الأرباح التي تحققها صادراتهم.
3. حدوث زيادة في الطلب الخارجي على صادرات البلدان النامية لأسباب لا ترتبط بتخفيض قيمة العملة، مثل حدوث تحسن في الفن الإنتاجي في تلك البلدان.

---

(1) ملاك وسام، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، (بيروت، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2001م)، ص ص 81-82.

(2) نفس المرجع، ص 82.

(3) أيوب سميرة، مرجع سابق، ص 77.

(4) نفس المرجع، ص 78.

3-5-2-3 تحرير التجارة الخارجية:

يعد تحرير التجارة الخارجية أحد أهم مكونات برنامج الإصلاحات الاقتصادية التي يـدعمها صـندوق النقـد والبنك الدوليين، ويرجع ذلك إلى الدور الذي تمارسه التجارة الخارجية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي[1]، وذلـك من خلال الاستخدام الامثل للموارد الإنتاجية. وتهدف هذه السياسة إلى إلغاء كافة القيود والضوابط التي تقف دون تحرير التجارة الخارجية والتي تساهم في زيادة عمليات التبادل التجاري الدولي من خلال تنشيط حركة الصادرات والواردات بين مختلف الاقتصاديات الدولية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية المرتفعة التي تقف حائلاً دون نمـو عمليات التبادل التجاري، وبما يساهم في تحقيق فعالية المنافسة الحرة في السوق الدولية، والعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروعات الاستثمارية وزيادة إنتاجيتها، وزيادة كفاءة تلك المشروعات للاتجاه بمنتجاتها نحو التـصدير إلى السوق الدولية. ويهدف تطبيق هذه السياسة في البلدان النامية إلى تخفيض العجز في موازين مدفوعاتها، مـن خلال الزيادة في حجم صادراتها وتخفيض حجم وارداتها، وزيادة احتياطياتها النقدية من العملات الأجنبية.

ويتوقف نجاح تطبيق هذه السياسة على الإجراءات التي تتخذها تلك البلدان من خلال إلغـاء الـدعم الموجـه لتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، والتي تشوه عمل جهاز السوق في تحديد الأسعار، حيث أن إلغـاء مبالغ الدعم يساعد على تحسين أداء جهاز السوق في تحديد الأسعار بناء على تفاعل قوى العرض والطلب. ويعـد تحرير التجارة الخارجية من الأمور الهامة التي يشترطها البنك الدولي على البلدان التي تعاني من تفاقم الـضغوط التضخمية فيها لتقديم قروض التكيف الهيكلي، حيث يرى البنك بأن وضع القيود الرقابية على التجارية الخارجيـة وبخاصة على الواردات، يؤدي إلى انعدام المنافسة وحدوث انخفاض في مستويات الإنتاجية، وذلك لانعزال أسواق تلك البلدان عن السوق الدولية والتطورات التكنولوجية فيها وتطور الفن الإنتاجي، ممـا يجعلهـا أكثـر عرضـة للصدمات الخارجية[2]. ويرى الدكتور رمزي زكي في مؤلفة بعنوان "التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية" أن الهدف من تقديم البنك الدولي لقروض التكيف الهيكلي التي تدعم تحرير التجـارة الخارجيـة والتحـول نحـو التصدير تتمثل فيما يلي[3]:-

1. يؤدي إلغاء القيود المفروضة على الواردات وخفض الرسوم الجمركية عليها إلى فتح أسواق البلدان النامية أمام صادرات الدول الصناعية المتقدمة، مما ينعكس في التخفيف من المشكلات الاقتصادية التي تواجههـا الـدول المتقدمة مثل البطالة والكساد الاقتصادي .
2. يؤدي نمو قطاع الصادرات في البلدان النامية نتيجة التحول في بنيانها الإنتاجي وزيادة طاقاتها الإنتاجية إلـى زيادة حصيلتها من النقد الأجنبي نتيجة الزيادة في حجم صادراتها وبالتالي زيادة مقدرتها على سـداد الـديون المستحقة عليها لصالح البلدان المتقدمة أو المؤسسات المالية والنقدية الدولية. هذا بالإضافة إلى ضـمان تـوفر

---

(1) عازر واصف وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية والتنمية البشرية في الأردن، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999م)، ص 71.

(2) زكي رمزي (1996م)، مرجع سابق، ص 176.

(3) نفس المرجع، ص ص 176- 177.

الاحتياطيات التي تكفل تحويل أرباح وعوائد رؤوس الأموال الأجنبية التي نفذت مشروعات استثمارية في تلك البلدان إلى بلدانها الأصلية أو غيرها حسب رغبة المستثمرين.

3-5-2-4 تشجيع استثمارات القطاع الخاص:

يتطلب تشجيع استثمارات القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي إزالة كافة العوائق التي تحول دون الزيادة في حجم نشاط تلك المشروعات، سواء العوائق التي تتضمنها قوانين الاستثمار أو القوانين الضريبية[1]. وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإزالة كافة تلك العوائق، وتهيئة المناخ المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص على تنفيذ المشروعات الاستثمارية بهدف الحد من تدخل الدولة في تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص تنفيذها. وتعد سياسة الخصخصة التي تتم من خلال نقل ملكية مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص من أهم مكونات برنامج التكيف الهيكلي الذي يدعمه البنك الدولي والذي يرى بأن كفاءة تشغيل المشروعات الاستثمارية وحسن استغلال الطاقات الإنتاجية والاستخدام الامثل للموارد يتم من خلال قيام القطاع الخاص بإنجاز المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة وتحقق زيادة في معدلات الإنتاجية[2]. ويتطلب تنفيذ هذه السياسة توفر الظروف الملائمة التي تضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تعويم أسعار الصرف وتحرير أسعار الفائدة وتحرير التجارة الخارجية وتوفر سوق منظمة لتداول الأوراق المالية، بالإضافة إلى زيادة التعامل في الأسواق النقدية من خلال زيادة الوعي الادخاري والمصرفي لدى الأفراد وتعظيم حجم مدخراتهم .

3-5-2-5 تحرير الأسعار:

تتضمن سياسات التكيف الهيكلي التي يدعمها البنك الدولي ضرورة تحرير أسعار السلع والخدمات في المجتمع، بحيث تتحدد أسعارها بناء على تفاعل قوى العرض والطلب، وذلك بهدف الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي[3]، والتي تؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية نتيجة الدعم الذي تخصصه الدولة في ميزانيتها، بهدف تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية من أجل تخفيف المعاناة على محدودي الدخل، بالإضافة إلى التشوهات في الاقتصاد القومي الناجمة عن منح القروض لبعض القطاعات بأسعار فائدة تفضيلية، تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات في قطاعات معينة، وانخفاضها في قطاعات أخرى.

وعلية فإن نجاح هذه السياسة يتطلب قيام الدولة برفع مختلف أنواع الدعم الموجهة لتخفيض أسعار السلع، هذا بالإضافة إلى رفع أسعار الخدمات التي توفرها الحكومة بأسعار تقل عن أسعارها الحقيقية مثل أسعار استهلاك الهاتف والكهرباء والنقل، والدعوة إلى تبني سياسة الخصخصة من خلال تحويل ملكية مؤسسات القطاع العام إلى

---

(1) معتوق سهير محمود(1990)، مرجع سابق، ص 82.

(2) زكي رمزي (1996م)، مرجع سابق، ص 174.

(3) معتوق سهير محمود(1990م)، مرجع سابق، ص 82.

القطاع الخاص[1]، وذلك بهدف ضمان الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، ورفـع الطاقـات الإنتاجية، وتخفيض معدلات البطالة، وزيادة الناتج القومي وتحقيق زيادة في متوسط نصيب الفـرد مـن الـدخل القومي.

(1) زكي رمزي (1996م)، مرجع سابق، ص 174.

خلاصة الفصل الأول:

يمارس التضخم دورا هاما في التأثير على اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة، يعتمد في تأثيره على درجة النمو الاقتصادي وحساسية تأثر اقتصاديات تلك البلدان بالعوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية وزيادة حدة الإختلالات الهيكلية . وقد تعددت التعريفات التي تناولت ظاهرة التضخم ، إلا أنها تشير في مجملها إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية وتدهور في القوة الشرائية لوحدة العملة الوطنية، وتختلف درجة تأثير التضخم في الاقتصاد الوطني باختلاف العوامل والأسباب المنشئة له.

ويرتبط التضخم في البلدان النامية بعدد من الإختلالات الداخلية الناجمة عن الزيادة في حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني والزيادة في حجم الإنفاق العام وزيادة حجم الاستهلاك النهائي الكلي، بالإضافة إلى الدور الذي تمارسه العوامل الخارجية متمثلة في تفاقم حجم المديونية الخارجية وارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات، كما تمارس الإختلالات الهيكلية دورا هاما في تغذية الضغوط التضخمية نتيجة اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني واتساع فجوة الموارد المحلية. وعادة ما يوصف التضخم في البلدان النامية بأنه تضخم طلب ناشئ عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، مما يساهم في خلق فجوة فائض طلب تساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع. أما التضخم في البلدان المتقدمة فيوصف بأنه تضخم نفقة ناجم عن ارتفاع تكاليف إنتاج السلع أو تقديم الخدمات نتيجة مطالبة النقابات العمالية في تلك البلدان برفع أجور العمال بغض النظر عن الزيادة في الإنتاجية، بالإضافة إلى الزيادة في نفقات الإنتاج الأخرى. ويؤدي اختلاف طبيعة التضخم في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة إلى اختلاف وسائل علاج التضخم في البلدان النامية عن الوسائل المستخدمة في علاج التضخم في البلدان المتقدمة.

الفصل الثاني

الضغوط التضخمية وتأثيرها على الاقتصاد اليمني

- **المبحث الأول :** اتجاهات التضخم في الاقتصاد اليمني.
- **المبحث الثاني:** الإختلالات الداخلية ودورها في تغذية الضغوط التضخمية.
- **المبحث الثالث:** الإختلالات الهيكلية والعوامل الخارجية ودورها في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني.
- **المبحث الرابع:** الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم على الاقتصاد اليمني.

الفصل الثاني

الضغوط التضخمية وتأثيرها على الاقتصاد اليمني

تمهيد:

شهدت اليمن في مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين حدثا تاريخيا تمثل في إعادة تحقيق الوحدة اليمنية واندماج نظامين اقتصاديين وسياسيين متباينين، اعتمد النظام السياسي في شمال اليمن(سابقا) على النظام الاقتصادي المختلط، في حين اعتمد النظام السياسي في جنوب اليمن(سابقا) على النظام الاقتصادي الاشتراكي . وقد شهدت الفترة اللاحقة لإعادة توحيد اليمن (1990- 1994م) تدهورا في الأوضاع الاقتصادية للاقتصاد اليمني الجديد نتيجة الزيادة في الإختلالات الداخلية الناجمة عن الزيادة في حجم السيولة المحلية وارتفاع معدل النمو السنوي للإنفاق العام بشقية الجاري والاستثماري وارتفاع معدلات الاستهلاك النهائي الكلي، وفي نفس الوقت ساهمت العوامل الخارجية دورا هاما في التأثير على أداء الاقتصاد الوطني نتيجة ارتفاع أسعار الواردات وارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ نظرا لاعتماد الاقتصاد اليمني على التوسع في الواردات لتلبية الزيادة في احتياجات السكان، بالإضافة إلى تفاقم المديونية الخارجية التي انتقلت إلى الاقتصاد اليمني الجديد من الاقتصادين السابقين الذين عانيا من ثقل مديونيتهما الخارجية؛ نظرا لاعتمادهما في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين على التوسع في حجم الاقتراض من العالم الخارجي نتيجة الندرة النسبية في مواردهما المالية المحلية وسوء استخدامها. ولم يقتصر الحال على مجموعة العوامل الداخلية والخارجية، بل ساندتها اختلالات هيكلية تمثلت في اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني واتساع فجوة الموارد المحلية. وقد شكلت العوامل السابقة بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية، ساهمت في ارتفاع التضخم بمعدلات سنوية متسارعة بلغ أعلى مستوى لها وفق بعض التقديرات 104 % عام 1994م ، مما ساهم في بروز مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية بفعل تأثير الضغوط التضخمية. وبناء على ما سبق سيتناول الباحث في الفصل الحالي دراسة اتجاهات التضخم في الاقتصاد اليمني خلال الفترة 1990- 1994م، من خلال استعراض أهم الخصائص التي اتسم بها الاقتصاد اليمني خلال الفترة 1990- 1994م واتجاهات الأسعار خلال الفترة السابقة وقياس التضخم خلال نفس الفترة، كما سيتم في الفصل الحالي من الدراسة تناول أهم الاختلالات الداخلية والهيكلية والعوامل الخارجية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني وأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1990- 1994م.

المبحث الأول: اتجاهات التضخم في الاقتصاد اليمني.

اتسم الاقتصاد اليمني كغيره من الاقتصاديات الآخذة في النمو بعدد من الخصائص التي تعد من أكثر العوامـل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحـو الارتفـاع، وتتمثـل أهـم تلـك الخصائص في تدني معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم العجز في الموازنة العامة وميـزان المـدفوعات، واعتمـاد الاقتصاد اليمني بصورة كبيرة على تصدير المشتقات النفطية، بالإضافة إلى ارتفاع معدل نمو السكان. وقد شـهد الاقتصاد اليمني ارتفاعا في معدلات التضخم السنوية وتدهور مستوى معيشة الأفراد خلال الفتـرة 1990-1994م تعكسها الأرقام القياسية التي سيتم تناولها في الصفحات التالية من هذه الدراسة مع دراسة أهم مقاييس التضخم فـي الاقتصاد اليمني.

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد اليمني

اتسم الاقتصاد اليمني بعدد من السمات من أهمها:-

1. تدني معدلات النمو الاقتصادي:

يعد تباطؤ وتدني معدلات النمو الاقتصادي من أهم سمات الاقتصاد اليمني، وذلك حسبما تؤكـده الإحـصاءات الرسمية، فعلى الرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الناتج المحلي الاسمي) من 125562 مليون ريال عام 1990م إلى 310601 مليون ريال عام 1994م بزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسـعار الجارية خلال الفترة 1990- 1994م بلغ 185039 مليون ريال بنسبة 147.36 %، كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة 20.37%، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الناتج المحلي الحقيقي) ارتفع من 125562 مليون ريال عام 1990م إلى 151286 مليون ريال عام 1994م[1]، بزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 1990- 1994م بلغت 25724 مليون ريـال بنـسبه 20.48%، كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال نفس الفتـرة 3.8%، وتعد نسبه منخفضة إذا ما قورنت بمتوسط معدل نمو السكان خلال نفس الفترة والذي بلغ 3.7%. كما أنه في نفس الوقت الذي شهد الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق بالريال اليمني (الناتج القومي الاسمي) ارتفاعا في قيمته من 124622 مليون ريال عام 1990م إلى 304213 مليون ريال عام 1994م بزيادة في قيمته خلال الفتـرة 1990-1994م بلغت 179591 مليون ريال بنسبه 144%، كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج القومي الإجمـالي بسعر السوق بالريال اليمني خلال نفس الفترة 20.1%، إلا أن الناتج القومي الإجمالي مقوما بالـدولار الأمريكـي (الناتج القومي الحقيقي) شهد انخفاضا في قيمته من 8953 مليون دولار عام 1990م إلى 5507 مليـون دولار عام 1994م[2]، بانخفاض في قيمة الناتج القومي الحقيقي خلال الفترة 1990- 1994م بلغ 3446 مليـون دولار

---

[1] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعـام 2002م، (صـنعاء، الآفـاق للطباعة والنشر، أغسطس 2003م)، ص ص 401-404.

[2] نفس المرجع، ص 415.

بنسبة - 38.48 %، كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي الحقيقي خـلال نفـس الفتـرة - 8.67%، مما يعكس حقيقة الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة السابقة.

2. اعتماد الاقتصاد اليمني على الصادرات النفطية:

يتمتع اليمن بتنوع الظروف المناخية، مما يسمح له بزراعة العديد من المنتجات الزراعية على مـدار الـسنة، غير أن حجم الإنتاج يعتمد بشكل أساسي على غزارة الأمطار الموسمية، نظراً لاعتماد الإنتاج الزراعي فـي ري مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية على مياه الأمطار، كما يتمتع اليمن بوفرة الموارد الاقتصادية الطبيعية سواء كانت سمكية أو استخراجية نظراً لامتداد الشواطئ الساحلية على البحر الأحمر والبحر العربي، والتي تزيد على 2000 كم^2، بالإضافة إلى اتساع نطاق الاستكشافات في مجال النفط والغاز الطبيعي. وعلى الرغم من تنـوع ووفرة الموارد الطبيعية في الاقتصاد اليمني، إلا أن الصادرات النفطية تشكل نسبة كبيرة في إجمالي الـصادرات، حيث بلغت نسبه الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات خـلال الفتـرة 1990 – 1994م 87.60 %، 90.24 %، 73.46 %، 76.16 %، 88.91 %، على التوالي، كما بلغ متوسط نسبة مساهمة الـصادرات النفطيـة فـي إجمالي الصادرات خلال الفترة 83.27 %. أما الصادرات من المواد الغذائية والحيوانات الحية فقد حققـت نـسباً منخفضة في إجمالي الصادرات بلغت خلال نفـس الفتـرة 5.3 %، 4.6 %، 11 %، 12.6 %، 6.6 %، علـى التوالي، كما بلغ متوسط نسبة الصادرات من المواد الغذائية والحيوانات الحية إلى إجمالي الصادرات خلال الفتـرة 8.02 %، مما يشير إلى اعتماد الاقتصاد اليمني على إنتاج وتصدير المشتقات النفطية والغاز الطبيعي مع انخفاض نسبة مساهمة الصادرات الأخرى في إجمالي الصادرات. ويرجع الانخفاض في حجم الصادرات من المواد الغذائية إلى انخفاض نسبة المساحة المزروعة إلى إجمالي المساحة الصالحة للزراعة والتي بلغت خلال الفتـرة 1991 – 1994م، 55 %، 63 %، 65 %، 63 % على التوالي[(1)]، غير أن اعتماد الاقتصاد اليمني على الـصادرات النفطية يجعله عرضة للتقلبات الاقتصادية، خاصة في ظل تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية، كمـا يـساهم انخفاض إنتاجية الاقتصاد اليمني من المواد الغذائية والحبوب إلى زيادة الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع وخاصة الغذائية منها، مما يجعل الاقتصاد اليمني شديد التأثر بـالتغيرات فـي مستويات الأسعار العالمية[(2)]، ويساهم في انخفاض الطاقة الاستيرادية للاقتصاد الوطني نتيجـة الانخفـاض فـي حصيلة النقد الأجنبي المتأتية من الصادرات المحلية في ظل الزيادة التي تشهدها الواردات.

3. ارتفاع معدل نمو السكان وتدهور مستوى معيشة الأفراد:

يعد معدل نمو السكان في اليمن من أكبر معدلات النمو السكاني في العالم والذي بلغ متوسطة خـلال الفتـرة 1990-1994م 3.7%[(3)] بالمقارنة بمعدلات النمو في البلدان النامية والذي يـصل إلـى نحـو 2.1% والبلـدان

---

(1) اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1996م، (صنعاء، شركة النور للطباعة، مارس1997م) ص67.

(2) مثنى علي، "رؤية مستقبلية للاقتصاد اليمني سماته، تحدياته، مستقبله دراسة تحليلية"، دراسات اقتصادية، عدد(14)، ربيع 2005م، ص 51.

(3) نفس المرجع، ص51.

الصناعية المتقدمة والذي يتراوح مابين 0.4%- 0.7%[1]. ويرجع الارتفاع في معدل نمو السكان في اليمن إلى الارتفاع في معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات، نتيجة التحسن في الأوضاع المعيشية والخدمات الصحية، بالإضافة إلى الدور الذي تمارسه حالات الزواج المبكر الشائعة في أوساط المجتمع اليمني في تحقيق زيادةٍ كبيرةٍ في أعداد السكان. وتعد الزيادة في معدلات نمو السكان من أهم الاختلالات الهيكلية التي يتسم بها الاقتصاد اليمني، والتي تعد مشكلة تلازم الأنظمة الاقتصادية المتخلفة والتي تشهد إرتفاعاً في معدلات نمو السكان وانخفاض حجم الناتج القومي الحقيقي[2]، مما يؤثر سلباً على مستوى معيشة الأفراد. وقد شهد الاقتصاد اليمني ارتفاعا في نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنه إلى إجمالي عدد السكان، بلغت نسبتهم وفقاً لبيانات تعداد السكان لعام 1994م 50.28%[3] من إجمالي عدد السكان، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الإعالة الاقتصادية على السكان المنتجين والذي بلغ 376.94%[4]، مما ساهم في ارتفاع معدلات الإنفاق والاستهلاك النهائي الكلي؛ نظراً للدور الذي تمارسه الزيادة في أعداد السكان في زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما يؤدي في ظل جمود جهاز الإنتاج المحلي إلى انخفاض العرض الحقيقي من السلع والخدمات، الأمر الذي يساهم في خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار نحو الارتفاع[5].

4. تنامي العجز في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات:

شهدت السنوات 1990- 1994م ارتفاعا في قيمة عجز الموازنة العامة من 12026 مليون ريال بنسبة 9.57% من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية عام 1990م إلى 45742 مليون ريال بنسبة 14.72% من إجمالي الناتج المحلي عام 1994م. ويرجع الارتفاع في قيمة عجز الموازنة العامة إلى الارتفاع في قيمة النفقات العامة خلال جميع السنوات نتيجة السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها السلطات الحكومية في الجمهورية اليمنية، حيث ارتفعت النفقات العامة من 35967 مليون ريال عام 1990م إلى 87128 مليون ريال عام 1994م، كما بلغت نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة خلال السنوات 1990- 1994م 66.56%، 86.21%، 57.69%، 53.23%،47.50%، على التوالي، كما شهدت الفترة ارتفاعاً في نسبة تغطية العجز السنوي من مصادر تضخمية، من خلال التوسع في حجم الاقتراض من البنك المركزي بلغت نسبته خلال الفترة السابقة 82.77%، 99.91%، 94.78%، 95.65%، 96.78% على التوالي، كما ساهمت المساعدات الخارجية في تمويل جزء من عجز الموازنة بلغت نسبتها خلا ل نفس الفترة 3.71%، 0.08%، 2.08 %، 1.02%، 0.50% على التوالي، أما نسبة مساهمة القروض الخارجية في تمويل عجز الموازنة فقد بلغت خلال نفس الفترة 13.50%، 0،

---

(1) أيوب سميره، مرجع سابق، ص 28.

(2) بركات عبدا ، مصادر تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية، (دمشق، مطبعة الكاتب العربي، 1985م)، ص70.

(3) شجاع الدين احمد، "المؤشرات السكانية وعلاقتها ببرنامج الإصلاح الاقتصادي"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت للنشر، 1999م)، ص 135.

(4) مثنى علي، مرجع سابق، ص 63.

(5) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص ص 211-212.

3.12%، 3.31%، 2.70%، على التوالي، مما يعكس ارتفاع نسبة مساهمة الاقتراض من البنك المركـزي فـي تمويل عجز الموازنة خلال جميع السنوات. أما ميزان المدفوعات فقد شهد ارتفاعا في قيمة العجز الـسنوي مـن 2475.8 مليون ريال 1990م إلى 15115.1 مليون ريال عام 1992م، ثم أخذ عجـز ميـزان المـدفوعات فـي الانخفاض عامي 1993م، 1994م بلغ 12622.8، 7819.9 مليون ريال على التوالي، ويرجع الارتفاع في عجـز ميزان المدفوعات إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري من 1203 مليون ريال عام 1990م إلى 43100 مليون ريال عام 1994م، والذي يرجع إلى اعتماد الاقتصاد الوطني على التوسع في الواردات لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان[1]، كما شهد حساب الخدمات ارتفاعا في قيمة العجز السنوي من 6752.1 مليون ريال عـام 1990م إلـى 13026.8 مليون ريال عام 1994م، وفي نفس الوقت ارتفع العجز السنوي لحساب الدخل مـن 4346.6 مليـون ريال عام 1990م إلى 6388.1 مليون ريال عام 1994م. بالإضافة إلى انخفاض تحويلات العاملين اليمنيين فـي الخارج والتي انخفضت من 1500 مليون دولار إلى نحو 300 مليون دولار عقب حرب الخليج الثانية نتيجة عودة ما يقارب من 800 ألف عامل يمني من البلدان العربية النفطية المجاورة.

5. ضآلة الجهد الضريبي وارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة في إجمالي المتحصلات الضريبية:

اتسم الاقتصاد اليمني خلال الفترة 1990- 1994م بضآلة الجهد الضريبي، والتي تقاس من خلال نسبة إجمالي المتحصلات الضريبية إلى الناتج القومي الإجمالي والتي بلغ متوسطها خلال الفترة 1990- 1994م 9.1%، وتعد نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالجهد الضريبي في البلدان الصناعية المتقدمة والتي تصل فيها نـسبة المتحـصلات الضريبية إلى الناتج القومي الإجمالي إلى نحو 30%[2]. ويرجع انخفاض الجهد الضريبي في الاقتصاد اليمني إلى انخفاض مستوى الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي، وعـدم خضوع كافة المعاملات الاقتصادية للاستقطاعات الضريبية.

وقد اتسمت المتحصلات الضريبية خلال فترة الدراسة بما يلي:

1. ارتفاع حصيلة الضرائب المتأتية من قطاع التجارة الخارجية في إجمالي الإيرادات الحكومية؛ والذي يرجع إلى أهمية الواردات في تغطية جزء هام من إجمالي فائض الطلب المحلي على السلع والخدمات، وبالتالي ارتفـاع حصيلة الضرائب والرسوم على الواردات، والتي شهدت ارتفاعا في قيمتها مـن 4122 مليـون ريـال عـام 1990م إلى 7475 مليون ريال عام 1994م[3]، كما بلغ متوسط نسبة الضرائب على قطاع التجارة الخارجيـة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة 1990- 1994م 18.6%، وتعد نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنسبة حصيلة الضرائب على قطاع التجارة الخارجية إلى إجمالي الإيرادات الضريبية في البلدان المتقدمة والتي تصل إلى نحو 4- 5 % من إجمالي الإيرادات الحكومية.

---

(1) كليب علي، " الآثار الاقتصادية الكلية للديون الخارجية لليمن"، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م)، ص 16.

(2) أيوب سميره، مرجع سابق، ص 46.

(3) اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(4)، يوليو2001م، ص 40.

2. ارتفاع نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية، حيث شهد الاقتصاد اليمني ارتفاع النصيب النسبي للضرائب غير المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية، نظراً للارتفاع في قيمة الضرائب غير المباشرة من 8496 مليون ريال عام 1990م إلى 14299 مليون ريال عام 1994م[1]، أما النصيب النسبي للضرائب غير المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية فقد انخفض من 74.7% عام 1990م إلى 63.8% عام 1994م، وبلغ متوسط النصيب النسبي للضرائب غير المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة 1990- 1994م 70.2%، وتعد نسبة مرتفعة تعكس اعتماد الاقتصاد اليمني على الضرائب غير المباشرة وانخفاض حجم النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى انخفاض الدخل القومي في الاقتصاد اليمني.

المطلب الثاني: اتجاهات الأسعار في الاقتصاد اليمني

قبل دراسة العوامل والأسباب التي ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد اليمني، لابد من التعرض لأهم الأرقام القياسية التي تعكس الارتفاعات التي شهدتها مستويات الأسعار المحلية، والتي ترجع إلى مجموعة من الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الاقتصاد اليمني والتي من أهمها:-

1. انخفاض حجم المساعدات والقروض الميسرة من البلدان العربية المجاورة.
2. الارتفاع المتزايد في حجم الإنفاق العام، نتيجة تكاليف دمج المؤسسات الإدارية والوحدات الاقتصادية عقب تحقيق الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990م.
3. الارتفاع المتزايد في حجم الطلب الاستهلاكي نتيجة عودة ما يقارب من 800 ألف عامل يمني من البلدان العربية النفطية المجاورة.
4. التكاليف الباهظة التي تكبدها الاقتصاد اليمني، نتيجة إشعال حرب الانفصال عام 1994م والخسائر التي لحقت بالبنية التحتية، بالإضافة إلى الخسائر البشرية.

وتتمثل أهم الأرقام القياسية التي تعكس الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية في الاقتصاد اليمني فيما يلي:-

1-2-1 الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أكثر الأرقام القياسية استخداما، وذلك باعتباره من أكثر المؤشرات التي تعكس الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية، وتصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقد. وعلى الرغم من أهمية البيانات التي يعكسها الرقم القياسي لأسعار المستهلك في رصد التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، وذلك باعتبارها مؤشراً هاماً لقياس التضخم، من خلال إيضاح التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية لوحده النقد نتيجة الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار، إلا أن البيانات التي تضمنتها الأرقام القياسية خلال الفترة 1990- 1994م اقتصرت على عدد محدود من محافظات الجمهورية (صنعاء، عدن، تعز، إب، الحديدة، ذمار)، مما يقلل من أهميتها في عكس التغيرات في مستوى معيشة الأفراد، كما أن اقتصار العينة

---

[1] نفس المكان.

التي تشملها الأرقام القياسية على أنماط المستهلكين في الحضر دون الريف يقلل من أهمية تلك الأرقام في عكس التغيرات في مستوى معيشة الأفراد على مستوى الاقتصاد اليمني، وذلك باعتبار أن تلك الأرقام تعكس التغير في مستوى معيشة الأفراد في الحضر دون الريف[1]، ويتناسب هذا الأسلوب في إعداد الأرقام القياسية في البلدان المتقدمة والتي يعيش غالبية سكانها في الحضر[2]، أما بالنسبة لبلد نامٍ كاليمن والذي يعيش غالبية سكانه في الريف، فإن الاعتماد عند إعداد الأرقام القياسية على عينة من الأسر التي تقيم في المدن الرئيسية لا يعكس حقيقية التغيرات التي تحدث في مستوى معيشة الأفراد. كما أن الاعتماد على أسلوب العينة في إعداد الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتي تعتمد على نمط الإنفاق لعينة من الأسر التي تعيش في المدن الكبرى لا تعكس حقيقة نمط الإنفاق الواقعي وذلك لاختلاف طبيعة نمط الإنفاق في الريف عنه في الحضر[3]. كما أن اعتماد الأجهزة الإحصائية على الأسعار الرسمية لمبيعات التجزئة عند إعداد الأرقام القياسية لا تعكس حقيقة الأرقام الفعلية، خاصة عند انتشار ظاهرة التعامل في السوق السوداء، أو في حالة تحديد الأسعار في السوق وفقاً لقوى العرض والطلب.

وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (1) والتي توضح الارتفاعات التي حدثت في مستويات أسعار

جدول رقم (1) يوضح تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك

ومعدلات التضخم السنوية خلال الفترة 1990-1994م

1990م= 100 (%)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994
الرقم القياسي العام	100	137	171	226	316
1- الرقم القياسي للغذاء	100	139	171	233	355
2- الرقم القياسي للسكن	100	126	166	192	222
3- الرقم القياسي للملابس	100	152	227	298	331
4- أرقام قياسية أخرى	100	133	156	226	289
التضخم السنوي	-	37	24.82	32.16	39.82

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الملحق رقم (3).

(1) الحاوري محمد، عجز الموازنة العامة والإصلاح الاقتصادي في اليمن، (صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر، 1999م)، ص 188.

(2) زكي رمزي (1980م)، مرجع سابق، ص 108.

(3) الحاوري محمد، مرجع سابق، ص 188.

السلع والخدمات خلال الفترة 1990- 1994م ومعدلات التضخم التي سادت خلال الفترة 1991- 1994م والتـي بلغت 37%، 24.82 %، 32.16 %، 39.82 % على التوالي. كما توضح البيانات الواردة في الجدول السابق ما يلي:-

1. ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من 100% عام 1990م (سنة الأساس) إلى 316% عام 1994م، مما يشير إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد زاد بأكثر من الضعف خلال الفترة.
2. حدوث ارتفاع في جميع مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتي صاحبت الزيادة في الرقم القياسي العام، مما يشير إلى حدوث زيادة في المستوى العام للأسعار، وعدم اقتصار الزيادة على أسعار بعـض الـسلع دون غيرها، كما يلاحظ من الجدول أن بند الرقم القياسي للغذاء قد سجل أعلى ارتفاع خلال الفترة، حيث ارتفع من 100% عام 1990م (سنة الأساس) إلى 355% عام 1994م، ثم يليه في الارتفاع الـرقم القياسـي للملابـس والذي ارتفع من 100% عام 1990م (سنة الأساس) إلى 331%عام 1994م، ثم يليه فـي الارتفـاع الـرقم القياسي للسكن والذي ارتفع من 100% عام 1990م (سنة الأساس) إلى 222% عام 1994م. وترجع الزيـادة في حجم الإنفاق على السلع الغذائية إلى الارتفاعات التي شهدتها مستويات أسعار بيعها، نتيجة الانخفاض فـي حجم الإنتاج المحلي من السلع الغذائية وخاصة المنتجات الزراعية، نظراً للتغيـر فـي الظـروف المناخيـة، واعتمادها على الأمطار الموسمية، مما ساهم في ظل ارتفاع حجم الطلب الكلي على السلع الغذائية فـي رفـع مستويات أسعارها[1]. كما ساهمت الزيادة في عدد السكان وزيادة احتياجاتهم من السلع الغذائية، وخاصة عقب عودة العاملين اليمنيين من البلدان العربية المجاورة في حدوث زيادة في حجم الطلب علـى الـسلع الغذائيـة بصورة كبيرة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها نتيجة الجمود في جهاز الإنتاج المحلي، مما دفع بأسـعارها نحو الارتفاع، وساهم في زيادة حجم الإنفاق عليها[2].
3. يلاحظ من واقع البيانات الواردة في الجدول السابق أن الزيادة في مستويات الأسعار قد سادت خـلال جميـع السنوات، إلا أن العام 1994م قد حقق أعلى زيادة في مستويات الأسعار، حيث ارتفع الرقم القياسي العام مـن 226% عام 1993م إلى 316% عام 1994م، وبالتالي ارتفع معدل التضخم من 32.16% عام 1993م إلـى 39.82% عام 1994م. أما الرقم القياسي لأسعار المستهلك وفق تقرير المجموعة الإحصائية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة غرب آسيا فقد بلغت معدلاته السنوية خلال الفتـرة 1990- 1994م 44.8%، 78.36%، 100%، 132.16%، 184.80% على التوالي[3]. كما بلغت معدلات التضخم السنوية وفق تقديرات صـندوق النقد الدولي خلال الفترة 1991- 1994م 44.9%، 50.6%، 54.8%، 71.3% على التوالي[4]

[1] شرف الدين حسن، " الأمن الغذائي في إستراتيجية برنامج الإصلاح الاقتصادي"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت للنشر، 1999م)، ص ص 382-390 .

[2] الحاوري محمد، مرجع سابق، ص 190.

[3] United Nations, Statistical Abstract of the Escwa Region, Issue 17, 1997.

[4] International Monetary Fund ,Yemen in the 1990s:from Unification to Economic Reform,2002,p69.

1-2-1-1 معدل النمو السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك:

على الرغم من حقيقة الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية التي أظهرتها البيانات الـواردة فـي الجدول السابق خلال الفترة 1990– 1994م، وما صاحبها من انخفاض في القوة الشرائية لوحـدة النقـد، إلا أن تحديد معدلات النمو السنوية لمختلف أسعار السلع والخدمات في المجتمع يمكن القارئ من متابعة التغيرات السنوية في مستويات الأسعار المحلية، سواء كانت تمثل أسعار المواد الغذائية أو الملابس أو الأسعار المرتبطة ببند السكن أو غيرها من أسعار السلع والخدمات الأخرى في المجتمع، والتي تشير في مجملها إلى أن الارتفاع فـي الـرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال سنوات الدراسة تعكس الضغوط التضخمية التي تمثلـت فـي ارتفـاع مـستويات الأسعار المحلية وتدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية وتدني مستوى معيشة الأفراد. وقد اعتمد الباحث في تحديـد معدل النمو السنوي على أساس اختيار معدل النمو السنوي المتحرك، والذي يتم حسابه من خلال مقارنة التغير في مستويات الأسعار للسنة الحالية بالنسبة للسنة السابقة، وهكذا بالنسبة لكل سنة من سنوات الدراسة.

وبدراسة البيانات الواردة في الجدول رقم (2) يتبين أن معدل النمو السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك قد سجل ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 1990-1994م، بلغ أعلى مستوى له 39.82% عام 1994م، كما يلاحظ من خلال دراسة الأرقام الواردة في الجدول أن معدل النمو السنوي لجميع مكونات الرقم القياسي قد أخذت في الزيـادة من عام لآخر خلال الفترة 1990-1994م، مع الاختلاف في معدلات نموها السنوية، وقد حقـق الـرقم القياسـي للغذاء أعلى معدل نمو سنوي خلال الفترة في العام 1994م بلغ 52.36%، مما يعكس تزايد الإنفاق علـى الـسلع الغذائية في ظل الزيادة التي شهدتها نفقات المعيشة، كما سجل معدل النمو السنوي للرقم القياسي لبند الملابس أعلى مستوى له في العام 1992م بلغ 49.34%، أما الرقم القياسي لبند السكن فقد حقق أعلى معدل نمو سنوي لـه فـي العام 1992م بلغ 31.75%. من خلال ما سبق يتضح أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد حقق زيادات سـنوية خلال الفترة 1990-1994م، مما يعكس الارتفاعات المتوالية في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني

جدول رقم (2) يوضح تطور معدل النمو السنوي للرقم القياسي
لأسعار المستهلك خلال الفترة 1991- 1994م

1990م (سنة الأساس) (%)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994
الرقم القياسي العام	-	37	24.82	32.16	39.82
1- الرقم القياسي للغذاء	-	39	23.02	36.26	52.36
2- الرقم القياسي للسكن	-	26	31.75	15.66	15.62
3- الرقم القياسي للملابس	-	52	49.34	31.28	11.07
4- أرقام قياسية أخرى	-	33	17.29	44.87	27.88

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (ا).

وبالتالي الانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد. حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للرقم القياسي للغذاء 30.13%، في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي للرقم القياسي للملابس 28.74%، أما الرقم القياسي للسكن فقد حقق متوسط معدل نمو سنوي خلال الفترة بلغ 17.81%، مما يشير إلى الزيادة في حجم الإنفاق العام على السلع الغذائية الأساسية في مقابل انخفاض الإنفاق على السلع والاحتياجات الأخرى.

2-2-1 الرقم القياسي الضمني:

يعد الرقم القياسي الضمني من المؤشرات التي تعكس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار[1]،وتعتمد العديد من المنظمات الدولية، وبخاصة صندوق النقد الدولي على هذا المقياس كدليل على وجود اتجاهات تضخمية في الاقتصاد القومي[2]. ويمتاز الرقم القياسي الضمني في أنه يتضمن أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت سلع استهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية، ويتم حساب هذا الرقم عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة ما على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مائه، ويتحدد مدى وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد بناء على ناتج القسمة، فإذا كان الناتج يساوي 100 فإن ذلك يعبر عن الاستقرار في مستويات الأسعار، أما إذا زاد الناتج عن 100 فإن ذلك يعبر عن وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، كما أن انخفاض الناتج عن 100 يعبر عن انخفاض في مستويات الأسعار. وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (3) يتبين ارتفاع الرقم القياسي الضمني خلال جميع سنوات الدراسة، حيث ارتفع الرقم القياسي من 100 عام 1990م (سنه الأساس) إلى 205% عام 1994م، الأمر الذي يشير إلى أن الأسعار قد تضاعفت خلال الفترة 1990-1994م، مما يعكس الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد اليمني، وبما يتفق مع ما أوضحته الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال الفترة 1990- 1994م، والتي تؤكد حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار خلال نفس الفترة. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية

جدول رقم(3) يوضح تطور الرقم القياسي الضمني

خلال الفترة 1990-1994م

(مليون ريال)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2)	الرقم القياسي الضمني % (3)= (1) / (2) x 100
1990	125562	125562	100
1991	150502	128931	117
1992	192424	136190	141
1993	239054	145845	164
1994	310601	151286	205

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:- اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص ص 400- 404.

---

(1) الشبول نايف، مرجع سابق، ص109.

(2) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 130.

الأرقام القياسية في قياس الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي، إلا أنها لا تعبر أحيانا عن القوى التضخمية بالصورة الكاملة، وذلك لاعتماد هذه الأرقام عند إعدادها على الأسعار الرسمية، والتي تختلف عن أسعار البيع الفعلية، وعليه فإن الأرقام القياسية تشير إلى التضخم الظاهر دون الإشارة إلى التضخم المكبوت[1].

المطلب الثالث: قياس التضخم في الاقتصاد اليمني

تضمنت الصفحات السابقة من هذه الدراسة استعراضاً لأهم مؤشرات اتجاهات الأسعار في الاقتصاد اليمني، وفيما يلي نتناول بالدراسة و التحليل أهم المعايير المستخدمة في قياس التضخم ومدى إمكانية الاعتماد عليها في قياس التضخم في الاقتصاد اليمني.

1-3-1 معيار معامل الاستقرار النقدي:

يستخدم هذا المعيار لقياس العلاقة بين حجم وسائل الدفع والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة[2]، ويستند هذا المعيار على نظرية كمية النقود والتي ترى أن الزيادة في كمية النقود دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من أهم العوامل التي تساهم في زيادة الاختلال بين تيار الإنفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي من السلع والخدمات، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع[3].

ويأخذ هذا المعيار الصورة التالية

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن

B تمثل معامل الاستقرار النقدي.

$\frac{\Delta M}{M}$ تمثل معدل التغير في حجم وسائل الدفع.

$\frac{\Delta Y}{Y}$ تمثل معدل التغير في إجمالي الناتج القومي الحقيقي.

ويشير التساوي بين معدل التغير في حجم وسائل الدفع ومعدل التغير في إجمالي الناتج القومي الحقيقي إلى ثبات مستويات الأسعار وتكون قيمة B مساوية للصفر، أما إذا كانت قيمة B موجبة أي أن معدل التغير في كمية وسائل الدفع تزيد عن معدل التغير في إجمالي الناتج القومي الحقيقي، فإن ذلك يدل على وجود ضغوط تضخمية تدفع بالأسعار نحو الارتفاع، وعكس ذلك إذا كانت قيمة B سالبة أي أن معدل التغير في إجمالي الناتج القومي الحقيقي يزيد عن معدل التغير في كمية وسائل الدفع، مما يساهم في دفع الأسعار نحو الانخفاض.

---

(1) الروبي نبيل، مرجع سابق، 147.

(2) العطوي إيمان، " مدى فاعلية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الفترة منذ بداية السبعينات وحتى برنامج الإصلاح الاقتصادي "، (جامعة عين شمس، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1997م)، ص 152.

(3) زكي رمزي (1980م)، مرجع سابق، ص 135.

جدول رقم (4) يوضح تطور معامل الاستقرار النقدي
خلال الفترة 1990- 1994م

(مليون ريال)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو السنوي للناتج المحلي (1) %	حجم وسائل الدفع	معدل النمو السنوي لحجم وسائل الدفع (2) %	معامل الاستقرار النقدي (3) = (2) / (1)
1990	125562	-	72515	-	-
1991	128931	2.68	79340.6	9.41	3.51
1992	136190	5.63	97179.5	22.48	3.99
1993	145845	7.09	126994.9	30.68	4.33
1994	151286	3.73	167169.3	31.63	8.48
متوسط الفترة		3.8		18.8	4.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، صفحات متنوعة.

وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (4)، يتضح ارتفاع معامل الاستقرار النقدي خلال جميع السنوات، مما يشير إلى أن معدل النمو السنوي لحجم وسائل الدفع قد فاق معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال جميع سنوات الفترة 1990- 1994م، كما تشير الأرقام الواردة في الجدول إلى أن متوسط معدل النمو السنوي لحجم وسائل الدفع بلغ خلال الفترة 18.8%، بينما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال نفس الفترة 3.8%، الأمر الذي يعكس اختلال علاقة النمو بين معدل النمو السنوي لحجم وسائل الدفع ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث زادت كمية النقود بطريقة سريعة وغير طبيعية مع بطئ النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما أدى إلى حدوث ارتفاع في قوى الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل عجز جهاز الإنتاج المحلي عن مواجهة الزيادة في حجم الطلب الكلي، مما ساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

1-3-2 معيار فائض الطلب المحلي:

اتضح من خلال دراسة المعيار السابق أن اختلال علاقة النمو بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى خلق فائض طلب Excess Demand، يساهم في حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية، ويستند معيار فائض الطلب المحلي على الأفكار التي استندت عليها نظرية كينز في الطلب الفعال

وتحديد مستوى الأسعار، والتي ترى أن الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال دون أن يقابلها زيادة مماثلة في حجم الإنتاج تساهم في زيادة الضغوط التضخمية ودفع الأسعار نحو الارتفاع[1].

ويقاس فائض الطلب المحلي من خلال المعادلة التالية:

$$Dx =(Cp+Cg+I) - Y$$

حيث أن Dx يمثل إجمالي فائض الطلب.

Cp يمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg يمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I يمثل الاستثمار بالأسعار الجارية.

Y يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وتستخدم المعادلة السابقة لقياس إجمالي فائض الطلب، والذي يمثل الفرق بين إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية وإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، ويتمثل الفرق بينهما في إجمالي فائض طلب يساهم في دفع أسعار السلع والخدمات المحلية نحو الارتفاع. إلا أن جزءاً من إجمالي فائض الطلب يمكن مواجهته عن طريق التوسع في الواردات، والذي ينعكس في صورة زيادة العجز في ميزان العمليات الجارية، أما الجزء المتبقي من إجمالي فائض الطلب، والذي لم يتم تغطيته عن طريق الزيادة في الواردات فيمثل صافي فائض طلب يساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (5) يتبين ارتفاع إجمالي فائض الطلب في الاقتصاد اليمني خلال السنوات 1990م- 1994م، حيث ارتفع من 7330 مليون ريال عام 1990م إلى 215442 مليون ريال عام 1994م بزيادة في قيمة إجمالي فائض الطلب خلال الفترة بلغت 208112 مليون ريال بنسبه 2839%، مما يشير إلى أن إجمالي فائض الطلب قد تضاعف خلال الفترة بأكثر من 28 مرة، الأمر الذي أدى حدوث ارتفاع كبير في إجمالي الطلب الكلي على السلع والخدمات، والذي فاق مقدرة العرض الحقيقي منها، مما ساهم في دفع مستويات الأسعار نحو الارتفاع. كما تشير البيانات الواردة في الجدول السابق إلى ارتفاع عجز العمليات الجارية خلال جميع سنوات الدراسة، حيث ارتفع العجز من 7330 مليون ريال عام 1990م إلى 56127 مليون ريال عام 1994م، مما ساهم في امتصاص جزء من إجمالي فائض الطلب. حيث بلغت نسبة مساهمة عجز العمليات الجارية في امتصاص جزء من إجمالي فائض الطلب خلال السنوات 1991م – 1994م كما يلي 61%، 43%، 42%، 26% على التوالي، مما يعكس الانخفاض التدريجي في نسبة مساهمة عجز العمليات الجارية في تغطية الزيادة في إجمالي فائض الطلب، أي انخفاض نسبة تغطية الواردات للزيادة في إجمالي فائض الطلب، وفي نفس الوقت شهد صافي فائض الطلب اتساعاً خلال الفترة 1991- 1994م، حيث ارتفع من 21571 مليون ريال عام 1991م إلى 159315 مليون ريال عام 1994م، مما ساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

---

[1] نفس المرجع، ص ص 159-160.

جدول رقم (5) يوضح تطور إجمالي فائض الطلب وعجز العمليات الجارية
وصافي فائض الطلب المحلي خلال الفترة 1990- 1994م

(مليون ريال)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1)	الإنفاق القومي بالأسعار الجارية			إجمالي الإنفاق القومي (2)	إجمالي فائض الطلب (3)= (2)- (1)	عجز العمليات الجارية (4)	صافي فائض الطلب (5)=(3)- (4)	صافي فائض الطلب إلى الناتج المحلي (6)=(5)/ (1)x 100 %
		الاستهلاك النهائي الخاص	الاستهلاك النهائي العام	الاستثمار الإجمالي					
1990	125562	92371	22115	18406	132892	7330	7330	-	-
1991	128931	131228	28800	24334	184362	55431	33860	21571	16.7
1992	136190	154273	37187	43026	234486	98296	42062	56234	41.3
1993	145845	212249	45483	48249	305981	160136	66927	93209	63.9
1994	151286	244753	57585	64390	366728	215442	56127	159315	105.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :-
اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء لعام 2002م، مرجع سابق، ص 400 .

وتقاس الفجوة التضخمية بدلالة صافي فائض الطلب، من خلال نسبة صافي فائض الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ويشار إليها بنسبة الفجوة التضخمية Inflationary Gap، والتي تعكس الضغط الشديد على حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات كلما كبرت قيمتها، مما يدفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع.

و تشير الأرقام الواردة في الجدول السابق رقم (5) إلى الارتفاع الكبير في نسبة الفجوة التضخمية خلال جميع سنوات الدراسة، حيث ارتفعت من 16.7% عام 1991م إلى 105.3% عام 1994م كما بلغ متوسط نسبة الفجوة التضخمية خلال الفترة 1991-1994م 56.8%، وتعد نسبةً مرتفعة، تشير إلى أن قوى الطلب الكلي على السلع والخدمات كانت تزيد في متوسطها خلال الفترة عن الحجم الكلي للسلع والخدمات المنتجة محلياً، بالإضافة إلى السلع والخدمات المستوردة، مما أدى إلى زيادة الضغوط الناجمة عن الزيادة السنوية في صافي فائض الطلب وساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

1-3-3 معيار الإفراط النقدي:

يعتمد هذا المعيار كمقياس للدلالة على حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار المحلية على حساب حجم ونسبة الإفراط النقدي، أي حساب كمية النقود الزائدة عن المستوى الأمثل (المستوى الصحي) اللازمة للمحافظة على ثبات مستويات الأسعار[1]. ويتم حساب الإفراط النقدي من خلال المعادلة التالية:-

$$M_{ext} = o_o Y_t - M_t$$

حيث أن :

- M_{ext} يمثل حجم الإفراط النقدي الزائد عن المستوى الأمثل لكمية النقود في الاقتصاد.
- O_0 يمثل متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار.
- Y_t يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
- M_t تمثل كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

وتقوم هذه المعادلة على فكرة أساسية تتضمن افتراض ثبات متوسط نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، حيث تؤدي المحافظة على العلاقة بين كمية النقود وحجم الناتج إلى حدوث استقرار في مستويات الأسعار[2]. ويتم حساب كمية النقود المثلى والتي تعد ضروريةً لتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار من خلال حاصل ضرب متوسط نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة وإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لكل سنة من سنوات الدراسة. ويتم البدء باحتساب متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود المتداولة مع اعتبار عام 1990م سنة الأساس، مع ثبات هذا المتوسط خلال السنوات 1990-1994م، حيث يتم حساب هذا المتوسط من خلال قسمة إجمالي السيولة المحلية لعام 1990م على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لنفس العام كما يلي:-

---

[1] العطوي إيمان، مرجع سابق، ص 157.

[2] زكي رمزي (1980م)، مرجع سابق، ص ص 172-175.

متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود المتداولة =

$$\frac{\text{إجمالي السيولة المحلية عام 1990م}}{\text{إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية لعام 1990م}}$$

$$= \frac{72515}{125562} = 0.5775$$

ويتم احتساب كمية النقود المثلى لجميع السنوات، من خلال حاصل ضرب قيمة المتوسط في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لكل سنة من سنوات الدراسة، وبطرح الناتج من كمية النقود المتداولة فعلاً لكل سنة من سنوات الدراسة نحصل على حجم الإفراط النقدي لكل سنة على حدة، كما يمكن الحصول على نسبة الإفراط النقدي من خلال قسمة حجم الإفراط النقدي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل سنة من سنوات الدراسة. وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (6) يتضح الارتفاع الملحوظ في حجم الإفراط النقدي خلال السنوات 1991-1994م، حيث ارتفع حجم الإفراط النقدي من 4882.6 مليون ريال عام 1991م إلى 79801.3 مليون ريال عام1994م، مما يعكس إفراط السلطات النقدية في حجم إصداراتها النقدية، والذي تضاعف خلال الفترة

جدول رقم (6) يوضح تطور الإفراط النقدي

خلال الفترة 1990-1994م

(مليون ريال)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1)	كمية النقود المثلى (2) = قيمة المتوسط x (1)	حجم وسائل الدفع (3)	الإفراط النقدي (4)=(3)– (2)	نسبة الإفراط النقدي (5)= 100 x (1)/(4)
1990	125562	72515	72515	-	-
1991	128931	74458	79340.6	4882.6	3.79
1992	136190	78650	97179.5	18529.5	13.6
1993	145845	84225	126994.9	42769.9	29.32
1994	151286	87368	167169.3	79801.3	52.75

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- بالنسبة لبيانات العمود رقم (1)

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص400.

- بالنسبة لبيانات العمود قم (3)

اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للدراسات والبحوث، التقارير السنوية للأعوام 1990-1994م، صفحات متنوعة.

بأكثر من 15 مرة، الأمر الذي أدى إلى حدوث زيادات في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق العرض الحقيقي منها، مما ساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع. كما يلاحظ من دراسة الأرقام الواردة في الجدول السابق إلى ارتفاع نسبة الإفراط النقدي خلال جميع السنوات والتي ارتفعت 3.79 عام 1990م إلى 52.75 عام 1994م، مما يؤكد الدور الذي مارسته الزيادة في حجم وسائل الدفع في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني وحدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية، بحيث يمثل الإفراط النقدي قوة شرائية زائدة في السوق لا يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات تؤدي إلى دفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

4-3-1 معيار فائض المعروض النقدي:

يستخدم هذا المعيار لقياس الفجوة التضخمية عن طريق قياس الفرق بين التغير في عرض النقود والتغير في الطلب عليها عند أسعار ثابتة خلال فترة زمنية معينة، ويتم حساب الطلب الكلي على النقود من خلال النسبة بين العرض الكلي للنقود والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أما الفجوة التضخمية فيتم حسابها وفقا لهذا المعيار من خلال المعادلة التالية:-

الفجوة التضخمية =

التغير في عرض النقود − (كمية النقود / الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة x التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة)

وتحدث الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المعيار من خلال الزيادة في حجم وسائل الدفع في الاقتصاد عن حجم الطلب على النقود، حيث تشير الأرقام الواردة في الجدول(7) إلى ارتفاع وسائل الدفع في الاقتصاد اليمني من 72515 مليون ريال عام 1990م[1] إلى 167169.3 مليون ريال عام 1994م[2]، بزيادة في حجم وسائل الدفع خلال الفترة بلغت 94654.3 مليون ريال بنسبة 130%، كما تشير الأرقام الواردة في الجدول السابق بأن التغير في حجم وسائل الدفع قد فاق التغير في حجم الطلب على النقود خلال جميع السنوات، وذلك نظراً للزيادة الكبيرة في حجم النقد المصدر للتداول، مما ساهم في زيادة العرض النقدي خلال الفترة، أما الطلب على النقود فقد شهد ارتفاعات متوالية خلال الفترة، إلا أن معدل النمو السنوي للطلب على النقود يقل عن معدل النمو السنوي للعرض النقدي، وذلك للارتفاع في أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات التجارية الممنوحة من قبل البنوك لعملائها، مما ساهم في اختلال العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها، وبالتالي المساهمة في زيادة الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المعيار من 4770.5 مليون ريال عام 1990م إلى 34189.3 مليون ريال عام 1994م، كما ارتفعت نسبة فائض المعروض النقدي من 3.7% عام 1991م إلى 22.6% عام 1994م، مما يشير إلى الدور الذي مارسته الزيادة في كمية النقود في الاقتصاد اليمني في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار نحو الارتفاع.

---

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية والنقدية، التقرير السنوي لعام1991م، (صنعاء، 1992)، ص 103.

[2] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام1998م، (صنعاء،1999)، ص 103.

جدول رقم (7) يوضح تطور فائض المعروض النقدي
خلال الفترة 1990-1994م

(مليون ريال)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1)	التغير في الناتج المحلي (2)	حجم وسائل الدفع (3)	التغير في حجم وسائل الدفع (4)	الطلب على المعروض النقدي (5) =(3) / (1)	تغير الطلب على المعروض النقدي (6)=(5) x (2)	الفجوة التضخمية (7)= (4)-(6)	نسبة فائض المعروض النقدي (8) = (7) / (1) x100
1990	125562	-	72515	-	.58	-	-	-
1991	128931	3369	79340.6	6825.6	.61	2055.09	4770.5	3.70
1992	136190	7259	97179.5	17838.9	.71	5153.90	12685.01	9.31
1993	145845	9655	126994.9	29815.4	.87	8399.85	21415.55	14.68
1994	151286	5441	167169.3	40174.4	1.10	5985.1	34189.3	22.60

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للدراسات والبحوث، التقارير السنوية للأعوام 1990-1994م صفحات متنوعة.

المبحث الثاني: الإختلالات الداخلية ودورها في تغذية الضغوط التضخمية.

أوضحت الأرقام القياسية التي تم تناولها في الصفحات السابقة من هذه الدراسة عن حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار خلال الفترة 1990- 1994م، غير أن تلك المقاييس لم تشر إلى الأسباب التي تقف وراء الارتفاعات في مستويات الأسعار، حيث اقتصرت على الإشارة إلى حدوث تلك الارتفاعات. وعليه فإن الأرقام القياسية إنما تشير فقط إلى المظهر العام للتضخم من خلال الإشارة إلى الارتفاع في مستويات الأسعار[1].

ونظرا لأن لكل ظاهرة أو حدث عامل أو مجموعة من العوامل التي تقف وراء حدوثه[2]، فإن تحديد الأسباب التي تقف وراء الارتفاعات في مستويات الأسعار تتطلب إجراء دراسة تحليلية لمختلف الجوانب ذات العلاقة بارتفاع مستويات الأسعار، والتي تختلف في تأثيرها من بلد لآخر. وتعتمد العديد من النظريات الاقتصادية على مجموعة من المعايير والمقاييس التي تساعد في تحديد مصدر ارتفاعات الأسعار، غير أن تطبيق مثل تلك المعايير يعتمد على درجة النمو الاقتصادي والظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تعاني من حدة الضغوط التضخمية، حيث أن استخدام تلك المعايير في تحديد مصدر التضخم يختلف في البلدان المتقدمة عنه في البلدان النامية، وذلك على اعتبار أن حدوث التضخم في البلدان المتقدمة يختلف من حيث أسبابه عن التضخم في البلدان النامية، وبالتالي فإن الأسباب التي تؤدي إلى حدوث التضخم في البلدان المتقدمة تختلف عن الأسباب التي تؤدي إلى حدوث التضخم في البلدان النامية، والتي ترتبط بطبيعة النظام الاقتصادي في تلك البلدان . وتعد اليمن من أكثر البلدان التي تعرضت لموجات تضخمية ناجمة عن الزيادة في حجم الطلب، والتي ترجع إلى مجموعة من العوامل التي ساهمت في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني، سيتم تناولها تباعا في الصفحات التالية من هذه الدراسة.

المطلب الأول: الإختلالات الناجمة عن الزيادة في حجم السيولة المحلية

تؤدي الزيادة في كمية النقود في الاقتصاد الوطني بنسبة تفوق الزيادة في الناتج القومي الحقيقي إلى حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار المحلية؛ وذلك كنتيجة لاختلال علاقة التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي، مما يخلق فائض طلب نتيجة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع. ووفقا لكافة الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، والتي تجمع على أن الزيادة في كمية النقود قد فاقت الزيادة في حجم الناتج المحلي الحقيقي خلال السنوات 1990- 1994م، والتي سيتم التطرق إليها مع تحديد الأسباب التي ساهمت في زيادة حجم السيولة المحلية في الاقتصاد اليمني.

2-1-1 التطور في حجم السيولة المحلية خلال الفترة 1990- 1994م:

إن دراسة تطور حجم السيولة المحلية في الاقتصاد يتطلب بدايةً تحديد مفهوم عرض النقود، حيث اقتصر مفهوم عرض النقود في بداية الأمر على مجموع وسائل الدفع ويرمز لها بالرمز M1، والتي تشمل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية، غير أن تطور النظام الاقتصادي وزيادة حجم المعاملات نتيجة الزيادة في حجم الناتج قد أدى إلى زيادة أدوات الدفع، بحيث أصبحت بعض الأصول المالية تتمتع ببعض خصائص النقود

وتقوم إلى حدٍ ما بأداء جزء من وظيفة النقود، وبذلك توسع مفهوم عرض النقود ليشمل بالإضافة إلى النقد المتداول خارج البنوك والودائع الجارية، الودائع الآجلة وودائع التوفير لدى البنوك وصناديق البريد ويرمز لها بالرمز M2، وتعرف بالسيولة المحلية الخاصة، كما أدت التطورات الاقتصادية والمالية إلى توسع مفهوم عرض النقود ليـشمل بالإضافة إلى السيولة المحلية الخاصة الودائع الحكومية لدى البنوك وأصبح مفهوم عرض النقود وفقاً لذلك يعـرف بإجمالي السيولة المحلية ويرمز لها بالرمز M3. وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (8)، والتـي توضـح تطور السيولة المحلية خلال فترة الدراسة، يتبين الزيادة الكبيرة في حجم السيولة المحلية، حيـث تـشير الأرقـام الواردة في الجدول إلى النمو الكبير الذي شهدته السيولة المحلية والتي ارتفعت من 72515 مليـون ريـال عـام 1990م[1] إلى 167169.3 مليون ريال عام 1994م[2]، بزيادة في عرض النقود خلال الفتـرة بلغـت 94654.3 مليون ريال بنسبه 130%.

وبتحليل مختلف مكونات السيولة المحلية خلال الفترة 1990- 1994 م يتضح بأن الزيادة قد شـملت جميـع مكونات السيولة المحلية، حيث تشير البيانات الواردة في الجدول أن النقد خارج البنوك قـد ارتفـع مـن 39895 مليون ريال عام 1990م إلى 111005.6 مليون ريال عام 1994م محققاً زيادة بلغت خـلال الفتـرة 71110.6 مليون ريال بنسبة 178% أي أن النقد خارج البنوك قد زاد بأكثر من مرة ونصف خلال الفترة المذكورة، كما بلغ متوسط معدل نموه السنوي 23.6%، وقد حقق النقد خارج البنوك أعلى معدل نمو سنوي في العام 1994م بلغ

جدول رقم (8) يوضح تطور السيولة المحلية

خلال الفترة 1990- 1994م

(مليون ريال)

السنوات	النقد		إجمالي النقد	شبه النقد				إجمالي شبه النقد	العرض النقدي
	العملـة خـارج البنوك	ودائـع تحـت الطلب		ودائع لأجل	ودائـع الادخار	ودائـع بالعملات الأجنبية	ودائـع مخصصه		
1990	39895	14641.5	54536.5	5861.3	4336.6	4946.5	2834.1	17978.5	72515
1991	45161.1	15707.2	60868.3	6671.7	5976.9	4038.1	1785.6	18472.3	79340.6
1992	55530.5	20248.8	75779.3	7477	6615.5	5978.9	1328.8	21400.2	97179.5
1993	79019	24337.6	103356.6	9167.8	6999.4	6230.9	1240.2	23638.3	126994.9
1994	111005.6	28703.2	139708.8	11982.8	7653.2	6614.2	1210.3	27460.5	167169.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقارير السنوية للأعوام 1990- 2000م، صفحات متنوعة.

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام2000م، (صنعاء، 2001م)، ص 85.

[2] نفس المكان..

40% ؛ نظرا لارتفاع قيمة النقد خارج البنوك من 79019 مليون ريال عام 1993م إلى 111005.6 مليـون ريال عام 1994م، بزيادة قدرها 31986.6 مليون ريال.

أما الودائع تحت الطلب فقد زادت من 14641.5 مليون ريال عام 1990م إلى 28703.2 مليون ريـال عـام 1994م، محققة زيادة خلال الفترة بلغت 14061.7 مليون ريال بنسبة 96%، مما يشير إلـى أن الودائـع تحـت الطلب قد تضاعفت خلال الفترة تقريبا، وبلغ متوسط معدل نموها السنوي 14.8%، وقد حققت الودائع تحت الطلب أعلى معدل نمو سنوي خلال الفترة في العام 1992م بلغ 29%، نظرا لارتفاع الودائع تحت الطلب من 15707.2 مليون ريال عام 1991 م إلى 20248.8 مليون ريال عام 1992م، بزيادة بلغت 4541.6 مليون ريال.

ومن خلال تحليل التغيرات في إجمالي مجموع وسائل الدفع M1 في الجدول السابق والتي تضم النقد خـارج البنوك والودائع تحت الطلب خلال الفترة 1990- 1994م يتبين أن مجموع وسائل قد ارتفع من 54536.5 مليون ريال عام 1990م إلى 139708.8 مليون ريال عام 1994م، بزيادة في قيمة وسائل الدفع خـلال الفتـرة بلغـت 85172.3 مليون ريال بنسبة 156%، أي أن مجموع وسائل الدفع M1 قد زادت بأكثر من مرة ونـصف خـلال الفترة، وبلغ متوسط معدل نموها السنوي 21.4%.

وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (9) والذي يوضح معدل النمو السنوي لمكونات الـسيولة المحليـة، يتضح أن معدل النمو السنوي للنقد خارج البنوك قد تزايد خلال الفترة 1991- 1994 م، حيث بلغ معـدل نمـوه السنوي 13%، 23%، 42%، 40% على التوالي، مما يعكس الزيادة في كمية النقد المتداول خارج البنوك.

جدول رقم (9) يوضح تطور معدل النمو السنوي للسيولة

المحلية خلال الفترة1991 – 1994م

(%)

السنوات	النقد		إجمالي النقد	شبه النقد				إجمالي شبه النقد	العرض النقدي
	العملة خارج البنوك	ودائع تحت الطلب		ودائع لآجل	ودائع الادخار	ودائع بالعملات الأجنبية	الودائع المخصصة		
1990	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1991	13	7	12	14	38	- 18	- 37	3	9
1992	23	29	24	12	11	48	- 26	16	22
1993	42	20	36	23	6	4	- 7	10	31
1994	40	18	35	31	9	6	- 2	16.2	32
متوسط الفترة	23.6	14.8	21.4	16	12.8	8	- 14.4	9	18.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الجدول السابق رقم (8).

أما الودائع تحت الطلب فقد حققت معدلات نمو سنوية متفاوتة خـلال الفتـرة 1991- 1994م بلغـت 7%، 29%، 20%، 18% على التوالي. كما توضح البيانات الواردة في الجدول بأن مجموع وسـائل الـدفع حققـت معدلات نمو سنوية مرتفعة خلال الفترة 1991- 1994م بلغت 12%، 24%، 36%، 35% على التـوالي. أمـا بالنسبة للتغيرات في شبه النقد والتي تضم الودائع لأجل وودائع الادخار والودائع بـالعملات الأجنبيـة والودائـع المخصصة فقد شهدت زيادة في قيمتها خلال الفترة 1990 – 1994م حيث زادت قيمة شبه النقد مـن 17978.5 مليون ريال عام 1990م إلى 27460.5 مليون ريال عام 1994م بزيادة قدرها 9482 مليون ريال بنـسبة 53%، كما بلغ متوسط معدل نموها السنوي خلال الفترة 9%. وقد حققت أشباه النقود أعلى معدل نمو سنوي فـي عـام 1994م بلغ 16.2%؛ نظراً لارتفاع شبه النقد من 23638.3 مليون ريال عام 1993م إلى 27460.5 مليون ريال عام 1994م بزيادة قدرها 3822.2 مليون ريال.

2-1-2 العوامل المؤثرة في حجم السيولة المحلية:

2-1-2-1 صافي الأرصدة الأجنبية:

يقصد بصافي الأصول الأجنبية Net Foreign Assets صافي معاملات الجهاز المصرفي (البنك المركـزي والبنوك التجارية) مع العالم الخارجي[1]، وتشمل تلك المعاملات الذهب والأصول الأجنبية الأخرى التـي بحـوزة البنك المركزي والبنوك التجارية، وصافي مركز الدولة لدى صندوق النقد الدولي .

وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (10) والذي يوضح تطور صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي خلال الفترة 1990- 1994م يتبين ما يلي:-

1- ارتفعت قيمة صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي من 4435.9 مليون ريال عام 1990م إلى 6029.6 مليون ريال عام 1991م، بزيادة قيمة صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي خلال عـام 1991م بلغـت 1593.7 مليون ريال، وذلك نظرا لارتفاع قيمة الأصول الخارجيـة للبنـك المركـزي والبنـوك التجاريـة من5092.7، 6247.6 مليون ريال عام 1990م إلى 8161.8، 6792.3 مليون ريال علـى التـوالي، كمـا ارتفعت الالتزامات الخارجية للبنك المركزي والبنوك التجارية من 2041.3، 4863.1 مليـون ريـال عـام 1990م إلى 2148.5، 6776 مليون ريال عام 1991م على التوالي[2].

2- شهدت قيمة صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي انخفاضا من 6029.6 مليون ريال عام 1991م إلـى 2056.6 مليون ريال عام 1993م؛ نظرا لانخفاض الأصول الخارجية للبنك المركزي والبنوك التجارية مـن 8161.8، 6792.3 مليون ريال عام 1991م إلى 1770.6، 6578.3 مليون ريال عام 1993م على التـوالي، كما شهدت الالتزامات الخارجية للبنك المركزي والبنوك التجارية انخفاضا في قيمتهـا مـن 2148.5، 6776 مليون ريال عام 1991م إلى 1913.1، 4379.2 مليون ريال عام 1993م على التوالي.

---

[1] زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 150.

[2] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام1991، مرجع سابق، ص 56.

جدول رقم(10) يوضح تطور صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي
خلال الفترة 1990- 1994م

(مليون ريال)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994
الأصول الخارجية للبنك المركزي	5092.7	8161.8	3873.9	1770.6	4287.9
الأصول الخارجية للبنوك التجارية	6247.6	6792.3	6549.7	6578.3	5731.1
إجمال الأصول الخارجية للجهاز المصرفي	11340.3	14954.1	10423.6	8348.9	10019
الالتزامات الخارجية للبنك المركزي	2041.3	2148.5	2136.2	1913.1	2053.1
الالتزامات الخارجية للبنوك التجارية	4863.1	6776	4871.4	4379.2	4362.5
إجمالي الالتزامات الخارجية للجهاز المصرفي	6904.4	8924.5	7007.6	6292.3	6415.6
صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي	4435.9	6029.6	3416	2056.6	3603.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-
اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2000م، (صنعاء، يونيو 2001م)، ص ص 85- 89.

3- شهد عام 1994م ارتفاعا في قيمة صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي من 2056.6 مليون ريال عام 1993م إلى 3603.4 مليون ريال عام 1994م؛ نظرا للزيادة في قيمة الأصول الخارجية للبنك المركزي من 1770.6 مليون ريال عام 1993م إلى 4287.9 مليون ريال عام 1994م، وفي نفس الوقت انخفضت قيمة الأصول الخارجية للبنوك التجارية من 6578.3 مليون ريال عام 1993م إلى 5731.1 مليون ريال عام 1994م[1]. من خلال ما سبق يتضح الدور الذي مارسته الزيادة في قيمة صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي خلال الأعوام 1990، 1991، 1994م في تحقيق زيادة في حجم السيولة المحلية، الأمر الذي ساهم في زيادة كمية وسائل الدفع في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في حجم الناتج المحلي الحقيقي، مما ساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

2-2-1-2 التسهيلات الائتمانية:

تلعب التسهيلات الائتمانية دوراً هاما في النشاط الاقتصادي من خلال الدور الذي تمارسه البنوك والمؤسسات المالية في نقل المدخرات من الأفراد والمؤسسات التي تتوفر لديها فوائض مالية إلى الأفراد والمؤسسات التي تعاني من انخفاض في حجم السيولة النقدية. وعلى الرغم من أهمية التسهيلات الائتمانية في تمويل نشاط المشروعات الاستثمارية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي؛ إلا أن الزيادة المفرطة في حجم التسهيلات الائتمانية

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1994م،(صنعاء، 1995م)، ص 46.

تمارس ضغوطاً تضخمية كبيرة على اقتصاديات البلدان، نظراً للزيادة في حجم الائتمان المصرفي بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الناتج المحلي الحقيقي، مما يساهم في زيادة الضغوط التضخمية ودفع الأسعار نحو الارتفاع[1].

وترجع أهمية الدور الذي يمارسه الائتمان المحلي في تغذية الضغوط التضخمية من خلال الدور الذي يمارسه في التأثير على كمية وسائل الدفع في الاقتصاد، نتيجة لتعاظم الدور الذي تمارسه البنوك التجارية في خلق الائتمان، ويشمل الائتمان المحلي صافي مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاعات الحكومية، وشركات القطاع الخاص والمختلط، بالإضافة إلى البنوك المتخصصة. ويتوقف الدور الذي يمارسه الائتمان المصرفي في إحداث ارتفاعات في مستويات الأسعار على عاملين أساسيين هما:-

1- حجم الائتمان المصرفي، حيث أن زيادة الائتمان المصرفي بنسبة تفوق الزيادة في حجم الناتج المحلي الحقيقي، يترتب عليه زيادة حجم وسائل الدفع لدى الأفراد والمؤسسات بنسبة تفوق الزيادة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى خلق فائض طلب، يساهم في حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار.
2- توزيع الائتمان المصرفي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث أن توجيه جزء كبير من التسهيلات الائتمانية نحو قطاعات الإنتاج المادي المباشر تسهم في زيادة مقدرة جهاز الإنتاج المحلي، مما يساهم في استيعاب جزء كبير من فائض الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي التخفيف من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد[2]. أما في حالة توجيه الائتمان نحو القطاعات الخدمية، فإن ذلك يساهم في زيادة الضغوط التضخمية نتيجة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في العرض الحقيقي، مما يساهم في زيادة فجوة فائض الطلب وبالتالي اتجاه الأسعار نحو الارتفاع.

وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (11) والذي يوضح تطور نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتضح الآتي:-

1- ارتفعت نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال جميع سنوات الدراسة وبمعدلات متزايدة بلغت أعلى نسبة لها 127.2% عام 1994م، مما يشير إلى زيادة حجم القروض والتسهيلات الائتمانية التي قدمها الجهاز المصرفي في الاقتصاد اليمني لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، مما ترتب عليه زيادة مطلوبات الجهاز المصرفي تجاه مختلف القطاعات في الاقتصاد اليمني، حيث ارتفع الائتمان المحلي من 79638.4 مليون ريال عام 1990م إلى 192373 مليون ريال عام 1994م، محققا زيادة في حجم الائتمان المحلي خلال الفترة بلغت 112734.6 مليون ريال بنسبه 141.6% وبلغ متوسط معدل نموها السنوي 20%، وقد حقق الائتمان المحلي أعلى معدل نمو سنوي عام 1994م بلغ 32%، نظراً لارتفاع حجم الائتمان المحلي من 145292.6 مليون ريال عام 1993م إلى 192373 مليون ريال عام 1994م.
2- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسب متفاوتة خلال الفترة 1991-1994م بلغت 2.68%، 5.63%، 7.09%، 3.73%، على التوالي، حيث ارتفع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار

---

[1] زكي رمزي (1980م)، مرجع سابق، ص 374.
[2] الشبول نايف، مرجع سابق، ص 126.

جدول رقم (11) يوضح تطور نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي
خلال الفترة 1990- 1994م

(مليون ريال)

السنوات	إجمالي الائتمان المحلي (1)	التغير في حجم الائتمان المحلي (2) %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (3)	التغير في الناتج المحلي الإجمالي (4) %	نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (5)= (1)/(3)x100 %	المرونة الدخلية للائتمان المصرفي (6)=(2)/(4)
1990	79638.4	-	125562	-	63.4	-
1991	88606.2	11	128931	2.68	68.7	4.1
1992	111392	26	136190	5.63	82	4.6
1993	145292.6	30	145845	7.09	99.6	4.2
1994	192373	32	151286	3.73	127.2	8.6

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- بالنسبة لبيانات العمود رقم (1)

اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي للأعوام 1990- 1994، صفحات متنوعة.

- بالنسبة لبيانات العمود رقم (3)

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص 404.

الثابتة من 2.68% عام 1991م إلى 7.09% عام 1993م، ثم أخذ في التراجع إلى 3.73% عام 1994م. كما تشير الأرقام الواردة في الجدول السابق إلى ارتفاع نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة وبمعدلات متزايدة، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الإجراءات تتمثل في الآتي:-

1- السماح للبنوك التجارية ابتداء من أول يناير 1991م بالاحتفاظ ب100% من إجمالي النقد الأجنبي الذي تشتريه من السوق المحلية، حيث كان يسمح للبنوك التجارية الاحتفاظ ب50% من مشترياتها من النقد الأجنبي، ويتنازل عن الباقي لصالح البنك المركزي[1]، مما زاد من مقدرتها على خلق الائتمان.

2- توحيد هيكل أسعار الفائدة المدينة والدائنة في جميع محافظات الجمهورية ابتداء من يناير 1992م[2].

3- الزيادة في حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي مما ساهم في زيادة مقدرتها على خلق الائتمان.

4- حصول عملاء البنوك التجارية خلال الأعوام 1990- 1993م على قروض وتسهيلات بالعملة المحلية بضمان ودائعهم لدى البنوك بالعملات الأجنبية، واستخدام التسهيلات بالعملة المحلية في شراء العملات الأجنبية من

---

(1) اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1991م، مرجع سابق، ص 48.

(2) اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1992م، (صنعاء، 1993م)، مرجع سابق، ص 41.

سوق الصرف الموازي، وإيداع العملات الأجنبية المشتراة في حساباتهم لدى البنوك التجارية والحصول على تسهيلات جديدة بالعملة المحلية بضمان ودائعهم بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي[1]، مما ساهم في زيادة حجم الائتمان المصرفي في الاقتصاد اليمني. هذا بالإضافة إلى سماح السلطات النقدية لعدد من البنوك التجارية الوطنية والأجنبية العاملة في اليمن بافتتاح عدد من الفروع لها في عدد من المحافظات، مما ساهم في زيادة الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي والعمل على زيادة التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية، مما ساهم في تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد وزيادة حجم إيداعاتهم لدى البنوك.

ولدراسة الإفراط في حجم الائتمان المصرفي خلال الفترة 1990- 1994م، وذلك حسبما توضحه الأرقام الواردة في الجدول السابق رقم (11)، وذلك من خلال قسمة نسبة التغير في حجم الائتمان المصرفي على نسبة التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي بهدف التوصل إلى المرونة الدخلية للائتمان المصرفي خلال الفترة 1990-1994م من خلال المعادلة التالية[2].

$$Q = \frac{\Delta K}{K} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن Q تمثل المرونة الدخلية للائتمان المصرفي.

K تمثل الائتمان المصرفي.

ΔK تمثل التغير في الائتمان المصرفي.

Y تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ΔY تمثل التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ومن خلال الأرقام في الجدول السابق يتبين أن المرونة الدخلية للائتمان المصرفي قد تعرضت خلال الفترة لتغيرات كبيرة، عكست الزيادة في حجم الائتمان المصرفي من خلال الزيادة في حجم القروض التي منحها الجهاز المصرفي والتي فاقت الزيادة التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة المرونة الدخلية للائتمان المحلي 4.1 عام 1991م، والتي يقصد منها أن الزيادة النسبية التي حدثت في حجم الائتمان المحلي كانت تعادل أكثر من أربع مرات الزيادة النسبية التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس العام، وقد حققت المرونة الدخلية للائتمان المصرفي أكبر قيمة لها في العام 1994م بلغت 8.6، والتي تشير إلى أن الزيادة النسبية التي حدثت في حجم الائتمان المصرفي تعادل أكثر من 8 مرات الزيادة النسبية التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس العام. وبناء على ما سبق فإن المرونة الدخلية للائتمان المصرفي تعكس الزيادات غير المنتظمة التي حدثت في حجم التسهيلات الائتمانية التي منحتها البنوك التجارية، والتي لا تتناسب مع الزيادات التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، مما يشير إلى الدور الذي مارسته الزيادة في حجم الائتمان في رفع مستويات الأسعار، نظراً للدور الذي لعبته التسهيلات الائتمانية في زيادة كمية النقود في الاقتصاد في ظل محدودية العرض الحقيقي من السلع والخدمات، مما ساهم في دفع مستويات الأسعار نحو الارتفاع. كما تساهم

---

[1] نفس المكان.

[2] زكي رمزي (1980م)، مرجع سابق، ص 373.

التسهيلات الائتمانية دوراً غير مباشراً في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وذلك على اعتبار أن توجيه التسهيلات الائتمانية نحو القطاعات الخدمية والتي ليس لها إنتاج مادي مباشر يقابل الزيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات التي تولدها الدخول الناجمة عن الزيادة في حجم الائتمان المصرفي الموجه نحو قطاع الخدمات، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، وذلك عكس الائتمان المصرفي الموجه نحو القطاعات الإنتاجية، والتي تساهم في استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة، وبالتالي المساهمة في زيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات والتخفيف من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (12) والخاص بتطور الائتمان المحلي للبنوك التجارية الممنوح للمؤسسات العامة والقطاع الخاص يتبين ما يلي:-

1. ارتفع الائتمان المحلي للبنوك التجارية من 10393 مليون ريال عام 1990م إلى 17349 مليون ريال عام 1994م، بزيادة قدرها 6956 مليون ريال بنسبة 67%.

جدول رقم (12) يوضح تطور الائتمان المحلي للبنوك التجارية بحسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1990- 1994 م

(مليون ريال)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994
قطاع الزراعة والأسماك	429.7	396	225.9	819.7	351.2
% من إجمالي الائتمان المحلي	4.1	3.2	1.7	5.2	2.0
قطاع الصناعة	1118.6	1466.5	514	1414.2	842.4
% من إجمالي الائتمان المحلي	10.8	11.7	3.8	8.9	4.9
قطاع التجارة	6582.7	8671.6	9970.7	10553	11356.8
% من إجمالي الائتمان المحلي	63.3	69.2	72.8	66.4	65.5
قطاع الإسكان	93.3	83.8	341.8	660.7	247.8
% من إجمالي الائتمان المحلي	0.9	0.7	2.5	4.2	1.4
أخرى	2168.7	1911.1	2634.4	2455.2	4550.8
% من إجمالي الائتمان المحلي	20.9	15.3	19.2	15.4	26.2
المجموع	10393	12529	13686.8	15902.8	17349

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقارير السنوية للأعوام 1990-1994م، صفحات متنوعة.

2. انخفض حجم الائتمان المحلي للبنوك التجارية الموجه لقطاع الزراعة والأسماك خلال الفترة مقارنة بالائتمان الموجة لقطاعات أخرى مثل قطاع التجارة، حيث انخفض الائتمان المحلي الموجه لقطاع الزراعة والأسماك من 429.7 مليون ريال بنسبة 4.1% من حجم الائتمان المحلي للبنوك التجارية عام 1990م إلى 351.2 مليون ريال بنسبة 2% من حجم الائتمان المحلي عام 1994م[1]، محققاً انخفاضاً قدرة 78.5 مليون ريال بنسبة 18.3%.

وعلى الرغم من أهمية قطاع الزراعة والأسماك إلا أنه قد عانى من الانخفاض في حجم الائتمان المحلي الموجه إليه خلال فترة الدراسة باستثناء عام 1993م، حيث بلغ النصيب النسبي لقطاع الزراعة من حجم الائتمان المحلي 5.2%؛ وذلك نظراً لارتفاع حجم الائتمان المصرفي الموجه لهذا القطاع من 225.9 مليون ريال عام 1992م إلى 819.7 مليون ريال عام 1993م[2] بزيادة قدرها 593.8 مليون ريال، ثم ما لبث الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الزراعة والأسماك إلى الأخذ في الانخفاض إلى 351.2 مليون ريال عام 1994م، محققاً انخفاضا قدرة 468.5 مليون ريال بنسبة 57%. كما انخفضت حصة قطاع الصناعة من 1118.6 مليون ريال بنسبة 10.8% من حجم الائتمان المحلي عام 1990م إلى 842.4 مليون ريال بنسبة 4.9 % من حجم الائتمان المحلي عام 1994م محققاً انخفاضاً في حجم الائتمان المحلي الموجه لقطاع الصناعة خلال الفترة بلغ 276.2 مليون ريال بنسبة 24.7%. ويعد قطاع التجارة من أكثر قطاعات الاقتصاد اليمني التي حصلت على أكبر نسبة من حجم الائتمان المحلي خلال الفترة 1990-1994م، حيث ارتفع الائتمان المصرفي الموجه لقطاع التجارة من 6582.7 مليون ريال بنسبة 63.3% من حجم الائتمان المحلي عام 1990م إلى 11356.8 مليون ريال بنسبة 65.5% من حجم الائتمان المحلي عام 1994م محققاً زيادة في حجم الائتمان المحلي خلال الفترة بلغت 4774.1 مليون ريال بنسبة 72.5%. وقد حقق الائتمان المصرفي لقطاع التجارة أعلى نسبة في حجم الائتمان المحلي خلال الفترة في العام 1992م بلغ 72.8%، حيث ارتفع الائتمان المصرفي لقطاع التجارة من 8671.6 مليون ريال عام 1991م إلى 9970.7 مليون ريال عام 1992م[3]، محققاً زيادة قدرها 1299.1 مليون ريال. وترجع الزيادة في حجم الائتمان المحلي الموجة لقطاع التجارة إلى الزيادة في حجم الطلب على القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل رجال الأعمال والتجار لتمويل الواردات السلعية لتلبية الزيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات في ظل محدودية الإنتاج المحلي منها. وتمارس التسهيلات الائتمانية المخصصة لقطاع التجارة دورا هاما في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني، وذلك نظرا لتوجيه جزء كبير منها لاستيراد السلع سواء كانت ضرورية أم كمالية، الأمر الذي يترتب عليه نقل جزء من التضخم من البلدان المصدرة لتلك السلع إلى الاقتصاد الوطني، نظرا لاعتماد الاقتصاد الوطني في تلبية الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن طريق الزيادة في حجم الواردات، وذلك حسبما توضحه البيانات والتي تدل على ارتفاع قيمة الواردات من السلع والخدمات في الاقتصاد اليمني من عام لآخر، حيث ارتفع إجمالي قيمة الواردات من 18867 مليون ريال عام 1990م إلى

---

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني،الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1994م، مرجع سابق، ص50.

[2] نفس المكان.

[3] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1992م، مرجع سابق، ص56.

33883 مليون ريال عام 1993م محققة زيادة في إجمالي قيمة الوردات خلال الفترة بلغت 15016 مليون ريـال بنسبه 79.5%[1]، الأمر الذي يؤكد اعتماد الاقتصاد اليمني على التوسع في حجم الواردات لتلبية الزيادة في حجـم الطلب على السلع والخدمات، مما يجعل الاقتصاد اليمني أكثر عرضة للضغوط التضخمية الناجمة عن الزيادة فـي حجم الواردات.

أما الائتمان المحلي للبنك المركزي فقد شهد ارتفاعا في قيمته من 75075.3 مليون ريال عـام 1990م إلـى 180682.4 مليون ريال عام 1994م، وذلك حسبما توضحه الأرقام الواردة في الجدول (13)، والتي تـشير إلـى حصول الحكومة على النصيب الأكبر من حجم الائتمان المقدم من البنك المركزي، حيث ارتفع نـصيب الحكومـة من حجم الائتمان المحلي للبنك المركزي من 74913.7 مليون ريال بنسبة 99.78% من حجم الائتمـان المحلـي للبنك المركزي عام 1990م إلى 180586 مليون ريال بنسبه 99.95% من حجم الائتمان المحلي للبنك المركزي عام 1994م، أما حصة المؤسسات العامة والبنوك التجارية من حجم الائتمان المحلي للبنك المركزي فقد اتـسمت بمحدوديتها، حيث بلغ متوسط النصيب النسبي لحجم الائتمان المحلي الموجه لهما خلال الفتـرة 1990- 1994م، 0.16%، 0.005%. وعليه فإن التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي قد ساهمت في زيادة الضغوط التـضخمية في الاقتصاد اليمني، من خلال الزيادة في كمية النقود في الاقتصاد، مما ساهم في زيادة الطلب الكلي على الـسلع والخدمات في ظل محدودية العرض الحقيقي منها، ودفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع.

جدول رقم (13) يوضح تطور الائتمان المحلي للبنك المركزي خلال الفترة 1990- 1994م

(مليون ريال)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994
الحكومة	74913.7	82252.7	104818.3	135663.7	180586
% من حجم الائتمان	99.78	99.61	99.91	99.94	99.95
المؤسسات العامة	161.6	318.4	92.4	76.4	56.8
% من حجم الائتمان	0.22	0.39	0.09	0.06	0.03
البنوك التجارية	0	0	0	4.6	39.6
% من حجم الائتمان	0	0	0	0.003	0.022
الإجمالي	75075.3	82571.1	104910.7	135744.7	180682.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقارير السنوية للأعـوام 1990-1994م، صـفحات متنوعة.

---

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1995م،(صنعاء، 1996م)، ص 65.

المطلب الثاني: الزيادة في حجم الاستهلاك النهائي الكلي

تعد الزيادة في حجم الاستهلاك النهائي الكلي (الاستهلاك العام والخاص) من أكثر العقبات التـي تحـول دون تنفيذ عملية التنمية التي تتطلبها اقتصاديات الدول النامية[1]. ويعد الاقتصاد اليمني من أكثر الاقتصاديات التي تعاني من الزيادة في حجم الاستهلاك النهائي الكلي من سنةٍ لأخرى، وذلك على اعتبار أن الزيادة في حجـم الاسـتهلاك الكلي تؤثر سلبا في تكوين المدخرات القومية التي توجه نحو الزيادة في حجم الاستثمارات في الاقتـصاد اليمنـي، والتي تكون محكومةً بحجم الإنفاق على الاستهلاك، حيث أن تخفيض حجم الاستهلاك الكلي ينعكس فـي صـورة ارتفاع في حجم المدخرات القومية، والتي تعتمد على ارتفاع نسبة الدخل الذي يتم تجنيبه من الاسـتهلاك ويوجـه نحو تكوين المدخرات وتمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة. وتعد الزيادة في حجم الاستثمارات المحلية مـن أهم العوامل التي تساهم في زيادة الناتج القومي الإجمالي، وذلك للدور الذي تمارسه الاسـتثمارات فـي تـشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة في الاقتصاد، مما يساهم في زيادة الإنتاجية وزيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لأن كل زيادةٍ في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات تصاحبها زيادة مناظرة في العرض الحقيق منها، مما يساهم في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية .

وقد شهد الاقتصاد اليمني ارتفاعات سنوية في حجم الاستهلاك الكلي تؤكده الأرقام الواردة في الجـدول رقـم (14)، والتي تشير إلى ارتفاع الاستهلاك النهائي الكلي من 114486 مليون ريال عـام 1990م إلـى 302338 مليون ريال عام 1994م، محققةً زيادة في قيمة الاستهلاك النهائي الكلي خلال الفترة بلغت 187852 مليون ريال بنسبة 164%، وقد حقق الاستهلاك النهائي الكلي نسباً مرتفعةً إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال جميع السنوات، كما أن الاستهلاك النهائي الكلي قد فاق الناتج المحلي الإجمالي فـي الـسنوات 1991م، 1993م، حيث بلغت نسبة الاستهلاك النهائي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي 106.33%، 107.81% على التوالي، ممـا يشير إلى الارتفاع في حجم الاستهلاك الكلي بصورة تعكس عدم تغطية الناتج المحلي الإجمالي في تلك الـسنوات لمتطلبات الاستهلاك الكلي، وترجع الزيادة في حجم الاستهلاك الكلي بصفة خاصة إلى الزيادة في حجم الاستهلاك الخاص والذي حقق ارتفاعات سنوية متوالية خلال فترة الدراسة، والذي ارتفع من 92371 مليـون ريـال عـام 1990م إلى 244753 مليون ريال عام 1994م[2]، محققاً زيادة في قيمة الاستهلاك الخاص خـلال الفتـرة بلـغ 152382 مليون ريال بنسبة 165%. مما يشير إلى أن الاستهلاك الخاص قد تضاعف خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يعكس ارتفاع معدلات الاستهلاك في الاقتصاد اليمني، كما حقق الاستهلاك الخاص نسباً مرتفعة إلى إجمـالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية بلغت أعلى نسبة لها في العام 1993م بنسبة 88.79% من إجمالي الناتج المحلـي، الأمر الذي يشير إلى الارتفاع الملموس في حجم الاستهلاك الخاص، كما بلغ متوسط النصيب النسبي للاستهلاك

---

[1] الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 182.

[2] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجـع سـابق، ص 410.

جدول رقم (14) يوضح تطور حجم الاستهلاك النهائي الكلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة 1990- 1994م

(مليون ريال)

السنوات	الاستهلاك النهائي العام		الاستهلاك النهائي الخاص		الاستهلاك النهائي الكلي	
	مليون ريال	% من إجمالي الناتج المحلي	مليون ريال	% من إجمالي الناتج المحلي	مليون ريال	% من إجمالي الناتج المحلي
1990	22115	17.61	92371	73.57	114486	91.18
1991	28800	19.14	131228	87.19	160028	106.33
1992	37187	19.33	154273	80.17	191460	99.50
1993	45483	19.02	212249	88.79	257732	107.81
1994	57585	18.54	244753	78.80	302338	97.34
متوسط الفترة	18.73		81.70		100.43	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م مرجع سابق، ص 400.

الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 81.7%، كما تشير الأرقام الواردة في الجدول السابق إلى ارتفاع حجم الاستهلاك العام من 22115 مليون ريال عام 1990م إلى 57585 مليون ريال عام 1994م محققاً زيادة في حجم الاستهلاك العام خلال الفترة بلغت 35470 مليون ريال بنسبة 160%، مما يشير إلى أن حجم الاستهلاك العام قد زاد بأكثر من مرة ونصف خلال الفترة، كما شكل الاستهلاك العام نسباً مرتفعة إلى إجمالي الناتج المحلي حيث بلغ متوسط النصيب النسبي للاستهلاك العام إلى إجمالي الناتج المحلي في الأعوام 1991- 1994م 18.73%، أما متوسط نسبة الاستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 100.43% خلال الفترة 1990- 1994م، مما يشير إلى أن متوسط الدخل الذي حققه الاقتصاد اليمني خلال الفترة 1990- 1994م لا يكفي لتغطية الاستهلاك الكلي، مع عدم إمكانية تحقيق مدخرات قومية حقيقية خلال تلك السنوات .

وترجع الزيادة في حجم الاستهلاك الكلي إلى الارتفاع الملحوظ في معدل النمو السكاني في المجتمع اليمني حيث بلغ متوسط معدل النمو السكاني في اليمن خلال الفترة 3.5%، وتعد نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بمعدل النمو السكاني في بلدان أخرى، كما أسهمت عودة ما يقارب من 800 ألف من الأيادي العاملة في البلدان العربية المجاورة عقب نشوب حرب الخليج الثانية إلى زيادة حجم الاستهلاك، نظراً لارتفاع معدلات الطلب الكلي على السلع والخدمات. كما أدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي العام، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة من إجمالي عدد السكان والتي بلغت 50.28%، مع

الانخفاض في نسبة القوى العاملة إلى إجمالي السكان والتي بلغت نحو 20% مما تسبب في ارتفاع نسبة الإعالة في الاقتصاد اليمني، الأمر الذي ساهم في توجيه الجزء الأكبر من حجم الدخول النقدية لمواجهة الزيادة في حجم الاستهلاك، مما أثر سلباً في تكوين المدخرات المحلية اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية، كما تسبب الانخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من 696 دولار عام 1990م إلى 370 دولار عام 1994م بفعل تأثير التضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، إلى زيادة نسبة الدخول النقدية المخصصة للإنفاق على الاستهلاك، بل ولجوء العديد من الأسر إلى مدخراتها السابقة للمحافظة على مستوى استهلاكها، مما أثر سلباً على حجم المدخرات المحلية وساهم في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع. وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (15) يتضح الارتفاع في معدل النمو السنوي للاستهلاك الكلي خلال الفترة 1991- 1994م، والذي بلغ 39.78%، 19.64%، 34.61%، 17.31% على التوالي، كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للاستهلاك الكلي خلال الفترة 22.27%، وترجع الزيادة في معدل النمو السنوي للاستهلاك الكلي إلى الزيادة التي حصلت في معدل النمو السنوي للاستهلاك الخاص، والتي بلغت خلال فترة الدراسة 42.07%، 17.56%، 37.58%، 15.31% على التوالي، كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للاستهلاك الخاص 22.5%. وقد حقق الاستهلاك العام أعلى معدل نمو سنوي في عام 1991م بلغ 30.23، وذلك لارتفاع حجم الاستهلاك العام من 22115 مليون ريال عام 1990م إلى 28800 مليون ريال عام 1991م محققا زيادةً في حجم الاستهلاك العام بلغت 6685 مليون ريال. كما توضح الأرقام الواردة في الجدول السابق اختلال العلاقة بين معدل النمو السنوي لكل من الاستهلاك الكلي والناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معدل النمو السنوي للاستهلاك الكلي خلال الفترة 1991- 1994م 39.78%، 19.64 %، 34.61 %، 17.31 % على التوالي، في حين بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.68 %، 5.63 %، 7.09%، 3.73% على التوالي، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال نفس الفترة 3.83 %.

وعليه فإن ارتفاع متوسط معدل النمو السنوي للاستهلاك النهائي الكلي عن متوسط معدل النمو السنوي للناتج

جدول رقم (15) يوضح تطور معدل النمو السنوي للاستهلاك النهائي الكلي
خلال الفترة 1990 - 1994م

(%)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	متوسط معدل النمو السنوي
الاستهلاك النهائي العام	-	**30.23**	**29.12**	**22.31**	**26.61**	**21.65**
الاستهلاك لنهائي الخاص	-	**42.07**	**17.56**	**37.58**	**15.31**	**22.5**
الاستهلاك النهائي الكلي	-	**39.78**	**19.64**	**34.61**	**17.31**	**22.27**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الجدول السابق رقم (14).

المحلي الإجمالي الحقيقي تشير إلى أن الزيادة في حجم الاستهلاك النهائي الكلي قد ساهمت في تغذيـة الـضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني، وذلك نظرا للجمود الذي يعانيه جهاز الإنتاج المحلـي، والاعتمـاد علـى العـالم الخارجي لتلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات، مما يساهم في زيادة الاختلال في ميزان المدفوعات[1]، نظرا للارتفاع المتزايد في قيمة الواردات مع الانخفاض في قيمة الصادرات، مما زاد من حدة الضغوط التضخمية فـي الاقتصاد اليمني ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

المطلب الثالث: الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي

يتسم الاقتصاد اليمني كغيره من الاقتصاديات الآخذة في النمو بتزايد حجم الاتفاق الحكومي من سنة لأخـرى، والذي يرجع إلى الزيادة في الإنفاق على تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة من خلالهـا إلى تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، غير أن جمود جهاز الإنتاج المحلي ومحدودية العرض الحقيقـي مـن السلع والخدمات في ظل الزيادات التي شهدها الإنفاق الحكومي ساهم في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتـصاد اليمني، ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع. ويمارس الإنفاق الحكومي تأثيرا مباشراً على المستوى العام للأسعار من خلال إحداث زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، وذلـك علـى اعتبـار أن الإنفـاق الحكومي يعد عنصراً هاماً في مكونات الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي فإن الزيادة في حجم الطلـب الكلي على السلع والخدمات مع انخفاض حجم العرض الحقيقي منها يدفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع. وتحـدث الزيادة في مستويات الأسعار وفقاً لذلك في الحالات الآتية:-

- الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات مع جمود العرض الحقيقي منها.
- نمو حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدل أعلى من معدل نمو العرض الحقيقي منها.

أما بالنسبة للتأثير غير المباشر للإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار فيتمثل من خلال الـدور الـذي يمارسه الإنفاق الحكومي في التأثير في عرض النقود، والذي يتحدد من خلال طريقة تمويل الإنفـاق الحكـومي، حيث أن الاعتماد على التمويل بالعجز والذي يمول من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي يساهم فـي زيـادة كمية النقود في الاقتصاد القومي بنسبةٍ أكبر من الزيادة في حجم الناتج القومي الحقيقي، مما يؤدي إلـى اخـتلال علاقة التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد القومي، مما يـساهم فـي تغذية التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

2-3-1 تطور الإنفاق الحكومي:

اتسم الإنفاق الحكومي بزيادات سنوية تؤكدها الأرقام الواردة في الجدول رقم (16)، والذي يوضح تطور حجم الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1990م- 1994م، حيث تشير الأرقام الواردة في الجـدول إلـى ارتفـاع الإنفـاق الحكومي من 35967 مليون ريال عام 1990م إلى 87128 مليون ريال عام 1994م[2]، بزيادة في حجم الإنفـاق

---

[1] الشبول نايف، مرجع سابق، ص 152.

[2] اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للإحصاء والدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومـة، عـدد(4)، يوليـو2001م، مرجع سابق، ص 58.

الحكومي خلال الفترة بلغت 51161 مليون ريال بنسبة 142%، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للنفقات العامة خلال الفترة 1991- 1994م 19.8%. وقد حققت النفقات العامة أعلى معدل نمو سنوي لها في العام 1992م بلغ 29.4 %، حيث ارتفعت النفقات العامة من 44070 مليون ريال عام 1991م إلى 57043 مليون ريال عام 1992م بزيادة قدرها 12973 مليون ريال. وقد شكلت النفقات الجارية الجزء الأكبر من إجمالي النفقات العامة خلال سنوات الدراسة حيث بلغ متوسط نصيبها النسبي في إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 83.3%، في حين بلغ متوسط النصيب النسبي للنفقات الرأسمالية والاستثمارية خلال نفس الفترة 12.7 % من إجمالي النفقات العامة، مما يشير إلى ارتفاع حصة النفقات الجارية في إجمالي النفقات العامة خلال جميع السنوات.

وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول يتبين أن الإنفاق على الرواتب والأجور قد حقق نسبة مرتفعة من إجمالي الإنفاق العام بلغ متوسطها السنوي خلال سنوات الدراسة 54.6%، كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للإنفاق على الرواتب والأجور خلال السنوات 1990- 1994م 20.3%، كما حقق الإنفاق على الرواتب والأجور أعلى معدل نمو سنوي عام 1992 بلغ 28.8%؛ نظراً لارتفاع الإنفاق على الرواتب والأجور من 24215 مليون ريال عام 1991م إلى 31182 مليون ريال عام 1992م. وقد بلغ الإنفاق في الباب الأول على الرواتب والأجور أربعة مليار ريال خلال النصف الثاني من عام 1990م، ثم أخذ في الارتفاع خلال النصف الأول من عام 1991م إلى أن وصل إلى 13 مليار ريال محققاً زيادة قدرها 9 مليار ريال بنسبة 225%، واستمرت الزيادة في الإنفاق على الرواتب والأجور في الباب الأول إلى أن وصلت نسبته إلى 60% من إجمالي نفقات الموازنة[1].

أما النفقات السلعية والخدمية فقد مثلت نسباً متفاوتة في إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة 1990- 1994م بلغت 9.26%، 9.19%، 9.01%، 7.41%، 11.38% على التوالي، وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للنفقات السلعية والخدمية خلال الفترة 28.38%، كما حقق الإنفاق على السلع والخدمات أعلى معدل نمو سنوي له خلال الفترة في العام 1994م بلغ 93.9%، نظرا لارتفاع الإنفاق على السلع والخدمات من 5112 مليون ريال عام 1993م إلى 9915 مليون ريال عام 1994م بزيادة قدرها 4803 مليون ريال، أما النفقات التحويلية الجارية فقد حققت ارتفاعات سنوية بلغ معدل نموها السنوي خلال الفترة 1991- 1994م 62.6%، 37.4%،32.8%، 17.7% على التوالي، وقد حققت النفقات التحويلية الجارية أعلى معدل نمو سنوي لها في العام 1991م حيث ارتفعت النفقات الجارية التحويلية من 2249 مليون ريال عام 1990م إلى 3656 مليون ريال عام 1991م بزيادة قدرها 1407 مليون ريال، وقد اخذ معدل النمو السنوي للنفقات الجارية التحويلية في الانخفاض خلال جميع سنوات الدراسة، حيث بلغ أدنى معدل نمو سنوي لها في العام 1994م، كما شهدت فوائد الدين العام ارتفاعا في قيمتها خلال سنوات الدراسة، حيث بلغ متوسط النصيب النسبي لفوائد الدين العام9.93% من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 1990-1994م، وترجع الزيادة في قيمة فوائد الدين العام كنتيجة لزيادة حجم القروض المستخدمة في تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة. وفي مقابل الزيادة في حجم النفقات الجارية خلال جميع سنوات الدراسة،

---

[1] البشاري أحمد، "الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية الخلفيات- المراحل-النتائج"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت للنشر، 1999م)، ص 302.

جدول رقم (16) يوضح تطور النفقات العامة خلال الفترة
1990- 1994م

(مليون ريال)

البيــــــــــــــــان	1990	1991	1992	1993	1994
1- إجمالي النفقات الجارية	27877	36728	46993	58954	76316
المرتبات والأجور وما في حكمها	18985	24215	31182	39295	46814
السلع والخدمات	3330	4052	5142	5112	9915
الصيانة	293	442	552	507	587
التحويلات والإعانات الجارية	2249	3656	5024	6674	7856
مدفوعات الفوائد	2955	4279	4983	7229	10902
نفقات جاريه غير مبوبة	65	84	110	137	242
2- إجمالي النفقات الرأسمالية والاستثمارية	6125	5316	7808	6839	9330
اكتساب أصول رأسمالية وثابتة	5909	4803	7453	6504	9233
اكتساب الأراضي والأصول غير المنظورة	73	81	164	238	97
التحويلات الرأسمالية	143	432	191	97	0
3-الإقراض الحكومي والمشاركة في أسهم رأس المال	1169	1293	1375	1874	1153
الإقراض المحلي	0	150	75	0	0
المشاركة في أسهم رأس مال المنشئات المحلية	1093	1142	1225	1866	1153
المشاركة في رأس مال المؤسسات المحلية والأجنبية العاملة في الخارج	76	1	75	8	0
4- تسديد القروض	796	733	867	1317	329
تسديد القروض المحلية	60	0	0	0	0
تسديد القروض الخارجية	736	733	867	1317	329
إجمالي النفقات العامة	35967	44070	57043	68984	87128

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على :-

اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(2) يناير 2001م، عدد (4) يوليو 2001م، صفحات متنوعة.

فإن النفقات الرأسمالية والاستثمارية قد حققت معدلات نمو سنوية متفاوتة خلال الفترة 1991- 1994م، حيث بلغ معدل النمو السنوي للنفقات الرأسمالية والاستثمارية عام 1991م - 13.2% وذلك بسبب انخفاض النفقات الرأسمالية والاستثمارية من 6125 مليون ريال عام 1990م إلى 5316 مليون ريال عام 1991م بانخفاض قدره 809 مليون ريال، ثم أخذ معدل النمو السنوي قيمة موجبة عام 1992م، نظرا لارتفاع النفقات الرأسمالية والاستثمارية من 5316 مليون ريال عام 1991م إلى 7808 مليون ريال عام 1992م، بزيادة قدرها 2492 مليون ريال بنسبة 46.88%، أما عام 1993م فقد حققت النفقات الرأسمالية والاستثمارية معدل نمو سنوي سالب بلغت قيمته - 12.4%، وذلك لانخفاض النفقات الرأسمالية والاستثمارية من 7808 مليون ريال عام 1992م إلى 6839 مليون ريال عام 1993م، ثم أخذ معدل النمو السنوي للنفقات الرأسمالية والاستثمارية في الزيادة عام 1994م بلغ 36.4%، وترجع الزيادة الكبيرة في معدل النمو السنوي للنفقات الرأسمالية والاستثمارية عام 1994م نظرا لارتفاع النفقات الرأسمالية والاستثمارية من 6839 مليون ريال عام 1993م إلى 9330 مليون ريال عام 1994م بزيادة قدرها 2491 مليون ريال.

وفي ضوء ما سبق فإن الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1990- 1994م ترجع لما يلي:-

1. إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، وما تطلبتها ظروف المرحلة من ارتفاع تكاليف دمج الوحدات الإدارية والمؤسسية للنظامين السابقين في نظام اقتصادي جديد، بالإضافة إلى تكاليف نقل الكوادر العاملة فيما بين الأجهزة المختلفة للدولة على مستوى محافظات الجمهورية[1].
2. نشوب حرب الخليج الثانية وعودة ما يقارب من 800 ألف عامل يمني من البلدان العربية المجاورة، مما ساهم في زيادة حدة البطالة وزيادة مسئولية الدولة، من خلال ضرورة توفير فرص عمل مناسبة للأيادي العاملة والكوادر الفنية العائدة من تلك البلدان مما ساهم في زيادة النفقات العامة[2].
3. انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية، وارتفاع مستويات الأسعار المحلية مما ساهم في زيادة حجم الإنفاق الحكومي.
4. زيادة حجم الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية، والتي تعاني اليمن من محدوديتها[3].
5. الاعتماد على العالم الخارجي لتوفير السلع الاستهلاكية والرأسمالية، في ظل محدودية حصيلة الاقتصاد الوطني من النقد الأجنبي، مما ترتب عليه ارتفاع قيمة الواردات الحكومية والمساهمة في تغذيه الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني.

وعليه فإن الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي بمختلف مكوناته قد ساهم في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني، نظراً للزيادات السنوية في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات معبرا عنه بالزيادة في حجم الإنفاق الحكومي مع الانخفاض في حجم العرض الحقيقي معبراً عنه بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي، مما تسبب

---

[1] نفس المكان.

[2] عامر عبد الكريم، " برنامج الإصلاح الاقتصادي.. مبرراته وغاياته"، المالية، عدد(82)، صنعاء، ابريل1996م، ص20.

[3] البشاري أحمد، السياسة الاقتصادية اليمنية" سياسة الإنفاق العام"(دمشق، دار الطرقجي،1990م)، ص101.

في حدوث اختلال بين تيار الإنفاق النقدي والذي يعبر عنه بالزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والتيار السلعي معبراً عنه بالعرض الحقيقي من السلع والخدمات مما يدفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع[1].

2-3-2 مصادر تمويل الإنفاق العام في الاقتصاد اليمني:

اتسم الاقتصاد اليمني بزيادة حجم النفقات العامة خلال جميع سنوات الدراسة، وذلك لمواجهة الزيادة في متطلبات تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها عملية التنمية. وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (17) يتضح ارتفاع قيمة النفقات العامة خلال جميع سنوات الدراسة، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للنفقات العامة 19.8%، كما شهدت الإيرادات العامة زيادات سنوية خلال جميع سنوات الدراسة باستثناء عام 1992م، وتشير الأرقام الواردة في الجدول إلى ارتفاع الإيرادات العامة من 23941 مليون ريال عام 1990م إلى 41386 مليون ريال عام 1994م بزيادة في حجم الإيرادات العامة خلال الفترة بلغت 17445 مليون ريال بنسبة72.87%، كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للإيرادات العامة 12%، وقد حققت الإيرادات العامة أعلى معدل نمو سنوي عام 1991م بلغ 59% نظراً لارتفاع الإيرادات العامة من 23941 مليون ريال عام 1990م إلى 37994 مليون ريال عام 1991م، أما العام 1992م فقد حقق معدل نمو سنوي سالب بالغ - 13.4 %، وذلك لانخفاض الإيرادات العامة من 37994 مليون ريال عام 1991م إلى 32911 مليون ريال عام 1992م محققاً انخفاضا في قيمة الإيرادات العامة بلغت 5083 مليون ريال بنسبة 8%. وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض في قيمة الإيرادات العامة عام 1992م يرجع للانخفاض في قيمة الإيرادات النفطية من 18465 مليون ريال عام 1991م إلى 8216 مليون ريال عام 1992م، محققةً انخفاضا في قيمة الإيرادات النفطية خلال العام بلغت 10249 مليون ريال بنسبة 56%، ويرجع الانخفاض في قيمة الإيرادات النفطية إلى الانخفاض في حجم الإنتاج النفطي من 197 ألف برميل يومياً عام 1991م إلى 177 ألف برميل يومياً عام 1992م، وكذا الانخفاض في متوسط أسعار تصدير النفط من 19.6 دولار للبرميل عام 1991م إلى 18.6 دولار للبرميل عام 1992م، الأمر الذي تسبب في انخفاض صادرات الحكومة اليمنية من النفط، هذا بالإضافة إلى أن الإيرادات النفطية لعام 1991م شملت تعويضات مقابل الاستثمارات التي تمت في محافظة شبوه، والتي بلغت قيمتها 3603 مليون ريال، كما تضمنت الإيرادات النفطية منح ورسوم توقيع الاتفاقيات النفطية بمبلغ 1639.4 مليون ريال خلال عام 1991م، في حين بلغت رسوم توقيع الاتفاقيات النفطية لعام 1992م 480.4 مليون ريال[2].

وتعكس الأرقام الواردة في الجدول السابق رقم (17) عجز الإيرادات العامة المحلية عن تغطية النفقات العامة خلال السنوات 1990- 1994م، حيث بلغت نسبة تغطية الإيرادات العامة المحلية للنفقات العامة خلال الفترة 66.6%، 86%، 57.7%، 53%، 47.5% على التوالي. وتظهر الأرقام السابقة أن عام 1994م قد شهد انخفاضا في نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة والتي بلغت 47.5%، ويرجع الانخفاض في الإيرادات العامة نظراً لانخفاض العوائد النفطية لمصافي عدن إثر تعرضها لأضرار بالغة أثناء حرب عام 1994م والتي أدت إلى إغلاق المصفاة لمدة شهرين لترميمها عقب الأضرار التي لحقت بها، مما أضطر الحكومة لاستيراد النفط لتغطية

---

[1] زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 160.

[2] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات، التقرير السنوي لعام 1992م، مرجع سابق، ص ص27 - 28.

الاستهلاك المحلي وتصدير الإنتاج المحلي من النفط الخام[1]. وتشير الأرقام الواردة في الجدول السابق إلى انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات الجارية في تغطية النفقات العامة خلال الفترة 1990م- 1994م والتي بلغت 66.5%، 85.7%، 56.8%، 52.5%، 47.2%، على التوالي، كما بلغت نسبة مساهمة الإيرادات الرأسمالية في إجمالي النفقات العامة خلال نفس الفترة 0.09%، 0.53%، 0.93%، 0.67%، 0.29%، على التوالي، أما القروض الخارجية فقد اتسمت بانخفاض نسبة مساهمتها في تغطية النفقات العامة والتي بلغت خلال نفس الفترة 4.5%، صفر، 1.3%، 1.5%، 1.4%، على التوالي، مما يعكس انخفاض النسبة التي تمثلها القروض الخارجية في إجمالي النفقات العامة، أما المساعدات الخارجية فقد بلغت نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة خلال نفس الفترة 1.2%، 0.01%، 0.88%، 0.48%، 0.27%. الأمر الذي يؤكد انخفاض نسبة مساهمة المساعدات الخارجية في تغطية النفقات العامة خلال الفترة. وفي نفس الوقت الذي شهدت فيه مصادر التمويل الخارجية انخفاضا في نسبة مساهمتها في تغطية النفقات العامة شهدت القروض المحلية ارتفاعا متزايدا في نسبة مساهمتها في تغطية النفقات العامة والتي بلغت خلال الفترة 1990- 1994م 27.7%، 13.8%، 40%، 44.7%، 50.8% على التوالي، وتعكس الزيادة في حجم القروض المحلية إلى اعتماد السلطات الحكومية على الجهاز المصرفي لتمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي، والذي يمول من خلال الإصدارات النقدية الجديدة، مما ساهم في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني ودفع بمستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، وذلك نظراً للدور الذي تمارسه الزيادة في حجم الإنفاق العام في زيادة كمية النقود في الاقتصاد والتي تساهم في زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل محدودية العرض الحقيقي منها، مما يدفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع.كما تشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (18) والتي توضح مصادر تمويل عجز الموازنة إلى ارتفاع نسبة التمويل المحلي في تمويل عجز الموازنة خلال جميع السنوات، مما يؤكد اعتماد السلطات الحكومية في اليمن على الاقتراض من البنك المركزي، والذي يتم تغطيته غالبا عن طريق الإصدارات النقدية الجديدة، حيث شهد التمويل المحلي ارتفاعا في قيمته من 9955 مليون ريال بنسبة 82.8% من قيمة العجز عام 1990م إلى 44271 مليون ريال بنسبة 96.8% من قيمة العجز عام 1994م، وبلغ متوسط نسبة مساهمة الائتمان المحلي في تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة 1990-1994م 94%، كما بلغ متوسط نسبة مساهمة القروض الخارجية والمساعدات الخارجية في تمويل عجز الموازنة خلال نفس الفترة 4.52%، 1.48% على التوالي، مما يشير إلى الدور الذي مارسته الزيادة في حجم الإنفاق العام في إحداث زيادات في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل محدودية العرض الحقيقي منها، نظرا لزيادة اعتماد السلطات الحكومية في تمويل عجز الموازنة من مصادر تضخمية غير حقيقية، مما ساهم في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

---

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات، التقرير السنوي لعام 1994م، مرجع سابق، ص 29.

جدول رقم (17) يوضح مصادر تمويل الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1990- 1994م

(مليون ريال)

السنوات	الإيرادات العامة (بدون القروض والمساعدات)	النفقات العامة	العجز أو (الفائض)	مصادر التمويل المحلية								مصادر التمويل الخارجي			
				الإيردات الجارية		الإيردات الرأسمالية		متحصلات أصول القروض ومبيعات أسهم رأس المال		الإقتراض المحلي		المساعدات		الاقتراض الخارجي	
				قيمه	%	قيمه	%	قيمه	%	قيمه	%	قيمه	%	قيمه	%
1990	23941	35967	12026	23906	66.5	35	0.09	0	0	9955	27.7	447	1.2	1624	4.5
1991	37994	44070	6076	37750	85.7	233	0.53	11	0.02	6071	13.8	5	0.01	0	0
1992	32911	57043	24132	32380	56.8	531	0.93	0	0	22873	40	504	0.88	755	1.3
1993	36721	68984	32263	36253	52.5	468	0.67	0	0	30860	44.7	332	0.48	1071	1.5
1994	41386	87128	45742	41131	47.2	255	0.29	0	0	44271	50.8	233	0.27	1238	1.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

اليمن، وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد (2)، يناير 2001م، عدد (4)، يوليو 2001م، صفحات متنوعة.

جدول رقم(18) يوضح مصادر تمويل عجز الموازنة
خلال الفترة 1990-1994م

(مليون ريال)

السنوات	عجز الموازنة العامة	مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة					
		القروض المحلية	% من العجز	القروض الخارجية	% من العجز	المساعدات الخارجية	% من العجز
1990	12026	9955	82.8	1624	13.5	447	3.7
1991	6076	6071	99.9	0	0.0	5	0.1
1992	24132	22873	94.8	755	3.1	504	2.1
1993	32263	30860	95.7	1071	3.3	332	1
1994	45742	44271	96.8	1238	2.7	233	0.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

اليمن، وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد (2)، يناير 2001م، عدد (4)، يوليو 2001م، صفحات متنوعة.

المبحث الثالث: الإختلالات الهيكلية والعوامل الخارجية ودورها في تغذية الضغوط التضخمية .

يساهم اختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في حجم الإنتاج المحلي من السلع والخدمات في تغذية الضغوط التضخمية في البلدان النامية. ويعد الاقتصاد اليمني من أكثر الاقتصاديات تأثرا باختلال العلاقة بين التيار النقدي والذي شهد زيادات كبيرة في كمية النقود والتيار السلعي والذي اتصف بمحدودية العرض الحقيقي من السلع والخدمات نظرا للجمود الذي يعانيه جهاز الإنتاج المحلي. ويرجع اختلال العلاقة بين التيار النقدي والتيار السلعي إلى العديد من الإختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد الوطني، والتي ساهمت في إحداث زيادة كبيرة في كمية النقود في الاقتصاد الوطني، وأدت بدورها إلى زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل محدودية العرض الحقيقي منها، بالإضافة إلى الدور الذي تمارسه العوامل الخارجية من خلال الزيادة في حجم الواردات من السلع والخدمات، وخاصة في حاله ارتفاع نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي، والاعتماد على العالم الخارجي لمواجهة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات من خلال التوسع في الواردات، نظرا للجمود الذي يعانيه جهاز الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى الدور الذي تمارسه الزيادة في حجم المديونية الخارجية، مما يساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

المطلب الأول: الإختلالات الهيكلية ودورها في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني.

3-1-1 الاختلال الناجم عن فجوة الموارد المحلية:

يعد تعادل الاستثمار المتوقع مع الادخار المقدر من الشروط اللازمة لتحقيق التوازن في الاقتصاد القومي، حيث تؤدي الزيادة في الاستثمار المتوقع عن الادخار المقدر خلال فترة زمنية معينةٍ إلى حدوث زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل محدودية العرض الحقيقي منها، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق التوازن بين الاستثمار المتوقع والادخار الفعلي في فترة زمنية لاحقة، لكن عند مستوى مرتفع من الأسعار[1]. وتنشأ فجوة المواد المحلية نتيجة الزيادة في حجم الاستثمارات المخططة في فترة محددة عن الرصيد المحقق من المدخرات المحلية خلال نفس الفترة[2]. وتمثل المدخرات المحلية الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والاستهلاك النهائي الكلي، وغالبا ما تلجأ الحكومات إلى تمويل فجوة الموارد المحلية عن طريق الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية أو من خلال إحداث تغيير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يكفل تحقيق زيادة في قيمة المدخرات المحلية مع عدم إحداث تغيير في معدلات النمو الاقتصادي، إلا انه نظرا لما تعانيه البلدان النامية من قصور وتخلف أسواقها النقدية والمالية، مما يجبرها إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية والتي غالبا ما تتسم بارتفاع أعبائها واستخدام حصيلتها في تمويل النفقات الاستهلاكية وانخفاض الجزء المخصص لأغراض تمويل المشروعات الاستثمارية. وقد أدى الانخفاض في تحويلات العاملين اليمنيين في البلدان العربية

---

[1] زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 189.

[2] الدهي احمد، " قيود الاستثمار، القيود المالية مع التطبيق على اليمن "، دراسات اقتصادية، عدد(11)،صنعاء، صيف 2004م، ص 188.

المجاورة وتوقف المساعدات الخارجية عقب حرب الخليج الثانية وبخاصة المساعدات من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، إلى فقدان مصدر هام من مصادر تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى انخفاض تحويلات العاملين في تلك البلدان والتي كانت تجاوز في بعض سنواتها مليار دولار، حيث لم تقتصر تحويلات العاملين اليمنيين على اعتبارها مصدرا هاما لتمويل الإنفاق فحسب، بل اعتبرت مصدرا هاما للنقد الأجنبي، حيث شكلت تلك التحويلات أكثر من 50% من إجمالي مقبوضات اليمن من النقد الأجنبي في بعض السنوات[1].

وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم(19) التالي يتبين:-

1- حققت المدخرات المحلية قيما متفاوتة خلال جميع سنوات الدراسة، ففي حين حققت الأعوام1990، 1992، 1994م مدخرات محلية موجبة بلغت قيمتها 11076، 964، 8263 مليون ريال على التوالي. حققت الأعوام 1991، 1993م مدخرات محلية سالبة بلغت 9526، 18678 مليون ريال، مما يعكس التزايد في حجم الاستهلاك المحلي وبالتالي انخفاض قيمة المدخرات المحلية، بل وسلبيتها في بعض السنوات، الأمر الذي يشير إلى انخفاض الوعي الادخاري لدى الأفراد، وقصور دور المؤسسات المالية والمصرفية في جذب المدخرات المحلية وتنمية الوعي الادخاري والمصرفي في المجتمع.

2- شهد الاستثمار المحلي ارتفاعات سنوية متوالية، حيث ارتفع الاستثمار المحلي من 18406 مليون ريال عام 1990 إلى 64390 مليون ريال عام 1994، بزيادة في قيمة الاستثمار خلال الفترة بلغت 45984 مليون ريال بنسبة250%.

3- أدت الزيادة في قيمة الاستثمارات المحلية مع الانخفاض في قيمة المدخرات المحلية خلال جميع سنوات الدراسة إلى خلق فجوة في الموارد المحلية، ارتفعت قيمتها من 7330 مليون ريال بنسبة 5.84% من إجمالي الناتج المحلي عام1990 إلى 56127 مليون ريال بنسبة 18.07% من إجمالي الناتج المحلي لعام 1994، محققة ارتفاعا في قيمة فجوة الموارد المحلية خلال الفترة بلغ 48797 مليون ريال بنسبة 666 %، مما يشير إلى أن فجوة الموارد المحلية قد تضاعفت خلال الفترة بأكثر من ست مرات، ويرجع السبب في زيادة قيمة فجوة الموارد المحلية إلى السياسة الإنفاقية التوسعية التي اتبعتها الحكومة اليمنية في ظل محدودية الموارد المحلية[2]. وتشير الزيادة في قيمة فجوة الموارد المحلية إلى الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات معبراً عنة بالزيادة في حجم الاستثمار المحلي في ظل محدودية العرض الحقيقي منها معبراً عنه بالزيادة في قيمة المدخرات المحلية، مما دفع السلطات إلى تمويل فجوة الموارد المحلية بالاعتماد على العالم الخارجي من خلا ل الزيادة في حجم الواردات السلعية من المواد الغذائية والسلع الكمالية[3]، وذلك حسبما توضحه الأرقام الواردة في الجدول، والتي تشير إلى ارتفاع نسبة التمويل الخارجي في إجمالي الاستثمارات

---

(1) المتوكل يحيى، "الإصلاحات الاقتصادية وفجوة الموارد المحلية"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت للنشر، 1999م)، ص ص353-354.

(2) نفس المرجع، ص 354.

(3) نفس المرجع، ص 353.

المحلية والتي ارتفعت من 7330 مليون ريال بنسبة 39.82% من إجمالي الاستثمارات المحلية عـام 1990م إلى 56127 مليون ريال بنسبة 87.17% من إجمالي الاستثمارات المحلية عام 1994م[1]، بزيادةٍ في قيمـة التمويل الخارجي خلال الفترة 1990-1994م بلغت 48797 مليون ريال بنسبة 665%، وقد حققـت نـسبة التمويل الخارجي إلى إجمالي الاستثمارات المحلية أعلى نسبةٍ لها عـام 1991م بلغـت 139.14%، وذلـك للاعتماد على التمويل الخارجي في تمويل إجمالي الاستثمارات المحلية عام 1991م بمبلغ 24334 مليون ريال والذي يمثل 71.87% من إجمالي قيمة التمويل الخارجي، واستخدام الجزء المتبقي مـن التمويـل الخـارجي لتغطية النقص في قيمة المدخرات المحلية، والتي حققت قيمةً سالبة بلغت 9526 مليون ريال بنـسبة 28.13% من قيمة التمويل الخارجي خلال عام 1991م، كما توضح الأرقام الواردة في الجـدول رقـم (19) إلـى أن إجمالي قيمة التمويل الخارجي خلال الفترة 1990-1994م والذي بلغ 206306 مليون ريال قد فاق إجمـالي الاستثمار المحلي والذي بلغ خلال نفس الفترة 198405 مليون ريال، كما بلغ متوسط نسبة التمويل الخـارجي إلى الاستثمارات المحلية خلال نفس الفترة 103.98%، مما يشير إلى اعتماد الاقتصاد اليمني علـى مـصادر التمويل الخارجي لتمويل فجوة الموارد المحلية من خلال التوسع في الواردات، بالإضافة إلى تمويـل الـنقص الحاصل في قيمة المدخرات المحلية، ويعكس الدور الذي مارسته فجوة الموارد المحلية في زيادة قوى الطلب

جدول رقم (19) يوضح تطور فجوة الموارد المحلية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة 1990- 1994م

(مليون ريال)

السنوات	الاستثمارات المحلية (1)	المدخرات المحلية (2)	فجوة الموارد المحلية (3) = (1)- (2)	نسبة فجوةالموارد المحلية إلى الناتج المحلي* (4) %	نسبة التمويل الخارجي في إجمالي الاستثمارات المحلية(5)=(3) / (1)
1990	18406	11076	7330	5.84	39.8
1991	24334	(9526)	33860	22.5	139.14
1992	43026	964	42062	21.86	97.76
1993	48249	(18678)	66927	28	138.71
1994	64390	8263	56127	18.07	87.17

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام2002م، مرجع سابق، ص 400.

* تم احتساب العمود رقم (4) من خلال قسمة قيمة فجوة الموارد المحلية في العمود رقم(3) على قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكل سنه من سنوات الدراسة.

---

(1) اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص 410.

الكلي على السلع والخدمات في ظل محدودية العرض الحقيقي منها، مما ساهم في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

3-1-2 اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي:

يعد اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي من أكثر الإختلالات الهيكلية التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية في البلدان النامية، وذلك لدورها في زيادة الاختلال بين كمية النقود وكمية الناتج الحقيقي من السلع والخدمات[1]، والتي تنعكس في صورة زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل محدودية العرض الحقيقي منها، مما يدفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع.

وقد عانى الاقتصاد اليمني من اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي، تؤكد ذلك الأرقام الواردة في الجدول رقم (20)، والتي تشير إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاعات السلعية في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 49.94% عام 1990م إلى 46.91% عام 1994م. ويرجع الانخفاض في نسبة مساهمة القطاعات السلعية في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى الانخفاض في نسبة مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد في إجمالي الناتج المحلي والتي انخفضت من 24.38% عام 1990م إلى 21.99% عام 1991م وذلك كنتيجة لتأثير موجة الجفاف التي تعرضت لها اليمن عام 1990م، مما تسبب في انخفاض حجم الإنتاج الزراعي في الأعوام 1990، 1991م[2]، وتحقيق معدل نمو سنوي سالب خلال عام 1991م بلغ -7.42 وذلك حسبما تعكسه الأرقام الواردة في الجدول رقم (21)، كما شهد قطاع الزراعة والغابات والصيد تحسناً في معدلات نموه السنوية في الأعوام 1992، 1993م بلغت 19.09%، 4.44% على التوالي، ثم أخذ في الانخفاض عام 1994م، حيث حقق قطاع الزراعة معدل نمو سنوي سالب بلغ - 3.42%، مما يعكس التفاوت في نسبة مساهمة قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي نظراً لاعتماد الإنتاج الزراعي على تحسن الظروف المناخية ووفرة الأمطار الموسمية، كما يرجع الانخفاض في حجم الإنتاج الزراعي إلى انخفاض نسبة مساحة الأراضي المزروعة إلى إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والتي بلغت خلال الفترة 1991- 1994م 55%، 63%، 65%، 63% على التوالي. وقد أدى الانخفاض في نسبة مساهمة قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي إلى انخفاض نسبة مساهمة الإنتاج المحلي من الحبوب في تغطية الاستهلاك المحلي من 30.5% عام 1990م إلى 25.8% عام 1994م[3]، كما يرجع الانخفاض في نسبة مساهمة قطاع الزراعة والأسماك في إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات 1990- 1994م إلى الانخفاض في حجم الاستثمارات المنفذة في قطاع الزراعة والأسماك، نظرا لانخفاض حصة قطاع الزراعة

---

[1] زكي رمزي (1980م)، مرجع سابق، ص 204.

[2] كليب على سيف، مرجع سابق، ص13.

[3] شيخ خالد، "النتائج والآثار الاقتصادية لتحرير أسعار السلع والخدمات في برنامج الإصلاح الاقتصادي"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت للنشر، 1999م)، ص ص 189.

جدول رقم (20) يوضح تطور نسبة مساهمة قطاعات الاقتصاد القومي في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1990-1994م

(%)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994
▪ الزراعة والغابات والصيد	24.38	21.99	24.79	24.17	22.51
▪ الصناعات الإستخراجية	13.72	12.62	10.11	9.84	13.53
▪ الصناعات التحويلية	7.80	7.88	7.85	7.85	7.24
▪ الكهرباء والمياة والغاز	1.17	1.29	1.25	1.19	1.03
▪ البناء والتشييد	2.87	2.82	2.91	2.80	2.62
مجموع القطاعات السلعية	49.94	46.59	46.90	45.84	46.91
▪ تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والإصلاح	8.58	8.76	8.45	8.41	7.35
▪ النقل والتخزين والمواصلات	14.90	13.64	13.10	13.13	11.34
▪ التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	8.36	9.35	8.34	7.87	7.88
▪ الخدمات الشخصية وخدمات المجتمع	1.11	1.14	1.11	1.07	1.07
▪ منتجو الخدمات الحكومية	15.61	18.05	20.64	21.82	23.90
▪ القطاع العائلي	0.24	0.23	0.22	0.21	0.20
▪ منتجات الهيئات اللاربحية التي تخدم العائلات	0.16	0.18	0.18	0.23	0.22
▪ الرسوم الجمركية	3.20	4.53	3.17	3.35	3.19
مجموع قطاعات التوزيع والخدمات	52.15	55.87	55.21	56.09	55.15
(-) الخدمات المصرفية المحتسبة	2.09	2.46	2.11	1.93	2.06
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	100	100	100	100	100

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الملحق رقم (1).

والأسماك في حجم الائتمان المحلي للبنوك التجارية والذي بلغ متوسطة خلال نفس الفترة 3.24% من إجمالي حجم الائتمان المحلي للبنوك التجارية، كما بلغ متوسط حصة قطاع الصناعة من حجم الائتمان المحلي للبنوك التجاريـة خلال نفس الفترة 8.02%. وقد شهدت الصناعات الاستخراجية انخفاضا في نسبة مساهمتها في إجمـالي النـاتج المحلي الحقيقي من 13.72%، عام 1990م إلى 9.84% عام 1993م؛ نظراً للانخفاض في حجم إنتاج النفط[1] ثم أخذت نسبة مساهمتها في التحسن عام 1994م بلغت 13.53% نتيجة التحسن في كمية إنتاج النفط نظرا لبدء إنتاج النفط من حقل المسيلة في محافظة حضرموت[2]، كما حقق قطاع الصناعات الاستخراجية معـدلات نمـو سـنوية متفاوتة خلال الفترة 1991- 1994م بلغت - 5.57%، - 15.42%، 4.24%، 42.65% علـى التـوالي، وبلـغ متوسط معدل النمو السنوي لقطاع الصناعات الاستخراجية خلال نفس الفترة 5.18%. أمـا قطـاع الـصناعات التحويلية فقد شهد انخفاضا في نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مـن 7.80% عـام 1990م إلـى 7.24% عام 1994م، كما بلغ متوسط نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلـي خـلال فترة الدراسة 7.72%، مما يشير إلى الانخفاض في حجم الاستثمارات في المجال الصناعي، يؤكد ذلك الانخفاض في حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد اليمني في ظل الزيادات التي شـهدها حجـم الطلـب الكلي. كما شهدت قطاعات التوزيع والخدمات ارتفاعاً في نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خـلال الفترة 1990- 1994م، حيث ارتفعت من 52.15% عام 1990م إلى 55.15%عام 1994م، وبلغ متوسط نـسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال نفس الفترة 54.89%، ويرجع الارتفـاع فـي نـسبة مـساهمة قطاعات التوزيع والخدمات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى الارتفاع في نسبة مـساهمة منتجـو الخـدمات الحكومية في إجمالي الناتج المحلي من 15.61% عام 1990م إلى 23.90% عام 1994م. أما قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق فقد شهد انخفاضا في نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الحقيقـي مـن 8.58% عام 1990م إلى 7.35%عام 1994م، على الرغم من ارتفاع حصة قطاع التجارة من حجم الائتمان المحلي للبنوك التجارية والذي بلغ متوسطة خلال الفترة 1990- 1994م 67.44% من إجمالي حجم الائتمان، كما شهد قطـاع النقل والتخزين والمواصلات انخفاضا في نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي من 14.90% عام 1990م إلى 11.34% عام 1994م، وفي الوقت نفسه انخفضت نسبة مساهمة قطاع التمويل والتـأمين والعقـارات وخـدمات الأعمال في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 8.36% عام 1990م إلى 7.88% عام 1994م. مما سبق يتبين أن اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني وانخفاض نسبة مساهمة القطاعات السلعية في إجمـالي النـاتج المحلي في مقابل ارتفاع نسبة مساهمة قطاعات التوزيع والخدمات قد ساهمت في زيادة الضغوط التـضخمية فـي الاقتصاد اليمني، من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة الزيادة فـي حجـم الـدخول النقدية المتولدة في قطاعات التوزيع والخدمات في ظل محدودية العرض الحقيقي من السلع والخدمات نتيجة جمود جهاز الإنتاج المحلي، مما دفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع.

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1992، مرجع سابق، ص19.

[2] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1994، مرجع سابق، ص19.

جدول رقم (21) يوضح معدل التغير السنوي في نسبة مساهمة قطاعات الاقتصاد القومي في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1990- 1994م

(%)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994
▪ الزراعة والغابات والصيد	_	-7.42	19.09	4.44	3.42 -
▪ الصناعات الإستخراجية	_	5.57 -	15.42 -	4.42	42.65
▪ الصناعات التحويلية	-	3.70	5.28	7.09	4.38 -
▪ الكهرباء والمياه والغاز	_	13.93	1.86	1.82	10.29 -
▪ البناء والتشييد	-	1.06	9.05	2.90	3.01 -
مجموع القطاعات السلعية	-	4.18 -	6.31	4.67	6.15
▪ تجـارة الجملـة والتجزئـة والمطاعم والفنادق والإصلاح	-	4.74	1.98	6.59	9.41 -
▪ النقل والتخزين والمواصلات	-	6 -	1.39	7.34	10.42 -
▪ التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	-	14.74	5.76 -	1.10	3.89
▪ الخدمات الشخصية وخدمات المجتمع	-	5.47	3.14	2.91	3.60
▪ منتجو الخدمات الحكومية	-	18.75	20.81	13.20	13.62
▪ القطاع العائلي	-	0.33	0.33	0.33	0.66
▪ منتجات الهيئات اللاربحيـة التي تخدم العائلات	-	20.51	6.38	34	1.19
▪ الرسوم الجمركية	-	45.49	26.06 -	13.37	1.27 -
مجمـوع قطاعـات التوزيـع والخدمات	-	7.69	7.06	8.51	2.20
(-) الخـدمات المـصرفية المحتسبة	-	21.27	9.57 -	1.98 -	10.79
الناتج المحلي الإجمالي بـسعر السوق	-	2.68	5.63	7.09	3.73

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الملحق رقم (1) .

المطلب الثاني: العوامل الخارجية ودورها في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني

3-2-1 الزيادة في أسعار الواردات:

ساهمت الزيادة في أسعار الواردات في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني، وذلك لاعتماد الاقتصاد اليمني على الواردات السلعية بدرجة كبيرة، سواء كانت سلعا استهلاكية أو استثمارية لمواجهة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، نظرا للجمود الذي يعانيه جهاز الإنتاج المحلي، واعتماده على استيراد نحو70% من مدخلات الإنتاج من العالم الخارجي. وتؤدي الزيادة في أسعار السلع في البلدان الصناعية المتقدمة نتيجة الارتفاع في أسعار المواد الخام وبقية عناصر الإنتاج إلى حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار المحلية والتي تنتقل إلى الاقتصاد الوطني عن طريق الزيادة في أسعار الواردات، وذلك على اعتبار أن البلد المستورد لسلعة من الخارج لا يستورد سلعة فحسب، ولكنه يستورد قيمة لتلك السلعة أيضاً، وعليه فإن حدوث ارتفاع في أسعار السلع التي يستوردها البلد لابد أن ينعكس في صورة ارتفاع في مستويات الأسعار المحلية، يعتمد في تأثيره على طبيعة ونوعية السلع المستوردة[1]. وتعتمد درجة تأثير الزيادة في أسعار الواردات على مستويات الأسعار المحلية على مجموعةٍ من الاعتبارات من أهمها[2]:-

1. الأهمية النسبية للواردات في الاقتصاد القومي، والتي تقاس من خلال النسبة التي تمثلها الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي، حيث أنه كلما ارتفعت نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي، كلما زاد تأثيرها على الأسعار المحلية، وكلما انخفضت نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي كلما قل تأثيرها على مستويات الأسعار المحلية.
2. حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار العالمية نتيجة الزيادة في أسعار مواد الطاقة أو المواد الخام أو ارتفاع أسعار الفائدة في السوق الدولية مما ينعكس في صورة زيادةٍ في مستويات الأسعار المحلية، نتيجة الارتفاع في تكاليف استيرادها.
3. طبيعة هيكل الواردات في الاقتصاد الوطني، حيث أنه كلما ارتفعت نسبة الواردات من السلع الغذائية إلى إجمالي الواردات لمواجهة الزيادة في حجم الاستهلاك المحلي كلما زاد تأثير الارتفاع في أسعار الواردات على مستويات الأسعار المحلية، وذلك لصعوبة ضغط حجم الاستهلاك المحلي من السلع الغذائية الضرورية التي تتزايد نتيجة الزيادة في معدلات نمو السكان. وعلى العكس من ذلك في حالة ارتفاع الواردات من السلع الكمالية وارتفاع نسبتها إلى إجمالي الواردات، والتي يمكن ضغط حجم الاستهلاك منها من خلال اتخاذ الإجراءات التي تحد من الزيادة في حجم الواردات من السلع الكمالية، وبالتالي انخفاض تأثير التغيرات في

---

[1] برعي محمد خليل، "دور القطاع الخارجي في موجة التضخم في مصر"، بحوث ووثائق المؤتمر العلمي السادس المنعقد في القاهرة في ابريل 1979م، (القاهرة، كتاب صادر عن الجمعية المصرية للإدارة المالية بعنوان التضخم في مصر أساليب ووسائل مواجهة آثاره، 1980م)ص ص 470 - 472.

[2] رمزي زكي (1980م)، مرجع سابق، ص 270.

أسعارها على مستويات الأسعار المحلية[1]. وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (22) يتضح ارتفاع قيمة الواردات خلال الفترة 1990- 1994م، حيث شهدت الواردات ارتفاعاً في قيمتها من 25390 مليون ريال عام 1990م إلى 98218 مليون ريال عام 1994 م، محققة زيادة في قيمة الواردات خلال الفترة بلغت 72828 مليون ريال بنسبة 287%، مما يشير إلى أن الواردات قد زادت خلال الفترة بأكثر من الضعف. وقد شكلت الواردات نسباً مرتفعة إلى إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي من 20% عام 1990م إلى 35.4% عام 1991م، ثم أخذت نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي في الانخفاض عام 1992م إلى 33.6%. وترجع الزيادة في قيمة الواردات نتيجةً لتخفيض القيود التي اتخذتها الحكومة في السابق بهدف ترشيد الاستيراد بالإضافة إلى زيادة أسعار صرف العملات الأجنبية للشركاء التجاريين مقابل العملة الوطنية الريال[2]. كما شهد عام 1993 ارتفاعا في نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي إلى 41.7%، وترجع الزيادة في قيمة الواردات نظراً لارتفاع قيمة الواردات من المواد الغذائية والتي تشمل الحيوانات الحية واللحوم ومنتجاتها والألبان، بالإضافة إلى زيادة قيمة الواردات من السكر والعسل والشاي والبن والتوابل، أما عام 1994م فقد شهد انخفاضاً في نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 31.6%، ويرجع الانخفاض في قيمة الواردات خلال عام 1994م إلى الانخفاض في قيمة الواردات من السلع الرأسمالية لقطاع النفط والغاز، وذلك بسبب استكمال التجهيزات في المشروعات الرئيسية لإنتاج النفط في المسيلة و مأرب. كما أدت الظروف السياسية وإشعال حرب الانفصال عام1994م إلى التأثير على النشاط الاقتصادي وانخفاض الواردات غير النفطية وخاصة السلع غير الغذائية.

جدول رقم (22) يوضح تطور الواردات ونسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي

بالأسعار الجارية خلال الفترة 1990- 1994م

(مليون ريال)

السنوات	قيمة الواردات	نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي %	التغير السنوي في قيمة الواردات	معدل النمو السنوي في قيمة الواردات
1990	25390	20	-	-
1991	53276	35.4	27886	109.8
1992	64575	33.6	11299	21.2
1993	99760	41.7	35185	54.5
1994	98218	31.6	(1542)	- 1.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص 400.

---

[1] الشبول نايف، مرجع سابق، ص 169.

[2] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات، التقرير السنوي لعام 1992، مرجع سابق، ص 66.

أما الواردات من المشتقات النفطية فقد شهدت ارتفاعاً في قيمتها بسبب الأضرار التي أصابت مصافي عدن أثناء الحرب مما تطلب زيادة الواردات النفطية لتغطية الاستهلاك المحلي[1].

ومن خلال ما سبق يتضح ارتفاع نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي خلال سنوات الدراسة والتي بلغ متوسطها خلال الفترة 1990- 1994م 32.5%، وهي نسبة مرتفعة تعكس الجمود الذي يعانيه جهاز الإنتاج المحلي في الاقتصاد اليمني، تخلف فنون الإنتاج، وعجز الصناعات الوطنية على تنفيذ سياسة إحلال الواردات والحد من ارتفاع معدلات نموها السنوية. وترجع الزيادة في قيمة الواردات في الاقتصاد اليمني بدرجة أساسية إلى اختلال التوازن بين حجم الموارد المتاحة والتي تتسم بمحدوديتها وعدم كفاءة استخدامها، وبين حجم الاحتياجات من السلع والخدمات والتي تتسم بالزيادة في معدلات نموها نظراً للزيادات في أعداد السكان، مما أدى إلى تنامي حجم الاستهلاك المحلي، وبالتالي زيادة الاعتماد على الواردات السلعية لتوفير الاحتياجات المتزايدة للسكان[2]. كما ترجع الزيادة في حجم الواردات في الاقتصاد اليمني، إلى التحسن في مستويات الدخول النقدية، والتي تم توجيهها نحو الإنفاق الاستهلاكي، والذي ارتفع بمعدلات أعلى من معدلات النمو في الإنتاجية، مما ترتب عليه حدوث اختلال كبير بين قوى الطلب الكلي على السلع والخدمات وقوى العرض الحقيقي منها، مما ساهم في زيادة الاعتماد على الاستيراد من الخارج لمواجهة الاحتياجات المتزايدة من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية، الأمر الذي أدى إلى استنزاف جزء كبير من الاحتياطيات النقدية بالعملات الأجنبية[3]. وتشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (23)، إلى أن متوسط الميل المتوسط للاستيراد بلغ خلال الفترة 1990-1994م 33,، حيث ارتفع الميل المتوسط للاستيراد من 0.20 عام 1990م إلى 0.32 عام 1994م، أما الميل الحدي للاستيراد فقد بلغ متوسطه خلال نفس الفترة 59,، كما زاد عن الواحد الصحيح عام 1991م، مما يعكس الزيادة في قيمة الواردات خلال عام 1991م والتي فاقت في معدل نموها السنوي عن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي.

وبناء على ما سبق يتضح أهمية الواردات في الاقتصاد اليمني لمواجهة الزيادة في حجم الطلب الكلي لمختلف السلع سواء كانت استهلاكية أو وسيطة أو استثمارية، وتدل الزيادة في حجم الواردات السنوية إلى وجود خلل هيكلي في جهاز الإنتاج المحلي، يتمثل في عجز جهاز الإنتاج المحلي عن توفير الاحتياجات السلعية المتزايدة للسكان، وتمثل الزيادة في قيمة السلع والخدمات المستوردة إحدى قنوات انتقال التضخم الخارجي إلى الاقتصاد اليمني، حيث أن ارتفاع أسعار الواردات ينعكس من خلال ارتفاع تكاليف استيرادها، فإذا كانت السلع المستوردة تمثل مدخلات في عملية إنتاج السلع المحلية فان تكلفة الإنتاج ترتفع، مما يؤدي إلى انخفاض العرض الحقيقي من السلع المنتجة نظراً لارتفاع تكاليف استيرادها، مما يساهم في ارتفاع أسعارها[4]، ونفس الشيء بالنسبة للسلع والخدمات الاستهلاكية النهائية وكذا السلع الرأسمالية.

---

[1] اليمن البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1994م، مرجع سابق،ص 60.

[2] المخلافي عبداللة، " دور السياسة النقدية والمالية في الفجوة الادخارية في اليمن "، المالية، عدد (99)، سبتمبر 2000م، ص 24.

[3] الشماحي علي، " سياسة سعر الصرف في الجمهورية اليمنية والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتخفيض قيمة الريال اليمني"، المالية، عدد (101)، صنعاء، إبريل 2001م، ص ص 33- 35.

[4] الصادق علي توفيق، "العوامل الخارجية في إحداث الظاهرة التضخمية في البلاد العربية (التضخم المستورد)"، بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت من 16-18 مارس 1985م، (قبرص، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، 1986م)، ص 112.

جدول رقم (23) يوضح تطور الميل المتوسط والميل الحدي للاستيراد
خلال الفترة 1990-1994م

(مليون ريال)

السنوات	الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية	قيمة الواردات	الميل المتوسط للاستيراد*	الميل الحدي للاستيراد**
1990	124622	25390	20 .	-
1991	144670	53276	37 .	1.4
1992	187413	64575	34 .	.26
1993	234153	99760	43 .	.75
1994	304213	98218	32 .	.02 -
متوسط الفترة			33 .	.59

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص 400.

* يحتسب الميل المتوسط للاستيراد عن طريق قسمة الواردات السنوية على الناتج القومي الإجمالي لكل سنة من سنوات الدراسة.

** يحتسب الميل الحدي للاستيراد عن طريق قسمة التغير السنوي في قيمة الواردات على التغير السنوي في قيمة الناتج القومي الإجمالي لكل سنة من سنوات الدراسة.

أما فيما يتعلق بطبيعة هيكل الواردات في الاقتصاد اليمني، فإن البيانات الواردة في الجدول رقم (24) تشير إلى أن الواردات من السلع الاستهلاكية والمواد الخام تمثل أهميةً نسبيةً كبيرة في إجمالي الواردات، تليها السلع الاستثمارية. وتشير الأرقام الواردة في الجدول السابق إلى ارتفاع النصيب النسبي للواردات من المواد الخام إلى إجمالي الواردات بلغ متوسطها خلال الفترة 40.66%، كما بلغ متوسط النصيب النسبي للواردات من السلع الاستهلاكية خلال نفس الفترة 34.30% خلال الفترة، أما الواردات من السلع الاستثمارية فقد بلغ متوسط نصيبها النسبي خلال نفس الفترة نحو 24.9% من إجمالي الواردات. وبتحليل الأرقام الواردة في الجدول السابق يتضح أن قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية قد ارتفعت من 7889124 ألف ريال بنسبة 41.8% من إجمالي الواردات عام 1990م إلى 9168847 ألف ريال بنسبة 36.6% من إجمالي الواردات عام 1994م محققة زيادة في قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية مقارنة بعام 1990م بلغت 1279723 ألف ريال بنسبة 16%. وترجع الزيادة في قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية إلى الزيادة في قيمة الواردات من المواد الغذائية والتي ارتفعت من 7050937 ألف ريال عام 1990 إلى 8105903 ألف ريال عام1994م، كما ارتفعت الواردات من المشروبات

جدول رقم (24) يوضح تطور هيكل الواردات
خلال الفترة 1990- 1994م

(ألف ريال)

البيان	1990		1991		1992		1993		1994	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
1- السلع الاستهلاكية	**7889124**	**41.8**	**7503736**	**30.8**	**9999923**	**32.2**	**10209362**	**30.13**	**9168847**	**36.6**
المواد الغذائية	**7050937**		**6693723**		**8741630**		**8857050**		**8105903**	
المشروبات والتبغ	**434417**		**426330**		**591832**		**601937**		**588487**	
زيوت وشحوم نباتية وحيوانية	**403770**		**383683**		**666461**		**750375**		**474457**	
2- المواد الخام	**7063437**	**37.4**	**11495265**	**47.2**	**12592060**	**40.5**	**13955866**	**41.2**	**9320758**	**37**
مواد خام غير صالحة للأكل	**511072**		**898099**		**1120555**		**1086993**		**745502**	
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم	**1689893**		**3955011**		**1884240**		**2257987**		**1300969**	
المواد الكيماوية ومنتجاتها	**1341404**		**1747523**		**2064292**		**2542520**		**1940120**	
مواد خام أخرى	**3521068**		**4894632**		**7522973**		**8068366**		**5334167**	
3- السلع الاستثمارية	**3908246**	**20.7**	**5307406**	**21.8**	**8466886**	**27.2**	**9708656**	**28.65**	**6579064**	**26.3**
آلات ومعدات النقل	**3072594**		**4140096**		**6779111**		**7662712**		**5138988**	
مصنوعات متنوعة	**835652**		**1167310**		**1687775**		**2045944**		**1440076**	
4- مواد أخرى	**6283**	**0.1**	**7919**	**0.2**	**16472**	**0.1**	**9344**	**.02**	**1561**	**.01**
الإجمالي	**18867090**	**100**	**24314326**	**100**	**31075611**	**100**	**33883228**	**100**	**25070230**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- بالنسبة لبيانات عام 1990م

اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعـام 1992م، (صـنعاء، يوليـو 1993م)، ص ص 267- 272.

- بالنسبة لبيانات الأعوام 1991- 1994م

اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعـام 1996م، (صـنعاء، 1997م)، ص ص 395- 397.

والتبغ من434417 ألف ريال عام 1990 إلى 588487 ألف ريال عام 1994م محققة زيادة في قيمة الواردات من المشروبات والتبغ عام 1994 مقارنة بعام 1990 بلغت 154070 ألف ريال بنسبة 35%. أما الواردات من الزيوت والشحوم النباتية والحيوانية فقد ارتفعت قيمتها من 403770 ألف ريال عام 1990م إلى 474457 ألف ريال عام 1994م، محققة زيادة في قيمتها خلال الفترة بلغت 70687 ألف ريال بنسبة 17.5%. كما ترجع الزيادة في قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية في الاقتصاد اليمني إلى ارتفاع نسبة الاستهلاك المحلي نتيجة الزيادة في معدلات نمو السكان وزيادة احتياجاتهم الاستهلاكية، وعجز جهاز الإنتاج المحلي على تلبية الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع وخاصة الغذائية منها، مما ساهم في زيادة قيمة الواردات في الاقتصاد الوطني من العالم الخارجي لمواجهة الزيادة في احتياجات السكان. وتعد الزيادة في حجم الواردات من المواد الغذائية من أهم مصادر نقل التضخم من البلدان المصدرة إلى الاقتصاديات المستوردة[1]، وخاصة في ظل عجز جهاز الإنتاج المحلي عن مواجهة الزيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات.

وتشير الأرقام في الجدول رقم (25) إلى ارتفاع نسبة الواردات من المواد الغذائية إلى كل من الواردات من السلع الاستهلاكية وإجمالي قيمة الواردات وذلك لارتفاع نسبة الاستهلاك المحلي من المواد الغذائية، الذي يتم مواجهته عن طريق الزيادة في حجم الواردات[2]، حيث بلغ متوسط نسبة الواردات من السلع الغذائية إلى الواردات الاستهلاكية خلال الفترة 1990-1994م نحو 88%، كما بلغ متوسط نسبة الواردات من السلع الغذائية إلى إجمالي الواردات خلال نفس الفترة نحو 30%، ويعكس الارتفاع في نسبة الواردات من المواد الغذائية بالنسبة للسلع الاستهلاكية وإجمالي قيمة الواردات إلى اعتماد الاقتصاد اليمني على العالم الخارجي لسد جزء كبير من احتياجاته من المواد الغذائية، بحيث تؤدي الزيادة في حجم الواردات من المواد الغذائية إلى انخفاض الجزء المتبقي من الدخل القومي الموجه لاستيراد السلع الرأسمالية والمواد الخام اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية[3].

وقد اعتمدت الحكومة اليمنية في فبراير 1990م سعر صرف رسمي بلغ 12.01 ريال / دولار لأغراض تقييم الواردات من السلع الغذائية الأساسية والتي تشمل (القمح، الدقيق، الأرز)، وذلك بهدف تخفيف العبئ على كاهل أفراد المجتمع، وبما يكفل إيصال تلك السلع إلى المستهلك المحلي بأقل من التكلفة الحقيقية لاستيراده، وقد تم تعديل ذلك السعر ابتداء من ابريل 1991 ليصل إلى 16 ريال/ دولار، وفي يوليو 1992 أوقف العمل بالسعر الجديد وأعيد التقييم بالسعر السابق 12 ريال/ دولار بالنسبة لتلك السلع[4].

---

[1] زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص ص 274-276.

[2] كليب علي سيف، مرجع سابق، ص 52.

[3] الشبول نايف، مرجع سابق، ص 178.

[4] الشماحي علي، مرجع سابق، ص 27.

جدول رقم (25) يوضح نسبة الواردات من السلع الغذائية إلى إجمالي واردات السلع الاستهلاكية وإجمالي قيمة الواردات خلال الفترة 1990-1994م

(%)

البيـان	1990	1991	1992	1993	1994	متوسط الفترة
% مـن واردات الـسلع الاستهلاكية	89	89	87	87	88	88
% مـن إجمـالي قيمة الواردات	37	27	28	26	32	30

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الجدول رقم (24).

3-2-2 ارتفاع رصيد المديونية الخارجية وتزايد أعباء خدمتها:

تعاني البلدان النامية والمتخلفة من محدودية مواردها الماليـة التـي تـستلزمها عمليـة التنميـة الاقتـصادية والاجتماعية، وتعد محدودية تلك الموارد من أكثر الأسباب التي تساهم في تفاقم مديونيتها الخارجية. وعادة ما تلجأ البلدان النامية والمتخلفة إلى القروض الخارجية لسد الفجوة في مواردها المحلية والتي تنشأ نتيجة الزيادة في قيمـة الاستثمارات التي تنفذها الحكومات والتي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن قيمة المدخرات المحلية التي تتسم بعجزها عن تمويل مشروعات التنمية[1].

ويوصف الاقتصاد القومي بأنه اقتصاد متوازن، وذلك من خلال مساهمة الناتج المحلي الإجمـالي بالنـصيب الأكبر في حجم الإنفاق القومي (الاستهلاكي والاستثماري)، مما يعكس انخفاض النصيب النسبي لمصادر التمويل الخارجية في إجمالي الإنفاق القومي[2]. وعلى الرغم من الأهمية التي تحتلها القروض الخارجية كمـصدر هـام لتوفير الموارد المالية التي تستلزمها عملية التنمية في البلدان النامية نتيجة الانخفاض في حجم مدخراتها المحليـة، وخاصة في ظل ظروف مناسبة لانسياب القروض الخارجية إلى تلك البلدان مثل انخفاض معدلات الفائدة وتحـسن شروط المديونية وطول فترة السداد، إلا أن إفراط البلدان النامية في الاعتماد على القروض الخارجيـة لتمويـل مشروعات التنمية، يعرضها لصعوبات مالية واقتصادية خاصة في ظل الاستخدام السيئ لتلك الموارد، أو أن تكون شروط الاقتراض في غير صالح البلدان النامية مثل الارتفاع في أسعار الفائدة وقصر فترة السداد مما يؤثر سـلباً على اقتصاديات تلك البلدان، خاصة في حالة ارتفاع التزاماتها من القروض المصرفية والتسهيلات التجارية والتي تتسم بارتفاع معدلات الفائدة عليها وقصر فترة استحقاقها.

وتكمن أهمية المديونية الخارجية كعنصر هام يساهم في زيادة الضغوط التضخمية في البلدان النامية من خلال الزيادة في حجم المديونية الخارجية، وبالتالي تزايد أعباء خدمة الديون المستحقة ممثلة في فوائد القروض المستحقة وأقساط القروض واجبة السداد، مما يساهم في اقتطاع جزء كبير من إجمالي النـاتج المحلـي للوفـاء بالتزامـات

---

[1] زكي رمزي (1980م)، مرجع سابق، ص 435.

[2] السعيدي محمد، التنمية في ظل مجتمع استهلاكي (الحالة اليمنية)، (صنعاء، دار القلم للنشر والتوزيع، 1968م)، ص74.

المديونية الخارجية، وبالتالي انخفاض القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني لتمويل الواردات، مما يساهم في حدوث انخفاض في حجم العرض الكلي من السلع والخدمات مع تزايد حجم الطلب الكلي، الأمر الذي يدفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع. كما تؤدي الزيادة في حجم القروض الخارجية عن الحجم الأمثل للاحتياجات إلى زيادة القروض الخارجية بصورة تفوق مقدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب تدفقات القروض، نتيجة التخطيط غير السليم للاحتياجات الفعلية من الموارد المالية، مما يؤدي إلى سوء استخدامها وتوظيفها لتمويل مشروعات منخفضة الإنتاجية أو استخدامها لتمويل الإنفاق الاستهلاكي، مما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة لمشاكل مالية واقتصادية نتيجة انخفاض عوائد المشروعات الممولة بالقروض الخارجية وعجزها عن الوفاء بالالتزامات الناشئة عن تلك القروض[1].

وقد عانى الاقتصاد اليمني من تراكم المديونية الخارجية والتي تزايدت خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي نتيجة الاعتماد على القروض الخارجية في تمويل العجز السنوي في الموازنة العامة للدولة، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لمحدودية مصادر التمويل المحلية. وقد نجم عن تحقيق الوحدة اليمنية في ال22 من مايو عام 1990م انتقال مديونية متراكمة لاقتصادين مثقلين بالمديونية الخارجية إلى الاقتصاد اليمني الجديد، وكانت تلك الديون تمثل في معظمها ديون مستحقة للاتحاد السوفيتي (سابقاً)، حيث بلغ رصيد المديونية الخارجية التي انتقلت إلى الاقتصاد اليمن الجديد نحو 7885.02 مليون دولار، منها 3144.95 مليون دولار تمثل رصيد المديونية الخارجية المستحقة على الشطر الشمالي (سابقا)، في حين بلغ رصيد المديونية الخارجية المستحقة على الشطر الجنوبي(سابقاً) 4740.07 مليون دولار. ولم تقتصر الأعباء التي حولت إلى الاقتصاد اليمني الجديد على رصيد المديونية الخارجية فحسب، بل انتقلت معها أعباء والتزامات متأخرة على الشطرين السابقين بلغ إجمالها 620747 ألف دولار، منها 359495 ألف دولار تمثل الأعباء والالتزامات المتراكمة على الشطر الشمالي (سابقاً)، وتمثل الأعباء المتراكمة خلال الفترة 1986- 1989م مبلغ 128475 ألف دولار، في حين بلغت الأعباء المستحقة عن الفترة 1990/1/1م – 1990/5/21م مبلغ 231020 ألف دولار، بينما بلغت الأعباء والالتزامات المتراكمة المستحقة على الشطر الجنوبي (سابقاً) مبلغ 261252 ألف دولار منها مبلغ 234250 ألف دولار تمثل أعباء خدمة الديون المتراكمة خلال الفترة 1986- 1989م في حين بلغت الأعباء المستحقة عن الفترة 1990/1/1- 1990/5/21م مبلغ 27002 ألف دولار[2].

---

[1] الشوافي عبد العزيز، "المديونية الخارجية(القروض والمعونات)وآثارها على التنمية في الدول العربية وخاصة في الجمهورية اليمنية"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المجلس الاستشاري حول القروض والمساعدات والتنمية المنعقدة في صنعاء خلال الفترة 8-10 أغسطس 1999م، ص 2.

[2] قعطبي حسين، " تسوية الدين الخارجي في برنامج الإصلاح الاقتصادي "، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت للنشر، 1999م)، ص ص 463- 465.

جدول رقم(26) يوضح تطور رصيد المديونية الخارجية للجمهورية اليمنية

خلال الفترة 1990-1994 م

(مليون ريال)

السنوات	إجمالي قيمة القروض المتعاقد عليها	قيمة القروض المستخدمة	قيمة القروض غير المستخدمة	رصيد المديونية الخارجية	نسبة القروض غير المستخدمة إلى إجمالي قيمة القروض المتعاقد عليها %
1990/12/31	103569.9	87053.6	16516.3	75433.8	15.9
1991/12/31	131792.93	107004.67	24788.26	94594.94	18.8
1992/12/31	131198.92	108370.65	22828.27	95725.82	17.4
1993/12/31	132722.28	109279.59	23442.69	96749.66	17.7
1994/12/31	134652.16	112680.35	21971.81	99260.12	16.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للدراسات والبحوث، التقارير السنوية للأعوام 1990-1994م، صفحات متنوعة.

وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (26) إلى ارتفاع رصيد المديونية الخارجية للجمهورية اليمنية من 75433.8 مليون ريال بما يعادل 6280.9 مليون دولار أمريكي في 31/12/ 1990م إلى 99260.12 مليون ريال بما يعادل 8264.79 مليون دولار أمريكي في 1994/12/31 م، مما يشير إلى ارتفاع رصيد المديونية الخارجية خلال الفترة بمبلغ 23826.32 مليون ريال بنسبة 32%.

وقد أسفرت حرب الخليج الثانية والتفسير الخاطئ لموقف اليمن تجاهها إلى عودة ما يقارب من 800 ألف عامل يمني من البلدان العربية المجاورة، وخاصة العاملين في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، مما أدى إلى انخفاض تحويلات العاملين من 1500 مليون دولار إلى نحو 300 مليون دولار، حيث كانت تحويلات العاملين في تلك البلدان تمثل مصدرا هاما لتوفير النقد الأجنبي. كما تسبب توقف المساعدات الخارجية وانخفاض تحويلات العاملين إلى حدوث اختناقات في حجم السيولة بالنقد الأجنبي، مما جعل الاقتصاد اليمني يتجه نحو المزيد من القروض الأجنبية لضمان انسياب السيولة النقدية اللازمة لتمويل مشروعات التنمية وتوفير السيولة اللازمة لتمويل الواردات. كما تشير البيانات في الجدول السابق إلى ارتفاع قيمة القروض المتعاقد عليها خلال فترة الدراسة، والتي ارتفعت من 103569.9 مليون ريال في 31/12/ 1990م[1] إلى 134652.16 مليون ريال في 31/12/ 1994م[2]، كما تشير البيانات في الجدول السابق أن جزءاً هاماً من القروض المتعاقد عليها لم يتم استخدامها، حيث شكلت القروض غير المستخدمة نسباً مرتفعة إلى إجمالي القروض المتعاقد عليها خلال الفترة 1990-1994م بلغت 15.9%، 18.8%، 17.4%، 17.7%، 16.3% على التوالي، مما يؤكد غياب التخطيط السليم وعدم التحديد

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام1991م، مرجع سابق، ص 85

[2] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام1994م، مرجع سابق، ص 74.

الفعلي لحجم الاحتياجات من القروض الخارجية، مما أدى إلى تفاقم أعباء المديونية الخارجية نظرا لارتفاع الرسوم السنوية المترتبة على القروض غير المستخدمة وبالتالي تفاقم أعباء خدمة الديون الخارجية.

ويمكن قياس تأثير المديونية الخارجية على أداء الاقتصاد اليمنى ومـدى مـساهمتها فـي تغذيـة الـضغوط التضخمية من خلال الاعتماد على عدد من المؤشرات من أهمها:-

1. مؤشر نسبة رصيد المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يستخدم هذا المؤشر لقياس عبئ المديونية الخارجية من خلال النسبة التي تمثلها إلى إجمالي الناتج المحلي، حيث يشير ارتفاع نسبة رصيد المديونية الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي إلى اعتماد الاقتصاد القـومي علـى القروض الخارجية كمصدر هام لتمويل مشروعات التنمية[1]، مما يجعل الاقتصاد الوطني عرضةً لمشاكل اقتصادية ومالية عند انخفاض مصادر التمويل أو حدوث ارتفاع في أسعار الفائدة في السوق الدولية.

وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (27) يتضح ارتفاع نسبة رصيد المديونية الخارجية إلى إجمـالي الناتج المحلي خلال جميع السنوات وبنسب متفاوتة بلغت أعلى نسبةٍ لها 60% عام1990م، كما بلغت أدنى نـسبةٍ لها 32% في العام 1994م، وتشير الزيادة في رصيد المديونية الخارجية إلى الارتفاع الذي حدث في قيمة فجـوة الموارد المحلية، وذلك نظراً للزيادة في معدل الاستثمار الإجمالي عن معدل الادخار المحلي. وتعد اليمن كغيرها من البلدان النامية المدينة التي وجدت في القروض الخارجية بديلاً أفضل للحصول على الموارد الماليـة اللازمـة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصةً في سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي اتسمت بوفرة مصادر التمويل وسهولة الاقتراض، بالإضافة إلى الانخفاض النسبي في أسعار الفائدة[2].

جدول رقم (27) يوضح تطور نسبة رصيد المديونية الخارجية إلى
إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1990-1994م

(%)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994
نسبة رصيد المديونية الخارجية إلـى إجمـالي الناتج المحلي	60	63	50	40	32

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الجدولين (3)، (26).

(1) الشميري نصر " القروض الخارجية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية"، (جامعة الجزائـر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشوره، 2002/2001م)، ص 88.

(2) زكي رمزي، أزمة القروض الدولية، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤيةٍ عربيـة، (القـاهرة، دار المـستقبل العربي، 1987م)، ص 119.

2. مؤشر رصيد المديونية الخارجية إلى الصادرات:

يستخدم هذا المؤشر لقياس النسبة التي تمثلها المديونية الخارجية إلى إجمالي الصادرات، وذلك على اعتبار أن حصيلة الصادرات تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الواردات وسداد أقساط القروض وفوائد الديون[1]، ويقـاس مدى ثقل حجم المديونية الخارجية وفق هذا المؤشر من خلال النسبة التي تمثلها المديونية الخارجية إلـى إجمـالي صادرات البلد المدين، حيث توصف مديونية البلد بأنها معتدلة، إذا كانت نسبة رصيد المديونيـة الخارجيـة إلـى إجمالي الصادرات أقل من 200%، في حين توصف مديونية البلد بأنها مرتفعة، إذا كان رصيد مديونيته الخارجية تشكل ما بين 200%- 350% من إجمالي الصادرات، غير أن ارتفاع رصيد المديونية الخارجيـة عـن 350% يصف مديونية البلد بأنها متفاقمة[2].

وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول التالي رقم (28) والتي تشير إلى ارتفاع رصيد المديونيـة الخارجيـة إلـى إجمالي الصادرات خلال جميع سنوات الدراسة والتي بلغت في متوسطها 372%، مما يؤكد أن مديونيـة الـيمن تصنف ضمن المديونية المتفاقمة؛ نظراً للزيادة في نسبة المديونية الخارجية لليمن إلى إجمـالي الـصادرات فـي المتوسط عن 350%.

من خلال ما سبق يتضح بأن الزيادة في حجم المديونية الخارجية قد ساهم في زيادة الأعباء المترتبـة عليهـا (أقساط القروض وفوائد المديونية)، مما ساهم في ظل محدودية موارد النقـد الأجنبـي إلـى زيـادة الـضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال ما يلي:-

جدول رقم (28) يوضح تطور نسبة رصيد المديونية الخارجية إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات خلال الفترة 1990-1994م

(%)

البـــــــــــيان	1990	1991	1992	1993	1994	متوسط الفترة
نسبة رصيد المديونيـة الخارجيـة إلـى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات	418	487	425	295	236	372

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :-

- بالنسبة لبيانات رصيد المديونية الخارجية من واقع الأرقام الواردة في الجدول (26).
- بالنسبة لبيانات الصادرات

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سـابق، ص 400.

---

[1] البان هدى، "آثار المديونية الخارجية على اقتصاديات الجمهورية اليمنية"، ورقة عمل قدمت إلى ندوة المجلس الاستـشاري حـول القروض والمساعدات المنعقدة في صنعاء خلال الفترة 8-10 أغسطس 1999م، ص 12.

[2] الشميري نصر، مرجع سابق، ص 81.

1. انخفاض حصيلة الصادرات المحلية من النقد الأجنبي وعجزها عن تمويل الواردات من السلع والخدمات، نتيجة الزيادة في أعباء المديونية الخارجية، حيث ارتفعت أعباء المديونية الخارجية المسددة من 990 مليون ريال عام 1990م إلى 1459 مليون ريال عام 1993م، ثم أخذت في الانخفاض عام 1994م إلى 472 مليون ريال، وذلك نظراً لانخفاض حصيلة الاقتصاد الوطني من النقد الأجنبي، والتكاليف التي تكبدها الاقتصاد الوطني نتيجة إشعال حرب صيف عام 1994م والتي بلغت نحو (11)مليار دولار[1]، مما دفع السلطات الحكومية إلى الضغط على حجم وارداتها من السلع والخدمات، الأمر الذي انعكس في صورة انخفاض العرض الحقيقي منها، مما ساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.
2. ارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي، والذي ينعكس في صورة ارتفاع في تكاليف الإنتاج المحلي، خاصة عند توجيه متحصلات القروض الخارجية نحو المشروعات الاستثمارية[2]. أو استخدام متحصلات القروض الخارجية لتمويل الزيادة في الواردات في ظل ارتفاع معدلات الفائدة على القروض الخارجية المخصصة لتمويل الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف تمويلها، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة[3].

وقد شهد الاقتصاد اليمني ارتفاعاً في قيمة الفوائد وأقساط القروض المستحقة، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة على المتأخرات والتي بلغت نحو مليار دولار عام 1991م، ثم أخذت تلك الأعباء في الانخفاض نتيجة السداد إلى إن وصلت إلى نحو 820 مليون دولار، كما بلغت نسبة التزامات خدمة الديون الخارجية إلى الصادرات من السلع والخدمات نحو 43.3% عام 1994م، بعد أن بلغ متوسط نسبة التزامات خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات نحو 50% خلال الأعوام 1991- 1994م[4].

وقد ترتب على ارتفاع أعباء خدمة المديونية الخارجية المسددة انخفاض الطاقة الاستيرادية للاقتصاد الوطني من 67.2% عام 1990م إلى 42.4% عام 1994م، وفي نفس الوقت ارتفعت الطاقة الاستيرادية الممولة بالقروض الخارجية من 32.8% عام 1990م إلى 57.6% عام 1994م، وذلك حسبما توضحه الأرقام الواردة في الجدول رقم (29)، وبالتالي فإن زيادة الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل الواردات المحلية في ظل محدودية موارد النقد الأجنبي يساهم في زيادة أعباء المديونية، وزيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

---

(1) الشرجي عبد الباري، " الآثار الاقتصادية لحرب ترسيخ الوحدة اليمنية "، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد في صنعاء خلال الفترة 2- 4 مايو 1995م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م)، ص 375.

(2) زكي رمزي (1980م)، مرجع سابق، ص 448.

(3) الشميري نصر، مرجع سابق، ص ص 94- 97.

(4) قعطبي حسين، مرجع سابق، ص 465.

جدول رقم (29) يوضح الطاقة الاستيرادية للاقتصاد الوطني والطاقة الاستيرادية الممولة بالقروض الخارجية خلال الفترة 1990- 1994م

(مليون ريال)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994
1. قيمة الصادرات	18060	19416	22513	32833	42091
2. خدمة أعباء المديونية الخارجية المسددة(قروض+ فوائد)	990	994	997	1459	472
3. الرصيد المتبقي من حصيلة الصادرات	17070	18422	21516	31374	41619
4. قيمة الواردات	25390	53276	64575	99760	98218
5. الطاقة الإستيرادية للاقتصاد الوطني (3÷4) %	67.2	34.6	33.3	31.4	42.4
6. الطاقة الاستيرادية الممولة بالقروض الخارجية (100- الطاقة الاستيرادية للاقتصاد الوطني (5)) %	32.8	65.4	66.7	68.6	57.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- بالنسبة لبيانات قيمة الصادرات والواردات بالاعتماد على :-

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص 400.

- بالنسبة لبيانات خدمة أعباء المديونية الخارجية بالاعتماد على:-

اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد (2) يناير 2001م، عدد (4) يوليو 2001م، مرجع سابق، صفحات متنوعة.

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم على الاقتصاد اليمني

تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية وما يصاحبها من انخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد إلى التأثير في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بحياة الأفراد وتعاملاتهم، فمن ناحية تؤثر ارتفاعات الأسعار على مستوى معيشة الأفراد ومستوى استهلاكهم، نتيجة الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية مما يؤدي إلى حدوث انخفاض في حجم مدخراتهم المحلية، كما يمارس التضخم دورا هاما في إعادة توزيع الدخل القومي في المجتمع لصالح شريحة الملاك وأصحاب المشروعات الإنتاجية على حساب أصحاب الدخول الثابتة ومحدودي الدخل، حيث يؤدي التضخم إلى زيادة معاناة الفئة الثانية في مقابل العوائد التي تحققها الفئة الأولى، بالإضافة إلى تأثير التضخم على ميزان المدفوعات وحركة الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، والتي سيتم مناقشتها تباعا في الصفحات التالية.

المطلب الأول: أثر التضخم على المدخرات المحلية

تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية إلى حدوث انخفاض في مستويات الدخول النقدية الحقيقية، مما يؤثر سلبا في حجم المدخرات المحلية، نظرا للدور الذي تمارسه الزيادة في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني في التأثير على حجم الادخار نتيجة الارتفاع في حجم الدخول النقدية الموجهة نحو الزيادة في حجم الإنفاق على السلع الاستهلاكية، وبالتالي انخفاض حجم الدخول النقدية المخصصة لتكوين المدخرات، بالإضافة إلى التأثير السلبي الذي يمارسه التضخم على المدخرات السابقة للأسر، من خلال استخدامها لمدخراتها السابقة سواء كانت في صورة نقدية أو عينية لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة[1].

وقد اتسمت المدخرات المحلية بانخفاض قيمتها وتحقيق مدخرات محلية سالبة في العديد من سنوات الفترة 1990- 1994م، وذلك حسبما تعكسه الأرقام الواردة في الجدول رقم (30)، مما يعكس طبيعة العلاقة العكسية التي تربط المدخرات المحلية بالتغيرات في مستويات الأسعار المحلية، حيث شهدت الفترة 1990-1994م تفاوتا في قيمة المدخرات المحلية، حيث بلغت قيمة المدخرات المحلية 11076 مليون ريال عام 1990م، ثم أخذت في الانخفاض عام 1991م إلى قيمة سالبة بلغت - 9526 مليون ريال، ثم أخذت قيمة المدخرات المحلية في التحسن تدريجيا وارتفعت من قيمة سالبة عام 1991م إلى قيمة موجبة بلغت عام 1992م 964 مليون ريال، ثم أخذت قيمة المدخرات المحلية في الانخفاض عام 1993م إلى أن وصلت إلى قيمة سالبة بلغت - 18678 مليون ريال، ثم أخذت قيمة المدخرات المحلية في التحسن عام 1994م حيث حققت قيمة موجبة بلغت 8263 مليون ريال، الأمر الذي يعكس العلاقة العكسية بين التضخم وقيمة المدخرات المحلية. ويرجع الانخفاض في قيمة المدخرات المحلية إلى الارتفاع في حجم الإنفاق الاستهلاكي الكلي، نظرا للارتفاعات التي شهدتها مستويات الأسعار المحلية، مما أثر سلبا في قيمة المدخرات المحلية.

---

[1] زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 519.

جدول رقم (30) يوضح تطور الادخار المحلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990- 1994

(مليون ريال)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1)	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الكلي (2)	الادخار المحلي (3) =(1) – (2)	الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (4)=(3) / (1) x 100 %
1990	125562	114486	11076	8.8
1991	150502	160028	(9526)	6.3 -
1992	192424	191460	964	0. 5
1993	239054	257732	(18678)	7.8 -
1994	310601	302338	8263	2.7
متوسط الفترة				- 42 .

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص 400.

أما ودائع الأفراد والمؤسسات لدى الجهاز المصرفي فقد شهدت ارتفاعا في قيمتها من 32620 مليـون ريـال عام 1990م إلى 56163.7 مليون ريال عام 1994م، وذلك حسبما توضحه الأرقام الواردة في الجدول رقم (31)، إلا أنه على الرغم من الارتفاع في قيمة الودائع لدى الجهاز المصرفي فان نسبتها إلى إجمـالي العـرض النقـدي أخذت في الانخفاض خلال الفترة 1990- 1994م بلغت 45%، 43%، 42.8%، 37.8%، 33.6% على التوالي، مما يشير إلى انخفاض ثقة الأفراد في السياسات النقدية نتيجة الارتفاع في معدلات التضخم الـسنوية وانخفـاض معدلات الفائدة الاسمية على الودائع، وتحقيق المدخرات لدى الجهاز المصرفي معدلات فائدة حقيقية سـالبة، ممـا أدى إلى زيادة ميل الأفراد في التخاص من مدخراتهم النقدية واستخدامها في شراء السلع الكمالية والسلع المعمرة، بهدف تجنب التدهور في القوة الشرائية لمدخراتهم النقدية الناجم عن الارتفاع في مستويات الأسعار المحلية، ممـا ساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع بمستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع. كما يرجع الانخفاض في قيمـة المدخرات المحلية في الاقتصاد اليمني إلى ما يلي:-

1. انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي من 696 دولار أمريكي عام 1990م إلى 370 دولار عام 1994م، وتدهور مستوى معيشة الأفراد نتيجة الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحليـة، ممـا ترتب عليه حدوث انخفاض في حجم الدخول النقدية المخصصة لأغراض تكوين المدخرات في مقابل ارتفـاع نسبة الدخول النقدية المخصصة لأغراض الاستهلاك، بالإضافة إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأجـور، فعلـى

الرغم من الزيادة في القيمة الاسمية للأجور والتي تراوحت بين 25- 50% إلا أن القيمة الحقيقية للحد الأدنى للأجور الشهرية انخفضت من 133 دولار عام 1990م إلى 37 دولار 1996م[1].

2. انخفاض تعاملات الأفراد عبر الجهاز المصرفي خشية الوقوع في الربا، الذي تحرمه تعاليم الإسلام الحنيف.
3. تخلف المؤسسات المصرفية في الاقتصاد اليمني، وعدم وجود سوق منظمة لتداول الأوراق المالية، وبما يساهم في تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد وتوفير الموارد المالية التي تستلزمها المشروعات الاستثمارية.
4. سلبية أسعار الفائدة في ظل ارتفاع معدلات التضخم السنوية عن أسعار الفائدة الاسمية، مما ساهم في تآكل المدخرات المحلية نتيجة تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية.
5. اعتماد الاقتصاد الوطني على استيراد السلع من العالم الخارجي لمواجهة الزيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات، مما ترتب عليه انتقال الزيادة في مستويات الأسعار من السوق الدولية إلى الاقتصاد الوطني، سواء من خلال الزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية النهائية، أو من خلال الزيادة في أسعار المواد الأولية أو السلع الوسيطة الداخلة في العملية الإنتاجية، مما أدى إلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات ومزيدا من الانخفاض في حجم الادخار[2].

جدول رقم(31) يوضح تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي ونسبتها إلى إجمالي عرض النقود خلال الفترة 1990- 1994م

(مليون ريال)

السنوات	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	ودائع الادخار	ودائع بالعملات الأجنبية	الودائع المخصصة	إجمالي الودائع	إجمالي الودائع إلى إجمالي عرض النقود %
1990	14641.5	5861.3	4336.6	4946.5	2834.1	32620	45
1991	15707.2	6671.7	5976.9	4038.1	1785.6	34179.5	43
1992	20248.8	7477	6615.5	5978.9	1328.8	41649	42.8
1993	24337.6	9167.8	6999.4	6230.9	1240.2	47975.9	37.8
1994	28703.2	11982.8	7653.2	6614.2	1210.3	56163.7	33.6

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقارير السنوية للأعوام 1990- 1994م، صفحات متنوعة.

---

[1] شيخ خالد راجح، "الدخول والأجور في برنامج الإصلاح الاقتصادي"، المالية، عدد(8)، صنعاء، أكتوبر 1998م، ص 63.

[2] الزبيدي علي، "دراسة تحليلية للتضخم في الجمهورية العربية اليمنية في الفترة 1972/71- 1984/83م "، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 1990م)، ص ص 312 313.

المطلب الثاني: أثر التضخم على توزيع الدخل القومي

يمارس التضخم دورا هاما في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات التي تتعرض لموجات تضخمية وارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية، حيث يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخول بين أفراد المجتمع لصالح أصحاب رؤوس الأموال والمنتجون وأصحاب المهن الحرة، والتي تشهد دخولهم النقدية زيادات تتناسب مع الزيادة في مستويات الأسعار المحلية، بينما تعاني فئة كبيرة في المجتمع انخفاضا في مستويات دخولها النقدية الحقيقية، وتضم أصحاب الدخول الثابتة والمعاشات التقاعدية وحملة السندات والعاملين في أجهزة الدولة ووحدات القطاع العام، وتتسم هذه الفئة بثبات مستويات دخولها النقدية وعدم تغيرها بنفس نسبة التغير في مستويات الأسعار، حيث تخضع التغيرات في مستويات دخولها لمجموعة التشريعات القانونية والأنظمة الإدارية والتي تتسم ببطء التغير فيها لتتناسب مع التغيرات في مستويات الأسعار المحلية[1]. أما بالنسبة لدخول أصحاب رؤوس الأموال والمنتجون وأصحاب المهن الحرة فإنها تتسم بمجاراتها للتغيرات في مستويات الأسعار المحلية، وذلك لرغبة المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال المحافظة على مستويات أرباحهم وتعويض الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج من خلال رفع أسعار بيع منتجاتهم أو خدماتهم[2]، كما أن الأجور التي يدفعها المنتجون لمستخدميهم تحدد مسبقا، وتتميز بعدم تغيرها بنفس نسبة التغير في مستويات الأسعار المحلية، ونفس الشيء بالنسبة لعقود الإيجار كونها تغطي فترة زمنية تتراوح ما بين 3- 5 سنوات، مما يشير إلى ارتفاع التكاليف بنسبة تقل عن الارتفاع في مستويات الأسعار[3]. وقد أدت الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى تدهور مستوى معيشة شريحة كبيرة في المجتمع اليمني، نتيجة الارتفاعات التي شهدتها أسعار السلع وخاصة أسعار السلع الغذائية، والتي أدت إلى ارتفاع نسبة الدخول النقدية المخصصة للإنفاق على السلع الغذائية نظرا للزيادات في مستويات أسعارها، مما ساهم في تدهور المستوى المعيشي لفئة كبيرة من السكان، يؤكد ذلك ما تضمنه البرنامج العام للحكومة عام 1994م[4]، والذي أشار إلى التدهور في مستوى معيشة غالبية السكان نتيجة الارتفاعات التي شهدتها مستويات الأسعار المحلية، والتزام الحكومة باتخاذ الإجراءات التي تمكن من وقف ذلك التدهور وتخفيف المعاناة عن أصحاب الدخول الثابتة والسعي إلى تخفيض نسبة البطالة وتحسين مستويات الدخول. وقد أدت موجة الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى ارتفاع نسبة الفقراء من 21.3% من إجمالي السكان عام 1992م إلى 30.30% عام 1995م، كما أشارت إحصاءات البنك الدولي إلى ارتفاع من يقعون تحت خط الفقر في اليمن إلى نحو 34% من السكان عام 1994م[5]. كما شهدت الأجور انخفاضا في حصتها من إجمالي الناتج المحلي في مقابل ارتفاع حصة عوائد

---

(1) زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 477.

(2) الزبيدي علي، مرجع سابق، ص292.

(3) الشبول نايف، مرجع سابق، ص 209.

(4) الشرجبي عبد الباري، "الفقر في برنامج الإصلاح الاقتصادي"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت للنشر، 1999م)، ص 597.

(5) شيخ خالد (1999م)، مرجع سابق، ص 199.

التملك، حيث بلغت حصة الأجور والتي تخص شريحة كبيرة في المجتمع 21% من إجمالي الناتج المحلـي عـام 1994م، بينما بلغت حصة عوائد التملك والتي تخص نحو 10% من حجم القوى العاملة النشطة 60% من إجمالي الناتج المحلي[1]. وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (32) والذي يوضح تطور متوسط نصيب الفـرد مـن الناتج القومي الإجمالي الاسمي (متوسط نصيب الفرد من الناتج بالعملة المحلية) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (متوسط نصيب الفرد من الناتج بالدولار الأمريكي)، يتبين ارتفاع متوسط نصيب الفـرد من الناتج القومي الإجمالي الاسمي من 9691 ريال عام 1990م إلى 20457 ريال عـام 1994م، بزيـادة فـي متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الاسمي خلال الفترة بلغ 10766 ريال بنسبة 111%، كمـا بلـغ متوسط معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاسمي خلال الفترة1990- 1994م 16.5%، أما متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي فقد شهد انخفاضا في قيمته من 696 دولار أمريكـي عام 1990م إلى 370 دولار أمريكي عام 1994م، بانخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال نفس الفترة بلغ 326 دولار أمريكي بنسبة 46.8%، كما حقق متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي معدلات نمو سنوية سالبة بلغ متوسطها خلال الفترة 1990- 1994م - 11.2%، مما يشير إلى الانخفاض في مستويات الدخول النقدية الحقيقية للأفراد على الرغم من الارتفاع في مـستويات الـدخول النقديـة الاسمية.

جدول رقم (32) يوضح تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي
الإجمالي الاسمي والحقيقي خلال الفترة 1990- 1994م

(ريال يمني)
(دولار أمريكي)

السنوات	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الاسمي (ريال يمني)	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (دولار أمريكي)	معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الاسمي	معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي
1990	9691	696	-	-
1991	10847	490	11.92	- 29.59
1992	13552	476	24.93	- 2.85
1993	16328	413	20.48	- 13.23
1994	20457	370	25.28	- 10.41
متوسط الفترة			16.5	- 11.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص 415.

---

[1] الشرجبي عبد الباري (1999م)، مرجع سابق، ص 598.

المطلب الثالث: أثر التضخم على الاستثمار

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في تحويل الاستثمارات من مجالات الإنتاج السلعي والتي تضم قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية إلى مجالات الإنتاج المادي غير المباشر والتي تضم قطاعات الصناعات الاستخراجية وتجارة الجملة والتجزئة والنقل والمواصلات وخدمات التمويل والتأمين وخدمات الأعمال[1]، ولا يقتصر تأثير التضخم على إحداث تشويه في طبيعة الاستثمارات المنفذة، بل يمتد تأثيره إلى إحداث تغيير في التوزيع النسبي للاستثمارات فيما بين القطاع العام والخاص وفي مجالات الاستثمارات المنفذة في تكوين رأس المال الثابت والمخزون السلعي[2].

ويمارس التضخم دورا كبيرا في توجيه قرارات أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين للاستثمار في قطاعات التوزيع والخدمات، كون الاستثمار فيها لا يتطلب رؤوس أموال كبيرة ويتسم الاستثمار فيها بسرعة دوران رأس المال المستثمر، بالإضافة إلى ارتفاع العوائد التي تحققها تلك الاستثمارات، بينما تشهد قطاعات الإنتاج السلعي انخفاضا في رؤوس الأموال المستثمرة، لارتفاع رؤوس الأموال التي يتطلبها الاستثمار في مجالات الإنتاج السلعي، وطول الفترة الزمنية اللازمة لدوران رأس المال المستثمر، بالإضافة إلى انخفاض العوائد التي تحققها تلك الاستثمارات مقارنة بالعوائد التي تحققها الاستثمارات في قطاعات التوزيع والخدمات[3]،مما يترتب عليه توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد عملية التنمية في مراحلها الأولى، حيث غالبا ما يتم توجيه تلك الاستثمارات نحو إنتاج السلع التي تشهد ارتفاعات متوالية في أسعارها، وخاصة السلع الكمالية التي تشهد طلبا متزايدا من قبل أصحاب الدخول المرتفعة، وكذا الاستثمارات في مجالات الاستيراد والتصدير، نظرا لارتفاع العوائد التي تحققها تلك الاستثمارات[4]. ولدراسة أثر التضخم على الاستثمارات في الاقتصاد اليمني فان مشكلة تحول دون قيام الباحث بالتقييم السليم، نظرا لندرة البيانات التي تعكس التطورات في حجم الاستثمارات خلال الفترة 1990- 1994م، غير أنه يمكن الاعتماد على عدد من المؤشرات التي تعكس أثر التضخم على الاستثمار في الاقتصاد اليمني والتي تتمثل فيما يلي:-

4-3-1 أثر التضخم على توزيع الاستثمار بين قطاعات الاقتصاد القومي:

ساهمت الارتفاعات في معدلات التضخم السنوية في تحويل مسار الاستثمارات في الاقتصاد الوطني من قطاعات الزراعة والأسماك والصناعات التحويلية، إلى قطاعات الخدمات والتوزيع، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة، يعكس ذلك الارتفاع في حجم الائتمان المحلي للبنوك التجارية الموجه لقطاع التجارة، في مقابل انخفاض حجم الائتمان المحلي الموجه لقطاع الزراعة والأسماك وقطاع الصناعة، وذلك حسبما تعكسه الأرقام الواردة في الجدول رقم (12) السابق، حيث شهدت السنوات 1990- 1994م انخفاضا في حجم الائتمان المحلي للبنوك التجارية الموجه لقطاع الزراعة والأسماك من 429.7 مليون ريال بنسبة 4.1% من حجم الائتمان المحلي للبنوك

---

[1] الحماقي يمن، اليماني إبراهيم، مندور أحمد، مرجع سابق، ص ص 276 - 277.

[2] الشبول نايف، مرجع سابق، ص 219.

[3] الزبيدي علي، مرجع سابق، ص 314.

[4] عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، مرجع سابق، ص 155.

التجارية إلى 351.2 مليون ريال بنسبة 2% من حجم الائتمان المحلي للبنوك التجارية عام 1994م، كما انخفض حجم الائتمان المحلي الموجه لقطاع الصناعة من 1118.6 مليون ريال بنسبة 10.8% من إجمالي الائتمان المحلي للبنوك التجارية عام 1990م إلى 842.4 مليون ريال بنسبة 4.9% من حجم الائتمان المحلي للبنوك التجارية عام 1994م. أما قطاع التجارة فقد شهد ارتفاعا في حصته من حجم الائتمان المحلي للبنوك التجارية من 6582.7 مليون ريال بنسبة 63.3% من حجم الائتمان المحلي عام 1990م إلى 11356.8 مليون ريال بنسبة 65.5% من حجم الائتمان المحلي للبنوك التجارية عام 1994م، الأمر الذي يشير إلى الدور الذي مارسه التضخم في توجيه الاستثمارات نحو مجالات الإنتاج المادي غير المباشر[1]، مما ترتب عليه زيادة في حجم الدخول النقدية التي تولدت من تلك الاستثمارات، والتي انعكست في صورة زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل محدودية العرض الحقيقي منها، نظرا للجمود التي يعانيه جهاز الإنتاج المحلي، مما ساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

4-3-2 أثر التضخم على توزيع الاستثمار فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص:

يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الاستثمارات فيما بين وحدات القطاع العام والقطاع الخاص، حيث يترتب عليه زيادة حجم الاستثمارات النى ينفذها القطاع الخاص، في مقابل انخفاض الاستثمارات التي ينفذها القطاع العام، حيث يسعى القطاع الخاص لزيادة حجم استثماراته نظرا للزيادات التي تشهدها أسعار بيع منتجاته في السوق المحلية والاستفادة من الفوارق بين أسعار بيع منتجاته وتكاليف إنتاجها، أما استثمارات القطاع العام فتأخذ في الانخفاض، نظرا لارتفاع تكاليفها وانخفاض العوائد التي تحققها تلك الاستثمارات، نتيجة تسعير منتجاتها بأسعار قد لا تغطي تكاليف إنتاجها، أو قد تزيد قليلا عن تلك التكاليف. وللدلالة على دور التضخم في زيادة حجم الاستثمارات التي نفذها القطاع الخاص وتخفيض حجم الاستثمارات التي نفذها القطاع العام في الاقتصاد اليمني، اعتمد الباحث على نسبة مساهمة تلك القطاعات في حجم الإنتاج الصناعي خلال الفترة 1990- 1994م، وذلك حسبما تعكسه الأرقام الواردة في الجدول رقم(33)، والتي تشير إلى ارتفاع قيمة الإنتاج الصناعي في الاقتصاد اليمني من 34316 مليون ريال عام 1990م إلى 66405 مليون ريال عام 1994م، كما شهدت الفترة السابقة انخفاضا تدريجيا في نسبة مساهمة القطاع العام في حجم الإنتاج الصناعي من 70.04% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي عام 1990م إلى 46.45% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي عام 1994م، أما نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي فقد أخذت في الارتفاع تدريجيا من 26.59% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي عام 1990م إلى 49.04% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي عام 1994م، كما انخفض متوسط نسبة مساهمة القطاع العام في إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي من 60.68% خلال الفترة 1990- 1992م إلى 47.1% خلال الفترة 1993- 1994م، أما متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي فقد ارتفع من 34.69% خلال الفترة 1990- 1992م إلى 47.7% خلال الفترة 1993- 1994م.

---

[1] مثنى فضل علي، "التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني خلال القرن الحادي والعشرين"، بحوث اقتصادية عربية، عدد(24)، القاهرة، 2001م، ص 81.

جدول رقم (33) يوضح تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في
قيمة الإنتاج الصناعي خلال الفترة 1990- 1994م

(مليون ريال)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994
القيمة الإجمالية للإنتاج الصناعي	34316	37927	40694	51702	66405
قيمة الإنتاج الصناعي للقطاع العام	24036	22518	21426	24680	30846
نسبة مساهمة القطاع العام في حجم الإنتاج الصناعي %	70.04	59.37	52.65	47.74	46.45
قيمة الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص	9123	13541	16999	23968	32563
نسبة مساهمة القطاع الخاص في حجم الإنتاج الصناعي %	26.59	35.70	41.77	46.36	49.04
قيمة الإنتاج الصناعي للقطاع المختلط	1093	1815	2152	3037	2996
نسبة مساهمة القطاع المختلط في حجم الإنتاج الصناعي %	3.19	4.79	5.29	5.87	4.51
قيمة الإنتاج الصناعي للقطاع التعاوني	64	53	117	17	0
نسبة مساهمة القطاع التعاوني في حجم الإنتاج الصناعي %	. 19	. 14	. 29	. 03	0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-
اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقارير السنوية للأعوام1990- 1994م، صفحات متنوعة.

المطلب الرابع: أثر التضخم على ميزان المدفوعات

يمارس التضخم دورا هاما في التأثير على ميزان المدفوعات، نظرا للصعوبات التي تواجه عملية تصدير السلع المنتجة محليا إلى السوق الدولية، وفي نفس الوقت زيادة اعتماد الاقتصاد الوطني على الواردات لتلبية الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، نظرا لحالة الجمود الذي يعانيه جهاز الإنتاج المحلي ومحدودية العرض الحقيقي من السلع والخدمات، كما يودي التضخم إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، وضعف مقدرة الاقتصاد الوطني على جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يساهم في زيادة العجز في ميزان المدفوعات. ويتسم الاقتصاد اليمني بأنه اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي، حيث يتعاظم الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية استيرادا وتصديراً، مما يزيد من حدة التأثير على ميزان المدفوعات خاصة في ظل الزيادات

التي تشهدها الواردات، مع الانخفاض الذي يطرأ على الصادرات، والتـدهور الـذي تـشهده قيمـة العملـة الوطنية[1].

3-4-1 أثر التضخم على الواردات اليمنية:

شهد الاقتصاد اليمني ارتفاعا متزامناً في مستويات الأسعار المحلية وقيمة الواردات من السلع والخدمات خلال السنوات 1990- 1994م، حيث ارتفعت قيمة الواردات من السلع والخدمات في الاقتصاد اليمني -بفعـل تـأثير التضخم والانخفاض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية- من 25390 مليون ريـال عـام 1990م إلـى 98218 مليون ريال عام 1994م، بزيادة في قيمة الواردات خلال الفترة بلغت 72828 مليون ريال بنـسبه 287%، ممـا يشير إلى أن قيمة الواردات قد زادت خلال الفترة بأكثر من الضعف*.

3-4-2 أثر التضخم على الصادرات اليمنية:

تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية إلى إضعاف القدرة التنافسية للصادرات المحلية فـي السوق الدولية، وذلك لارتفاع تكاليف إنتاجها بفعل تأثير التضخم، نظرا لاعتماد الاقتصاد الوطني علـى اسـتيراد جزء كبير من مدخلات الإنتاج من العالم الخارجي، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار بيعها، وإضعاف قدرتها التنافسية في السوق الدولية[2]. خاصة في ظل انخفاض مرونة الطلب العالمي على السلع المحلية، وعدم تمتـع الـصادرات الوطنية بسمة احتكارية في السوق الدولية. مما يجعل من الصعوبة تحويل الزيادة في تكاليف إنتاجها علـى عـاتق المستهلك في السوق الدولية، الأمر الذي يفقدها جانباً من قدرتها التنافسية في مقابل نظيراتها من السلع المشابهة في السوق الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الحافز لدى مصدري تلك السلع، لانخفاض العوائد التي تحققها تلـك الصادرات في ظل ارتفاع تكاليف إنتاجها. وتتسم الصادرات اليمنيـة بمحـدوديتها، وتركزهـا فـي الـصادرات النفطية[3]، بالإضافة إلى عدد محدود من السلع أهمها البن والقطن والجلود[4]، وتمثل الصادرات النفطية أهم سـلع التصدير في الاقتصاد اليمني، حيث بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات خـلال الفتـرة 1990- 1994م 88.8%، 90.2%، 74.4%، 76.16%، 89% على التوالي، حيث ارتفعت قيمة الصادرات مـن الـنفط والغـاز الطبيعي من 7381 مليون ريال عام 1990م إلى 9978.4 مليون ريال عام 1994م.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن مختلف السلع التصديرية عدا النفط قد شهدت انخفاضا في نسبة مـساهمتها فـي إجمالي الصادرات حسبما يوضحه الجدول رقم (34)، حيث ارتفعت نسبه مساهمة الصادرات من المواد الغذائية

---

[1] زكي رمزي (1980م)، مرجع سابق، ص 490.

*سبق دراسة تطور الواردات في الاقتصاد اليمني عند مناقشة العوامل الخارجية للتضخم في الاقتصاد اليمني في المبحث الثالث مـن الفصل الحالي من الدراسة.

[2] نفس المرجع، ص 498.

[3] المقبلي محمد، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية 1990- 2001م، (صنعاء، وزارة الثقافة والسياحة، 2004م) ص 102.

[4] الزبيدي علي، مرجع سابق، ص 309.

جدول رقم (34) يوضح تطور هيكل الصادرات لعدد من السلع في الاقتصاد اليمني خلال الفترة 1990- 1994م .

(مليون ريال)

البيـ ـ ـان	1990	1991	1992	1993	1994
المواد الغذائية	443.6	279.1	436	567.3	739.1
نسبتها إلى إجمالي الصادرات %	5.3	4.6	11.03	12.6	6.6
المشروبات والتبغ	91.4	30	43	40.2	38.7
نسبتها إلى إجمالي الصادرات %	1.1	.49	1.1	.89	.34
المواد الخام	306.8	230.6	399.8	300.1	290.4
نسبتها إلى إجمالي الصادرات %	3.7	3.8	10.1	6.7	2.6
الوقود وزيوت التشحيم	7381	5483.4	2939.6	3423.3	9978.4
نسبتها إلى إجمالي الصادرات %	88.8	90.2	74.4	76.16	89

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- بالنسبة لبيانات عام 1990م

اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1992م، (صنعاء، يوليو 1993م)، ص ص 273-278.

- بالنسبة لبيانات الأعوام 1991-1994م

اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1996م، مرجع سابق، ص ص 399-402.

من 5.3% من إجمالي الصادرات عام 1990م إلى 12.6% من إجمالي الصادرات عام 1993م ثـم أخـذت فـي الانخفاض عام 1994م إلى أن بلغت 6.6% من إجمالي الصادرات، كما انخفضت نسبه مساهمة الصادرات مـن المشروبات والتبغ من 1.1% من إجمالي الصادرات عام 1990م إلى 34.% من إجمالي الصادرات عام 1994م، وفي نفس الوقت انخفضت نسبة مساهمة الصادرات من المواد الخام من 3.7% مـن إجمـالي الـصادرات عـام 1990م إلى 2.6% من إجمالي الصادرات عام 1994م، وهكذا يتضح تأثير التضخم على الـصادرات اليمنيـة، حيث أدى ارتفاع أسعارها إلى انخفاض قدرتها التنافسية في السوق الدولية، خاصة في ظل انخفاض مرونة الطلب العالمي عليها، وعدم تخصص الاقتصاد اليمني في إنتاج وتصدير سلع معينة تتسم بطبيعة احتكارية، تتسم بتزايـد الطلب العالمي عليها بغض النظر عن التغيرات التي تحدث في أسعارها.

3-4-3 أثر التضخم على سعر صرف العملة الوطنية:

يمارس التضخم تأثيراً غير مباشر على سعر صرف العملة الوطنية، وذلك من خلال الانخفاض الذي يحـدث في القوة الشرائية للعملة الوطنية في ظل الارتفاعات التي تشهدها مستويات الأسعار المحلية، حيث يـؤدي تفـاقم العجز في الميزان التجاري الناجم عن الزيادة في حجم الواردات مع الانخفاض الحاد في حجـم الـصادرات إلـى

حدوث انخفاض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية، وذلك نظرا للزيادة في حجم الطلب المحلي على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات من السلع والخدمات مع انخفاض العرض الحقيقي منهـا، نظرا للانخفاض في حصيلة النقد الأجنبي المتأتية من الصادرات، مما يؤدي إلى خلق فائض فـي الطلـب علـى العملات الأجنبية، ينعكس في صورة انخفاض في القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبيـة[1]. وقـد انقسم سوق الصرف في اليمن خلال الفترة 1990- 1994م وفقا لآلية تحديد سعر الصرف إلى سوقين هما،سـوق الصرف الرسمي، سوق الصرف الموازي.

أولا: سوق الصرف الرسمي:

يتولى البنك المركزي تحديد سعر الصرف الرسمي للريال اليمني مقابل العملات الأجنبية، وتستخدمه الحكومة في تعاملاتها الخارجية، ويضم هذا السوق خمسة أنواع من أسعار الصرف هي[2]:-

1. سعر الصرف الرسمي (12.01 ريال/ دولار أمريكي):

وقد استخدم هذا السعر لتقييم المعاملات الخارجية للحكومة والتي تضم في جانب المدفوعات تقييم الواردات من المواد الغذائية الأساسية(القمح، الدقيق، الأرز)، وفوائد أقساط القروض، وبدلات سفر الوفود الرسمية، نفقات العلاج في الخارج، ومرتبات الخبراء والمدرسين الأجانب في اليمن، بالإضافة إلى مدفوعات الخدمات الحكوميـة ومـنح الطلاب الدارسين في الخارج.

2. سعر الصرف الدبلوماسي (5.5 ريال/ دولار أمريكي):

أستخدم هذا السعر لتمويل رواتب وأجور اليمنيين العاملين في السلك الدبلوماسي في سفارات اليمن في الخارج، ونظرا لعدم واقعية هذا السعر يتم تحمل الفارق مناصفة بين وزارتي المالية والخارجية.

3. سعر الصرف الجمركي(18 ريال/ دولار أمريكي):

تم العمل بهذا السعر ابتداء من يناير 1992م، ويستخدم لأغراض التقييم الجمركي للسلع المستوردة(عدا الـسلع الغذائية الأساسية)، كما يستخدم لتقييم واردات المؤسسات الحكومية والعامة وإيرادات البترول المسال والأدوية.

4. سعر الصرف التشجيعي (25 ريال/ دولار أمريكي):

ويستخدم هذا السعر لأغراض تقييم مشتريات البنك المركزي للنقد الأجنبي من الشركات العاملة في مجال النفط والسفارات الأجنبية في اليمن، كما يستخدم لتقييم المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف.

5. سعر الصرف الاستثنائي (84 ريال/ دولار أمريكي):

تم تحديد هذا السعر في نوفمبر 1994م من قبل لجنة الصرافة، غير أنه لعدم واقعية هذا السعر والارتجالية في تحديده لم يحظى هذا السعر بالالتزام به من قبل المتعاملين في السوق النقدية والمصرفية.

---

[1] زكي رمزي(1980م)، مرجع سابق، ص 510.

[2] الشماحي علي، مرجع سابق، ص ص 25- 28.

ثانيا: سوق الصرف الموازي:

وتتحدد قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف الموازي وفقا لقوى العـرض والطلب على العملات الأجنبية، وقد شهدت القيمة الخارجية للعملة الوطنية في هذا السوق تقلبـات حـادة، حيـث انخفضت القيمة الخارجية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية في السوق الموازية مـن 15.59 ريـال/ دولار أمريكي عام 1990م إلى 25.41 ريال/ دولار أمريكي عام 1991م ثم إلى 33.38 ريـال/ دولار أمريكـي عـام 1992م، واستمرت القيمة الخارجية للعملة الوطنية في الانخفاض عام 1993م إلى 48.62 ريال/ دولار أمريكـي، ثم إلى 80.75 ريال/ دولار أمريكي عام 1994م، مما ترتب عليه فقدان العملة الوطنية نحو 418% مـن قوتهـا الشرائية مقارنة بعام 1990م، وقد أدت عودة نحو 800 ألف عامل يمني من البلدان العربية النفطية المجاورة إلى فقدان مصدر هام من مصادر تمويل الاقتصاد الوطني من النقد الأجنبي، خاصـة فـي ظـل تزايـد الـواردات والانخفاض في قيمة الصادرات، كما أدى توقف المساعدات والقروض من البلدان العربية المجـاورة والمنظمـات الدولية إلى حدوث اختناقات في موارد النقد الأجنبي، مما شكل ضغطا على الاحتياطيات من النقد الأجنبي والتـي أخذت في الانخفاض لاستخدامها في تمويل الواردات من السلع والخدمات وسداد أقساط وفوائد المديونية الخارجية، حيث بلغت الاحتياطيات من النقد الأجنبي خـلال الفتـرة 1990- 1994م مـا يعـادل 3051، 6013، 1738، (142.5)، 1624 مليون ريال على التوالي، كما شهدت الاحتياطيات الوطنية من النقد الأجنبي انخفاضا في نـسبة تغطيتها للواردات من 2.1 شهر عام 1990م إلى 1.2 شهر عـام 1994م[1]، وقـد أدى الانخفـاض فـي حجـم الاحتياطيات من النقد الأجنبي في ظل الزيادة التي شهدتها الواردات إلى حدوث اختلال حاد بين الطلب على النقـد الأجنبي ومقدرة الاقتصاد الوطني على توفير النقد الأجنبي لتلبية الطلب المتزايد عليه، الأمر الـذي انعكـس فـي صورة انخفاض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وذلك نظرا للانخفاض فـي حـصيلة النقد الأجنبي المتأتية من الصادرات، نتيجة انخفاض مرونة الطلب العالمي على الصادرات اليمنية وضعف قدرتها التنافسية في السوق الدولية، مما تسبب في ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات من 4.6 مليون دولار عام 1990م إلى 1071، 560 مليون دولار أمريكي عامي 1993، 1994م على التوالي[2].

---

[1] The World Bank, Global Development Finance, Financing the Poorest Countries,2002,p588.

[2] المقبلي محمد، مرجع سابق، ص 107.

خلاصة الفصل الثاني:

شهدت السنوات 1990- 1994م ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية وتدهورا في القوة الشرائية للعملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية. ويرجع الارتفاع في معدلات التضخم السنوية إلى مجموعة متداخلة من العوامل الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى الدور الذي مارسته الإختلالات الهيكلية في تفاقم معدلات التضخم السنوية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع. وقد صاحب الارتفاع في مستويات الأسعار المحلية تدهورا في مستوى معيشة الأفراد واحتدام التمايز بين شرائح المجتمع، وانخفاض حجم المدخرات المحلية، بالإضافة إلى إعادة توزيع الاستثمارات بين قطاعات الاقتصاد الوطني وارتفاع العجز السنوي في الموازنة العامة وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات نتيجة الارتفاع في قيمة الواردات وانخفاض حصيلة الصادرات، نظرا لانخفاض القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في السوق الدولية، بالإضافة إلى العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية.

الفصل الثالث

دورالسياسات النقدية والمالية في علاج التضخم في الاقتصاد اليمني

المبحث الأول: تشخيص التضخم في الاقتصاد اليمني.

المبحث الثاني: وسائل علاج التضخم في الاقتصاد اليمني.

المبحث الثالث: دور السياسات النقدية والمالية في علاج التضخم في الاقتصاد اليمني.

المبحث الرابع: دور السياسات النقدية والمالية في علاج الآثار الناجمة عن الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني.

الفصل الثالث

دور السياسات النقدية والمالية في علاج التضخم في الاقتصاد اليمني

تمهيد:

أدت الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية وما صاحبها من تدهور في القوة الشرائية للعملة الوطنية إلى تدهور كبير في مستوى معيشة الأفراد وتفاقم المشاكل الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي نتيجة تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات واعتماد السلطات الحكومية على تمويل العجز السنوي في الموازنة العامة من مصادر تضخمية غير حقيقية عن طريق التوسع في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي، والذي يتم تغطية جزء كبير منه من خلال الإصدارات النقدية الجديدة ، مما ساهم في زيادة كمية النقود في الاقتصاد اليمني ونموها بمعدلات سنوية تفوق معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأدى إلى ارتفاع نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي السيولة المحلية خلال جميع السنوات، كما أدت السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة اليمنية خلال الفترة 1990- 1994م إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي وارتفاع معدلات الاستهلاك النهائي الكلي(الاستهلاك النهائي العام والاستهلاك النهائي الخاص)، بالإضافة إلى الدور الذي مارسته العوامل الخارجية والإختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد الوطني في حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية. ولذا وجدت الحكومة اليمنية نفسها أمام وضع خطير وتحد صعب أجبرها على الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد والبنك الدوليين بهدف البدء بتنفيذ برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية والمالية يحظي برعاية ومساندة صندوق النقد والبنك الدوليين، وبما يكفل وقف التدهور في أداء الاقتصاد اليمني وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية، وتلافي الآثار التي أفرزتها الضغوط التضخمية. ولذا سيتم في هذا الفصل من الدراسة تناول تشخيص التضخم في الاقتصاد اليمني من وجهتي النظر النقدية والهيكلية، وعلاقة اليمن بصندوق النقد والبنك الدوليين وبرنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية ومراحل تنفيذه، كما يتضمن الفصل الحالي أهم السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية ومدى نجاح تلك السياسات في وقف التدهور في أداء الاقتصاد اليمني وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية، بالإضافة إلى دور السياسات النقدية والمالية في علاج الآثار التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني.

المبحث الأول: تشخيص التضخم في الاقتصاد اليمني

تعد الزيادة في كمية النقود المتداولة ونموها بمعدلات سنوية تفوق معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من أهم الإختلالات التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني وأدت إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية. إلا أن حدوث تلك الارتفاعات لا يرجع بصفة كلية إلى الإختلالات الداخلية في هيكل السيولة المحلية، حيث ساهمت الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي والاستهلاك النهائي الكلي، بالإضافة إلى مجموعة الإختلالات الخارجية الناجمة عن الزيادة في قيمة الواردات والزيادة في حجم المديونية الخارجية والإختلالات الهيكلية نتيجة اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي واتساع قيمة فجوة الموارد المحلية دوراً هاماً في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع وفيما يلي نتناول تشخيص صندوق النقد والبنك الدوليين لظاهرة التضخم في الاقتصاد اليمني ومدى دقة التشخيص في وصف تلك الظاهرة ومسبباتها ووسائل علاجها.

المطلب الأول: طبيعة التضخم في الاقتصاد اليمني

اتسم التضخم في الاقتصاد اليمني بعدم توافقه كلية مع تشخيص صندوق النقد الدولي لهذه الظاهرة التي سبق مناقشتها في الفصل الأول من الدراسة، والتي وصفت التضخم بأنها ظاهرة نقدية ناجمة عن إفراط السلطات النقدية في عرض النقود والذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق المقدرة الفعلية للعرض الحقيقي للسلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، مما يترتب عليه حدوث فائض طلب يدفع بمستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع[1]. حيث أن التضخم في الاقتصاد اليمني لا يرجع إلى الإختلالات القائمة في جوانب السياسة النقدية فحسب، بل تساندها اختلالات هيكلية ناجمة عن التخلف في بنيان الاقتصاد الوطني، وتزايد الاعتماد على الواردات وتفاقم المديونية الخارجية وارتفاع قيمة فجوة الموارد المحلية، بالإضافة إلى عدد من الإختلالات الأخرى التي ترجع إلى طبيعة التغيرات التي تتزامن مع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مراحلها الأولى.

1-1-1 تشخيص التضخم في الاقتصاد اليمني من وجهة نظر النقديين:

يعتمد النقديون في تشخيصهم لظاهرة التضخم في اقتصاد متخلف مثل الاقتصاد اليمني إلى عدد من المؤشرات من أهمها:-

1. إفراط السلطات النقدية في عرض النقود خلال الفترة 1990- 1994م، حيث ارتفع عرض النقود في الاقتصاد اليمني من 72515 مليون ريال عام 1990م إلى 167169.3 مليون ريال عام 1994م، نتيجة تفاقم العجز السنوي في الموازنة العامة، واعتماد السلطات الحكومية على تمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي، حيث ارتفع التمويل المحلي لعجز الموازنة من مصادر تمويل تضخمية من 9955 مليون ريال بنسبة 8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 1990م إلى 44271 مليون ريال بنسبة 14.3% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 1994م،حيث يؤدي الإفراط في العرض النقدي إلى

---

[1] زكي رمزي (1980)، مرجع سابق، ص 618.

خلق طلب نقدي على السلع والخدمات تفوق المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، مما يساهم في خلق فائض طلب يدفع بمستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

2. انخفاض أسعار الفائدة الاسمية على الودائع والتي بلغ حدها الأدنى خلال الأعوام 1990 – 1994 م 10.5% كما بلغ الحد الأعلى لأسعار الفائدة خلال نفس الفترة 15%[(1)] في ظل ارتفاع معدلات التضخم السنوية والتي وصلت وفق بعض الإحصائيات إلى 104% عام 1994م، مما أدى إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية سالبة عن تلك المدخرات، ساهمت في تآكل تلك المدخرات من خلال الانخفاض التدريجي في القوة الشرائية للعملة الوطنية، مما أدى إلى زيادة ميل الأفراد للاستهلاك وانخفاض الميل للادخار، الأمر الذي ساهم في زيادة حدة الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد وحدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية.

3. يركز النقديون في تشخيصهم لظاهرة التضخم على التشوهات في هيكل الأسعار المحلية، نتيجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحديد الإداري لأسعار السلع والخدمات، حيث اعتمدت الحكومة اليمنية سياسة دعم السلع الغذائية والمشتقات النفطية والخدمات الأساسية، كما تبنت الحكومة اليمنية سياسة توسعية في مجالات التوظيف والأجور، مما زاد من حجم التزاماتها. ويرى النقديون أن تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية في حالة الاقتصاد اليمني يمكن تحقيقها من خلال سياسة إدارة الطلب[(2)] Demand Management Policy، والتي تتطلب تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، من خلال انتهاج سياسات نقدية ومالية انكماشية تسهم في خفض حجم الإنفاق العام وتساهم في تنمية قيمة الموارد المحلية، وتمويل عجز الموازنة العامة من مصادر حقيقية غير تضخمية، بالإضافة إلى الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور رائد في تنفيذ عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1-1-2 تشخيص التضخم في الاقتصاد اليمني من وجهة نظر الهيكليين:

يعتمد الهيكليون في تشخيص ظاهرة التضخم في الاقتصاد اليمني على اعتبارها كنتيجة لمجموعة من الإختلالات في بنيان الاقتصاد اليمني وفق عدد من المؤشرات أهمها:-

1. الاختلال في بنيان هيكل قطاع التجارة الخارجية، والذي يتجلى من خلال اعتماد الاقتصاد اليمني على تصدير سلع محدودة خاصة الصادرات النفطية، والتي تمثل نسبة مرتفعة في إجمالي الصادرات اليمنية، بالإضافة إلى كميات محدودة من الصادرات الغذائية والحبوب، وفي المقابل ارتفاع حجم الواردات سواء كانت سلعاً جاهزة أو مواد أولية، بالإضافة إلى الواردات من الآلات والتجهيزات ومعدات الإنتاج الصناعي والزراعي وغيرها، وانخفاض نسبة تمويل الصادرات للواردات والتي بلغ متوسطها خلال الفترة 1990- 1994م 44%، مما تسبب في تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وانخفاض الاحتياطيات الوطنية من النقد الأجنبي، نتيجة التغيرات في أسعار النفط في السوق الدولية.

2. اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث شهدت قطاعات الإنتاج السلعي انخفاضا في نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، حيث شهد قطاع الزراعة والغابات والصيد انخفاضا في

---

(1) اليمن، البنك المركزي الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1995م، مرجع سابق، ص 93.

(2) زكي رمزي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، (القاهرة، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، 1996م)، ص166.

نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي من 24.4% عام 1990م إلى 22.3% عام 1994م[1]، كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي لقطاع الزراعة والغابات والصيد خلال الفترة 1990- 1994م 18.7% ، بينما شهدت قطاعات التجارة والخدمات ارتفاعا في نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي، حيث ارتفعت نسبة مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع التمويل والتامين والعقارات وخدمات الأعمال في إجمالي الناتج المحلي من 8.6%، 8.4% عام 1990م إلى 13.2%، 10.5% عام 1994م[2] على التوالي. وقد أدت تلك الإختلالات إلى تفاقم مشكلة الغذاء نظراً لانخفاض معدل النمو السنوي لحجم الإنتاج الزراعي في ظل ارتفاع معدل نمو السكان، وزيادة الاعتماد على الواردات لتوفير الاحتياجات المتزايدة للسكان، وخاصة السلع الغذائية منها، مما ساهم في زيادة حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني نتيجة الزيادة في أسعار الواردات؛ نظراً للتغيرات التي حدثت في مستويات الأسعار العالمية وهو ما يعرف بالتضخم المستورد، بالإضافة إلى انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية.

3. عدم وجود سوق منظمة لتداول الأوراق المالية، تساهم في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية، من خلال الدور الذي تلعبه في تعبئة المدخرات المحلية وتخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتوفير الموارد المالية التي تستلزمها المشروعات الاستثمارية.

ويرى الهيكليون أن ضبط معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية في اقتصاد متخلف كالاقتصاد اليمني يمكن تحقيقه من خلال سياسة إدارة العرض Supply Management Policy من خلال انتهاج برنامج طويل الأجل يتضمن:-

أ- إعادة هيكلة بنيان الإنتاج القومي، وبما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج المحلي في الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الصناعات الوطنية لتوفير الاحتياجات المختلفة للسكان وتبني سياسة إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات وتشجيع نمو الصادرات.

ب- تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، وبما يكفل القضاء على مشكلة الغذاء من خلال تطوير أساليب الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والإسهام في زيادة حجم الصادرات الوطنية، وبما يؤدي إلى زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي.

ج- تشجيع المدخرات المحلية، من خلال إنشاء سوق منظمة لتداول الأوراق المالية، تساهم في زيادة ميل الأفراد نحو الادخار وتخفيض الميل للاستهلاك وبما يساهم في توفير الموارد المالية التي تستلزمها عملية التنمية في الاقتصاد الوطني.

---

[1] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص403.

[2] نفس المكان.

المطلب الثاني: علاقة اليمن بصندوق النقد والبنك الدوليين

اتسمت العلاقة بين اليمن وصندوق النقد الدولي بحالة من الجمود على الرغم من طول الفترة الزمنية لانضمام اليمن إلى عضوية الصندوق في مايو 1970م، حيث اقتصرت العلاقة بين اليمن والصندوق على قيـام الـسلطات النقدية في اليمن بالعمل بتوصية الصندوق بشان ضرورة توحيد أسعار الصرف المتعددة للريال اليمني فـي سـعر صرف موحد لمختلف العمليات المنظورة وغير المنظورة، أما العلاقة بين اليمن والبنك الـدولي فتوصـف بأنهـا نشطة نسبياً وترجع إلى عام 1971م، من خلال قيام البنك الدولي بتقديم قروض لتمويل عدد من مشروعات شـق الطرق، ثم أخذت هذه العلاقة في النمو في السبعينيات من القرن الماضي من خلال الشراكة التي ضمت بالإضافة إلى البنك الدولي عدد من الصناديق العربية وخاصة صندوق أبو ظبي والصندوق العربـي والـصندوق الكـويتي والصندوق السعودي، والتي مثلت شراكة وثيقة لمساعدة الحكومة اليمنية في الشطر الشمالي سابقا (قبـل تحقيـق الوحدة اليمنية) في بناء المؤسسات الاقتصادية للدولة في مجالات الزراعة والمياه، بالإضافة إلـى الـدور الـذي مارسته في مجال إنشاء المؤسسات النقدية، مثل البنك المركزي اليمني، البنك اليمني للإنـشاء والتعميـر وبنكـين آخرين متخصصين في تقديم القروض الزراعية والصناعية، كما ساهم البنك الدولي في تمويل مشروعات التنميـة الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، من خلال تقديم قروض في مجـال تنميـة الزراعـة وتمويل مشروعات التنمية السمكية ومشروعات شق الطرق وبناء وتجهيز الموانئ، وتمويل برامج التعليم وتـوفير خدمات المياه والصرف الصحي[1]. وقد تضمنت تقارير المؤسسات الدولية، وخاصة التقارير الصادرة عن البنـك الدولي مدى خطورة الوضع الذي قد يتعرض له الاقتصاد اليمني في حالة تراجـع التـدفقات الماليـة الخارجيـة، المتمثلة في تحويلات العاملين اليمنيين في البلدان العربية المجاورة، والتحويلات الرسمية المتأتية مـن القـروض والمساعدات الدولية، كما أوصت تلك التقارير الحكومة اليمنية بإتباع سياسة نقدية ومالية سليمة، من خلال الـسعي إلى تعبئة الموارد المحلية وتنميتها لتحل تدريجيا محل الموارد الخارجية المتناقـصة[2]. إلا أن تجاهـل الـسلطات الحكومية لتلك التحذيرات من خلال استمرارها في إتباع سياسات نقدية ومالية توسعية، ساهم في بروز عـدد مـن المشاكل والإختلالات تمثلت في بروز أزمة النقد الأجنبي في بداية عام 1983م، مما أجبر الحكومة اليمنيـة (فـي الشطر الشمالي سابقا) إلى إتباع سياسة نقدية ومالية انكماشية، وإحداث تخفيض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية، حيث تم تخفيض القيمة الخارجية للريال اليمني من 4.56 ريال للدولار(السعر السائد منذ فبرايـر 1973م)، إلـى 4.67 ريال للدولار في نوفمبر 1983م[3]، وذلك في إطار اتفاق غير رسمي مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج للتثبيت الاقتصادي، وفي إطار ذلك حصلت الحكومة اليمنية في فبراير 1983م على مبلغ 9.8 مليون وحدة سحب خاصة لدعم ميزان المدفوعات في إطار تسهيل الطوارئ[4].

---

[1] درويش كمال،"اليمن والبنك الدولي ثلاثة عقود من الشراكة"،الثوابت للنشر،عدد(21)،صنعاء، أكتوبر2000م،ص ص9 – 10.

[2] الفسيل طه، "المشروطية المتبادلة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت للنشر، 1999م)، ص 84.

[3] الشماحي علي، مرجع سابق، ص ص 26- 27.

[4] الفسيل طه، مرجع سابق، ص ص84-93.

إلا أن التحسن في هيكل الإيرادات العامة عقب البدء في إنتاج وتصدير النفط عام 1987م، انعكس في رغبـة السلطات الحكومية في التخلي عن البدء بتنفيذ برنامج للتثبيت الاقتصادي والميل إلى إتباع سياسات نقديـة وماليـة توسعية؛ على الرغم من التحذيرات التي أطلقها خبراء البنك الدولي، معتمدين في ذلك على انخفاض الإيرادات التي قد تحققها المبيعات النفطية نظرا لمحدودية إنتاجيتها. ومع استمرار الحكومة في إتبـاع سياسـات نقديـة وماليـة توسعية، شهد الاقتصاد اليمني تباطؤاً في معدلات نموه السنوية وتفاقم المشاكل النقدية والمالية، مما أدى إلى اتخاذ الحكومة اليمنية في فبراير 1990م مجموعه من القرارات بشأن اعتماد تنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتي لا تختلف كثيرا عن السياسات التي تبنتها الحكومة خلال الفترة 1983-1986م، ويرى بعض الاقتصاديين بأن القرارات التي أصدرتها الحكومة اليمنية في فبراير 1990م كانت تعبر عن نية الحكومة اليمنية في البدء بتنفيذ برنامج رسمي للتثبيت الاقتصادي، إلا أن تسارع الإحداث بشان إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، جعل الحكومة تتخلى عن تنفيذ ذلك البرنامج، باستثناء تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى، حيث تم تخفيض قيمة الريال اليمني من 9.76 ريال للدولار الأمريكي إلى 12.01 ريال للدولار[1].

وقد أدى تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في الثاني والعشرين من مايو 1990م إلى اندماج نظامين اقتـصاديين متباينين في كيان اقتصادي واحد، عانى في مراحله الأولى من ارتفاع التزاماته وتزايد قيمة النفقات التي تتطلبهـا عملية دمج مختلف المؤسسات والهياكل الإدارية والعسكرية في نظام إداري ومالي واحد، وتحمل الاقتصاد نفقـات كبيرة ناجمة عن إعادة توزيع هيكل العمالة وشاغلي الوظائف وحركة التنقلات لمـوظفي الدولـة بـين مختلـف محافظات الجمهورية. أما الإيرادات العامة فقد اتسمت بمحدوديتها، والاعتماد على التحويلات الخارجية للعـاملين اليمنيين في البلدان العربية المجاورة، بالإضافة إلى القروض والمساعدات المقدمة من البلدان العربيـة المجـاورة، خاصة السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة. إلا أن اجتياح الجيش العراقـي لدولـة الكويـت فـي أغسطس 1990م ونتيجة لموقف الحكومة اليمنية الرافض للتدخل الأجنبي لحل المشكلة العربية، باعتبـار إمكانيـة حلها في إطار البيت العربي الواحد، مما جعل الدول العربية المجاورة تفسر موقف الحكومة اليمنية بالـسلبية إزاء الأزمة، مما ترتب عليه وقف المساعدات التي تحصل عليها اليمن من تلك البلدان، كما قررت المملكـة العربيـة السعودية ودولة الكويت مغادرة العمالة اليمنية لأراضيها، حيث تجاوز عدد العاملين اليمنيين العائـدين مـن تلـك البلدان 800 ألف عامل. وقد أدت تلك التطورات إلى تفاقم الأعباء على الاقتصاد اليمني الجديد؛ نتيجة الزيادة فـي حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل محدودية العرض الحقيقي منها، مما ساهم في اتساع فجوة فائض الطلب وحدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية.

وعقب تحقيق الوحدة اليمنية تبنى البنك الدولي مهمة إقناع الحكومة بضرورة تبني تنفيذ برنامج للإصـلاحات الاقتصادية، بهدف تخفيض معدلات التضخم من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات التي تكفل خفض العجـز فـي الموازنة العامة وميزان المدفوعات، إلا أن تلك الجهود لم تلقى قبولاً من حكومة الجمهورية اليمنية. وتعزيزاً لرأي خبراء البنك الدولي حول حتمية تنفيذ برنامج للإصلاحات الاقتصادية والمالية، أبدت بعثة صندوق النقد الدولي التي

---

[1] الشماحي علي، مرجع سابق، ص27.

زارت اليمن في سبتمبر 1991م تأييدها لمطالبة البنك الدولي في ظل انخفاض إمكانية توفير بدائل أخرى تضمن تحسن تدفق النقد الأجنبي إلى الاقتصاد اليمني في ظل الصعوبات التي واجهت تدفق القروض والمساعدات المالية الخارجية من الدول المانحة، نتيجة للسياسات النقدية والمالية غير السليمة التي تبنتها السلطات الحكومية في ذلك الوقت، ووفقا لذلك اقترح الصندوق على حكومة الجمهورية اليمنية تبني برنامج رسمي للتثبيت الاقتصادي، باعتباره ضرورياً للحصول على تسهيل التكيف الهيكلي أو التسهيل المعزز وبما يمكن صندوق النقد والبنك الدوليين من القيام بدور هام لتعبئة الموارد المالية من خلال القروض والمساعدات التي تقدمها الدول والهيئات الدولية المانحة. وفي ضوء إخفاق جهود الحكومة اليمنية في تنفيذ برنامجها للإصلاحات الذي تقدمت به إلى مؤتمر المائدة المستديرة للدول والهيئات المانحة للقروض والمساعدات عام 1992م، ومع استمرار التدهور في مختلف الجوانب النقدية والمالية والتي كان أبرزها ارتفاع قيمة العجز السنوي في الموازنة العامة من 12026 مليون ريال عام 1990م إلى 32263 مليون ريال عام 1993م وارتفاع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والإيرادات العامة والنفقات العامة من 9.51%، 46%، 33% عام 1990م إلى 13.54%، 85%، 47% عام 1993م على التوالي، مما تسبب في ظل الإختلالات النقدية والمالية الأخرى إلى ارتفاع التضخم بمعدلات متزايدة شكلت ظرفاً مواتياً لتبني برنامج رسمي للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، يسهم في إحداث تحول في النظام الاقتصادي نحو اقتصاد السوق، والذي كان متزامناً مع رغبة الحكومة الائتلافية المشكلة في مايو 1993م، بتنفيذ برنامج رسمي للإصلاحات الاقتصادية والمالية حسبما جاء في تصريحات خبراء البنك الدولي ضمن بعثة صندوق النقد والبنك الدوليين التي زارت اليمن في يوليو 1993م للتشاور حول إمكانية تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتي أكدت رغبة واستعداد الحكومة اليمنية لتنفيذ برنامج رسمي للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

وقد أدت ظروف إشعال حرب الانفصال عام 1994م إلى تفاقم الضغوط والمشاكل التي واجهها الاقتصاد اليمني، نظرا للزيادة في حجم الإنفاق العام وارتفاع الخسائر الناجمة عن الحرب والتي بلغت تكاليفها نحو 11 مليار دولار. وقد أدت مختلف تلك الظروف إلى زيادة جوانب الضعف في الاقتصاد اليمني، نتيجة الاستمرار في إتباع سياسات نقدية ومالية توسعية، أسفرت عن تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة، والذي ارتفع من 32263 مليون ريال عام 1993م إلى 45742 مليون ريال عام 1994م[1]، كما ارتفعت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية،الإيرادات العامة،والنفقات العامة إلى 14.93%، 107%، 52% على التوالي. كما أدى اعتماد السلطات الحكومية في تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق التوسع في حجم الاقتراض من البنك المركزي، والذي يتم تغطيته عن طريق الإصدارات النقدية الجديدة إلى حدوث زيادة كميه النقود في الاقتصاد اليمني بمعدلات تفوق الزيادة في حجم الناتج المحلي الحقيقي، وتباطؤ معدلات نموه السنوية، مما جعل من تبني برنامج للإصلاحات الاقتصادية امراً في غاية الأهمية، والذي جاء متزامنا مع تشكيل الحكومة الجديدة في يوليو 1994م، والتي أخذت على عاتقها إعداد برنامج للإصلاح المالي والإداري كشرط للقضاء على الإختلالات في

[1] اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(4)، مرجع سابق، ص 8.

الاقتصاد اليمني[1]. وقد استمرت جهود البنك الدولي في إقناع الحكومة اليمنية بضرورة تبني برنامج للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وقد أثمرت تلك الجهود عن موافقة الحكومة اليمنية على افتتاح مكتب تمثيل للبنك الدولي في العاصمة صنعاء[2]، وفي إطار ذلك وبالتنسيق والتشاور بين خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي هدفت إلى رسم إطار عام للإستراتيجية المقترحة لمعالجة المشاكل والإختلالات القائمة في الاقتصاد اليمني والتي تضمنها التقرير الذي أعده البنك الدولي في يناير 1995م، والذي تضمن الموافقة على الطلب المقدم من الحكومة اليمنية بشأن عقد اتفاق رسمي في إطار تسهيل الإنعاش الاقتصادي للبنك. ويعد التقرير الذي أعده خبراء البنك الدولي بمثابة الإستراتيجية العامة للبرنامج الذي أقرته الحكومة اليمنية في مارس 1995م، عقب الزيارة المشتركة لبعثة صندوق النقد والبنك الدوليين إلى صنعاء، والتي حضت بموافقة السلطات الحكومية على تنفيذ الإجراءات التي تضمنتها تلك الإستراتيجية[3]. إلا أن البرنامج الذي اعتمده خبراء البنك الدولي لا يمثل سوى إطارا عاما لضمان حصول اليمن على الدعم المالي والمعنوي وقيامه بدور المحفز للبلدان والهيئات الدولية المانحة لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن، في ضوء اشتراط البنك قيام اليمن بتنفيذ برنامج للتثبيت يحظى بمتابعة ودعم صندوق النقد الدولي، بحيث يتولى صندوق النقد الدولي وضع السياسات والإجراءات التفصيلية حول برنامج التثبيت الاقتصادي، ويتحدد حجم التمويل المالي المقدم من البلدان والهيئات الدولية المانحة عبر البنك الدولي بمدى التقدم الذي ستحققه الحكومة اليمنية في الالتزام بتنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي المرسوم من قبل صندوق النقد الدولي.

المطلب الثالث: برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية

في إطار الاتفاق بين حكومة الجمهورية اليمنية وصندوق النقد والبنك الدوليين على تنفيذ برنامج للإصلاحات الاقتصادية والمالية يشمل برنامج للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، اتخذت الحكومة اليمنية مجموعة من القرارات تنفذ على مراحل زمنية متتالية، تهدف إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني وتخفيض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية، وذلك من خلال تبني سياسة نقدية ومالية انكماشية تهدف إلى تخفيض معدلات نمو العرض النقدي وتقييد حجم الائتمان المحلي الموجه للحكومة، بغرض تخفيض حجم العجز السنوي في الموازنة العامة، وتمويل عجز الموازنة من مصادر حقيقية غير تضخمية، بالإضافة إلى إتباع مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تنمية الموارد المحلية وتحسين القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في السوق الدولية.

---

[1] البشاري احمد، مرجع سابق، ص299.

[2] الفسيل طه، مرجع سابق ص 86.

[3] نفس المكان.

مراحل تنفيـذ البرنامج:

المرحلة الأولى (مارس 1995- ديسمبر 1995م):

تضمنت المرحلة الأولى من تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية عددا من الإجراءات التـي اتخـذتها الحكومة في إطار السياستين النقدية والمالية، والتي سعت إلى وقف التدهور ومنـع انهيـار البنـاء الاقتـصادي والاجتماعي والمؤسسي للمجتمع اليمني. وتتمثل أهم الأهداف التي سعت الحكومة اليمنية إلى تحقيقها مـن خـلال تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج فيما يلي[1]:-

- الحد من تفاقم معدلات التضخم السنوية وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية.
- تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، وتمويل العجز السنوي من مصادر حقيقية غير تضخمية.
- وقف التدهور الحاصل في القوة الشرائية للعملة الوطنية.

ويعكس تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج رغبة الحكومة في تنفيذ برنامج رسمي للتثبيت الاقتصادي بالتعـاون والتنسيق مع صندوق النقد والبنك الدوليين، من خلال الالتزام بمشروطية الصندوق التي تتطلب التـزام الحكومـة بتنفيذ مجموعة من الإجراءات قبل البدء بتنفيذ برنامج رسمي للتثبيت الاقتصادي يحظى بالـدعم والرعايـة مـن صندوق النقد والبنك الدوليين[2].

المرحلة الثانية: برنامج التثبيت الاقتصادي(يناير 1996- يونيو 1997م):

في إثر النجاحات التي تحققت في المرحلة الأولى من تنفيذ البرنامج، صدرت موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على برنامج الإصلاحات الاقتصادية المقدم من الحكومة اليمنية، والموافقة على عقد اتفاق رسمي بـين الحكومة اليمنية وصندوق النقد والبنك الدوليين لتنفيذ برنامج للتثبيت الاقتصادي خلال خمسه عشر شهرا إبتداء من يناير 1996 م، لضمان تحقيق الاستقرار الاقتـصادي فـي إطـار تـسهيل الاسـتعداد الائتمـاني (Stand By Arrangement (S B A))، تلاه اتفاق مع البنك الدولي في إطار برنامج الإنعـاش الاقتـصادي (Economic Recovery Credit)(E R C) لدعم عمليات التكيف الهيكلي[3]، وقد تضمنت المرحلة الثانية من البرنامج حزمة من السياسات النقدية والمالية الهادفة إلى القضاء على الإختلالات في أداء الاقتصاد اليمنـي. وفـي إطـار دعـم الإصلاحات الاقتصادية في اليمن، حصلت الحكومة اليمنية على 180 مليون دولار من صندوق النقد الدولي فـي إطار تسهيل الاستعداد الائتماني، كما حصلت اليمن على 80 مليون دولار من البنك الدولي فـي إطـار برنـامج الإنعاش الاقتصادي، كما حصلت اليمن على تسهيل بمبلغ 28 مليـون دولار مـن الحكومـة الهولنديـة لتـسهيل الديون[4].

---

[1] البان هدى، "الإصلاح الاقتصادي بين التخطيط واقتصاد السوق الحالة اليمنية"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت للنشر، 1999م) ص 402.

[2] المقبلي محمد، مرجع سابق، ص149.

[3] الفسيل طه، مرجع سابق، ص 87.

[4] البشاري أحمد، مرجع سابق، ص 325.

المرحلة الثالثة: برنامج التكيف الهيكلي (يوليو 1997 – يونيو2000م):

أسفرت النجاحات التي تحققت عقب تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الإصلاحات الاقتصادية عن إدراك الحكومة اليمنية على أهميه الاستمرار في تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية من خلال انتهاج إستراتيجية متوسطة المدى تبدأ في يوليو 1997م ولمدة ثلاث سنوات، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات في إطار إصلاح السياستين النقدية والمالية، وبما يؤدي إلى القضاء على الإختلالات القائمة، والحد من تمويل العجز في الموازنة العامة من مصادر تضخمية، وفي إطار ذلك عقدت الحكومة اليمنية اتفاقا مع صندوق النقد والبنك الدوليين بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية في إطار تسهيل التكيف الهيكلي المعزز(Enhanced Structural Adjustment Facility) (E S A F)، والذي حصلت بموجبه الحكومة اليمنية على 371 مليون دولار، وتسهيل التمويل الموسع(Extended Fund Facility) (E F F) ، والذي حصلت الحكومة اليمنية بموجبه على 148 مليون دولار[1]. وفي ضوء الاتفاق بين الحكومة اليمنية و صندوق النقد الدولي حول السياسات الاقتصادية والمالية التي ستنفذها الحكومة اليمنية خلال المرحلة الثالثة من البرنامج وافق البنك الدولي على استمرار الدعم لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي[2]،والذي حصلت اليمن بموجبه على 80 مليون دولار، وبرنامج إصلاح القطاع المالي (Financial Sector Adjustment Credit) (F S A C)، كما حصلت الحكومة اليمنية في إطار الدعم الدولي لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية خلال المرحلة الثالثة على تسهيل بمبلغ 30 مليون دولار من الحكومة الهولندية لتخفيف الديون، كما قدم صندوق النقد العربي قرضا عاديا بمبلغ 68 مليون دولار وقرضا ممتدا بمبلغ 84 مليون دولار، وخلال نفس الفترة وقعت الحكومة اليمنية في عام 1998م على قرض من صندوق النقد العربي بمبلغ 48 مليون دولار في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي الأول للقطاع المالي[3].

---

[1] نفس المرجع، ص 326.

[2] الفسيل طه، مرجع سابق، ص ص 87-88.

[3] البشاري احمد، مرجع سابق، ص 326.

المبحث الثاني: وسائل علاج التضخم في الاقتصاد اليمني

أدى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني خلال الفترة 1990- 1994م وارتفاع معدلات التضخم السنوية والتي وصلت وفق بعض التقديرات إلى 104% عام 1994م[1] إلى ضرورة تبني الحكومة اليمنية برنامج للإصلاحات الاقتصادية والمالية يكفل وقف التدهور في أداء الاقتصاد اليمني ويساهم في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية. وقد بدأت السلطات الحكومية بتنفيذ مجموعة من الإجراءات في مجال إصلاح أدوات السياسة النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة على الودائع لدى الجهاز المصرفي بهدف تحقيق زيادة في قيمة المدخرات نتيجة زيادة أسعار الفائدة على الودائع عن معدل التضخم السنوي، وتعديل نسبة الاحتياطي الإلزامي وسعر إعادة الخصم بهدف التحكم في حجم الائتمان المحلي، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من الإجراءات في مجال إصلاح أدوات السياسة المالية بهدف زيادة الإيرادات الضريبية وتخفيض حجم الإنفاق الحكومي والاستهلاك النهائي الكلي، وسيتم تناول أهم تلك السياسات في الصفحات التالية من الدراسة.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية

2-1-1 أسعار الفائدة:

اتسمت أسعار الفائدة على الودائع لدى الجهاز المصرفي خلال الفترة 1990- 1994م بسلبيتها، حيث بلغ الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع خلال نفس الفترة 10.5%، بينما بلغ الحد الأعلى لأسعار الفائدة 15%، أما نسب التضخم فقد شهدت ارتفاعا في معدلاتها السنوية بلغت خلال الفترة 1991- 1994م 36.97%، 30.66%، 35.75%، 49.39% على التوالي[2]، الأمر الذي أدى إلى تحقيق معدلات فائدة سنوية سالبة على الودائع لدى الجهاز المصرفي؛ نظرا لارتفاع معدلات التضخم السنوية عن أسعار الفائدة على الودائع لدى الجهاز المصرفي، مما ترتب عليه فقدان تلك الودائع لدى الجهاز المصرفي لجزء من قوتها الشرائية في ظل ارتفاع معدلات التضخم السنوية، ولذا لجأ الكثير من الأفراد والمؤسسات إلى التخلص من مدخراتهم النقدية قبل تدهور قوتها الشرائية واستخدامها في اقتناء السلع والخدمات أو استخدامها في المضاربة على الأراضي والعقارات، أو تحويلها إلى عملات أجنبية، مما أدى إلى حدوث زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل محدودية العرض الحقيقي منها وساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

2-1-1-1 تطور أسعار الفائدة خلال الفترة 1995- 2003م:

سعت السلطات الحكومية إلى الحد من ارتفاع معدلات التضخم السنوية ووقف التدهور في القوة الشرائية للعملة الوطنية من خلال رفع أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية، وبما يساهم في تنمية مدخرات الأفراد لدى الجهاز المصرفي وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية، حيث قررت السلطات النقدية في

---

[1] السقاف عبد العزيز، " تقييم الجانب النقدي والمالي في برنامج الإصلاح الاقتصادي"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت للنشر، 1999م)، ص488.

[2] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص 349.

يوليو 1995م رفع الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية إلى 20%، كما تضمن قرار السلطات النقدية تحرير أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات التجارية يترك تحديدها للبنوك التجارية وفق مقتضيات عملها[1]. ويرجع الهدف من رفع أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية إلى تنمية الوعي المصرفي والادخاري لدى الأفراد، بهدف امتصاص السيولة النقدية الزائدة لدى الأفراد، وبما يساهم في تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، بالإضافة إلى توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية. كما تضمن قرار السلطات النقدية السابق قبول البنك المركزي ودائع البنوك التجارية لأجل 3 شهور، 6 شهور، 9 شهور، 12شهراً، بحيث يدفع البنك المركزي فائدة على تلك الودائع تعادل سعر الفائدة التي تدفعها البنوك التجارية لعملائها بحسب الآجال زائداً نقطة مئوية واحدة، كما قررت السلطات النقدية رفع أسعار الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للحكومة من حصيلة الودائع لديه تحدد من خلال متوسط تكلفة ودائع البنوك التجارية لديه زائد نقطتين مئويتين، وذلك بهدف الحد من نمو حجم القروض الحكومية من البنك المركزي. وفي الوقت ذاته قررت السلطات النقدية في إطار سعيها لوقف التدهور في القوة الشرائية للعملة الوطنية وتحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية منع البنوك التجارية من تمويل مكاتب الصرافة والوكلاء بأي قروض أو السحب على المكشوف، ومنعها من تقديم قروض وتسهيلات بالعملة الوطنية مقابل ضمانات بالعملات الأجنبية، وذلك بهدف الحد من المضاربة على النقد الأجنبي باستخدام التسهيلات بالعملة الوطنية[2]. أما أسعار الفائدة على الودائع بالعملة الأجنبية لدى البنوك التجارية فتم تحديدها على أساس الفائدة على تلك الودائع في السوق الدولية ناقصاً نصف نقطة مئوية[3].

وقد أدت الظروف الاقتصادية والارتفاع الذي شهده معدل التضخم السنوي من 49.39% عام 1994م إلى 55.1% عام 1995م، إلى قيام السلطات النقدية في مارس 1996م برفع الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك من 20%عام 1995م إلى 25% عام 1996م[4]؛ وذلك بهدف تعبئة المزيد من المدخرات المحلية وتنمية الوعي الادخاري والمصرفي لدى الأفراد، وبما يكفل امتصاص جزء من القوة الشرائية لدى الأفراد وزيادة ميل الأفراد نحو الادخار وانخفاض الميل للاستهلاك، وبما يؤدي إلى الحد من المضاربة على العملات الأجنبية بهدف المحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار[5].

كما قام البنك المركزي في إطار تخفيض التزاماته المستحقة على ودائع البنوك التجارية لأجل لدية بالتوقف في فبراير 1996م عن قبول ودائع البنوك التجارية لأجل ثلاثة شهور وأقل، كما قرر البنك المركزي في يونيو

---

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1995م، مرجع سابق، ص 42.

[2] نفس المرجع، ص 43.

[3] نفس المرجع، ص 42.

[4] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1996م، (صنعاء، 1997م)، ص 46.

[5] البان هدى، " لماذا فشلت سياسة تثبيت أسعار الصرف"، الاقتصادية، عدد (27)، صنعاء، 2000م، ص 54.

1996م عدم قبول ودائع البنوك التجارية لمدة تسعة أشهر وأقل، أما في ديسمبر 1996م فقد توقف البنك المركزي عن قبول ودائع البنوك التجارية بفائدة بمختلف أنواعها ولمختلف الآجال[1] بهدف تشجيع البنوك التجارية اسـتثمار فوائضها المالية في مجالات تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات الاسـتثمارية ومؤسـسات الإنتـاج السلعي، وبما يساهم في زيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، كمـا قررت السلطات النقدية في ديسمبر 1996م تخفيض الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك التجاريـة من 25% في مارس 1996م إلى 20%، وفي يناير 1996م قررت السلطات النقدية منع البنوك التجارية من تقديم قروض أو تسهيلات للمؤسسات العامة. كما حدد السقف الائتماني للمصارف التجارية عام 1996م، بحيث لا يزيد الائتمان الممنوح من قبلها للقطاع الخاص في نهاية عام 1996م عن 35% من حجم الائتمان عام 1995م[2]. وقد أدى التحسن في أداء الاقتصاد اليمني والانخفاض في معدل التضخم السنوي من 55.1% عام 1995م إلى 30.7% عام 1996م، بالإضافة إلى انخفاض متوسط أسعار الفائدة على أذون الخزانة من 25.1% عام 1996م إلى 13% عام 1997م إلى قيام السلطات النقدية في مايو 1997م بتعديل الحد الأدنى لأسعار الفائدة علـى الودائـع بالعملـة الوطنية إلى 14% بدلاً من 20% كما كانت في ديسمبر1996م، كما قررت السلطات النقدية في أغسطس 1997م تعديل الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية بالعملة الوطنية إلى 12%[3]، وفـي ديـسمبر 1997م قرر البنك المركزي تعديل الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية بالعملـة الوطنيـة إلى 11%[4].

وقد سعت السلطات النقدية في إطار دعمها للمشروعات الاستثمارية السماح للبنوك التجارية بتقـديم قـروض وتسهيلات بالعملة الوطنية مقابل ضمانات ودائع بالعملة الأجنبية أو مقابل ضمانات خارجية، بالإضافة إلى السماح للبنوك بمنح قروض وتسهيلات بالعملات الأجنبية بعد موافقة البنك المركزي، على أن يوجـه مبلـغ القـرض أو التسهيل صوب نشاطات اقتصادية تساهم في توليد دخول بالعملات الأجنبية[5]. أما عام 1998م فقد شهد تطـورات نقدية تمثلت في قيام السلطات النقدية في فبراير 1998م بتعديل الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية بالعملة الوطنية إلى 10% بدلاً من 11%. إلا أن الصعوبات والظروف الاقتصادية التـي نجمـت عـن الانخفاض في أسعار تصدير النفط الخام خلال عام 1998م، بالإضافة إلى الارتفاع في معدل التضخم السنوي من 2.2% عام 1997م إلى 6% عام 1998م ساهمت في ارتفاع متوسط أسعار الفائدة على أذون الخزانة مـن 13% عام 1997م إلى 17% عام 1998م، مما أدى إلى قيام السلطات النقدية في 1998/10/18م برفع الحـد الأدنـى لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية بالعملة الوطنية إلى 12%، كما قـررت الـسلطات النقديـة فـي

---

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1996م، مرجع سابق، ص 47.

[2] نفس المرجع، ص ص 47- 48.

[3] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 1997م، (صنعاء، 1998م) ، ص39.

[4] نفس المرجع، ص40.

[5] نفس المرجع، ص ص 41-42.

1998/10/27م رفع الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع بالعملة الوطنية لدى البنوك التجارية إلـى 15%[1]. وفي الوقت ذاته قررت السلطات النقدية منح البنوك التجارية الحرية في تحديد أسعار الفائدة على القـروض التـي تمنحها لعملائها، كما يتقاضى البنك المركزي فائدة على القروض التي يقدمها للبنوك والمؤسسات العامة تحدد وفق سعر فائدة الإقراض السائدة في السوق ويتقاضى البنك المركزي فائدة على السلفيات الممنوحة للحكومة تحدد على أساس متوسط سعر الفائدة على الودائع لديه زائداً نقطتين مئويتين، وفي نفس الوقت يتقاضى البنك المركزي فائـدة على الأرصدة المكشوفة بنسبة 19% على حسابات الريال، 8% على حسابات الدولار الأمريكي[2].

وقد استمرت السلطات النقدية في توجيه البنوك التجارية باحتساب الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية علـى أساس الفائدة على تلك الودائع في السوق الدولية ناقصا نصف نقطة مئوية واحدة حتى بداية العـام 1998م حيـث منح البنك المركزي الحرية للبنوك التجارية في تحديد سعر الفائدة على الودائع لديها بالعملات الأجنبيـة بمختلـف آجالها وفقاً لمقتضيات عملها[3]. كما استمرت السلطات النقدية في إتباع سياسة رفع الحد الأدنى لأسـعار الفائـدة، حيث تم في مارس 1999م رفع الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع بالعملة الوطنية لدى البنوك التجارية إلـى 17% مع إعطاء البنوك التجارية الحرية في تحديد أسعار الفائدة على الآجال المختلفة، بشرط ألا تقل عـن الحـد الأدنى[4]. كما قامت السلطات النقدية في إطار سعيها لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وثبات القوة الـشرائية للعملة الوطنية وتنمية حجم المدخرات إلى رفع الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع بالعملة الوطنية لدى البنوك التجارية في مايو 1999م إلى 20%[5]، ثم تخفيضها إلى 18%. غير أن التحسن في أداء الاقتصاد الوطني نتيجـة الزيادة في قيمة الإيرادات العامة وتحقيق فائض في الموازنة العامة أدى إلى انخفاض متوسط أسعار الفائدة علـى أذون الخزانة من 14.08% عام 1999م إلى 12.93% عام 2000م، وفي ضوء ذلك قامـت الـسلطات النقديـة بتعديل الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع بالعملة الوطنية لدى البنوك التجارية إلى 15% في يناير 2000م ثم إلى 13% في يوليو من نفس العام[6]؛ وذلك بهدف تنمية المـدخرات المحليـة وتقـديم القـروض للمـشروعات الاستثمارية، بما يساهم في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة وزيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات وتحقيـق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية. وعلى الرغم من انخفاض أسعار الفائدة علـى الـدولار فـي الأسـواق الدولية[7]، إلا أن السلطات النقدية لم تقم بإجراء تعديل على الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع بالعملة الوطنية، واتسمت بالثبات عند 13% خلال عامي 2001، 2002م هدفاً منها في تنمية المدخرات المحلية وتـوفير المـوارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية وحفز الأفراد على زيـادة حجـم مـدخراتهم والحـد مـن نمـو

---

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 1998م، مرجع سابق، ص 43.

[2] نفس المرجع، ص 44.

[3] نفس المرجع، ص 43.

[4] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 1999م، (صنعاء،2000م) ، ص 45.

[5] نفس المرجع، ص ص 45-46.

[6] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام2000م،(صنعاء، 2001م)، ص46.

[7] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام2001م، (صنعاء، 2002م)، ص 50.

الاستهلاك[1]، وقد واصلت أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية انخفاضها خلال عام 2003م، في حين اتسمت أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية بالعملة الوطنية بالثبات عند 13% بهدف جذب المزيد من مدخرات الأفراد والمؤسسات وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية التي تعاني من قصور في مصادر تمويلها الذاتية.

2-1-2 سياسة الاحتياطي الإلزامي:

تعد الزيادة في كمية النقود في الاقتصاد اليمني نتيجة الزيادة في حجم الائتمان المحلي للبنوك التجارية من العوامل التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية، وخاصة في ظل ارتفاع معدل النمو السنوي لكمية النقود عن معدل النمو السنوي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتعد سياسة الاحتياطي الإلزامي من أهم أدوات السياسة النقدية في التأثير على كمية النقود؛ وذلك من خلال الدور الذي يمارسه البنك المركزي في التأثير على مقدرة البنوك التجارية في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية، ففي فترات التضخم تسعى السلطات النقدية إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، بهدف التأثير على مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، نظراً لارتفاع النسبة من إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية المحتفظ بها لدى البنك المركزي في صورة نقود سائلة، مما يقلل من حجم السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك التجارية وبالتالي انخفاض مقدرتها على تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية[2]. مما يؤدي إلى انخفاض حجم وسائل الدفع في المجتمع ويقلل من حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات ويساهم في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار[3].

2-1-2-1 تطور نسبة الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة 1995- 2003م:

اتسمت نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى البنوك التجارية خلال الفترة 1990- 1994م بالثبات وحددت بنسبة 30% من إجمالي قيمة الودائع لدى الجهاز المصرفي بالنسبة للودائع بالعملة المحلية لأقل من سنة، أما بالنسبة للودائع المحلية التي تزيد آجالها عن سنة والودائع بالعملة الأجنبية فلم تحدد لها نسبة احتياطي إلزامي حتى يوليو 1995م، حيث قررت السلطات النقدية تعديل نسبة الاحتياطي الإلزامي على كل الودائع لدى البنوك التجارية وبدون استثناء سواء كانت تلك الودائع بالعملة المحلية أو الأجنبية ولمختلف الآجال وحددت نسبة الاحتياطي الإلزامي عند 25% يتم احتسابها على أساس عملة الوديعة[4]. كما قررت السلطات النقدية إلغاء الاحتياطي القانوني الذي كان سارياً على الودائع لدى البنوك التجارية والمحدد بنسبة 10% من إجمالي قيمة الودائع. ويأتي قرار السلطات النقدية بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالعملة المحلية بهدف زيادة مقدرة البنوك التجارية على تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية تساهم في توفير احتياجات المشروعات الاستثمارية من السيولة النقدية، كما هدفت السلطات النقدية من فرض نسبة احتياطي إلزامي على الودائع بالعملة الأجنبية إلى

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام2002م، مرجع سابق، ص 50.

[2] بركان زهيه، مرجع سابق، ص 129.

[3] حبسه ممدوح، مرجع سابق، ص 242.

[4] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1995م، مرجع سابق، ص 43.

خفض مقدرة البنوك التجارية على منح قروض وتسهيلات بالعملة الأجنبية والحد من المضاربة على النقد الأجنبي بهدف وقف التدهور في القوة الشرائية للعملة الوطنية. ونظرا لرغبة السلطات النقدية في قيام الجهاز المصرفي بدور هام في عمليات تمويل المشروعات الاستثمارية، قررت السلطات النقدية في ديسمبر 1996م تعديل نسبة الاحتياطي القانوني على كل الودائع لدى البنوك بدون استثناء إلى 15% بدلاً من 25%، وبما يكن البنوك التجارية من زيادة مقدرتها على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية[1].

وقد أدى الانخفاض في نسبة الاحتياطي القانوني إلى زيادة مقدرة البنوك التجارية على منح القروض والتسهيلات التجارية، كما واصلت السلطات النقدية انتهاج سياسة نقدية توسعية خلال عام 1997م من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي في ديسمبر1997م إلى 10% على الودائع بالعملة المحلية بمختلف أنواعها ولمختلف الآجال، وحددت نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالعملة الأجنبية عند 15%[2]. كما قررت السلطات النقدية دفع فائدة على الاحتياطي الإلزامي عن الودائع بالعملة المحلية، يتم احتسابها على أساس الحد الأدنى لسعر الفائدة على الودائع لدى البنوك وتحتسب نهاية كل شهر على أدنى رصيد خلال الشهر، كما قررت السلطات النقدية دفع فائدة على الاحتياطي الإلزامي عن الودائع بالعملة الأجنبية، تحتسب على أساس أسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب ناقصاً نصف نقطه مئوية واحدة، يتم احتسابها على أدنى رصيد خلال الشهر بسعر أخر الشهر. وقد أدت تلك الإجراءات إلى زيادة مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، نظراً لانخفاض نسبة الاحتياطي الإلزامي والزيادة في حجم الودائع لدى البنوك التجارية والتي وصلت عام1997م إلى 171484.8 مليون ريال . وقد اتسمت نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالعملة المحلية بالثبات خلال الأعوام 1997، 1998م، أما نسبه الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالعملات الأجنبية فقد ارتفعت من 15% عام 1997م إلى 20% عام 1998م، وذلك بهدف الحد من المضاربة على النقد الأجنبي وبما يساهم في ثبات القوة الشرائية للعملة الوطنية، كما قررت السلطات النقدية دفع فائدة على الاحتياطي الإلزامي للودائع بالعملة المحلية بنسبه 10%، ودفع فائدة على الاحتياطي الإلزامي للودائع بالعملة الأجنبية بنسبه 1.5%، وتحتسب الفوائد على الاحتياطيات نهاية كل شهر، على أدنى رصيد لتلك الاحتياطيات خلال الشهر. وقد أدى انخفاض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالعملة المحلية إلى زيادة مقدرة الجهاز المصرفي على منح قروض وتسهيلات ائتمانية، بالإضافة إلى الزيادة في قيمة الودائع بالعملة المحلية لدى الجهاز المصرفي والتي وصلت عام 1998م إلى 97689.4 مليون ريال وذلك حسبما توضحه الأرقام الواردة في الجدول رقم (54)، كما شهدت الودائع بالعملة الأجنبية لدى البنوك التجارية ارتفاعا في قيمتها من ما يعادل 76410.2 مليون ريال عام 1997م إلى ما يعادل 95992.1 مليون ريال عام 1998م[3]، إلا أن ارتفاع نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالعملة الأجنبية ساهم في انخفاض مقدره البنوك على تقديم قروض بالعملة الأجنبية . وقد أدت الصعوبات التي تعرض لها الاقتصاد اليمني عام 1998م نتيجة

---

[1] اليمن،البنك المركزي اليمني،الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1996م،مرجع سابق،ص 49.

[2] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 1997م، مرجع سابق، ص 47.

[3] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 1998م، مرجع سابق، ص 108.

الانخفاض في قيمه الإيرادات النفطية[1]، وتحقيق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية معدل نمو سنوي سالب بلغ - 3.94%، بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم السنوي من 2.2%عام 1997م إلى 6% عام 1998م[2] إلى اتخاذ السلطات النقدية عدداً من الإجراءات في إطار سياستها النقدية الانكماشية، حيث قررت في يونيو 1999م رفع نسبه الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالعملة المحلية إلى 15% لمختلف أنواع الودائع وبمختلف أجالها، كما قررت السلطات النقدية دفع فائدة على الاحتياطي الإلزامي للودائع بالعملة المحلية بواقع 20%، يتم احتسابها نهاية كل شهر على أدنى رصيد خلال الشهر[3]، كما قررت السلطات النقدية التوقف عن دفع فائدة على الاحتياطي القانوني للودائع بالعملات الأجنبية. وقد أدت تلك الإجراءات إلى انخفاض مقدرة البنوك التجارية على تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية، نظرا لارتفاع نسبة الاحتياطي الإلزامي، على الرغم من ارتفاع قيمة الودائع لدى البنوك بالعملة المحلية عام 1999م إلى 100702.9 مليون ريال، كما ارتفعت قيمة الودائع بالعملة الأجنبية إلى ما يعادل 111667.6 مليون ريال. وقد ترتب على رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع انخفاض مقدرة البنوك التجارية على تقديم القروض والتسهيلات التجارية، حيث انخفض معدل النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية من 106% عام 1997م إلى 22% عام 1998م ثم إلى 13% عام 1999م، هذا مع عدم إغفال الدور الذي لعبه ارتفاع أسعار الفائدة على أذون الخزانة في توجيه جزء هام من الفوائض المالية للبنوك التجارية نحو الاستثمار في أذون الخزانة.

وقد أدى التحسن في أداء الاقتصاد اليمني خلال الأعوام 1999، 2000م وانخفاض معدلات التضخم السنوية من 10.2% في ديسمبر 1999م إلى 8.5% في ديسمبر 2000م إلى انخفاض حدة الضغوط على الاقتصاد الوطني وحدوث استقرار نسبي في مستويات الأسعار المحلية، ولذلك قررت السلطات النقدية في يوليو 2000م تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالعملات المحلية من 15% إلى 10%، كما قررت السلطات النقدية تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالعملات الأجنبية من 20%إلى 10%[4]، وذلك بهدف تحرير المزيد من الموارد المالية لدى البنوك التجارية واستخدامها في مجالات تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية، وقد استمرت السلطات النقدية عام 2001م في العمل بنفس نسبة الاحتياطي الإلزامي السابقة على الودائع لدى البنوك التجارية بالعملتين المحلية والأجنبية[5]، مما ساهم في ظل الارتفاع في قيمة الودائع لدى البنوك التجارية في زيادة مقدرة الجهاز المصرفي على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية.

وقد شهد عام 2002م ثبات نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالعملتين المحلية والأجنبية عند 10%، مما ساهم في زيادة مقدرة الجهاز المصرفي على خلق الائتمان، خاصة في ظل ارتفاع قيمة الودائع بالعملة المحلية لدى

---

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 1998م، مرجع سابق، ص 28.

[2] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م، (صنعاء، الميثاق للطباعة والنشر، يونيو 2004م)، ص 190.

[3] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 1999م، مرجع سابق، ص 48.

[4] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2000م، مرجع سابق، ص 46.

[5] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2001م، مرجع سابق، ص 50.

الجهاز المصرفي والتي وصلت عام 2002م إلى 206226.7 مليون ريال، كما ارتفعت قيمة الودائع بالعملة الأجنبية إلى ما يعادل 219108.4 مليون ريال خلال نفس العام.

وقد ساهم انخفاض متوسط أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات من 25- 30% عام 1995م إلى 15-20% عام 2002، في تمويل المشروعات الاستثمارية في الاقتصاد الوطني بتكلفة منخفضة. أما عام 2003م فقد شهد حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، نظراً للظروف التي شهدتها المنطقة، بسبب حالات عدم اليقين التي سبقت الحرب على العراق، مما ترتب عليه حدوث ضغوط كبيرة على أسعار الصرف، نظراً لزيادة إقبال الأفراد على تحويل مدخراتهم بالعملة الوطنية إلى وحدات النقد الأجنبي وخاصة الدولار الأمريكي، ولذا قررت السلطات النقدية رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى البنوك بالعملة الأجنبية من 10% إلى 20%، وذلك بغرض الحد من مقدرة البنوك التجارية على منح التسهيلات بالعملة الأجنبية بهدف الحد من المضاربة على النقد الأجنبي والمحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية، كما قامت السلطات النقدية عام 2003م -هدفا منها في تحقيق الاستقرار في السوق النقدية والمحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية- ببيع 628 مليون دولار أمريكي بهدف امتصاص فائض الطلب المحلي على النقد الأجنبي، وتخفيض حدة المضاربة في سوق الصرف الأجنبي وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية[1]. أما نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالعملة المحلية فقد اتسمت بالثبات عند 10% منذ يوليو 2000م. وقد شهد عام 2003م زيادة في مقدرة البنوك التجارية على منح قروض وتسهيلات ائتمانية بالعملة الوطنية نظراً لانخفاض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالعملة المحلية، بالإضافة إلى الزيادة في قيمة الودائع لدى البنوك التجارية بالعملة المحلية والتي وصلت عام 2003م إلى 258081.6 مليون ريال[2]. أما فيما يتعلق بمقدرة البنوك التجارية على تقديم قروض بالعملة الأجنبية، فعلى الرغم من الزيادة في حجم الودائع بالعملة الأجنبية لدى البنوك التجارية والتي وصلت عام 2003م إلى ما يعادل 270477.7 مليون ريال؛ إلا أن رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي ساهم في انخفاض مقدرة البنوك التجارية على منح قروض وتسهيلات ائتمانية بالعملة الأجنبية.

2-1-3 سياسة سعر إعادة الخصم:

تلجأ السلطات النقدية إلى استخدام هذه الوسيلة خلال فترات التضخم عند زيادة حجم الائتمان المحلي في الاقتصاد الوطني عن المستوى الأمثل، وذلك بهدف الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان[3]، ويتم ذلك من خلال قيام البنك المركزي برفع سعر الفائدة على القروض التي يمنحها للبنوك التجارية ورفع سعر إعادة الخصم على الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الائتمان المقدم للبنوك التجارية، والتي تقوم في نفس الوقت برفع أسعار الفائدة على القروض المقدمة للأفراد والمؤسسات ورفع أسعار الخصم على الأوراق التجارية المقدمة من عملائها، مما يدفعهم إلى التقليل من طلب الحصول على القروض

---

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث، التقرير السنوي لعام 2003م، (صنعاء، 2004م)، ص 47.

[2] نفس المرجع، ص 101.

[3] أحمد عصام الدين، "فعالية السياسات النقدية في الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي"، (جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1989م)، ص227.

وخصم ما لديهم من أوراق تجارية لدى البنوك التجارية لارتفاع أعبائها، مما يقلل من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان ويحد من الزيادة في حجم الائتمان في الاقتصاد الوطني[1].

وقد شهد سعر إعادة الخصم انخفاضا من 28.51% عام 1996م إلى 15% عام 1997م؛ وذلك نظرا للتحسن في أداء الاقتصاد الوطني وانخفاض معدل التضخم، ثم أخذ سعر إعادة الخصم في الارتفاع عـام 1998م نظـرا لارتفاع العجز في الموازنة العامة نتيجة الانخفاض في حجم الإيرادات النفطية، كما شهد سـعر إعـادة الخـصم انخفاضا من 18.53% عام 1999م إلى 13.90% عام 2002م، ثم أخذ في الارتفاع عام2003م إلـى 16.50%. وعلى الرغم من أهمية سعر إعادة الخصم في التحكم في حجم الائتمان المحلي في الاقتصاد الوطني، إلا أن نجـاح هذه السياسة في تحقيق ذلك يتطلب وجود سوق منظمة لتداول الأوراق المالية التي يقبل البنـك المركـزي إعـادة خصمها أو تقديم قروض بضمانها[2]، كما يقلل من فعالية سياسة سعر إعادة الخصم في الحد من نمو حجم الائتمان في الاقتصاد اليمني ارتفاع نسبة فروع البنوك الأجنبية في مكونات الجهاز المصرفي اليمني، نظرا لانخفاض إقبال تلك الفروع على الاقتراض من البنك المركزي لارتفاع احتياطياتها النقدية والاعتماد علـى مراكزهـا الرئيـسية للحصول على احتياجاتها من السيولة النقدية، مما يقلل من تأثير البنك المركزي على أنشطتها الائتمانية.

4-1-2 إصلاحات أخرى في مجال السياسة النقدية:

قامت السلطات النقدية في إطار إصلاح الإختلالات في جوانب السياسة النقدية بتنفيذ عـدد مـن الإجـراءات الإضافية والتي من أهمها ما يلي:-

2-1-4-1 تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية:

يعد تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية من أهم عناصر برنامج التثبيت الاقتصادي التي يدعمها صـندوق النقد الدولي؛ وذلك على اعتبار أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ينعكس في صورة ارتفاع أسعار الـسلع المستوردة مقيمة بالعملة المحلية، مما يساهم في انخفاض حجم الطلب الكلي على الواردات، وفي نفس الوقت يؤدي تنفيذ سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى انخفاض أسعار الصادرات الوطنية مقيمة بالعملة الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية وتحقيق زيادة في حصيلة الاقتصاد الوطني من النقد الأجنبي نتيجة الزيادة في حجم الصادرات، وتحقيق التوازن في ميزان المـدفوعات والميـزان التجـاري[3] والمساهمة في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية[4].

---

(1) العطوي إيمان، مرجع سابق، ص 57.

(2) بركان زهيه، مرجع سابق، ص126.

(3) رنان راضيه، "أنظمة سعر الصرف في البلدان النامية ودورها في مكافحة التضخم في ظل التحولات المالية الدولية دراسة حالة البلدان الناشئة(الشيلي والمكسيك)"،(جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002/2001م، ص47.

(4) برتون دافيد، غلمان مارتن، "سياسة سعر الصرف وصندوق النقد الدولي"، التمويل والتنمية، عدد (3)، واشنطن، سبتمبر 1991م، ص ص 20-21.

إلا أن نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في تحقيق زيادة في حصيلة الصادرات الوطنية يعتمد على تحقق شروط أساسية تتمثل فيما يلي[1]:-

- تمتع الصناعة المحلية (العرض المحلي) بدرجه كافية من المرونة، بحيث تتمكن مؤسسات الإنتاج المحلي من تحقيق زيادة في حجم إنتاجها لتلبية متطلبات الاستهلاك المحلي والوفاء بالطلب الخارجي المتزايد على الصادرات المحلية.
- ثبات أسعار بيع السلع المنتجة محليا في السوق المحلية، كما أنه في حالة ارتفاع الأسعار في السوق المحلية فإن ذلك الارتفاع يجب أن يكون أقل من نسبة التخفيض في قيمة العملة الوطنية، حيث أن ارتفاع أسعار بيع المنتجات في السوق المحلية بنسبة أكبر من نسبة التخفيض يلغي الأثر الناجم عن تخفيض القيمة الخارجية في زيادة حجم الصادرات.
- ثبات تكاليف الإنتاج، حيث يؤدي ارتفاع تكاليف الإنتاج ممثلة في تكاليف المواد الخام أو أجور العمالة أو غيرها من نفقات الإنتاج إلى ارتفاع أسعار بيع المنتجات المحلية، في ظل رغبة المنتجون المحافظة على مستوى أرباحهم، مما يقلل من القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في السوق الدولية.
- مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية، بحيث يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى زيادة حجم الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية.
- عدم قيام الصناعات المنافسة في الدول الأخرى باتخاذ إجراءات مضادة لمواجهة سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية. كما يتطلب نجاح سياسة التخفيض عدم قيام الحكومات في البلدان المستوردة برفع أسعار التعريفة الجمركية على الصادرات الوطنية، لأن ذلك يؤدي إلى فقدان الصادرات المحلية للميزة التنافسية الناجمة عن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

وقد قامت السلطات النقدية بتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية (الريال) من 12.01 ريال/ دولار أمريكي (ويمثل السعر السائد خلال الفترة فبراير 1990م – مارس 1995م) إلى 50.04 ريال / دولار أمريكي في إبريل 1995م، حيث بلغت نسبة التخفيض في القيمة الخارجية للريال اليمني 317%، ثم قامت السلطات النقدية بإجراء التخفيض الثاني في 17 يناير 1996م، حيث تم تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية من 50.04 ريال / دولار أمريكي إلى 100 ريال / دولار أمريكي، وبلغت نسبه التخفيض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية 100%، كما قررت السلطات النقدية في يوليو من نفس العام تعويم الريال اليمني عند مستوى 125 ريال / دولار أمريكي، بحيث تتحدد قيمة الريال وفق آلية السوق بناء على تفاعل قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية[2]. ويعد تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية أحد عناصر برنامج الإصلاحات الاقتصادية في إطار تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي (مارس 1995- يونيو1997م)، وبرنامج الإصلاح الهيكلي المعزز (يوليو 1997- يونيو 2000م).

---

[1] زكي رمزي (1980م)، مرجع سابق، ص 416.

[2] الشماحي على، مرجع سابق، ص 28.

ويتمثل الهدف من تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حسبما جاء في برنامج الإصلاحات الاقتصادية فيما يلي:-

1. زيادة معدل النمو في الاقتصاد الوطني، من خلال العمل بأسعار صرف حقيقية.
2. معالجه الاختلال في ميزان المدفوعات والميزان التجاري في الاقتصاد الوطني، من خلال تشجيع الصادرات الوطنية والحد من نمو الواردات، وبما يساهم في زيادة حصيلة الاقتصاد الوطني من النقد الأجنبي.
3. تحقيق زيادة في قيمة الإيرادات العامة من خلال تحرير أسعار الصرف، حيث يساهم تخفيض القيمة الخارجية وإلغاء سعر الصرف لأغراض التقييم الجمركي إلى زيادة كمية الإيرادات المتأتية من الضرائب على السلع المستوردة. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات النقدية نفذت إجراءات أخرى في مجال سعر الصرف قبل تعويم القيمة الخارجية للعملة الوطنية، تمثلت في قرار السلطات النقدية في أغسطس 1990م التخلي عن تمويل معاملات الأفراد والقطاع الخاص بالنقد الأجنبي، بحيث تعتمد في الحصول على احتياجاتها من النقد الأجنبي من سوق الصرف الموازي، مما شكل اعترافا ضمنياً من السلطات النقدية بدور سوق الصرف الموازي في تحديد القيمة الخارجية للعملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية، والاعتماد على سوق الصرف الموازي في تمويل نحو 80% من المعاملات في الاقتصاد الوطني[1].

2-4-1-2 استقلالية البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية:

يساهم التوسع في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني[2]؛ نظرا لاعتماد البنك المركزي في تغطية الزيادة في حجم الائتمان المقدم للحكومة لأغراض تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدارات النقدية الجديدة، مما يساهم في زيادة كمية النقود في الاقتصاد الوطني بنسبة تفوق الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يعكس حالة التبعية التي تربط البنك المركزي بالحكومة، من خلال توفير الموارد المالية التي تتطلبها تنفيذ السياسة المالية التوسعية للحكومة، حيث شهد الائتمان الحكومي من البنك المركزي ارتفاعا في قيمته 74913.7 مليون ريال بنسبة 99.78% من حجم الائتمان المصرفي للبنك المركزي عام 1990 إلى 180586 مليون ريال بنسبة 99.94% من حجم الائتمان المصرفي للبنك المركزي عام 1994م، وفي نفس الوقت ارتفع النقد المصدر للتداول من 40910.3 مليون ريال عام 1990م[3] إلى 112945.4 مليون ريال عام 1994م[4]، بزيادة في قيمة النقد المصدر للتداول خلال الفترة بلغ 72035.1 مليون ريال بنسبة 176%. وقد سعت السلطات النقدية إلى الحد من نمو حجم الائتمان الحكومي من خلال رفع أسعار الفائدة على القروض الحكومية وخضوعها لنفس أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات في السوق النقدية، وذلك

---

(1) نفس المرجع، ص32.

(2) معتوق سهير محمود، "سياسة التمويل التضخمي ومدى فاعليتها في السنوات التسعينية"، بحوث ووثائق المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر للاقتصاديين المصريين المنعقد في القاهرة خلال الفترة 1- 3 ديسمبر 1990م، (القاهرة، كتاب صادر عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 1992م)، ص11.

(3) اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1991م، مرجع سابق، ص58.

(4) اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1994م، مرجع سابق، ص47.

بهدف الحد من حالة تبعية البنك المركزي للحكومة. وقد أدت الإجراءات التي نفذتها السلطات النقدية إلى انخفاض حجم الائتمان الحكومي من البنك المركزي من 180586 مليون ريال عام 1994م إلى 205.6 مليون ريال عـام 2003م[1].

وتعزيزا لاستقلالية البنك المركزي صدر القانون رقم (14) لسنة 2000م بشأن البنك المركزي اليمني، والذي أكد على الاستقلالية المالية والإدارية للبنك المركزي، كما تضمن القانون استقلالية البنك المركزي اليمني فـي أداء مهامه، وعدم السماح لأي جهة بالتدخل في أنشطة البنك أو محاولة التأثير على قراراته. حيـث يتطلـب تحقيـق الاستقلالية في أداء البنك المركزي عدم خضوع عملية تعيين أو عزل رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك المركزي للحكومة، نظرا لما يترتب عليه من التدخل في قرارات البنك وتسيير أنشطته وفقا لمـصلحتها[2]، بالإضـافة إلـى وضع أهداف محددة للبنك المركزي تؤكد استقلاليته عن الحكومة وتضع قيودا على تمويل عجز الموازنة العامـة عن طريق التوسع في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي[3].

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

2-2-1 الإنفاق الحكومي:

ساهمت الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمنـي خـلال الفتـرة 1990- 1994م؛ نظرا للدور الذي تمارسه الزيادة في حجم الإنفاق العام في خلق دخول نقدية تساهم فـي خلـق طلب إضافي على السلع، وذلك باعتبار الإنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب المحلي، بحيث تنعكس الزيـادة فـي حجم الإنفاق الحكومي في صورة ارتفاع حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما يؤدي في ظـل محدوديـة العرض الحقيقي منها إلى زيادة فجوة فائض الطلب ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، بالإضافة إلـى الدور الذي تمارسه الزيادة في تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الاقتراض من البنك المركـزي. وقـد هـدفت السلطات الحكومية إلى ترشيد الإنفاق الحكومي بهدف خفض العجز في الموازنة العامة باعتباره من أكثر العوامل تأثيرا في حجم الطلب الكلي[4]، وبما يكفل الحد من نمو حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

2-2-1-1 تطور الإنفاق الجاري خلال الفترة 1995- 2003م:

شهد الإنفاق الجاري ارتفاعا في قيمته توضحه الأرقام الواردة في الجدول رقم(35) من 99401 مليون ريال

---

(1) اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث، التقرير السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص 56.

(2) بركان زهيه، مرجع سابق، ص 139.

(3) العطوي إيمان، مرجع سابق، ص ص 54-55.

(4) فؤاد ياسمين محمود، "أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر"، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1996م)، ص82.

عام 1995م[1] إلى 526351 مليون ريال عام 2003م[2]، بزيادة في قيمة النفقات الجارية خـلال الفتـرة بلغـت 426950 مليون ريال بنسبة 429%، مما يشير إلى أن الإنفاق الجاري قد زاد خلال الفترة بأكثر من أربع مرات، أما نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي النفقات العامة فقد انخفضت من 82.92% عام 1995م إلـى 67.73% عـام 2003م.

ويرجع الانخفاض في نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي النفقات العامة خلال الفترة إلى الإجراءات التي نفذتها السلطات الحكومية في إطار تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، بموجب قرارات مجلس الوزراء الصادرة فـي مارس 1995م والتي تضمنت تخفيض النفقات الجارية وتقليص اعتماد البنود الاستهلاكية فـي الموازنـة العامـة وخاصة الإنفاق على الرواتب والأجور، وتخفيض نفقات البعثات الدبلوماسية في الخارج من خلال تخفيض عـدد العاملين فيها*، بالإضافة إلى إلغاء عدد من الملحقيات العسكرية، الثقافية، الإعلامية والصحية في عدد من البلدان، وتقليص المشاركات الخارجية[3]، كما تضمنت تلك الإجراءات إلغاء الدعم على عدد من الـسلع الغذائيـة (الأرز، الحليب، السكر) والأدوية.

وقد تضمنت قرارات مجلس الوزراء تجميد التوظيف باستثناء خريجي الجامعـات والمعاهـد التخصـصية، بالإضافة إلى تخفيض عدد المدرسين غير اليمنيين والعمالة الأجنبية في أجهـزة الدولـة بنـسبة 25%، والتـزام مؤسسات الدولة وهيئاتها المختلفة بإيقاف التعاقدات الجديدة إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء[4]. وقـد أدت تلك الإجراءات إلى تخفيض نسبة الإنفاق على الرواتب والأجور إلى إجمالي النفقات العامة من 53.73% عام 1994م إلى 53.16% عام 1995م، كما انخفضت نسبة الإنفاق على السلع والخدمات إلى إجمالي النفقات العامـة من 11.38% عام 1994م إلى 7.35% عام 1995م.

وقد أدت النجاحات التي تحققت خلال المرحلة الأولى من برنامج الإصلاحات الاقتصادية إلى البدء في تنفيـذ المرحلة الثانية من البرنامج خلال الفترة (يناير 1996 – يونيو 1997م) والتي تضمنت استمرار تخفيض الإنفاق الجاري، وذلك من خلال مواصلة تخفيض حجم الإنفاق على الرواتب والأجور والإنفاق على السلع والخدمات، كما تضمنت المرحلة الثانية تخفيض الدعم الموجه لسلعتي القمح والدقيق، من خلال قيام السلطات الحكوميـة بتعـديل سعر الصرف الجمركي المستخدم لتقييم الواردات من سلعتي القمح والدقيق من 12 ريال للـدولار خـلال الفتـرة السابقة لتنفيذ البرنامج إلى 30 ريال للدولار، حيث يؤدي استخدام السلطات الحكومية لسعر صرف منخفض لتقييم الواردات من سلعتي القمح والدقيق يقل عن سعر الصرف في السوق الموازي إلى تحميل الموازنة العامة أعباء

---

[1] اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(4)، مرجع سابق، ص53.

[2] اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(20)، يوليو2005م، ص59.

* تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ قرار تخفيض العاملين في السفارات اليمنية في الخارج وإلغاء عدد من الملحقيات وعدم شراء الأثـاث ووسائل النقل لم ينفذ حسبما خطط له، وذلك لنفوذ الأفراد الذين كانوا سيتضررون من تنفيذ ذلك القرار.

[3] عامر عبد الكريم، مرجع سابق، ص 20.

[4] البشاري أحمد، مرجع سابق، 309.

جدول رقم (35) يوضح تطور النفقات الرأسمالية والاستثمارية
خلال الفترة 1995-2003م

(مليون ريال)

السنوات	النفقات الجارية	% من إجمالي النفقات العامة	النفقات الرأسمالية والاستثمارية	% من إجمالي النفقات العامة
1995	99401	82.92	13798	11.51
1996	177593	76.30	31919	13.71
1997	244095	79.36	46083	14.98
1998	231550	76.82	47609	15.79
1999	266568	77.73	54886	16
2000	381913	76.01	90821	18.08
2001	394249	75.47	82742	15.84
2002	441378	74.31	111549	18.78
2003	526351	67.73	198430	25.54

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- بالنسبة لبيانات عام 1995م اليمن، وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(9)، أكتوبر 2002م، ص ص 64-65.
- بالنسبة لبيانات الأعوام 1996-1998م اليمن، وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(13)، أكتوبر 2003م، ص ص 67-68.
- بالنسبة لبيانات الأعوام 1999-2003م اليمن، وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(20)، يوليو 2005م، ص ص 59-60.

مرتفعة تمثل الفارق بين سعر الصرف المستخدم في عملية التقييم وسعر الصرف في السوق الموازي، ولذا لجأت الحكومة اليمنية إلى التخلص من تلك الأعباء عن طريق الرفع التدريجي لمبالغ الدعم المخصصة لتلك السلع، حيث تم تقليص نحو 30- 40% من مبالغ الدعم لسلعتي القمح والدقيق خلال عام 1996م[1].

كما أدت الإجراءات التي نفذتها السلطات الحكومية في مجال تخلي الحكومة عن مسئوليتها في توظيف القوى العاملة إلى انخفاض حجم الإنفاق على الرواتب والأجور كنسبة من إجمالي النفقات العامة من 53.16% عام 1995م إلى 31.78% عام 1996م[2]. أما نسبة الإنفاق على السلع والخدمات إلى إجمالي النفقات العامة فقد ارتفعت من 7.35% عام 1995م إلى 11.97% 1996م وذلك كنتيجة لتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية من 50.04 ريال للدولار في إبريل1995م إلى 100 ريال للدولار في يناير 1996م[3]، مما ساهم في ارتفاع حجم الإنفاق على السلع والخدمات .

---

[1] عامر عبد الكريم ، مرجع سابق، ص 21.

[2] اليمن وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومية، عدد (9)، أكتوبر 2002م، ص 70.

[3] الشماحي علي، مرجع سابق، ص ص 36-39

وفي ضوء النجاحات التي تحققت خلال المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الإصلاحات الاقتصادية، بدأت السلطات الحكومية بتنفيذ المرحلة الثالثة من برنامج الإصلاحات الاقتصادية (يوليو 1997- يونيو 2000م)، والتي اتسمت بمواصلة السلطات الحكومية انتهاج سياسة تخفيض حجم الإنفاق العام الجاري، من خلال تقليص الاعتمادات المخصصة للإنفاق على الرواتب والأجور والإنفاق على السلع والخدمات ورفع الدعم التدريجي على سلعتي القمح والدقيق وبما يكفل تخفيض الأعباء على الموازنة العامة، حيث تم في يوليو 1997م تخفيض حجم الدعم لسلعتي القمح بنسبة 15% والدقيق بنسبة 14%، وقد شهدت النفقات الجارية ارتفاعا في نسبتها إلى النفقات العامة من 76.30%عام 1996م إلى 79.36%عام 1997م، نظراً للارتفاع في نسبة الإنفاق على السلع والخدمات والنفقات التحويلية الجارية إلى إجمالي النفقات العامة من 11.97%، 31.15% عام 1996م إلى 14.69%،35.54% عام 1997 على التوالي، أما الإنفاق على الرواتب والأجور فقد شهد انخفاضا في نسبته إلى إجمالي النفقات العامة من 31.78% عام 1996م إلى 26.71% عام 1997م، كما بلغت نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي النفقات العامة خلال عام 1999م 73.73%، وذلك لارتفاع نسبة الإنفاق على الرواتب والأجور من 31.06% من إجمالي النفقات العامة عام 1998م إلى 35.44% عام 1999م، كما شهدت النفقات الجارية ارتفاعا في قيمتها من 266568 مليون ريال عام 1999م إلى 381913 مليون ريال عام 2000م[1]، وذلك للزيادة في قيمة الإنفاق على الرواتب والأجور خلال عام 2000م والتي بلغت 22284 مليون ريال؛ نظرا للزيادة في رواتب المدرسين والعاملين في القطاع الصحي، بالإضافة إلى بدل غلاء المعيشة المعتمد لموظفي الدولة بنسبة 10% الذي بدأ تنفيذه في منتصف عام 2000م، لمواجهة الزيادة في مستويات الأسعار المحلية نتيجة الرفع الكلي للدعم عن السلع الغذائية الأساسية، كما شهد الإنفاق على الدفاع زيادة خلال عام 2000 م بلغت 14.9 مليار ريال، نظراً للزيادة في مرتبات العسكريين بنسبة 40% والمنفذ منذ منتصف عام 2000م[2]. كما شهد عام 2000م زيادة في قيمة نفقات الدعم بلغت 61381 مليون ريال، وذلك لارتفاع قيمة الدعم المخصص للمواد الغذائية والمشتقات النفطية خلال عام 2000م والذي بلغ 4301، 57080 مليون ريال على التوالي، كما شهد عام 2001م ارتفاعا في قيمة الإنفاق على الرواتب والأجور بلغت قيمته 20429 مليون ريال، وذلك للزيادة في الرواتب الأساسية لموظفي الدولة في المجالين المدني والعسكري بنسبة 15%،25% على التوالي، لتعويض الارتفاع في مستويات الأسعار المحلية نتيجة رفع سعر الديزل[3]. كما حققت النفقات السلعية والخدمية خلال نفس العام ارتفاعا في قيمتها بلغت 13001 مليون ريال، نتيجة الارتفاع في مستويات الأسعار المحلية نظراً لرفع أسعار المشتقات النفطية، بالإضافة إلى دور انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية في رفع أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية، وخاصة السلع المستوردة منها. كما شهدت النفقات الجارية ارتفاعا في قيمتها خلال عام 2002م بلغ 47129 مليون ريال؛ وذلك نظراً للارتفاع في قيمة الإنفاق على الرواتب والأجور خلال نفس العام بلغ

---

[1] اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للإحصاء والدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(20)، يوليو2005م، مرجع سابق، ص59.

[2] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2000م، مرجع سابق، ص ص 31- 32.

[3] نفس المرجع، ص ص 34- 35.

26726 مليون ريال نظراً للزيادة في رواتب المدرسين في قطاع التعليم بنسبة 20% والذي يمثلون نحو 40% من موظفي الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة إلى الزيادة في رواتب موظفي الدولة لتعويض الزيادة في مستويات الأسعار المحلية نتيجة رفع سعر الديزل بنسبة 15% في يوليو2001م[1]. كما شهد عام 2003م ارتفاعا في قيمة النفقات الجارية بمبلغ 84973 مليون ريال، وذلك للزيادة في قيمة الإنفاق على الرواتب والأجور والذي ارتفع خلال عام 2003م بمبلغ 13335 مليون ريال، والارتفاع في قيمة الدعم خلال عام 2003م بملغ 53602 مليون ريال، نظراً لارتفاع دعم المشتقات النفطية خلال نفس العام بملغ 52102 مليون ريال، وارتفاع دعم الكهرباء خلال نفس العام بملغ 1500 مليون ريال.

2-2-1-2 تطور النفقات الرأسمالية والاستثمارية خلال الفترة 1995- 2003م:

شهدت النفقات الرأسمالية والاستثمارية ارتفاعا في قيمتها توضحه الأرقام في الجدول السابق رقم (35)، من 13798 مليون ريال عام 1995م إلى 198430 مليون ريال عام 2003م[2]، بزيادة في قيمتها خلال الفترة 184632 مليون ريال بنسبة 1338% مما يشير إلى أن النفقات الرأسمالية والاستثمارية قد تضاعفت خلال الفترة بأكثر (13) مرة وقد حققت النفقات الرأسمالية والاستثمارية معدلات نمو سنوية متفاوتة بلغ متوسطها خلال السنوات 1995- 2003م 45.72%، وقد حقق عام 1996م أعلى معدل نمو سنوي خلال الفترة بلغ 131.33%، وذلك لارتفاع قيمة النفقات الرأسمالية والاستثمارية من 13798 مليون ريال عام 1995م إلى 31919 مليون ريال عام 1996م[3]، ويرجع الارتفاع في قيمة النفقات الرأسمالية والاستثمارية خلال عام 1996م، نظراً للارتفاع في نفقات حيازة المصانع والمعدات والمكينات الثقيلة من 1285 مليون ريال عام 1995م إلى 3088 مليون ريال عام 1999، والارتفاع في الإنفاق على أعمال البناء والتشييد من 7508 مليون ريال عام 1995م إلى 15453 مليون ريال عام 1996م، كما شهدت النفقات الرأسمالية والاستثمارية ارتفاعا في نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة من 11.51% عام 1995م إلى 13.71% عام 1996م، أما عام 1997م فقد شهد ارتفاعا في قيمة النفقات الرأسمالية و الاستثمارية بلغت 14164 مليون ريال؛ وذلك للارتفاع في قيمة الإنفاق على حيازة الأثاث ومعدات المكاتب من 583 مليون ريال عام 1996 إلى 1476 مليون ريال عام 1997م والارتفاع في قيمة الإنفاق على أعمال البناء والتشييد من 15453 مليون ريال عام 1996م إلى 24604 مليون ريال عام 1997م، كما ارتفعت نسبة النفقات الرأسمالية والاستثمارية إلى إجمالي النفقات العامة من 13.71% عام 1996م إلى 14.98% عام 1997م.

أما الأعوام 1998- 2000م فقد شهدت ارتفاعا في قيمة النفقات الرأسمالية والاستثمارية من 47609 مليون ريال عام 1998م إلى 90821 مليون ريال عام 2000م، بزيادة في قيمة النفقات الرأسمالية والاستثمارية خلال الفترة بلغت 43212 مليون ريال، وذلك للارتفاع في قيمة الإنفاق على أعمال البناء والتشييد من 29919 مليون ريال عام 1998م إلى 38905 مليون ريال عام 2000م، كما بلغت نسبة النفقات الرأسمالية والاستثمارية إلى

---

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص 36.

[2] اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للإحصاء والدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(20)، يوليو2005م، مرجع سابق، ص59.

[3] اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(4)، مرجع سابق، ص58.

إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 1998-2000 م 15.79%، 16%، 18.08% على التوالي، وذلك للتوسع فـي مشروعات البنية التحتية. كما شهدت الأعوام 2001-2003م ارتفاعا في قيمة النفقات الرأسمالية والاستثمارية من 82742 مليون ريال عام 2001م إلى 198430 مليون ريال عام 2003م[1]، وذلك للارتفاع في قيمة الإنفاق على المركبات ووسائل النقل من 3247 مليون ريال عام 2001م إلى 6582 مليون ريال عام 2003م، والارتفاع فـي قيمة الإنفاق على حيازة المصانع والمعدات والمكينات الثقيلة من 1072 مليون ريال عـام 2001م إلـى 25171 مليون ريال عام 2003م، كما ارتفع الإنفاق على أعمال البناء والتشييد من 45493 مليون ريال عام 2001م إلـى 72962 مليون ريال عام 2003م.

3-1-2-2 مصادر تمويل الإنفاق العام خلال السنوات 1995- 2003م:

ساهم الارتفاع في نسبة مساهمة الائتمان المحلي في تمويل النفقات العامة في تغذية الضغوط التـضخمية مـن خلال الزيادة في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي بلغ متوسـطه خـلال الـسنوات 1990- 1994م 35.42% من إجمالي النفقات العامة، نتيجة الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي وانخفاض نسبة مساهمة الإيـرادات المحلية في تمويل النفقات العامة والتي بلغ متوسطها خلال نفس الفترة 62.24%، كما بلغ متوسط نسبة مـساهمة المساعدات والقروض الخارجية 2.34% من إجمالي قيمة النفقات العامة خلال نفس الفترة. ولذا سعت الـسلطات الحكومية من خلال تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية إلى رفع نسبة مساهمة الإيرادات الجارية المحليـة فـي تغطية النفقات العامة من خلال إصلاح هيكل النظام الضريبي والإصلاحات في مجال التعريفة الجمركيـة، كمـا شهدت الإيرادات النفطية تحسناً في عائداتها السنوية، وذلك حسبما توضحه الأرقام الواردة في الجدول رقم (36)، والتي تشير إلى ارتفاع الإيرادات المحلية من 89652 مليون ريال عام 1995م إلى 664246 مليون ريـال عـام 2003م، كما ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات المحلية في تغطية النفقات العامة من 74.78% عـام 1995م إلـى 93.44% عام 1997م وذلك حسبما توضحه الأرقام الواردة في الجدول رقم (37)، وذلك نظرا للزيادة في قيمـة الإيرادات النفطية وارتفاع نسبة مساهمتها في تغطية النفقات العامة من 19.43% عام 1995م إلى 54.28% عام 1997م، وفي مقابل الزيادة في نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل النفقات العامة خـلال الفتـرة 1995-1997م، شهدت الإيرادات الضريبية انخفاضا في نسبة مساهمتها في تمويل النفقات العامـة مـن 35.59% عـام 1995م إلى 24.91% عام 1997م. كما أنه في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة مساهمة الإيرادات المحلية في تمويل الإنفاق العام شهد الاقتراض المحلي والمنح الخارجية انخفاضا في نسبة مساهمتها في تمويل النفقات العامـة مـن 22.16%، 1.47% عام 1995م إلى 2.54%، 0.63% عام 1997م على التوالي، حيث شهد الاقتراض المحلـي انخفاضا في قيمته من 26566 مليون ريال عام 1995م إلى 7816 مليون ريال عام 1997م.

---

[1] اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للإحصاء والدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(20)، مرجع سابق، ص59.

جدول رقم (36) يوضح مصادر تمويل النفقات العامة
خلال الفترة 1995-2003م

(مليون ريال)

السنوات	النفقـــات العامة	الإيرادات المحلية	عجـــــز الموازنة	مصادر تمويل عجز الموازنة العامة		
				المنح الخارجية	القروض الخارجية	الاقتراض المحلي
1995	119880	89652	30228	1762	1900	26566
1996	232755	216056	16699	4811	11358	530
1997	307568	287388	20180	1938	10426	7816
1998	301431	222161	79270	5494	16915	56861
1999	342933	326416	16517	10415	23960	(17858)
2000	502440	583715	(81275)	5069	11118	(97462)
2001	522367	546763	(24396)	6321	8995	(39712)
2002	593937	561284	32653	7701	10668	14284
2003	777087	664246	112841	8335	15634	88872

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- بالنسبة لبيانات عام 1995م اليمن، وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(9)، أكتوبر 2002م، صفحات متنوعة.
- بالنسبة لبيانات الأعوام 1996-1998م اليمن، وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(13)، أكتوبر 2003م، صفحات متنوعة.
- بالنسبة لبيانات الأعوام 1999-2003م اليمن، وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(20)، يوليو 2005م، صفحات متنوعة.

أما القروض الخارجية فقد شهدت ارتفاعا في نسبة مساهمتها في تمويل النفقـات العامـة مـن 1.58% عـام 1995م إلى 4.88% عام 1996م، ثم أخذت في الانخفاض إلى 3.39% من حجم الإنفاق العام عام 1997م. أمـا عام 1998 فقد شهد انخفاضا في نسبة مساهمة الإيرادات المحلية في تمويل الإنفاق العام إلـى 73.70%، وذلـك للانخفاض في نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل النفقات العامة والتي بلغت خلال عام 1998م 33.02%؛ وذلك نظراً للتدهور في أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى انخفاض الكمية المـصدرة مـن حـصة الحكومة[1]، وفي الوقت نفسه شهدت الإيرادات الضريبية ارتفاعا في نسبة مساهمتها في تمويل النفقات العامة مـن 24.91% عام 1996م إلى 26.52% عام 1997م، كما ارتفعت نسبة مساهمة الاقتراض المحلي في تمويل النفقات العامة إلى 18.86%، كما شهد عام 1999م ارتفاعا في نسبة مساهمة الإيرادات المحلية في تمويل النفقات العامـة إلى 95.18%، وفي نفس الوقت ارتفعت نسبة مساهمة المنح الخارجية والقروض الخارجية في تمويـل النفقـات العامة من 1.82%، 5.61% عام 1998م إلى 3.04%، 6.99%عام 1999م على التوالي.

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 1998م، مرجع سابق، ص ص 28-29.

جدول رقم (37) يوضح تطور نسبة مساهمة المصادر المحلية والأجنبية
في تمويل النفقات العامة خلال الفترة 1995-2003م

%

السنوات	الإيرادات المحلية	المنح الخارجية	الاقتراض الخارجي	الاقتراض المحلي
1995	74.78	1.47	1.58	22.16
1996	92.82	2.07	4.88	.23
1997	93.44	0.63	3.39	2.54
1998	73.70	1.82	5.61	18.86
1999	95.18	3.04	6.99	(5.21)
2000	116.18	1	2.21	(19.39)
2001	104.67	1.2	1.72	(7.59)
2002	94.5	1.3	1.80	2.4
2003	85.48	1.07	2.01	11.44

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الجدول السابق رقم (36).

وقد أسهمت الزيادة في كمية الصادرات النفطية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية[1] إلى ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل النفقات العامة من 50.98% عام 1999م إلى 74.84% عام 2000م، كما شهدت الإيرادات الضريبية والمنح الخارجية والقروض الخارجية انخفاضا في نسبة مساهمتها في تمويل النفقات العامة من 26.08%، 3.04%، 6.99% عام 1999م إلى 22%، 1%، 2.21% عام 2000م على التوالي. وقد أدى انخفاض متوسط أسعار تصدير النفط الخام من 27.39 دولار للبرميل عام 2000م إلى 23.02 دولار للبرميل عام 2001م، بالإضافة إلى انخفاض حصة الحكومة من صادرات النفط الخام من 196.4 ألف برميل يومياً من إجمالي الصادرات خلال عام 2000م إلى 188.6 ألف برميل يومياً خلال عام 2001م[2]. وتراجع حصة الحكومة من صادرات النفط إلى 178.4 ألف برميل يومياً عام 2002م[3] إلى انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات المحلية في تمويل النفقات العامة من 116.18% عام 2000م إلى 85.48% عام 2003م، وذلك لانخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام من 74.84% عام 2000م إلى 52.75% عام 2003م. كما حققت الإيرادات الضريبية انخفاضا في نسبة مساهمتها في تمويل النفقات العامة من 22% 2000م إلى 19.68% عام 2003م. أما الاقتراض المحلي فلم يشهد زيادةً في نسبة مساهمته في تمويل النفقات العامة خلال السنوات 1999- 2001م وذلك نتيجة للتحسن الذي طرأ على الإيرادات الجارية المحلية، إلا أن نسبة مساهمة

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2000م، مرجع سابق، ص 28.
[2] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2001م، مرجع سابق، ص 30.
[3] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص32.

الاقتراض المحلي في تمويل الإنفاق العام أخذت في الارتفاع بعد ذلك من 2.40% عام 2002م إلى 11.44% عام 2003م، نظراً للانخفاض الذي طرأ على الإيرادات المحلية الجارية خلال تلك السنوات.

مما سبق يتضح ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات المحلية في تمويل النفقات العامة بلغ متوسطها خلال السنوات 1995 - 2003م 92.3%، كما بلغ متوسط نسبة مساهمة المنح الخارجية، القروض الخارجية، الاقتراض المحلي في تمويل النفقات العامة خلال نفس الفترة 1.51%، 3.35%، 2.83% على التوالي، مما يشير إلى الدور الذي مارسته الزيادة في حجم الإيرادات المحلية في وارتفاع نسبة مساهمتها في تغطية النفقات العامة خلال الفترة 1995 - 2003م في الحد من الضغوط التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الإنفاق العام.

2-2-2 الضرائب:

تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها السلطات الحكومية في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة الضغوط التضخمية، حيث تمتاز الضرائب بمرونتها، نظرا لإمكانية استخدامها في مختلف الظروف الاقتصادية[1]. ففي فترات التضخم والتي تتسم بزيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل محدودية كميات العرض الحقيقي منها، نتيجة جمود جهاز الإنتاج المحلي، مما يدفع بمستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، الأمر الذي يتطلب تدخل السلطات الحكومية ممثلة بمصلحة الضرائب من خلال اتخاذ الإجراءات التي تكفل الحد من نمو معدلات الطلب الكلي على السلع والخدمات، سواء من خلال رفع معدلات الضرائب القائمة أو استحداث ضرائب جديدة، يؤدي تطبيقها إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع أو استيرادها، الأمر الذي ينعكس في صورة ارتفاع أسعار بيعها، مما يقلل من حجم الطلب الكلي عليها، كما تلجأ السلطات الحكومية إلى إخضاع دخول الأفراد والمؤسسات لمعدلات ضريبية مرتفعة تساهم في امتصاص جزء من القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات في المجتمع، وبما يؤدي إلى تخفيض حجم الدخول النقدية المخصصة لأغرض الاستهلاك، مما يساهم في انخفاض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات ويؤدي إلى تضييق فجوة فائض الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية.

كما يؤدي قيام مصلحة الضرائب برفع معدلات الضرائب على الواردات إلى ارتفاع تكاليف استيرادها، وبالتالي ارتفاع أسعار بيعها في السوق المحلية، مما يقلل من حجم الطلب عليها وتوجيه الزيادة في حجم الدخول النقدية من الاستهلاك إلى الزيادة في تكوين المدخرات. وترجع أهمية السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مستوى الاقتصاد القومي من خلال زيادة نسبة الضرائب التي تستقطعها الدولة من إجمالي الدخل القومي، والذي ينعكس في صورة انخفاض الجزء المتبقي من الدخل القومي المخصص لأغراض الإنفاق الاستهلاكي، مما يساهم في كبح نمو الطلب الكلي على السلع والخدمات والقضاء على فجوة فائض الطلب وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، كما تساهم العائدات الضريبية في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل

---

[1] عبد الرحمن مصطفى رضا، مرجع سابق، ص 249.

مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يقلل من اللجوء إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي والذي يعد من أكثر العوامل التي تساهم في تغذيه الضغوط التضخمية[1].

ويتطلب نجاح استخدام السياسة الضريبية في الحد من تفاقم معدلات التضخم أن يساندها تشريع ضريبي واضح المعالم يساهم في تحقيق أهدف فرض الضريبة، بالإضافة إلى وعـي ضـريبي متنـامي لـدى المكلفـين بـأداء الضريبة[2].

2-2-2-1 التعديلات في التشريع الضريبي خلال الفترة 1995- 2003م:

نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه السياسة الضريبية في الحد من تفاقم الضغوط التضخمية، وذلـك مـن خـلال تخفيض حجم الدخول النقدية الحقيقية المخصصة لأغراض الإنفاق على الاستهلاك، سواء من خلال رفع معـدلات الضرائب القائمة أو من خلال توسيع نطاق فرض الضرائب (توسيع القاعدة الضريبية)، بحيث تخـضع دخـول جديدة للاستقطاعات الضريبية، ولذا قامت السلطات الحكومية ممثلة بمصلحة الضرائب بتعديل بعض مواد القوانين الضريبية القائمة أو إلغاؤها، وبما من شأنه إخضاع جز أكبر من الدخول والأرباح للاستقطاعات الضريبية وذلـك بهدف الحد من نمو معدلات الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، وتتمثـل أهم التعديلات التي تمت خلال الفترة 1995- 2003م فيما يلي:-

1. إلغاء المادة رقم (31) في القانون رقم (31) لسنة 1991م بشأن ضرائب الدخل وذلك بموجب أحكـام القـرار الجمهوري بالقانون رقم (12) لسنة 1999م والتي كانت تتضمن إعفاء أصحاب المهن غير التجاريـة وغيـر الصناعية الحاصلون على شهادات عليا فوق الجامعية ذات تخصص نادر من أداء الضريبة لمدة ثلاث سنوات متتالية[3]. ويأتي هذا الإلغاء بهدف إخضاع الدخول المتولدة مـن ممارسـة تلـك النـشاطات للاسـتقطاعات الضريبية، وبما يؤدي إلى امتصاص جزء من القوة الشرائية لدى الأفراد وزيادة العوائد الضريبية.
2. تعديل المادة رقم (48) في القانون رقم (31) لسنة 1991م بشأن ضرائب الـدخل بموجـب أحكـام القـرار الجمهوري بالقانون رقم (12) لسنة 1999م، والذي تضمن تعديل الشرائح التصاعدية لاحتـساب الـضرائب المستحقة على المكلفين من الدخول السنوية الخاضعة لضرائب الدخل على الأرباح التجارية والصناعية والمهن غير التجارية وغير الصناعية والأجور والمرتبات وما في حكمها من خلال رفع حد الإعفـاء الـسنوي مـن 24000 ريال إلى 36000 ريال وتعديل الشرائح التصاعدية إلى 10%، 15%، 20%، 25%، 30%، ومـا زاد عن 804001 ريال يحتسب بنسبة 35%[4] بدلا من الشرائح التصاعدية السابقة 3%، 6%، 9%، 12%، 16%، 22%، 28%، 32%، وما زاد على 52800 ريال يحتسب بنسبة 36%[5]، كما تـضمنت التعـديلات الضريبية في القانون السابق توقف تصاعد الضريبة على الرواتب والأجور وما في حكمها عنـد نـسبة 20%

---

(1) زكي رمزي (1980م)، مرجع سابق، ص ص 717- 718.

(2) عبد الرحمن مصطفى رضا، مرجع سابق، ص 251.

(3) مصلحة الضرائب، التشريعات الضريبية (1991- 2001)، (صنعاء، مصلحة الضرائب، 2001م)، ص 18.

(4) نفس المرجع، ص 21.

(5) نفس المرجع، ص ص 21- 22.

بدلا من 16% بالنسبة للمقيمين، 22% بالنسبة لغير المقيمين، كما يتم احتساب الضريبة على الدخل الخاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية والمهن غير التجارية وغير الصناعية بنسبة 35% على الشركات والوحدات التالية:-

- شركات الأموال وشركات الأشخاص .
- وحدات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط).
- الشركات ذات الامتياز بنوعيها المقيمة وغير المقيمة، باستثناء النسب الأعلى والواردة في الاتفاقيات المصادق عليها بقانون، وذلك بدلا من النسب السابقة والتي كانت محددة كما يلي*:-
- 32% بالنسبة لشركات الأموال ووحدات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط).
- 28% لشركات الأشخاص.
- 36% للشركات ذات الامتياز والشركات بجميع أنواعها عير المقيمة.
- 22% لمكلفي ضريبة المهن غير التجارية وغير الصناعية، 16% لمكلفي ضرائب العقارات المؤجرة، 9% لمكلفي ضريبة العقارات غير السكنية المستغلة من قبل ملاكها.

ويأتي هذا التعديل بغرض إخضاع أكبر جزء من دخول الأفراد وأرباح الشركات للاستقطاعات الضريبية، وبما يكفل انخفاض حجم الدخول النقدية الموجهة لأغراض الاستهلاك وزيادة حجم الموارد السيادية الجارية.

3. إدخال تعديلات على قانون الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات رقم (70) لسنة 1991م بموجب القانون رقم (4) لسنة 1997م، والقرار الجمهوري بالقانون رقم (23) لسنة 1997م، القرار الجمهوري بالقانون رقم (13) لسنة 1999م، والتي تضمنت فرض ضريبة على كل ما ينتج أو يصنع بصورة جزئية أو كلية من السلع والمنتجات المحلية بواقع 10%، بما في ذلك التعبئة والتغليف والتجميع، باستثناء مجموعة من السلع التي خضعت لنسبة أقل تراوحت بين 0.5%- 7% والتي تضم مجموعة من السلع المحلية والمستوردة التي تعد أساسية وتستهلك من قبل شريحة كبيرة من أفراد في المجتمع، وتضم الأحذية (5%) والمشتقات النفطية (2%)، الأقمشة والملابس الجاهزة، والأسمنت، الأخشاب، والحديد ومنتجات البلاستيك(5%) وخدمات الفنادق المصنفة سياحياً نجمه فأكثر (7%) وقطع غيار السيارات (5%). كما تضمن القانون السابق وتعديلاته فرض ضرائب مرتفعة على الإنتاج والاستهلاك والخدمات تراوحت بين 11%- 80% على مجموعة من السلع المحلية والمستوردة غير الضرورية، وذلك بهدف الحد من حجم الإنفاق على استهلاكها من خلال رفع معدلات الضرائب عليها، وبالتالي ارتفاع أسعار بيعها، وتشمل المشروبات الغازية والمياه المعدنية والصحية (11%)، والسجائر المنتجة محلياً ذات العلامة المحلية (60%)، السجائر المنتجة محلياً ذات العلامة الخارجية (65%)، السجائر المستوردة (80%)، السيجار(60%)، التبغ المستورد للاستهلاك (25%)، القات، مستحضرات التجميل (15%)، وخدمات دخول السينما والحفلات والمهرجانات والفعاليات الفنية والترفيهية

---

* لمزيد من التفصيل، أنظر مصلحة الضرائب، التشريعات الضريبية (1991- 2001)، (صنعاء، مصلحة الضرائب، 2001م).

(15%)[1]. كما تضمن القانون السابق وتعديلاته فرض ضريبة مرتفعه (25%) على مجموعـه مـن الـسلع والمنتجات المستوردة، وذلك بهدف الحد من نمو معدلات استهلاكها، وخفض حجم الإنفـاق النقـدي عليهـا، وتشمل تلك السلع الأسماك والقشريات والأزهار وأغصان الأوراق لأغراض الزينة، والبن المحمص والـشاي والألعاب النارية والجلود بمختلف أنواعها، والمصنوعات من الأسمنت أو الجبس والتماثيل وأصـناف الزينـة والقاطرات الكهربائية للطرق الحديدية، وعربات السكك الحديدية وعربات تمويلها، وسيارات نقل الأشـخاص والبضائع والأسلحة والذخائر ومشتريات السفن والقوارب والزوارق والمناطيد ومظـلات الهبـوط[2]. ويـأتي فرض ضريبة مرتفعة على هذه المجموعة من السلع بغرض رفع أسعارها والحد من نمو حجم الطلب عليهـا، وبما يساهم في تحقيق الاستقرار في مستويات أسعارها. أما فيما يتعلق بالسلع الغذائية الأساسية سواء المحليـة منها أو المستوردة، فقد تضمن القرار الجمهوري رقم (23) لـسنة 1999م إعفائهـا مـن ضـرائب الإنتـاج والاستهلاك والخدمات، لما تتميز به من ضآلة مرونة الطلب السعري عليها، بمعنى أن حجـم الطلـب الكلـي عليها يتسم بالزيادة بغض النظر عن الزيادة في أسعارها، كما تضم هذه المجموعة عدداً من السلع التي تـسعى الدولة إلى توفيرها بتكلفةٍ مناسبة بهدف زيادة حجم الإنتاج الوطني، مما يؤدي إلى زيادة العرض الحقيقي مـن السلع والخدمات، وتتمثل في السلع والتجهيزات اللازمة لتنمية الإنتاج الزراعي ومدخلات الإنتاج الزراعي مثل البذور والأسمدة، والحصادات والحراثات الزراعية، ومستلزمات الإنتاج السمكي ومضخات المياه والمولـدات الكهربائية، وقطع غيار الآلات والمعدات والمكائن الخاصة بالصناعة، بالإضافة إلى مجموعة السلع المعفية من الضرائب والرسوم الجمركية بموجب قانون الجمارك[3].

2-2-2-2 تطور الإيرادات الضريبية:

شهدت الإيرادات الضريبية ارتفاعا في قيمتها من 42662 مليون ريال عام 1995م[4] إلى 152918 مليـون ريال عام 2003م[5]، بزيادة في قيمة الإيرادات الضريبية خلال الفترة بلغت 110256 مليون ريال بنـسبة 258% وذلك حسبما توضحه الأرقام الواردة في الجدول رقم (38)، وترجع الزيادة في قيمة الإيـرادات الـضريبية إلـى الزيادة في قيمة متحصلات الضرائب المباشرة والتي ارتفعت من 11544 مليون ريال عام 1995م إلـى 67733 مليون ريال عام 2003م[6]، بزيادة في قيمة الضرائب المباشرة خلال الفترة بلغت 56189 مليـون ريـال بنـسبة 487%، مما يشير إلى أن الضرائب المباشرة زادت خلال الفترة بأكثر من أربع مـرات، أمـا الـضرائب غيـر المباشرة فقد ارتفعت قيمتها من 31118 مليون ريال عام 1995م إلى 85185 مليون ريال عام 2003م، بزيادةٍ

---

[1] نفس المرجع، ص 151.

[2] نفس المرجع، ص ص 150-151.

[3] نفس المرجع، ص 151.

[4] اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(4)، مرجع سابق، ص40.

[5] اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(20)، مرجع سابق، ص38.

[6] نفس المكان.

جدول (38) يوضح تطور الإيرادات الضريبية ونسبة مساهمتها في تغطية النفقات الجارية خلال الفترة 1995- 2003م

(مليون ريال)

السنوات	الإيرادات الضريبية (مليون ريال)	النفقات الجارية (مليون ريال)	نسبة تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات الجارية %
1995	42662	99401	42.92
1996	64898	177593	36.54
1997	76624	244095	31.39
1998	79950	231550	34.53
1999	89455	266568	33.56
2000	110990	381913	29.06
2001	121976	394249	30.94
2002	137987	441378	31.26
2003	152918	526351	29.05
متوسط الفترة			33.25

المصدر من إعداد البحث بالاعتماد على

- بالنسبة لبيانات عام 95، اليمن، وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد (9)، أكتوبر 2002م صفحات متنوعة.
- بالنسبة لبيانات الأعوام 1996- 1998 م، اليمن، وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد (13) أكتوبر 2003م، صفحات متنوعة.
- بالنسبة لبيانات الأعوام 1999- 2003م، اليمن، وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد (20)، يوليو 2005م صفحات متنوعة.

في قيمة الضرائب غير المباشرة خلال الفترة بلغت 54067 مليون ريال بنسبة 174%.

ويعد إصلاح الإختلالات في هيكل النظام الضريبي أحد الأهداف التي سعت السلطات الحكومية إلى تحقيقها من خلال ما يلي:-

1. رفع نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية:

أسهمت الإختلالات في هيكل النظام الضريبي اليمني في حدوث انخفاض في نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية بلغ متوسطها خلال الفترة 1990- 1994م 29.8%، في مقابل ارتفاع نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية بلغ متوسطها خلال نفس الفترة 70.2%. ولذا سعت السلطات الحكومية من خلال تعديل التشريعات الضريبية التي سبق مناقشتها إلى إخضاع نسبة أكبر من

الدخول والأرباح للاستقطاعات الضريبية، وبما يساهم في تنمية حصيلة الضرائب المباشرة وزيادة نسبتها في إجمالي الإيرادات الضريبية بهدف القضاء على الإختلالات في هيكل النظام الضريبي اليمني، كما هدفت تلك الإجراءات إلى امتصاص فائض القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد والمؤسسات المخصصة لأغراض الإنفاق على الاستهلاك، وبما يساهم في خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

وقد أدت الإجراءات التي نفذتها السلطات الحكومية إلى ارتفاع نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية من 27.06% عام 1995م إلى 44.29% عام 2003م وذلك حسبما توضحه الأرقام الواردة في الجدول رقم (39)، كما بلغ متوسط نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة 1995-2003م 36.2% وتعد نسبة أفضل إذا ما قورنت بمتوسط نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة 1990-1994م والتي بلغت 29.8%، أما نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية فقد انخفضت من 72.94% عام 1995م إلى 55.71% عام 2003م، كما انخفض متوسط نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية من 70.2% خلال الفترة 1990-1994م إلى 63.8% خلال الفترة 1995-2003م.

2. رفع نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل النفقات الجارية:

شهدت السنوات 1990- 1994م انخفاضا في نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل النفقات الجارية من 40.80%عام 1990م إلى 29.37% عام 1994م، كما بلغ متوسط نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في تغطية النفقات الجارية خلال الفترة 1990- 1994م 37.03%. وقد سعت السلطات الحكومية إلى تحقيق زيادة في قيمة الإيرادات الضريبية ورفع نسبة مساهمتها في تغطية النفقات الجارية، وذلك من خلال تنفيذ عدد من الإصلاحات في هيكل الضرائب على الدخل والأرباح والضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات، إلا أنه على الرغم من الإصلاحات التي نفذتها السلطات الحكومية في هيكل النظام الضريبي فإن الأعوام 1995- 2003م شهدت انخفاضاً في نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في تغطية النفقات الجارية من 42.92% عام 1995م إلى 29.05% عام 2003م، كما بلغ متوسط نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في تغطية النفقات الجارية خلال الفترة 1995- 2003م 33.25%.

ويرجع الانخفاض في نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في تغطية الزيادة في حجم النفقات الجارية إلى الانخفاض في نسبة مساهمة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية في إجمالي الإيرادات الجارية الضريبية من 39.82% عام 1995م[1] إلى 27.66% 2003م[2]، كما انخفض متوسط نسبة مساهمة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية في إجمالي الإيرادات العامة من 18.40% خلال الفترة 1990- 1994م إلى 8.75% خلال

---

[1] اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(4)، مرجع سابق، ص41.

[2] اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للإحصاء والدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(20)، مرجع سابق، ص40.

جدول رقم (39) يوضح تطور نسبة مساهمة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

في إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة 1995-2003م %

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الضرائب المباشرة	27.06	25.74	28.1	36.33	38.36	38.96	41.52	44.97	44.29
إيرادات الزكاة	2.16	2.01	1.94	2.38	2.51	2.2	2.3	2.45	2.59
الضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب راس المال	24.82	23.56	25.99	33.73	35.67	36.66	39.13	42.41	41.59
الضرائب على رواتب وأجور القوى العاملة	-	-	-	-	-	-	-	.01	.01
الضرائب على الممتلكات	.08	.16	.16	.22	.18	.10	.10	.10	.10
الضرائب غير المباشرة	72.94	74.26	71.9	63.67	61.64	61.04	58.48	55.03	55.71
الضرائب على السلع والخدمات	31.23	31.95	36.29	31.98	32.12	33.29	30.51	28.08	28.04
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	39.82	40.45	33.65	30.12	28.71	26.89	27.7	26.95	27.66
ضرائب أخرى	1.89	1.86	1.96	1.57	.82	.87	.27	-	.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

- بالنسبة لبيانات عام 95

اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد (9)، أكتوبر 2002م، صفحات متنوعة.

- بالنسبة لبيانات الأعوام 1996- 1998 م

اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للإحصاء والدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد (13) أكتوبر 2003م، صفحات متنوعة.

- بالنسبة لبيانات الأعوام 1999- 2003م

اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للإحصاء والدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد (20)، يوليو 2005م صفحات متنوعة.

الفترة 1995- 2003م، وذلك نظراً للإصلاحات التي نفذتها السلطات الحكومية في إطار تعديل فئات التعريفة الجمركية بموجب القرار الجمهوري رقم (4) لسنة 1996م والذي تم بموجبة تخفيض الحد الأقصى لفئات التعريفة الجمركية من (200%) إلى (30%) باستثناء فئة التعريفة الجمركية على التبغ والسجائر والتي ظلت فئتها الجمركية عند (70%)، كما تضمنت الإصلاحات الجمركية المنفذة بموجب القرار السابق تخفيض عدد الفئات الجمركية من خمس عشر حزمة إلى خمس حزم هي (5%، 10%، 15%، 30%، 70%)، واستمراراً للإصلاحات في جدول التعريفة الجمركية صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم (37) لسنة 1997م، والذي تم بموجبه تحديد فئات التعريفة الجمركية بأربع فئات فقط هي (5%، 10%، 15%، 25%)[1].

2-2-3 سياسة الدين العام (أذون الخزانة):

ساهمت الزيادة في حجم الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي لتمويل عجز الموازنة العامة في زيادة حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني، وذلك للانخفاض في حجم الموارد المحلية وعجزها عن تغطية الزيادة في حجم النفقات العامة، مما أدى إلى زيادة حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي لتمويل العجز السنوي في الموازنة العامة والذي يتم تغطيته عن طريق الإصدارات النقدية الجديدة، مما ترتب عليه زيادة كمية النقود في الاقتصاد اليمني ونموها بمعدلات سنوية تفوق الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما ترتب عليه زيادة فجوة فائض الطلب، نتيجة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل جمود العرض الحقيقي منها، الأمر الذي ساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع. ولذا سعت السلطات الحكومية من خلال تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية إلى تمويل عجز الموازنة من مصادر حقيقية غير تضخمية، وبما يكفل الحد من الاعتماد على الزيادة في حجم الائتمان المحلي لما يولده من ضغوط تضخميه ناجمة عن الزيادة في كميه النقود في المجتمع.

وقد بدأت السلطات النقدية بإصدار أذون الخزانة في ديسمبر 1995م، بموجب القرار الجمهوري بالقانون رقم (19) لعام 1995م والذي خول بموجبه البنك المركزي نيابة عن الحكومة بإصدار سندات حكومية بهدف سحب فائض السيولة النقدية لدى الأفراد والمؤسسات، واستخدام قيمة السندات المصدرة في تمويل المشاريع الاستثمارية[1]. كما هدفت السلطات النقدية من إصدار أذون الخزانة إلى تحقيق زيادة في حجم المدخرات المحلية بالعملة الوطنية، لارتفاع أسعار الفائدة على أذون الخزانة المصدرة، مما يساهم في الحد من ظاهرة تحويل الأفراد لمدخراتهم بالعملة الوطنية إلى العملات الأجنبية، ويساهم في استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية ووقف التدهور في قوتها الشرائية مقابل العملات الأجنبية.

---

[1] المقبلي محمد، مرجع سابق، ص 165.

[2] فرحان حسن ثابت، " أذون الخزانة-البداية والنهاية هدف الإنشاء ونهاية الاستخدام"، دراسات اقتصادية، صنعاء، عدد (10)، ربيع 2004م، ص 61.

2-2-3-1 حجم الإصدارات السنوية من أذون الخزانة:

بدأت السلطات النقدية بإصدار أذون الخزانة في ديسمبر 1995م، وبلغت القيمة الاسمية للإصدار الأول 1987 مليون ريال، بينما بلغت قيمته الفعلية 1949 مليون ريال، وذلك حسبما توضحه الأرقام الواردة في الجدول رقم (40)، وقد اقتصر الإصدار الأول على أذون الخزانة لمدة 90 يوماً، كما توالت الإصدارات من أذون الخزانة خلال عام 1996م بلغت قيمتها الاسمية 41931 مليون ريال[1]، أما قيمتها الفعلية فقد بلغت 39361 مليون ريال، وقد شهد الاكتتاب في أذون الخزانة إقبالاً متزايداً لارتفاع أسعار الفائدة على أذون الخزانة والتي بلغ متوسطها خلال عام 1995م 23.6%، ثم أخذ متوسط أسعار الفائدة على أذون الخزانة في الارتفاع إلى أن بلغ عام 1996م 25.1%، وقد واصلت السلطات النقدية إصداراتها من أذون الخزانة خلال عام 1997م بهدف سحب القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد، وبما يودي إلى تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات ويساهم في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية وتمويل عجز الموازنة العامة من مصادر حقيقية غير تضخمية، وقد بلغت القيمة الاسمية لأذون الخزانة المصدرة خلال عام 1997م 114242 مليون ريال وبلغت قيمتها الفعلية 107677 مليون

جدول رقم (40) يوضح تطور الإصدارات السنوية من أذون الخزانة
خلال الفترة 1995-2003م

(مليون ريال)

السنوات	القيمة الاسمية	القيمة الفعليه	العائد الاستثماري	نسبة العائد الاستثماري إلى إجمالي النفقات العامة
1995	1987	1949	38	0.03
1996	41931	39361	2570	1.10
1997	114242	107677	6565	2.13
1998	190613	180148	10465	3.47
1999	255640	235161	20479	5.97
2000	282489	267304	15185	3.02
2001	275768	261599	14169	2.71
2002	304037	289270	14767	2.49
2003	420879	398415	22464	2.89
الإجمالي	1887586	1780884	106702	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي للأعوام 1995- 2003م، صفحات متنوعة.
- اليمن، البنك المركزي اليمني، نشره البنك المركزي اليمني، أعداد متنوعة.

---

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 1996م، مرجع سابق، ص 45.

ريال، وقد أدى الإقبال المتزايد على الاكتتاب في أذون الخزانة والتحسن في أداء الاقتصاد القومي إلى انخفاض متوسط أسعار الفائدة على أذون الخزانة من 25.1% عام 1996م إلى 13% عام 1997م.

وقد أدى الإقبال المتزايد على الاكتتاب في أذون الخزانة وتحقيقا لهدفها في سحب فائض القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد والمؤسسات إلى استمرار السلطات النقدية في إصداراتها السنوية من أذون الخزانة، حيث ارتفعت القيمة الاسمية لأذون الخزانة المصدرة من 190613 مليون ريال عام 1998م إلى 420879 مليون ريال عام 2003م، أما القيمة الفعلية لأذون الخزانة المصدرة فقد ارتفعت قيمتها من 180148 مليون ريال عام 1998م إلى 398415 مليون ريال عام 2003م

2-2-3-2 فئات المكتتبين في أذون الخزانة:

حققت البنوك ارتفاعا في حصتها في إجمالي القيمة الاسمية لأذون الخزانة المصدرة بلغ متوسطها خلال الفترة 1995- 2003م 36.22%، وقد شهدت البنوك ارتفاع حصتها في إجمالي القيمة الاسمية لأذون الخزانة خلال الأعوام 1995- 1999م بلغت 44.98%، 55.78%، 64%، 47.08%، 45% على التوالي، وذلك حسبما توضحه الأرقام الواردة في الجدول رقم (41)، ويرجع السبب في ارتفاع حصة البنوك في إجمالي القيمة الاسمية لأذون الخزانة؛ نظرا لارتفاع أسعار الفائدة على الاستثمار في أذون الخزانة وانخفاض المخاطر المرتبطة بها وضمان الحكومة للإصدارات منها، حيث بلغ متوسط أسعار الفائدة على أذون الخزانة خلال السنوات 1995-1999م 23.6%، 25.1%، 13%، 17%، 14.08% على التوالي، بينما شهدت الأعوام 2000- 2002م انخفاضاً في حصة البنوك في إجمالي القيمة الاسمية لأذون الخزانة المصدرة بلغت 31.32%، 15%، 7% على التوالي وذلك لانخفاض متوسط أسعار الفائدة على أذون الخزانة من 12.93% عام 2000م إلى 11.1% عام 2002م، مما أضعف الحافز لدى البنوك التجارية الخاصة على زيادة استثمار فوائضها المالية في أذون الخزانة، نظراً لارتفاع أسعار الفائدة التي تتقاضاها البنوك التجارية على القروض المقدمة لعملائها والتي تراوحت مابين 15- 20% خلال نفس الفترة، أما البنوك التجارية العامة فقد واصلت استثمار فوائضها المالية في الاكتتاب في أذون الخزانة، لما وجدت فيها من أداة استثمارية مناسبة لتوظيف فوائضها المالية لارتفاع العوائد التي تحققها وانخفاض المخاطر المرتبطة بها [1]. أما حصة صناديق التقاعد في إجمالي القيمة الاسمية لأذون الخزانة فقد بلغ متوسطها خلال الفترة 1995- 2003م 31.88%، وقد شهدت حصة صناديق التقاعد في إجمالي القيمة الاسمية لأذون الخزانة انخفاضا من 27.28% عام 1995م إلى 3.85% عام 1997م، ثم أخذت حصة صناديق التقاعد في إجمالي القيمة الاسمية لأذون الخزانة في الارتفاع إلى 32.60% عام 1998م ثم إلى 54.61% عام 2003م، وذلك حسبما توضحه الأرقام الواردة في الجدول السابق رقم (41) ويعكس الارتفاع في حصة صناديق التقاعد في إجمالي القيمة الاسمية لأذون الخزانة إلى ارتفاع حجم الفوائض المالية التي تمتلكها صناديق التقاعد وتوجيهها نحو الاستثمار قصير الأجل في أذون الخزانة لارتفاع معدلات الفائدة عليها[2].

---

[1] فرحان حسن ثابت، مرجع سابق، ص71.

[2] نفس المرجع، ص 72.

جدول رقم (41) يوضح تطور حصة المكتتبين في أذون الخزانة
خلال الفترة 1995-2003م

%

السنوات	البنوك	صناديق التقاعد	المؤسسات العامة	القطاع الخاص والأفراد
1995	44.98	27.28	20.13	7.59
1996	55.78	11	17.20	16.02
1997	64	3.85	9.24	22.91
1998	47.08	32.60	0.67	19.65
1999	45	33	5	17
2000	31.32	38.55	11.86	18.27
2001	15	42	15	28
2002	7	44	23	26
2003	15.86	54.61	18.48	11.05

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :- فرحان حسن ثابت، مرجع سابق، ص 70.

مما ترتب عليه حرمان الاقتصاد القومي من استخدام تلك الموارد المالية في استثمارات طويلة الأجل تساهم في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة وتؤدي إلى زيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار. كما بلغ متوسط حصة المؤسسات العامة في إجمالي القيمة الاسمية لأذون الخزانة خلال الفترة 1995- 2003م 13.40%. وقد شهدت حصة المؤسسات العامة في إجمالي القيمة الاسمية لأذون الخزانة انخفاضاً من 20.13% عام 1995م إلى 0.67% عام 1998م، ثم أخذت حصتها في إجمالي القيمة الاسمية لأذون الخزانة المصدرة في الارتفاع من 5% عام 1999م إلى 18.48% عام 2003م، وتشير الزيادة في حصة المؤسسات العامة في إجمالي القيمة الاسمية لأذون الخزانة إلى الزيادة في حجم استثماراتها قصيرة الأجل، على الرغم مما يعانيه الاقتصاد الوطني من جمود جهاز الإنتاج المحلي وانخفاض العرض الحقيقي من السلع والخدمات. وتعد المؤسسة العامة للأسمنت، مصنع أسمنت عمران من أهم المؤسسات العامة التي وجهت فوائضها المالية نحو الاستثمار في أذون الخزانة[1].

أما حصة القطاع الخاص وأفراد الجمهور في إجمالي القيمة الاسمية لأذون الخزانة فقد بلغ متوسطها خلال الفترة 1995- 2003م 18.51%، وقد شهدت حصة القطاع الخاص وأفراد الجمهور في إجمالي القيمة الاسمية لأذون الخزانة ارتفاعا من 7.59% عام 1995م إلى 22.91% عام 1997م، ثم أخذت في الانخفاض إلى 17% عام 1999م، أما الأعوام2000-2002م فقد شهدت تفاوتا في حصة القطاع الخاص وأفراد الجمهور في إجمالي القيمة الاسمية لأذون الخزانة بلغت 18.27%، 28%، 26% على التوالي، كما شهد عام 2003م تراجعاً في حصة القطاع الخاص وأفراد الجمهور بلغت 11.05%، وتعد نسبة منخفضة نظراً لكون الهدف من إصدار أذون الخزانة يتمثل في سحب فائض السيولة النقدية لدى أفراد الجمهور والمؤسسات.

---

[1] السماوي أحمد عبد الرحمن، " أذون الخزانة أداة مالية ونقدية ضرورية وخطوة متقدمة نحو إنشاء سوق للأوراق المالية"، دراسات اقتصادية، صنعاء، عدد (10)، ربيع 2004م، ص 149.

وقد شهدت السنوات 1995- 2003م ارتفاعا في أعباء أذون الخزانة المصدرة حسبما توضحه الأرقام الواردة في الجدول السابق رقم (40) من 38 مليون ريال عام 1995م إلى 22464 مليون ريال عام 2003م، كما ارتفعت نسبة أعباء أذون الخزانة إلى إجمالي النفقات العامة من 0.03% عام 1995م إلـى 2.89% عـام 2003م، وقـد حققت أعباء أذون الخزانة أعلى نسبة لها إلى إجمالي النفقات العامة عام 1999م بلغت 5.97%.

2-2-3-3 استخدام متحصلات أذون الخزانة:

سعت السلطات الحكومية من إصدار أذون الخزانة إلى سحب فائض السيولة النقدية لدى الأفراد والمؤسـسات، بهدف تخفيض فائض الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار فـي مـستويات الأسـعار المحليـة، بالإضافة إلى استخدام حصيلة أذون الخزانة في تمويل المشروعات الاستثمارية، وبما يكفل تمويل عجز الموازنـة من مصادر حقيقية غير تضخمية، إلا أن الأرقام الواردة في الجدول رقم (42) تشير إلى ارتفاع قيمة الإصـدارات السنوية من أذون الخزانة عن قيمة العجز السنوي الصافي في الموازنة العامة للدولة، حيث ارتفعت نسبة القيمة

جدول رقم (42) يوضح تطور عجز الموازنة الصافي والقيمة الاسمية لأذون الخزانة المصدرة والزيادة في حجم الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي خلال الفترة 1995-2003م

(مليون ريال)

السنوات	عجزالموازنة الصافي* (1)	القيمة الاسمية لأذون الخزانة المصدرة (2)	القيمة الاسمية لأذون الخزانة إلى عجز الموازنة (3) = 100 x (1) / (2) %	رصيد القروض الحكومية من البنوك التجارية (4)	رصيد القروض الحكومية إلى عجز الموازنة الصافي 100 x (1) / (4) = (5) %
1995	26566	1987	7.48	1295.4	4.9
1996	530	41931	7911	6963.3	1313.8
1997	7816	114242	1461.6	34872.5	446.2
1998	56861	190613	335.23	36266.7	63.8
1999	(17858)	255640	1431.5	39972.4	223.8
2000	(97462)	282489	289.84	63172.5	64.8
2001	(39712)	275768	694.42	54813.9	138
2002	14284	304037	2128.5	75214.7	526.6
2003	88872	420879	473.58	112467.44	126.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :-

اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقارير السنوية للأعوام 1995-2003م، صفحات متنوعة.

* يمثل عجز الموازنة العامة بعد استبعاد قيمة القروض والمساعدات الخارجية.

الاسمية للإصدارات السنوية من أذون الخزانة إلى إجمالي قيمة العجز الصافي مـن 7.48% عـام 1995م إلـى 7911% عام 1996م، حيث بلغت القيمة الاسمية لأذون الخزانة المصدرة خلال عام 1996م 41931 مليون ريال بينما بلغ العجز الصافي في الموازنة العامة خلال نفس العام 530 مليون ريال، ثم أخذت تلك النسبة في الانخفاض تدريجياً إلى أن وصلت إلى 335.23% عام 1998م، أما الأعوام 1999- 2001م وعلـى الـرغم مـن تحقيـق الموازنة العامة خلالها فائضا سنويا بلغت قيمته 17858، 97462، 39712 مليون ريـال علـى التـوالي، إلا أن السلطات النقدية واصلت إصداراتها السنوية من أذون الخزانة بلغت قيمتها الاسمية خلال نفس الفتـرة 255640، 282489، 275768 مليون ريال على التوالي، كما بلغت نسبة القيمة الاسمية لأذون الخزانة المصدرة إلى إجمالي قيمة فائض الموازنة العامة خلال نفس الفترة 1431.5%، 289.84%، 694.42% على التوالي، مما ساهم فـي زيادة حجم النفقات العامة نتيجة الزيادة في أعباء أذون الخزانة[1]، حيث بلغت الفوائد على إصدارات أذون الخزانة خلال الفترة 1999- 2001م 49833 مليون ريال . وتشير الزيادة في حجم الإصدارات السنوية من أذون الخزانة خلال الفترة السابقة في ظل تحقيق فائض في الموازنة العامة إلى سوء إدارة الدين العام المحلي، وسـوء توجيـه واستخدام الموارد المالية، حيث أسهمت سياسة إصدار أذون الخزانة إلى تحول عدد من المستثمرين من الاستثمار في قطاعات الإنتاج الحقيقي إلى الاستثمار قصير الأجل في أذون الخزانة[2] نظراً لدخول الاقتصاد مرحلـة مـن الركود الاقتصادي نتيجة السياسات المالية الانكماشية التي نفذتها السلطات الحكومية. أما الأعـوام 2002، 2003م فقد شهدت ارتفاعا في القيمة الاسمية لأذون الخزانة المصدرة والتي بلغت 304037، 420879 مليون ريال على التوالي، في حين بلغ عجز الموازنة العامة الصافي خلا ل نفس الفترة 14284، 88872 مليون ريال على التوالي، كما بلغت نسبة القيمة الاسمية لأذون الخزانة المصدرة إلى إجمالي قيمة العجز الـصافي فـي الموازنـة العامـة 2128.5%، 473.58% على التوالي، مما يشير إلى ارتفاع قيمة أذون الخزانة المصدرة عن قيمة العجز الـسنوي في الموازنة العامة، مما ساهم في تفاقم الأعباء السنوية المتمثلة في الفوائد المستحقة على أذون الخزانة.

وعلى الرغم من نجاح أذون الخزانة في سحب فائض السيولة النقدية الزائدة لدى الأفراد والمؤسسات، إلا أنها لم تحقق نجاحاً مماثلاً في تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر حقيقية غير تضخمية، نظراً للزيادة فـي حجـم الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي وخاصة الزيادة في حجم القروض من البنوك التجارية، فعلى الرغم من انخفاض حجم القروض الحكومية من البنك المركزي من 180586 مليون ريال عام 1994م إلى 205.6 مليـون ريال عام 2003م[3]، إلا أن حجم القروض الحكومية من البنوك التجارية شهدت ارتفاعا في قيمتهـا مـن 335.8 مليون ريال عام 1994م إلى 112467.44 مليون ريال عام 2003م، كما ارتفعت نسبة القروض الحكوميـة مـن البنوك التجارية إلى عجز الموازنة العامة من 4.9% عام 1995م إلى 1313.8%عام 1996م، ثـم أخـذت تلـك النسبة في التفـاوت خـلال الفتـرة 1997- 2003م بلغـت 446.2%، 63.8%، 223.8%، 64.8%، 138%،

---

[1] فرحان حسن ثابت، مرجع سابق، ص 73.

[2] باصهيب نزار، " الآثار الاقتصادية لأذون الخزانة"، دراسات اقتصادية، عدد (10)، صنعاء، ربيع 2004، ص 94.

[3] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص100.

526.6%، 126.5% على التوالي، الأمر الذي قلل من فعالية أذون الخزانة في تمويل عجز الموازنة من مـصادر حقيقية غير تضخمية نتيجة الزيادة في حجم الاقتراض الحكومي من البنوك التجارية.

4-2-2 تنمية الإيرادات الجارية غير الضريبية:

سعت السلطات الحكومية من خلال تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية إلى تحقيق زيادة فـي قيمـة الإيرادات الجارية غير الضريبية، وذلك من خلال رفع أسعار استهلاك النفط في السوق المحلية، حيـث قـررت السلطات الحكومية في مارس 1995م رفع أسعار استهلاك النفط والغاز فـي الـسوق المحليـة للبنـزين بنـسبة (100%)، المازوت (75%)، الغاز (60%)[1]، كما قررت السلطات الحكومية في ينـاير 1996م رفـع أسـعار استهلاك النفط والغاز في السوق المحلية للبنزين بنسبة (60%)، الديزل (200%) ثم عدل بعد ذلك إلى (100%)، والكيروسين والمازوت (132%)، الغاز (20%)، وفي يوليو 1997م قررت السلطات الحكومية إجراء تعديل فـي أسعار استهلاك النفط المباع في السوق المحلية للبنزين بنسبة (27%)، الكيروسـين بنـسبة (65%)، المـازوت (60%)، بالإضافة إلى تحرير أسعار وقود الطيران واحتسابه وفقا للسعر العالمي[2]. كما شهدت أسعار اسـتهلاك النفط في السوق المحلية تعديلا في يوليو 1998م، حيث تم رفع سعر استهلاك البنزين بنسبة (40%)، الكيروسـين (15%)، والغاز (67%)، بالإضافة إلى رفع سعر استهلاك وحدة الكهرباء بريال[3]. كما قررت السلطات الحكومية في يوليو 2001م تعديل أسعار استهلاك مادة البنزين في السوق المحلية بنسبة(70%)، ورفع سعر استهلاك وحدة الكهرباء بنسبة (30%)[4]. وقد أدت التعديلات في أسعار استهلاك النفط والغاز في السوق المحلية بالإضافة إلـى زيادة الكمية المباعة في السوق المحلية إلى ارتفاع إيرادات النفط المباع في السوق المحلية من 1985 مليون ريال عام 1994م[5] إلى 97913 مليون ريال عام 2003م[6]، كما ارتفعت إيرادات مبيعات الغاز من 100 مليون ريال عام 1994م إلى 5108 مليون ريال عام 2003م.

---

(1) البشاري أحمد، مرجع سابق، ص 305.

(2) نفس المرجع، ص 312.

(3) اليمن، البنك المركزي اليمن، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 1998م، مرجع سابق، ص 20.

(4) اليمن، البنك المركزي اليمن، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2001م، مرجع سابق، ص22.

(5) اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(8)، يوليو2002م، مرجع سابق، ص26.

(6) اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد(20)، يونيو 2005، مرجع سابق، ص20.

المبحث الثالث: دور السياسات النقدية والمالية في علاج التضخم في الاقتصاد اليمني

بدأت السلطات الحكومية في مارس 1995م تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية على مراحل متتالية، بهدف معالجة الإختلالات في هيكل الاقتصاد اليمني، وقد حظي البرنامج بدعم ومساندة صندوق النقد والبنك الدوليين وعدد من الدول المانحة، وقد تضمن البرنامج تنفيذ مجموعة من الإجراءات في مجال إصلاح أدوات السياستين النقدية والمالية بهدف القضاء على الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية، وفيما يلي نتناول بالدراسة مدى نجاح السياسات النقدية والمالية المنفذة في علاج الإختلالات السابقة ودورها في القضاء على الفجوة التضخمية في الاقتصاد اليمني.

المطلب الأول: دور السياسات النقدية والمالية في علاج الإختلالات الداخلية في الاقتصاد اليمني

3-1-1 دور السياسات النقدية والمالية في علاج الإختلالات في هيكل السيولة المحلية:

3-1-1-1 دور السياسات النقدية والمالية في علاج الإختلالات الناجمة عن الزيادة في حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي:

ساهمت الإختلالات في هيكل السيولة المحلية نتيجة الزيادة في كمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني، من خلال الدور الذي مارسته في زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل محدودية العرض الحقيقي منها، مما ساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، حيث شهدت الفترة 1990- 1994م ارتفاع نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي العرض النقدي بالمفهوم الضيق (العملة خارج البنوك، الودائع تحت الطلب) من 73.15% عام 1990م إلى 79.45% عام 1994م، وبلغ متوسطه خلال الفترة 1990- 1994م 75.30%، أما نسبة النقد المتداول إلى إجمالي عرض النقود بالمفهوم الواسع فقد ارتفع من 55.02% عام 1990م إلى 66.40% عام 1994م، كما بلغ متوسطه خلال الفترة 1990- 1994م 59.54%. كما شهدت السنوات 1990- 1994م ارتفاع نسبة النقد (العملة خارج البنوك، الودائع تحت الطلب) في إجمالي عرض النقود بلغ متوسطة خلال الفترة 78.97%، بينما بلغ متوسط نسبة النقد في إجمالي عرض النقود خلال نفس الفترة 21.03%، مما ساهم في زيادة الإختلالات في هيكل السيولة المحلية.

وقد سعت السلطات الحكومية من خلال تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية إلى قيام السلطات النقدية بدور فاعل في كبح الضغوط التضخمية الناجمة عن الإختلالات في هيكل السيولة المحلية، من خلال تعديل نسبة الاحتياطي القانوني ورفع أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية، بهدف تنمية الوعي الادخاري والمصرفي وتشجيع الأفراد على تكوين المدخرات والحد من الضغوط التضخمية الناجمة عن الزيادة في كمية النقد النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي في الاقتصاد الوطني. وقد أدت الإجراءات التي نفذتها السلطات النقدية في مجال إصلاح أدوات السياسة النقدية إلى ما يلي:-

1. انخفض متوسط نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي السيولة المحلية من 59.54% خلال الفترة 1990- 1994م إلى 41.57% خلال الفترة 1995- 2003م، وذلك للانخفاض في نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي السيولة المحلية من 52% عام 1995م[1] إلى 33.71% عـام 2003م[2]، وذلك حسبما توضحه الأرقام الواردة في الجدول رقم (43)، وذلك نتيجة للإجراءات التـي نفـذتها الـسلطات النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية بالإضافة إلـى الـدور الـذي مارسـته الإصدارات المتوالية من أذون الخزانة في سحب فائض السيولة النقدية لدى الأفراد والمؤسسات، وتنمية الوعي الادخاري والمصرفي لدى الأفراد، بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاسـتقرار في مستويات الأسعار المحلية.
2. انخفض متوسط نسبة النقد إلى إجمالي السيولة المحلية من 78.97% خلال الفترة 1990- 1994م إلى

جدول رقم (43) يوضح نسبة مساهمة النقد وشبه النقد في إجمالي
عرض النقود خلال الفترة 1995- 2003م

%

السنوات	النقد		إجمالي	شبه النقد				إجمالي	العرض
	العملة خارج البنوك	الودائع تحت الطلب	النقد	الودائع لأجل	ودائع الادخار	ودائع بالعملات الأجنبية	الودائع المخصصة	شبه النقد	النقدي
1995	52	14.11	66.11	6.94	3.76	22.39	0.80	33.89	100
1996	44.69	13.44	58.13	11.34	5.47	23.70	1.36	41.87	100
1997	42.53	13.23	55.76	11.37	6.07	25.61	1.19	44.24	100
1998	41.90	12.08	53.98	9.91	6.21	28.80	1.10	46.02	100
1999	44.01	10.62	54.63	8.06	6.77	29.44	1.10	45.37	100
2000	41.54	10.56	52.10	8.80	7.30	30.80	0.99	47.9	100
2001	37.79	12.41	50.2	8.94	7.27	32.68	0.90	49.80	100
2002	36	10.1	46.10	11.81	7.76	32.96	1.36	53.9	100
2003	33.71	9.86	43.57	13.41	7.47	33.92	1.62	56.43	100
متوسط الفترة			53.40					46.60	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-
اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقارير السنوية للأعوام 1995- 2003م، صفحات متنوعة.

---

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام1999م، مرجع سابق، ص100.
[2] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث، التقرير السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص97.

53.40% خلال الفترة 1995- 2003م، وذلك كنتيجة لانخفاض نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي السيولة المحلية.

3. شهد متوسط نسبة شبه النقد إلى إجمالي السيولة المحلية ارتفاعا من 21.03% خلال الفترة 1990- 1994م إلى 46.60% خلال الفترة 1995- 2003م، وذلك لارتفاع نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى إجمالي السيولة المحلية من 3.96% عام 1994م[1] إلى 33.92% عام 2003م[2]، كما ارتفع متوسط نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى إجمالي السيولة المحلية من 5.39% خلال الفترة 1990- 1994م إلى 28.92% خلال الفترة 1995- 2003م، هذا مع عدم إغفال دور سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ومن ثم تعويم قيمة العملة الوطنية في ارتفاع القيمة المعادلة للودائع بالعملات الأجنبية بالريال اليمني في إجمالي قيمة الودائع لدى البنوك التجارية، وفي نفس الوقت ارتفاع قيمة الودائع بالعملات الأجنبية وارتفاع نسبتها في إجمالي السيولة المحلية نتيجة الزيادة في حجم الطلب على العملات الأجنبية، مما ساهم في تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية. كما شهدت الودائع لأجل ارتفاعا في نسبتها إلى إجمالي السيولة المحلية من 6.94% عام 1995م إلى 13.41% عام 2003م، وفي نفس الوقت ارتفعت نسبة ودائع الادخار إلى إجمالي السيولة المحلية من 3.76% عام 1995م إلى 7.47% عام 2003م، مما يشير إلى الدور الذي مارسته السياسات النقدية والمالية في تخفيض نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي السيولة المحلية وارتفاع نسبة شبة النقد إلى إجمالي السيولة المحلية، مما ساهم في تقليل الضغوط التضخمية الناجمة عن الزيادة في كمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي.

3-1-1-2 دور السياسات النقدية والمالية في علاج الإختلالات في هيكل توزيع الائتمان المحلي:

ساهمت الزيادة في حجم الائتمان المحلي في تغذية الضغوط التضخمية، نظرا لارتفاع معدل النمو السنوي لحجم الائتمان المحلي عن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الائتمان المحلي المخصص لقطاعات الإنتاج المادي غير المباشر وقطاعات التوزيع والخدمات مع الانخفاض في حجم الائتمان المحلي المخصص لقطاعات الإنتاج السلعي، وبخاصة الانخفاض في حجم الائتمان المحلي المخصص لقطاع الزراعة والغابات والصيد وقطاع الصناعات التحويلية، وذلك للدور الذي تمارسه الزيادة في حجم الائتمان المحلي المخصص لقطاعات الإنتاج غير المباشر في زيادة حجم الاستثمارات المنفذة في تلك القطاعات، مما ينعكس في ارتفاع حجم الدخول النقدية التي تتولد في قطاعات الإنتاج المادي غير المباشر وقطاعات التوزيع والخدمات نتيجة الزيادة في حجم الاستثمارات المنفذة في تلك القطاعات، مما يساهم في زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي تقابل بعرض محدود نتيجة الجمود الذي يعانيه جهاز الإنتاج المحلي نظرا لانخفاض حجم الاستثمارات المنفذة في قطاعات الإنتاج السلعي، والتي ترجع إلى انخفاض حصتها في إجمالي الائتمان المحلي في الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من أهمية علاج الإختلالات في هيكل توزيع الائتمان المحلي بين قطاعات

---

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2000م، مرجع سابق، ص85.

[2] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث، التقرير السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص53.

الاقتصاد الوطني؛ إلا أن دراسة البيانات الواردة في الجدول رقم (44) تشير إلى قصور الإجراءات التـي نفـذتها السلطات الحكومية في القضاء على تلك الإختلالات وذلك لما يلي:-

1. شهدت السنوات 1995- 2003م ارتفاعا في حجم الائتمان المحلي المخصص لقطاع الزراعة والأسماك مـن 370.6 مليون ريال عام 1995م[1] إلى 711 مليون ريال عـام 2003م[2]، إلا أن حـصة قطـاع الزراعـة والأسماك من حجم الائتمان المحلي للبنوك التجارية انخفضت من 1.07% عـام 1995م إلـى 0.52% عـام 2003م، كما عانى قطاع الزراعة والأسماك من انخفـاض حجـم الائتمـان المحلـي المخـصص لتمويـل الاستثمارات متوسطة وطويلة الآجل، حيث عانى الاقتصاد اليمني من حرمان قطاع الزراعة والأسـماك مـن الائتمان المحلي المخصص لتمويل الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل خلال السنوات 1995- 1998م، بينما شهدت الأعوام 1999- 2003م انخفاضاً في نسبة الائتمان المحلي الموجه لتمويـل الاسـتثمارات متوسـطة وطويلة الأجل في مجالات الزراعة والأسماك بلغت 0.10% ، 2.60%، 1.43%، 0.08%، 0.03% علـى التوالي .
2. ارتفع حجم الائتمان المحلي المخصص لتمويل الصناعة من 3680.3 مليون ريال بنسبة 10.61% من إجمالي الائتمان المحلي للبنوك التجارية عام 1995م إلى 21423.5 مليون ريال بنسبة 15.54% عـام 2003م[3]، إلا أنه على الرغم من الارتفاع في حجم الائتمان المحلي المخصص لقطاع الصناعة فان حصة الائتمان المحلـي المخصص لتمويل المشروعات الصناعية متوسطة وطويلة الأجل اتسمت بالانخفاض خلال جميع سنوات الفترة 1995- 2003م بلغت كما يلي0.22%، 0.39%، 0.26%، صـفر، 0.62%، 0.34%، 0.63%، 0.31%، 4.59% من إجمالي الائتمان المحلي للبنوك التجارية على التوالي، مما يعكس الارتفاع فـي حجـم الائتمـان المخصص لتمويل المشروعات الصناعية قصيرة الأجل، واستمرار افتقار المشروعات الـصناعية متوسـطة وطويلة الأجل لاحتياجاتها من الموارد المالية اللازمة لتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلـة وزيـادة العـرض الحقيقي من السلع والخدمات والقضاء على فجوة فائض الطلب وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.
3. ارتفع حجم الائتمان المحلي المخصص لتمويل الصادرات من 71.5 مليون ريال بنسبة 0.21% من إجمـالي الائتمان المحلي للبنوك التجارية عام 1995م[4] إلى 1349.6 مليون ريال بنسبة 0.98% عام 2003م[5]، ممـا يعكس الانخفاض في حجم الائتمان المحلي المخصص لتمويل الصادرات من إجمالي الائتمان المحلي.

---

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1995م، مرجع سابق، ص 52.

[2] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث، التقرير السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص66.

[3] نفس المكان.

[4] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1995م، مرجع سابق، ص 52.

[5] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث، التقرير السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص66.

جدول رقم(44) يوضح تطور الائتمان المحلي للبنوك التجارية خلال الفترة 1995- 2003م

(مليون ريال)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
تمويل قطاع الزراعة	370.6	351.5	129.6	100.3	307.3	1592.5	2023.5	1139.1	711
تمويل الصادرات	71.5	0	43	952.5	167.2	581.7	396.3	905	1349.6
تمويل الواردات	4995.6	4633.7	6535.7	9970.5	11309.5	10530.3	18046.3	16452.6	20507.8
تمويل التجارة في السلع المصنعة محلياً	2880.5	7038.6	7636.3	13137.6	10814.2	11587.6	13542.4	23226.4	31137.5
تمويل قطاع الصناعة	3680.3	3198.8	8853	6175.7	7829.6	9529.7	11507.3	17507.9	21423.5
تمويل قطاع الإسكان	544.4	452.3	241.2	906.5	2601.7	2665	2702.1	5762.9	8873.3
قروض وتسهيلات مصنفة	2825.5	1189.7	2437.7	8248.2	10610.2	20202.1	24187.4	24733.5	26760
أخرى	19321.7	7550.1	9955.9	14725.2	18786.3	19057.7	22912.3	19494.1	27079.6
الإجمالي	34690.1	24414.7	35832.4	54216.5	62426	75746.6	95317.6	109221.5	137842.3

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:-
اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقارير السنوية للأعوام 1995- 2003م، صفحات متنوعة.

4. ارتفع حجم الائتمان المحلي الموجة لقطاع التجارة وتمويل الواردات من 7876.1 مليون ريال بنسبة 22.70% من إجمالي الائتمان المحلي للبنوك التجارية عام 1995م إلى 51645.3 مليون ريال بنسبة 37.47% عام 2003م.
5. ارتفع الائتمان الموجه لقطاع البناء والتشييد من 544.4 مليون ريال بنسبة 1.57% من إجمالي الائتمان المحلي للبنوك التجارية عام 1995م إلى 8873.3 مليون ريال بنسبة 6.44% عام 2003م.

مما سبق يتضح قصور السياسات النقدية والمالية التي تبنتها السلطات الحكومية في علاج الإختلالات في هيكل توزيع الائتمان المحلي بين قطاعات الاقتصاد الوطني، نتيجة الانخفاض في حجم الائتمان المحلي المخصص لتمويل الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل في قطاعات الزراعة والصناعة مما ساهم في استمرار الضغوط التضخمية نتيجة الانخفاض في حجم الإنتاج المحلي من السلع والخدمات وعجزه عن مقابلة الزيادة في حجم الطلب الكلي والاعتماد على العالم الخارجي من خلال الزيادة في حجم الواردات لتوفير الاحتياجات المتزايدة للسكان.

3-1-2 دور السياسات النقدية والمالية في علاج الإختلالات الناجمة عن الزيادة في حجم الاستهلاك الكلي:

ساهمت الزيادة في حجم الاستهلاك النهائي الكلي خلال السنوات 1990- 1994م في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني؛ نظراً لارتفاع حجم الدخول النقدية المخصصة لأغراض الإنفاق على الاستهلاك، وانخفاض حجم الدخول النقدية الموجهة نحو تكوين المدخرات، حيث بلغ متوسط نسبة الاستهلاك النهائي الكلي إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال الفترة السابقة 100.43%، مما أدى إلى ارتفاع حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات قي ظل محدودية العرض الحقيقي منها وساهم في دفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع، كما ساهمت الزيادة السنوية في حجم الاستهلاك النهائي الكلي في الاقتصاد اليمني إلى انخفاض النسبة من الدخل القومي المخصصة لتكوين المدخرات المحلية، مما ساهم في انخفاض حجم الموارد المالية اللازمة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد سعت السلطات الحكومية من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية إلى تخفيض حجم الإنفاق على الاستهلاك وتشجيع تكوين المدخرات من خلال رفع أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية وإصدار أذون الخزانة، بالإضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها السلطات الحكومية من خلال تحرير أسعار السلع والخدمات وإلغاء سعر الصرف المستخدم لأغراض التقييم الجمركي، مما ساهم في ارتفاع تكاليف إنتاج واستيراد السلع، هدفاً من الحكومة في الحد من نمو حجم الاستهلاك النهائي الكلي وتخفيض فائض الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (45) يتضح ما يلي :-

جدول رقم (45) يوضح تطور الاستهلاك النهائي الكلي ونسبته إلى
إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1995 - 2003م

(مليون ريال)

السنوات	الاستهلاك النهائي الخاص		الاستهلاك النهائي العام		الاستهلاك النهائي الكلي	
	قيمة	**% إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية**	**قيمة**	**% إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية**	**قيمة**	**% إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية**
1995	431346	83.49	74017	14.33	505363	97.82
1996	531423	72.44	97458	13.28	628881	85.72
1997	618701	70.40	116832	13.29	735533	83.69
1998	620429	73.49	124473	14.74	744902	88.23
1999	765695	65.29	156273	13.32	921968	78.61
2000	938.000	60.96	203679	13.24	1141679	74.20
2001	1070275	65.73	236040	14.50	1306315	80.23
2002	1167155	64.43	281742	15.55	1448897	79.98
2003	1509855	73.04	267147	12.92	1777002	85.96
متوسط الفترة		69.92		13.91		83.83

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- بالنسبة لبيانات الأعوام 1995 - 1999م

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص410.

- بالنسبة لبيانات الأعوام 2000 - 2003م

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص 445.

1. ارتفعت قيمة الاستهلاك النهائي الكلي من 505363 مليون ريال عام 1995م[1] إلى 1777002 مليون ريـال عام 2003م[2]، بزيادة في قيمة الاستهلاك الكلي خلال الفترة بلغت 1271639 مليون ريـال بنـسبة 252%، حيث ارتفعت قيمة الاستهلاك النهائي العام من 74017 مليون ريال عام 1995م إلى 267147 مليون ريـال عام 2003م، بزيادة في قيمة الاستهلاك النهائي العام خلال الفترة بلغت 193130 مليون ريال بنسبة 261%،

---

[1] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجـع سـابق، ص 409.

[2] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م، مرجـع سـابق، ص 436.

بينما شهد الاستهلاك النهائي الخاص ارتفاعا في قيمته من 431346 مليون ريال عام 1995م[1] إلى 1509855 مليون ريال عام 2003م[2]، بزيادة في قيمته خلال الفترة بلغت 1078509 مليون ريال بنسبة 250%.

2. انخفضت نسبة الاستهلاك النهائي الكلي إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية من 97.82% عام 1995م إلى 74.20% عام 2000م، ثم أخذت في الارتفاع تدريجياً إلى أن وصلت إلى 85.96% عام 2003م، حيث انخفضت نسبة الاستهلاك النهائي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من 83.49% عام 1995م إلى 60.96% عام 2000م ثم أخذت في الارتفاع إلى 73.04% عام 2003م، بينما شهد الاستهلاك النهائي العام تفاوتا في نسبته إلى إجمالي الناتج المحلي حيث انخفضت من 14.33% عام 1995م إلى 13.24% عام 2000م ثم أخذت في الارتفاع إلى 15.55% عام 2002، أما عام 2003م فقد شهد انخفاضاً في نسبة الاستهلاك النهائي العام إلى إجمالي الناتج المحلي إلى 12.92% .

3. ساهمت الإجراءات التي نفذتها السلطات الحكومية في انخفاض متوسط نسبة الاستهلاك النهائي الكلي والاستهلاك النهائي العام والاستهلاك النهائي الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي من 100.43%، 18.73%، 81.70% خلال 1990- 1994م إلى 83.83%، 13.91%، 69.92%، خلال السنوات 1995- 2003م، كما انخفض متوسط معدل النمو السنوي للاستهلاك النهائي العام والاستهلاك النهائي الخاص من 27.07%، 28.13% خلال الفترة 1991- 1994م إلى 19.17%، 23.84% خلال الفترة 1995- 2003م، مما يعكس الدور الذي مارسته السياسات النقدية والمالية في الحد من ارتفاع حجم الاستهلاك النهائي الكلي والحد من ارتفاع نسبته إلى إجمالي الناتج المحلي، مما ساهم في تخفيف حدة الضغوط التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الاستهلاك في الاقتصاد اليمني.

المطلب الثاني: دور السياسات النقدية والمالية في علاج الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليمني

3-2-1 دور السياسات النقدية والمالية في القضاء على الاختلال في علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي:

يعد القضاء على الاختلال في علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي من أهم الأهداف التي سعت السلطات الحكومية إلى تحقيقها من خلال تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية، بهدف تحقيق زيادة في نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في إجمالي الناتج المحلي، ورفع معدلات نموها السنوية عن معدلات النمو السنوية لقطاعات الإنتاج المادي غير المباشر وقطاعات التوزيع والخدمات، وبما يساهم في تحقيق زيادة في حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات عن حجم الطلب الكلي عليها، بهدف القضاء على فجوة فائض الطلب وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار. وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (46) يتضح ما يلي:-

---

[1] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص 409.

[2] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص 436.

1. شهد قطاع الزراعة والغابات والصيد ارتفاعا في نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 21.91% عام 1995م إلى 23.04% عام 1998م، ثم اخذ في الانخفاض تدريجياً إلى أن وصل إلى 20.67% عام 2003م. كما انخفض متوسط نسبة مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد في إجمالي الناتج المحلي من 23.57% خلال الفترة 1990-1994م إلى 21.55% خلال الفترة 1995-2003م.

ويرجع الانخفاض في نسبة مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1995- 2003م لما يلي:-

- انخفاض إنتاجية الاقتصاد الوطني من الحبوب حسبما توضحه الأرقام الواردة في الجدول رقم (47) من 880588 طن عام 1995م[1] إلى 477419 طن عام 2003م[2] محققة انخفاضا في إنتاجية الاقتصاد الوطني من الحبوب خلال الفترة بلغ 403169 طن بنسبة 45.78%، بينما شهد الاقتصاد الوطني ارتفاعا في إنتاجيته من المحاصيل النقدية من 43460 طن عام 1995م إلى 71289 طن عام 2003م، بزيادة في إنتاجية الاقتصاد الوطني من المحاصيل النقدية خلال الفترة بلغ 27829 طن بنسبة 64%، كما شهدت زراعة القات ارتفاعا في حجم إنتاجها من 86607 طن عام 1996م إلى 103610 طن عام 2003م، بزيادة في حجم إنتاجية القات خلال الفترة بلغت 17003 طن بنسبة 19.63%، مما يشير إلى الزيادة في إنتاجية الاقتصاد الوطني من المحاصيل النقدية والقات وانخفاض حجم إنتاجيته من الحبوب، مما ساهم في اتساع الفجوة الغذائية، والاعتماد على العالم الخارجي لتوفير احتياجات السكان المتزايدة من السلع الغذائية.
- انخفضت المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب من 787369 هكتار عام 1995م[3] إلى 581530 هكتار عام 2003م[4]، محققة انخفاضا في المساحة المخصصة لزراعة الحبوب خلال الفترة بلغت 205839 هكتار بنسبة 26.14%، بينما ارتفعت المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل النقدية من 67357 هكتار عام 1995م إلى 99979 هكتار عام 2003م، بزيادة في المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل النقدية خلال الفترة بلغت 32622 هكتار بنسبة 48.43%، أما المساحة المخصصة لزراعة القات فقد ارتفعت من 91418 هكتار عام 1995م إلى 110873 هكتار عام 2003م، بزيادة في المساحة المخصصة لزراعة القات خلال الفترة بلغت 19455 هكتار بنسبة 21.28%، مما يشير إلى الزيادة في المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل النقدية والقات في مقابل انخفاض المساحة المخصصة لزراعة الحبوب.

---

[1] اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1996م، مرجع سابق، ص 64.

[2] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص 100.

[3] اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1996م، مرجع سابق، ص 64.

[4] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص 99.

جدول رقم (46) يوضح تطور نسبة مساهمة قطاعات الاقتصاد الوطني في

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 1995- 2003م %

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الزراعة والغابات والصيد	21.91	20.94	21.28	23.04	22.63	21.34	21.56	20.58	20.67
الصناعات الاستخراجية	14.42	15.25	15.39	14.99	15.62	16.01	15.5	14.96	14
الصناعات التحويلية	8.15	7.68	7.30	7.28	7.08	10.06	10.06	10.28	10.40
الكهرباء والمياه والغاز	1.04	1.08	1.04	1.01	1.05	1.08	1.09	1.11	1.12
البناء والتشييد	2.56	2.68	2.57	2.19	2.15	2.10	2.10	2.06	2.08
مجموع القطاعات السلعية	48.04	47.63	47.58	48.51	48.53	50.59	50.31	48.99	48.27
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والإصلاح	7.55	7.57	7.55	7.80	7.44	8.48	8.47	9.07	9.22
النقل والتخزين والمواصلات	11.14	11.29	11.37	11.73	11.63	11.03	11.15	11.65	11.82
التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	6.98	6.21	6.11	6.77	7.15	8.74	8.87	8.78	8.89
الخدمات الشخصية وخدمات المجتمع	0.93	0.98	0.96	0.98	1.08	1.10	1.24	1.31	1.35
منتجو الخدمات الحكومية	23.94	24.09	24.38	23.37	23.91	21.59	21.40	21.50	21.72
القطاع العائلي	0.18	0.17	0.16	0.15	0.15	0.13	0.13	0.13	0.12
منتجات الهيئات اللاربحية التي تخدم العائلات	0.20	0.19	0.18	0.18	0.18	0.16	0.16	0.15	0.15
الرسوم الجمركية	2.75	2.98	2.77	2.14	2	1.80	1.71	1.65	1.61
مجموع قطاعات التوزيع والخدمات	53.67	53.48	53.49	53.13	53.54	53.03	53.13	54.24	54.88
(-) الخدمات الصرفي المحتسبة	1.74	1.11	1.07	1.64	2.07	3.63	3.43	3.24	3.16
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على

- بالنسبة لبيانات الأعوام 1995- 2000م

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، صـفحات متنوعة.

- بالنسبة لبيانات الأعوام 2001- 2003م

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، صـفحات متنوعة.

- شهدت المساحة المزروعة ارتفاعا في نسبتها إلى المساحة الصالحة للزراعة من 64.28% عام 1995م إلى 76.68% عام 1998م، ثم أخذت في الانخفاض تدريجيا إلى أن وصلت إلى 64.52% عام 2003م[1].
- انخفاض حجم الائتمان المحلي المخصص لتمويل الاستثمارات المحلية في قطاع الزراعة، حيث انخفضت نسبة القروض المخصصة لتمويل الاستثمارات في القطاع الزراعي من 1.07% من حجم الائتمان المحلي للبنوك التجارية عام 1995م إلى 0.52% عام 2003م، مما ساهم في تفاقم مشكلة الغذاء وزيادة الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع الغذائية لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للسكان، وساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

جدول رقم (47) يوضح تطور الإنتاج الزراعي لعدد من المحاصيل الزراعية خلال الفترة 1995-2003م (طن) (هكتار)

السنوات	نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الصالحة للزراعة %	إنتاجية المحاصيل الزراعية (طن)			مساحة إنتاج المحاصيل الزراعية(هكتار)		
		الحبوب	المحاصيل النقدية	القات*	الحبوب	المحاصيل النقدية	القات
1995	64.28	880588	43460	-	787369	67357	-
1996	63.92	731169	50174	86607	758114	75071	91418
1997	66.54	712278	56644	88772	777387	86377	93246
1998	76.68	911304	63784	98704	889964	91069	97672
1999	67.88	757932	65010	100556	657428	93086	99631
2000	68.52	735317	68963	108043	671033	97299	102934
2001	71.85	764174	72426	105465	710550	99580	108715
2002	67.92	620301	70716	103942	642680	99283	110293
2003	64.52	477419	71289	103610	581530	99979	110873

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- بالنسبة لبيانات الأعوام 1995-1996م

اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1996م، مرجع سابق، صفحات متنوعة.

- بالنسبة لبيانات الأعوام 1997-2000م

اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000م، مرجع سابق، صفحات متنوعة.

- بالنسبة لبيانات الأعوام 2001-2003م

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، صفحات متنوعة.

*** القات نوع من النبات يمضغ في المجالس والمناسبات الاجتماعية والأعراس في المجتمع اليمني ترجع زراعته في اليمن إلى عام 1875م.**

---

[1] نفس المرجع، ص 97.

2. ارتفعت نسبة مساهمة الصناعات الإستخراجية في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 14.42% عـام 1995م إلى 15.39% عام 1997م، ثم أخذت تلك النسبة في الانخفاض عام 1998م إلى 14.99% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ نظرا للتدهور في أسعار تصدير النفط في السوق الدولية، وانخفاض حصة الحكومة من كمية الصادرات النفطية، ثم أخذت تلك النسبة في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 16.01% عام 2000م، نظرا للزيادة في أسعار تصدير النفط في السوق العالمية وزيادة حصة الحكومة في حجم الصادرات النفطيـة، إلا أن تلـك النسبة أخذت في التدهور تدريجيا إلى أن وصلت عام 2003م إلى 14% على الرغم من الارتفاع في متوسـط أسعار تصدير النفط من 24.6 دولار للبرميل عام 2002م إلى 27.9 دولار للبرميل عـام 2003م[1]. وعلـى الرغم من التفاوت في نسبة مساهمة الصناعات الإستخراجية في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خـلال الفتـرة 1995- 2003م، إلا أن متوسط نسبة مساهمة الصناعات الإستخراجية في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ارتفع من 11.96% خلال الفترة 1990- 1994م إلى 15.13% خلال الفترة 1995- 2003م.
3. شهدت الصناعات التحويلية انخفاضاً في نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مـن 8.15% عـام 1995م إلى 7.08% عام 1999م[2]؛ وذلك كنتيجة لدخول الاقتصاد الوطني حالة من الركود الاقتصادي عقب تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية، غير أن التحسن في أداء الاقتصاد الوطني ساهم في ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 10.40% عام 2003م[3]، كما ارتفع متوسط نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي من 7.72% خلال الفتـرة 1990- 1994م إلى 8.70% خلال الفترة 1995- 2003م.

أما فيما يتعلق بنسبة مساهمة قطاعات التوزيع والخدمات في إجمالي الناتج المحلي فقد اتسمت بالتفاوت، حيث ارتفعت من 51.96% عام 1995م إلى 52.42% عام 1997م، كما شهدت انخفاضاً تدريجياً خلال الفترة 1998- 2000م، ثم أخذت في الارتفاع خلال الفترة 2001- 2003م إلى أن وصلت عام 2003م إلى 51.73%، كما بلغ متوسط نسبة مساهمة قطاعات التوزيع والخدمات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفتـرة 1995- 2003م 51.28%. كما تشير الأرقام الواردة في الجدول السابق رقم (46)، والذي يوضـح التوزيـع النـسبي لمـساهمة قطاعات التوزيع والخدمات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ما يلي:-

1. شهد قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق ارتفاعا في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مـن 7.55% عام 1995م إلى 9.22% عام 2003م، أما متوسط نسبة مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة فـي إجمالي الناتج المحلي فقد انخفض من 8.31% خلال الفتـرة 1990- 1994م إلـى 8.13% خـلال الفتـرة 1995- 2003م.

---

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص 29.

[2] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص 406.

[3] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص 442.

2. انخفض متوسط نسبة مساهمة قطاع النقل والتخزين والمواصلات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 13.22% خلال الفترة 1990- 1994م م إلى 11.42% خلال الفترة 1995- 2003م.
3. ارتفعت نسبة مساهمة قطاع التمويل والتأمين والعقارات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 6.98% عام 1995م إلى 8.89% عام 2003م، أما متوسط نسبة مساهمة قطاع التمويل والعقارات في إجمالي الناتج المحلي فقد انخفض من 8.36% خلال الفترة 1990- 1994م إلى 7.61% خلال الفترة 1995- 2003م .
4. شهد قطاع منتجو الخدمات الحكومية انخفاضاً في نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 23.94% عام 1995م إلى 21.72% عام 2003م، أما متوسط نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي فقد ارتفع من 20% خلال الفترة 1990- 1994م إلى 22.88% خلال الفترة 1995- 2003م.

وفي ضوء ما سبق يتضح مدى قصور السياسات النقدية والمالية في القضاء على الإختلالات في علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني، وعجزها عن رفع نسبة مساهمة القطاعات السلعية في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وخاصة في ظل انخفاض متوسط نسبة مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد في إجمالي الناتج المحلي من23.57% خلال الفترة 1990- 1994م إلى 21.55% خلال الفترة 1995- 2003م، مما يشير إلى تفاقم الإختلالات في قطاع الإنتاج الزراعي، وعجزه عن توفير الاحتياجات المتزايدة للسكان، وزيادة الإختلالات في أداء الاقتصاد الوطني واعتماده على العالم الخارجي من خلال التوسع في الواردات لتوفير الاحتياجات المتزايدة للسكان.

3-2-2 دور السياسات النقدية والمالية في علاج الإختلالات الناجمة عن الزيادة في فجوة الموارد المحلية:

عانى الاقتصاد اليمني من ارتفاع قيمة فجوة الموارد المحلية من 7330 مليون ريال بنسبة 5.84 % من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية عام 1990م إلى 56127 مليون ريال بنسبة 18.07% من إجمالي الناتج المحلي عام 1994، ويرجع الارتفاع في قيمة فجوة الموارد المحلية إلى الزيادة في قيمة الاستثمارات الإجمالية عن قيمة المدخرات المحلية المحققة، والتي شهدت تفاوتا في قيمتها خلال جميع السنوات، نظرا للزيادة في قيمة الاستهلاك النهائي الكلي ونموه بمعدلات سنوية تفوق معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي.

وقد سعت السلطات الحكومية من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية إلى تحقيق زيادة في قيمة المدخرات المحلية، من خلال زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي ورفع معدلات نموه السنوية عن معدلات النمو السنوية للاستهلاك النهائي الكلي، بالإضافة إلى الإجراءات التي نفذتها السلطات الحكومية بهدف تخفيض حجم الاستهلاك النهائي الكلي من خلال رفع الدعم عن السلع الغذائية الأساسية، وإلغاء نظام سعر الصرف المتعدد للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية ورفع أسعار الخدمات، بهدف تحرير أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، وبما يساهم في تضييق فجوة فائض الطلب وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية.

وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (48) والتي توضح تطور قيمة فجوة الموارد المحلية خلال الفترة 1995- 2003م يتضح ما يلي:-

- انخفضت قيمة فجوة الموارد المحلية من 101433 مليون ريال بنسبة 19.6% من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية عام 1995م[1] إلى 77864 مليون ريال بنسبة 8.8% من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية عام 1997م، وذلك للزيادة في قيمة المدخرات المحلية من 11280 مليون ريال عام 1995م إلى 143351 مليون ريال عام 1997م، نظرا للزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 516643 مليون ريال عام 1995م إلى 878884 مليون ريال عام 1997م[2]، كما حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية معدلات نمو سنوية بلغت خلال الفترة 1995- 1997م 66.3%، 42%، 19.8%، على التوالي، والتي زادت في المتوسط عن معدلات النمو السنوية للاستهلاك النهائي خلال نفس الفترة والتي بلغت 67.1%، 24.4%، 16.9%.
- ارتفعت قيمة فجوة الموارد المحلية عام 1998م إلى 177127 مليون ريال بنسبة 21% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك للانخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 878884 مليون ريال عام 1997م إلى 844240 مليون ريال عام 1998م، والذي يرجع إلى الانخفاض في أسعار تصدير النفط وانخفاض حصة الحكومة في الصادرات النفطية، بالإضافة إلى انخفاض نسبة مساهمة استخراج النفط الخام في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية من 27.87% عام 1997م إلى 16.32% عام 1998م[3]، مما ترتب عليه انخفاض قيمة المدخرات المحلية من 143351 مليون ريال عام 1997م إلى 99338 مليون ريال عام 1998م[4]، مما أدى في ظل ارتفاع قيمة الاستثمارات الإجمالية خلال عام 1998م إلى زيادة قيمة فجوة الموارد المحلية وارتفاع نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي.
- شهد عام 1999م انخفاضا في قيمة فجوة الموارد المحلية إلى 27667 مليون ريال بنسبة 2.3% من إجمالي الناتج المحلي ، كما شهدت الأعوام 2000، 2001م ارتفاعا في قيمة المدخرات المحلية عن قيمة الاستثمارات الإجمالية، مما ترتب عليه تلاشي فجوة الموارد المحلية، وترجع الزيادة في قيمة المدخرات المحلية إلى الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 1172794 مليون ريال عام 1999م إلى 1628138 مليون ريال عام 2001م[5]، والذي يرجع إلى الزيادة في أسعار تصدير النفط وارتفاع حصة الحكومة في الصادرات النفطية، كما ارتفعت نسبة مساهمة استخراج النفط الخام في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية من 28.06% عام 1999م إلى 35.70% عام 2000م ثم انخفضت إلى 30.15% عام 2001م، كما حقق الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال الفترة 1999- 2001م معدلات نمو سنوية بلغت 38.9%، 30.2%،

---

(1) اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص400.

(2) نفس المكان.

(3) نفس المرجع، ص 403.

(4) نفس المرجع، ص402.

(5) نفس المرجع، ص400.

5.8% على التوالي، في حين حقق الاستهلاك النهائي الكلي معدلات نمو سنوية بلغت خلال نفس الفترة 23.8%، 23.8%، 14.4% على التوالي.

- شهدت الأعوام 2002، 2003م ارتفاعا في قيمة فجوة الموارد المحلية من 13911 مليون ريال بنسبة 0.77% من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية عام 2002م إلى 21339 مليون ريال بنسبة 1.03% من إجمالي الناتج المحلي عام 2003م؛ وذلك للزيادة في قيمة الاستثمارات الإجمالية عن قيمة المدخرات المحلية، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السنوي للاستهلاك النهائي الكلي من 10.9% عام 2002م إلى 22.6% عام 2003م، في حين ارتفع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي من 11.3% عام 2002م إلى 14.1% عام 2003م[1]. مما سبق يتضح الدور الذي مارسته السياسات النقدية والمالية في زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عن قيمة الاستهلاك النهائي الكلي، مما ترتب عليه تحقيق زيادة في قيمة المدخرات المحلية وتضييق فجوة الموارد المحلية، كما ساهمت السياسات النقدية والمالية في انخفاض متوسط نسبة فجوة الموارد المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 19.25% خلال الفترة 1990- 1994م إلى 6.04% خلال الفترة 1995- 2003م، مما ساهم في تخفيف الضغوط التضخمية الناجمة عن الزيادة في فجوة الموارد المحلية.

جدول رقم (48) يوضح تطور فجوة الموارد المحلية خلال الفترة 1995- 2003م

(مليون ريال)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1)	الاستثمارات الإجمالية (2)	المدخرات المحلية (3)	فجوة الموارد المحلية (4)= (2)-(3)	فجوة الموارد المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (5)= (4) / (1) x 100 %
1995	516643	112713	11280	101433	19.6
1996	733552	170879	104671	66208	9.02
1997	878884	221215	143351	77864	8.8
1998	844240	276465	99338	177127	21
1999	1172794	278493	250826	27667	2.3
2000	1538636	284568	396957	(112389)	(7.3)
2001	1628138	308108	321823	(13715)	(0.84)
2002	1811448	376462	362551	13911	0.77
2003	2067232	311569	290230	21339	1.03

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد:-

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعامي 2002، 2003م، صفحات متنوعة.

---

[1] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص438.

المطلب الثالث: دور السياسات النقدية والمالية في علاج العوامل الخارجية للتضخم في الاقتصاد اليمني

3-3-1 دور السياسات النقدية والمالية في علاج الإختلالات الناجمة عن الزيادة في قيمة الواردات:

تمارس الزيادة في قيمة الواردات من السلع والخدمات دوراً هاما في تغذية الضغوط التضخمية، نظرا لاعتماد الاقتصاد الوطني على الواردات من العالم الخارجي لتلبية الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة الانخفاض في حجم الإنتاج المحلي، نظراً للجمود الذي يعانيه جهاز الإنتاج المحلى، بالإضافة إلى عجز حصيلة الصادرات الوطنية على تغطية الواردات من السلع والخدمات والتي بلغ متوسطها خلال الفترة 1990-1994م 43.63%، بالإضافة إلى الاختلال في هيكل الواردات نتيجة الزيادة في قيمة الواردات من المواد الغذائية وارتفاع نسبتها إلى إجمالي الواردات خلال السنوات 1990- 1994م. وقد سعت السلطات الحكومية من خلال تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية إلى الحد من نمو حجم الطلب المحلي على الواردات من السلع والخدمات، من خلال تنفيذ عدد من الإجراءات، تمثلت في إلغاء سعر الصرف لأغراض التقييم الجمركي والذي كان محدداً على أساس 18ريال / دولار أمريكي، وإلغاء الدعم تدريجيا على السلع والخدمات، بالإضافة إلى تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في ابريل 1995م ثم تعويمها في يوليو 1996م، مما ترتب عليه ارتفاع قيمة الواردات مقيمة بالعملة الوطنية. وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم(49) يتضح ما يلي:-

1- ارتفعت قيمة الواردات من السلع والخدمات من 64590651 ألف ريال عام 1995م[1] إلى 674128291 ألف ريال عام 2003م[2]، بزيادة في قيمة الواردات خلال الفترة بلغت 609537640 ألف ريال بنسبة 943%.
2- ارتفعت قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية من 18515444 ألف ريال عام 1995م إلى 182688998 ألف ريال عام 2003م، بزيادة في قيمتها خلال الفترة بلغت 164173554 ألف ريال بنسبة 887%، ويرجع الارتفاع في قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية إلى الارتفاع في قيمة الواردات من المواد الغذائية من 14270740 ألف ريال عام 1995م[3] إلى 158938523 ألف ريال عام 2003م[4]، بزيادة في قيمتها خلال الفترة بلغت144667783 ألف ريال بنسبة 1014%، مما يشير إلى أن الواردات من المواد الغذائية زادت خلال الفترة بأكثر من 10 مرات، كما شهدت الواردات من المواد الغذائية تفاوتا في نسبتها إلى إجمالي الواردات خلال جميع السنوات، حيث ارتفعت نسبتها من 22.09% من إجمالي الواردات عام 1995م إلى

---

[1] اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000م، مرجع سابق، ص ص 433-435.

[2] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص ص 390- 392.

[3] اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000م، مرجع سابق، ص 433.

[4] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص 390.

جدول رقم (49) يوضح تطور الواردات في الاقتصاد اليمني خلال الفترة 1995- 2003م

(ألف ريال)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
1- السلع الاستهلاكية									
- المواد الغذائية	14270740	57127878	74328702	83667489	103400204	111136589	120721667	126851290	158938523
- المشروبات والتبغ	1359729	3769176	4625117	5920637	6304522	6297400	5851608	7393448	10975578
- زيوت وشحوم نباتيه وحيوانيه	2884975	5760991	9444860	11274045	10435044	14612081	8061785	9200636	12774897
2- المواد الخام									
- مواد خام غير صالحه للأكل	1839910	5150711	6685457	6604543	6583775	8178049	10680625	11232752	14448562
- الوقود المعدنية وزيوت التشحيم	5095662	18800729	28876427	18977062	25165068	44930521	50021504	75173094	100202595
- المواد الكيماوية ومنتجاتها	5302522	15441355	21522852	28690140	29123376	36406767	38378518	44449526	52932030
- مواد أخرى	14840275	33887150	46804991	50936859	47848132	55190204	66828437	77636733	108385965
3- السلع الاستثمارية									
- ألآت ومعدات النقل	14917026	42314144	54936471	71356983	67250948	78332024	95243518	134835457	177938682
- مصنوعات متنوعة	4061919	9499673	12533569	15541670	16524650	16883300	19517133	25999860	37152272
4- مواد أخرى	17893	110522	572696	1540320	113692	3815988	594240	252871	379188
الإجمالي	64590651	191862329	260331142	294509748	312749411	375782923	415899035	513025667	674128291

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- بالنسبة لبيانات الأعوام 1995- 2000م

اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000، ص ص 433- 435.

- بالنسبة لبيانات الأعوام 2001- 2003م

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003، ص ص 391- 393.

33.06% عام 1999م، ثم أخذت في الانخفاض تدريجياً إلى أن وصلت إلى 23.58% عام 2003م،كما بلغ متوسط نسبتها إلى إجمالي الواردات خلال الفترة 1995- 2003م 27.64%.

3- شهدت الواردات من المواد الخام ارتفاعا في قيمتها من27078369 ألف ريال عام 1995م إلى 275969152 ألف ريال عام 2003م[1]، بزيادة في قيمتها خلال الفترة بلغت 248890783 ألف ريال بنسبة 919% مما يشير إلى أن قيمة الواردات من المواد الخام زادت خلال الفترة بأكثر من تسع مرات، وترجع الزيادة في قيمة الواردات من المواد الخام إلى الزيادة التي شهدتها قيمة الواردات من الوقود المعدنية وزيوت التشحيم، والتي ارتفعت من 5095662 ألف ريال عام 1995م إلى 100202595 ألف ريال عام 2003م، كما شهدت نسبتها إلى إجمالي الواردات ارتفاعا من 7.89% عام1995م إلى 14.86% عام 2003م.

3. شهدت الواردات من الآلات والمعدات الصناعية وعربات النقل ومولدات الحركة ارتفاعا في قيمتها من 14917026 ألف ريال عام 1995م إلى 177938682 ألف ريال عام 2003م[2]، بزيادة في قيمتها خلال الفترة بلغت 163021656 ألف ريال بنسبه 1093% مما يشير إلى زيادة قيمة الواردات منها خلال الفترة بأكثر من 10 مرات .

4. شهدت الواردات من السلع والخدمات ارتفاعا في نسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية من 42.08% عام 1995م إلى 47.99% عام 1998م ثم أخذت في الانخفاض تدريجيا إلى أن وصلت إلى 39.15% عام 2003م .

5. شهدت الصادرات ارتفاعا في نسبة تغطيتها للواردات من 53.34% عام 1995م إلى 80.47% عام 1997م ثم أخذت في الانخفاض عام 1998م إلى 56.28%، ثم أخذت تلك النسبة في الارتفاع عام 2000م إلى 121%، نظرا للزيادة في قيمة الصادرات النفطية، وابتداء من عام 2001م أخذت نسبة تغطية الصادرات للواردات في الانخفاض تدريجياً إلى أن وصلت عام 2003م إلى 97.36%.

من خلال ما سبق يتضح الارتفاع في قيمة الواردات من السلع والخدمات واستمرار الإختلالات في هيكل الواردات نتيجة الزيادة في نسبة الواردات من المواد الغذائية إلى إجمالي الواردات، والتي بلغ متوسطها خلال الفترة 1995-2003م 27.64% من إجمالي الواردات والذي يعكس استمرار حالة الجمود في جهاز الإنتاج المحلي واعتماد الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي لتوفير الاحتياجات المتزايدة للسكان، ما يساهم في انتقال الزيادة في أسعار السلع والخدمات من البلدان المصدرة إلى الاقتصاد الوطني .

3-3-2 دور السياسات الحكومية في علاج الإختلالات الناجمة عن الزيادة في المديونية الخارجية:

عانى الاقتصاد اليمني من تفاقم مديونيته الخارجية وارتفاع نسبة رصيد المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وإجمالي قيمة الصادرات، والتي بلغ متوسطها خلال الفترة 1990 – 1994م 49%، 372% على التوالي، كما وصفت المديونية الخارجية للجمهورية اليمنية بأنها مديونية متفاقمة لارتفاع متوسط نسبتها إلى إجمالي قيمة الصادرات خلال السنوات السابقة عن 350%. وقد أدت النجاحات التي حققتها الجمهورية

---

[1] نفس المرجع، ص 390- 391.

[2] نفس المرجع، ص 392.

اليمنية من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات في مجال إصلاح أدوات السياستين النقدية والماليـة، بهـدف وقـف التدهور في القوة الشرائية للعملة الوطنية وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية، إلى التوقيع على اتفـاق رسمي للتثبيت الاقتصادي بين حكومة الجمهورية اليمنية وصندوق النقد الدولي، مما ساهم في تمكين الجمهوريـة اليمنية من البدء في مفاوضات مع دائنيها لإعادة جدولة مديونيتها الخارجية وفق شروط نابولي وبـدعم ومـساندة صندوق النقد والبنك الدوليين.

وقد تضمن الطلب الذي تقدمت به اليمن إلى صندوق النقد الدولي بشان البدء بتنفيذ برنـامج متوسـط الأجـل يغطى الفترة 1996- 2000م عدداً من الأهداف التي تضمنتها إستراتيجية الحكومة، والتي سعت إلى تخفيف عبئ المديونية الخارجية من خلال تنفيذ عمليات إعادة الجدولة، وانتهاج سياسة سليمة لإدارة الدين الخـارجي[1]، وقـد شكلت المديونية الروسية عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد اليمني، حيث بلغت قيمتها في نهاية عام 1996م نحو 5.8 مليار دولار أمريكي (بنسبة 64% من إجمالي الدين الخارجي البالغ 9.1 مليار دولار)، كما بلغت قيمة الفوائد المتـأخرة 599 مليون دولار،(منها 90% لصالح روسيا)، كما بلغت قيمة الأقساط المتأخرة 5 مليـار دولار(منهـا 90% أقساط متأخرة لصالح روسيا)[2]. وقد أسفرت المفاوضات بين حكومة الجمهورية اليمنية ونادي باريس إلى التوقيع في سبتمبر 1996م على محضر لإعادة جدولة وتخفيف المديونية لمدة عام، كما تم التوقيع في نوفمبر 1997م على محضر لإعادة الجدولة وتخفيف المديونية بين الحكومة اليمنية ونادي باريس لمدة ثلاث سنوات على أساس شروط نابولي والتي تقضي بإلغاء 67% من القيمة الحالية للقروض وإعادة جدولة الدين المتبقي على مدى أربعين عـام، بفترة سماح 16 عام. وقد تم إلغاء 80% من القروض المستحقة لروسيا قبل تطبيق محضر باريس (قبل انضمام روسيا لعضوية النادي)، واخضع الرصيد المتبقي من المديونية الروسية لشروط نادي باريس، بحيث انخفض الدين الخارجي المستحق لروسيا من (5.8) مليار دولار إلى نحو (1.16) مليار دولار أمريكي. كمـا أسـفرت إعـادة الجدولة وتخفيف المديونية التي تم التوقيع عليها، إلى انخفاض الرصيد القائم للقروض المـسحوبة مـن 8234.82 مليون دولار في 1995/12/31م إلى 4482.67 مليون دولار في 1997/12/31م [3]. كما أدت النجاحات التـي حققتها الحكومة اليمنية في إطار تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية إلى موافقة دول نادي باريس علـى إعادة جدولة ما يقارب من 420 مليون دولار أمريكي من القروض التي لم تخضع لإعادة الجدولة فـي الـسنوات السابقة، وذلك في الاجتماع الذي عقد في العاصمة الفرنسية باريس خلال الفتـرة 14- 15 يونيـو 2001م، وقـد تضمنت تلك الاتفاقية ما يلي[4]:-

- قيام اليمن بإعادة شراء المديونية التجارية المؤهلة والديون الأخرى بخلاف المـساعدات التنمويـة الرسـمية المقدرة بحوالي 37 مليون دولار أمريكي بثلث قيمتها الاسمية.

---

(1) قعطبي حسين، مرجع سابق، ص472.

(2) نفس المرجع، ص473.

(3) اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 1997م، مرجع سابق، ص82.

(4) اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2001م، مرجع سابق، ص ص 46-47.

- إعادة جدولة ما يقارب 383 مليون دولار أمريكي، والتي تمثل ديون المساعدات الدولية الرسـمية المـستحقة لدائني نادي باريس بشروط نابولي، كما تم بموجب هذه الاتفاقية تخفيض خدمة المديونيـة بمبلـغ 33 مليـون دولار أمريكي في عام 2001م.

وقد أسفرت عمليات إعادة جدولة المديونية الخارجية وفق شـروط نـابولي خـلال الأعـوام 1996، 1997، 2001م إلى تخفيض حجم المديونية الخارجية لليمن وتمكينها من إعادة شراء ما يعادل 695 مليون دولار أمريكي من الديون التجارية من خلال منحة هيئة التنمية الدولية والبالغة 15 مليون دولار أمريكي. وقد تمكنـت الحكومـة اليمنية من تخفيض رصيد مديونيتها الخارجية خلال الأعوام 2002، 2003م، نظرا للاستمرار في تنفيذ عمليـات إعادة الجدولة، حيث شهد عام 2002م التوقيع على إعادة جدولة قروض بمبلغ 299.51 مليـون دولار أمريكـي تخص اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا، كما تم في نفس العام شطب قرض بمبلغ 50.37 مليون دولار

جدول رقم (50) يوضح تطور رصيد المديونية الخارجية ونسبته إلى إجمالي الناتج المحلي وقيمة الصادرات من السلع والخدمات خلال الفترة 1995- 2003م

(مليون دولار أمريكي)

السنوات	رصيد المديونية الخارجية للقروض المسحوبة (1)	قيمة الصادرات من السلع والخدمات (2)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (3)	رصيد المديونية الخارجية إلى قيمة الصادرات من السلع والخدمات (4) = (1)/(2) x 100 %	رصيد المديونية الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي (5)= (1)/(3) x 100 %
1995	8234.82	2297.54	10236.63	358.4	80.44
1996	8148.7	2462.59	6325.36	330.9	128.8
1997	4482.67	2481.6	6798.3	180.6	65.9
1998	4764.6	1678.13	6213.13	283.9	76.7
1999	4995.28	2661.49	7529.98	187.7	66.3
2000	4934.38	3988.32	9510.67	123.7	51.9
2001	4869.93	3537.12	9662.54	137.7	50.4
2002	4944.86	3958.15	10314.59	124.9	47.9
2003	5376.76	4296.29	11270.48	125.1	47.7
متوسط الفترة				205.9	68.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- بالنسبة لبيانات العمود رقم (1)

اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث، التقارير السنوية للأعوام 1995- 2003م، صفحات متنوعة.

- بالنسبة لبيانات العمودين (2)، (3)

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء الـسنوي للأعـوام 2002، 2003م، صـفحات متنوعة.

أمريكي يمثل قروضا ثنائية بين حكومة الجمهورية اليمنية والصين[1]. كما أدت عمليات إعادة الجدولة بالإضـافة إلى التحسن في أداء الاقتصاد اليمني وزيادة مقدرته على سداد أعباء المديونية المتراكمة إلـى انخفـاض رصـيد المديونية الخارجية حسبما توضحه الأرقام الواردة في الجدول رقم (50) من 8234.82 مليون دولار عام 1995م إلى 5376.76 مليون دولار عام 2003م، كما انخفضت نسبة رصيد المديونية الخارجيـة إلـى إجمـالي قيمـة الصادرات من السلع والخدمات من 358.4% عام 1995م إلى 125.1% عام 2003م، كمـا انخفـض رصـيد المديونية الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسـعار الجاريـة مـن 80.44% عـام 1995م إلـى 47.7% عام2003م، وفي نفس الوقت انخفضت نسبة رصيد المديونية الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي من 123.3% عام 1996م إلى 57.4% عام 2002م، كما انخفضت نسبة خدمة مدفوعات الفوائد إلى إجمالي قيمة الصادرات من 5.6% عام 1996م إلى 3.3% عام 2002م[2]، مما يشير إلى الدور الذي مارسته السياسات التي نفذتها الـسلطات الحكومية في تخفيض الأعباء والالتزامات المستحقة على الحكومة اليمنية لدائنيها، الأمر الذي ساهم فـي تخفيـف الضغوط التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم المديونية الخارجية.

المطلب الرابع: دور السياسات النقدية والمالية في القضاء على الفجوة التضخمية فـي الاقتـصاد اليمني

أوضحت الصفحات السابقة من الدراسة عن دور ايجابي للسياسات النقدية والماليـة فـي عـلاج عـدد مـن الإختلالات التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني من أهمها الإخـتلالات الناجمـة عـن الزيادة في كمية النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي والزيادة في حجم الإنفاق الحكومي والاستهلاك النهـائي الكلي، كما أوضحت الصفحات السابقة قصور السياسات النقدية والمالية في علاج عدد من الإختلالات من أهمهـا الاختلال في علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي والزيادة في حجم الواردات والاختلال في هيكـل توزيـع الائتمان المحلي بين قطاعات الاقتصاد الوطني. وفيما يلي نتناول الدور الذي مارسته السياسات النقدية والمالية في القضاء على الفجوة التضخمية بالاعتماد على معيار معامل الاستقرار النقدي، معيار فائض الطلب المحلي، ومعيار فائض المعروض النقدي.

3-4-1 معيار معامل الاستقرار النقدي:

شهدت السنوات 1990- 1994م ارتفاع معدل النمو السنوي لكمية وسائل الدفع بلغ متوسـطه خـلال الفتـرة 18.8% عن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي بلغ متوسطه خلال نفس الفتـرة 3.8% ، كما بلغ متوسط معامل الاستقرار النقدي خلال نفس الفترة 4.1%، مما يشير إلى الدور الذي مارسته الزيادة فـي كمية وسائل الدفع عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني، ولذا سعت السلطات الحكومية من خلال استخدام أدوات السياستين النقدية والمالية إلى تحقيق زيادة فـي قيمـة النـاتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونموه بمعدلات سنوية تفوق معدلات النمو السنوية لحجم وسـائل الـدفع، إلا أن جميـع

---

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص47.

[2] The World Bank, Global Development Finance,Harnessing Cyclincal Gains for Development, 2004, p568.

السنوات 1995- 2003م شهدت ارتفاعا في معدل النمو السنوي لحجم وسائل الدفع عن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك حسبما توضحه الأرقام الواردة في الجدول رقم (51)، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 1995- 2003م 6.4%، في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي لكمية وسائل الدفع خلال نفس الفترة 19.45%، مما يعكس استمرار الضغوط التضخمية الناجمة عن الزيادة في معدل النمو السنوي في حجم وسائل الدفع عن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. أما متوسط معامل الاستقرار النقدي فقد انخفض من 4.1% خلال الفترة 1990- 1994م إلى 3.2% خلال الفترة 1995- 2003م.

جدول رقم (51) يوضح تطور معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة 1995- 2003

%

السنوات	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي (1)	معدل النمو السنوي لحجم وسائل الدفع (2)	معامل الاستقرار النقدي (3) = (2) / (1)
1995	12.5	48.5	3.9
1996	7.36	8.57	1.2
1997	6.43	10.7	1.7
1998	5.28	11.72	2.2
1999	3.47	13.78	4
2000	9.94	25.11	2.5
2001	4.94	18.65	3.8
2002	4.66	18.05	3.9
2003	3.31	19.97	6
متوسط الفترة	6.4	19.4	3.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- بالنسبة لبيانات العمود رقم (1)

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2002، 2003م، مرجع سابق، صفحات متنوعة.

- بالنسبة لبيانات العمود رقم(2)

اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث، التقارير السنوية للأعوام 1995- 2003م، مرجع سابق، صفحات متنوعة.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الإجراءات التي نفذتها السلطات النقدية من خلال تحرير أسعار الفائـدة على القروض بهدف الحد من نمو الاقتراض الحكومي من البنك المركزي والذي يساهم في تمويل عجز الموازنـة العامة من مصادر تضخمية، نظراً لاعتماد البنك المركزي في تغطيتها على الإصدارات النقديـة الجديـدة، إلا أن البنك المركزي استمر في إصداراته النقدية خلال جميع السنوات 1995- 2003م، حيث ارتفعـت قيمـة العملـة المصدرة للتداول من 130998.2 مليون ريال عام 1995م[1] إلى 274272.3 مليون عام 2003م[2]، بزيادة فـي العملة المصدرة للتداول خلال الفترة بلغت 143274.1 مليون ريال بنسبة 109.4%، الأمـر الـذي يـشير إلـى استمرار اختلال علاقة النمو بين معدل النمو السنوي لكمية النقود ومعدل النمو السنوي للناتج المحلـي الإجمـالي الحقيقي، بحيث استمرت النقود بالزيادة بطريقة سريعة وغير طبيعية وبمعدلات تفوق الزيادة في النـاتج المحلـي الإجمالي الحقيقي، مما أدى إلى ارتفاع قوى الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل عجز جهاز الإنتاج المحلي عن مقابلة الزيادة في حجم الطلب المحلي وساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

3-4-2 معيار فائض الطلب المحلي:

سعت السلطات الحكومية من خلال تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في إبريل 1995م ثم تعويمها فـي يوليو 1996م إلى تخفيض حجم الطلب الكلي على الوردات من خلال رفع أسعار الواردات مقيمة بالعملة المحلية، كما سعت السلطات الحكومية من خلال تحرير أسعار الخدمات وإلغاء الدعم عن السلع الأساسية والمشتقات النفطية إلى تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبما يساهم في تخفيض فجـوة فـائض الطلـب وتحقيـق الاستقرار في مستويات الأسعار. إلا أن قياس الفجوة التضخمية باستخدام هذا المعيار يشير إلى اسـتمرار ارتفـاع قيمة إجمالي فائض الطلب المحلي على السلع والخدمات حسبما تعكسه الأرقام الواردة في الجدول رقم (52) مـن 447845 مليون ريال عام 1995م إلى 1824231 مليون ريال عام 2003م بزيادة في قيمة إجمالي فائض الطلب خلال الفترة بلغت 1376386 مليون ريال بنسبة 307%، مما يشير إلى أن إجمالي فائض الطلب قـد تـضاعف خلال الفترة بأكثر من ثلاث مرات. ويرجع الارتفاع في إجمالي قيمة فائض الطلب إلى انخفاض إنتاجيـة جهـاز الإنتاج المحلي، وبالتالي انخفاض العرض الحقيقي من السلع والخدمات وزيادة الاعتماد على العالم الخارجي مـن خلال التوسع في الواردات، حيث ارتفعت قيمة الواردات من السلع والخدمات من 217390 مليـون ريـال عـام 1995م[3] إلى 809364 مليون ريال عام 2003م[4]، أما عجز العمليات الجارية فقد شهد انخفاضا في قيمته من

---

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1995م، مرجع سابق، ص 49.

[2] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث، التقرير السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص56.

[3] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص400.

[4] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص436.

جدول رقم(52) يوضح تطور صافي فائض الطلب المحلي خلال الفترة 1995- 2003م

(مليون ريال)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1)	الإنفاق القومي بالأسعار الجارية		إجمالي الإنفاق القومي (2)	إجمالي فائض الطلب (3)= (2) - (1)	عجز العمليات الجارية (4)	صافي فائض الطلب (الفجوة التضخمية) (5)=(3) - (4)	نسبه صافي فائض الطلب إلى الناتج المحلي (6)=(5)/(1)×100 %
		الاستهلاك النهائي الكلي	الاستثمار الإجمالي					
1995	170231	505363	112713	618076	447845	101433	346412	203.50
1996	182760	628881	170879	799760	617000	66208	550792	301.37
1997	194515	735533	221215	956748	762233	77864	684369	351.83
1998	204791	744902	276465	1021367	816576	177127	639449	312.24
1999	211892	921968	278493	1200461	988569	27667	960902	453.49
2000	232966	1141679	284568	1426247	1193281	(112389)	1305670	560.46
2001	244481	1306315	308108	1614423	1369942	(13715)	1383657	565.96
2002	255872	1448897	376462	1825359	1569487	13911	1555576	607.95
2003	264340	1777002	311569	2088571	1824231	21339	1802892	682.04
متوسط الفترة								448.7

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على :-

بالنسبة لبيانات الأعوام 1995-2002م

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص400.

بالنسبة لبيانات عام 2003م

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص436.

101433 مليون ريال عام 1995م[1] إلى 21339 مليون ريال عام 2003م[2] على الرغم من الزيادة في قيمة الواردات، ويرجع الانخفاض في عجز العمليات الجارية إلى التحسن في قيمة الصادرات من النفط والغاز. كما حققت السنوات 2000، 2001م ارتفاعا في قيمة الصادرات عن الواردات، مما أدى إلى تحقيق فائض في ميزان العمليات الجارية بلغ 112389، 13715 مليون ريال على التوالي، وقد شهدت السنوات 1995- 2003م ارتفاع صافي فائض الطلب (الفجوة التضخمية) من 346412 مليون ريال بنسبة 77.4% من إجمالي فائض الطلب عام 1995م إلى 1802892 مليون ريال بنسبة 98.8% من إجمالي فائض الطلب عام 2003م، مما ساهم في حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية، يعبر عنها بالزيادة في قيمة صافي فائض الطلب وارتفاع نسبتها إلى إجمالي فائض الطلب، حيث ارتفعت نسبة صافي فائض الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 203.50% عام 1995م إلى 682.04% عام 2003م، كما ارتفع متوسط نسبة صافي فائض الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 56.8% خلال السنوات 1990- 1994م إلى 448.7% خلال السنوات 1995 – 2003م، مما يعكس استمرار الارتفاع في قوى الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي كانت تزيد في المتوسط بنحو 448.7% عن العرض الحقيقي للسلع والخدمات المنتجة محليا والسلع المستوردة مما ساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع الأسعار نحو الارتفاع.

3-4-3 معيار فائض المعروض النقدي:

شهدت السنوات 1990- 1994م ارتفاعا في الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار نتيجة الزيادة في حجم المعروض النقدي عن حجم الطلب على النقود معبرا عنه بالنسبة بين كمية النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتعد الزيادة في كمية النقود غير تضخمية في حالة تساوي الزيادة في المعروض النقدي مع الزيادة في حجم الطلب على النقود والتي تتناسب مع الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أما في حالة الزيادة في عرض النقود بصورة تزيد عن حجم الطلب على المعروض النقدي والتي لا تتناسب مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فان ذلك يساهم في حدوث فجوات تضخمية تساهم في حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية.

وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (53) يتضح تحقيق زيادات سنوية في عرض النقود، ارتفعت من 81095.6 مليون ريال عام 1995م[3] إلى 132707.4 مليون ريال عام 2003م[4]، في حين حقق الناتج المحلي

---

[1] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص400.

[2] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص436.

[3] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 1998م، مرجع سابق، ص 103.

[4] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث، التقرير السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص97.

الإجمالي زيادات سنوية أخذت في الانخفاض تدريجيا من 18945 مليون ريال عام 1995م[1] إلى 8468 مليـون ريال عام 2003م[2]، وقد أدت الزيادة في حجم المعروض النقدي بنسب تفوق الزيادة في حجم الطلب على النقـود والتي لا تتناسب مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ارتفاع فائض المعروض النقدي من 53625.4 مليون ريال عام 1995م إلى 107134 مليون ريال عام 2003م، أما نسبة فائض المعروض النقدي إلـى النـاتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد انخفضت من 31.5% عام 1995م إلى 5.6% عام 1997م، ثم أخذت في الارتفـاع تدريجيا من 8.9% عام 1998م إلى 40.5% عام 2003م، كما ارتفع متوسط نسبة فائض المعروض النقدي إلـى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 10.06% خلال الفترة 1990- 1994م إلى 19.97% خلال الفتـرة 1995- 2003م، مما يشير إلى الدور الذي مارسته الزيادة في حجم المعروض النقدي عن حجم الطلب على النقود بصورة لا تتناسب مع الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في زيادة فائض المعروض النقدي فـي الاقتـصاد اليمني، مما ساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

جدول رقم (53) يوضح تطور فائض المعروض النقدي خلال الفترة 1995- 2003م

(مليون ريال)

السنوات	الزيادة في المعروض النقدي (1)	كميه النقود ———— الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2)	الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (3)	الزيادة غير التضخمية (4)= (2)×(3)	فائض المعروض النقدي (الفجوة التضخمية) (5)=(1)- (4)	فائض المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة %
1995	81095.6	1.45	18945	27470.3	53625.4	31.5
1996	21286.4	1.47	12529	18417.6	2868.8	1.6
1997	28837.2	1.53	11755	17985.2	10852.1	5.6
1998	34961.4	1.63	10276	16749.9	18211.5	8.9
1999	45944.3	1.79	7101	12710.8	33233.5	15.7
2000	95230.9	2.04	21074	42991.0	52239.9	22.4
2001	88524.4	2.30	11515	26484.5	62039.9	25.4
2002	101614.9	2.60	11391	29616.6	71998.3	28.1
2003	132707.4	3.02	8468	25573.4	107134	40.5
متوسط الفترة						19.97

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- بالنسبة لبيانات العمود رقم (1)

اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث، التقارير السنوية للأعوام 1995- 2003م، صفحات متنوعة.

- بالنسبة لبيانات العمود رقم (3)

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء الـسنوي للأعـوام 2002، 2003م، صـفحات متنوعة.

---

[1] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص404.

[2] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص440.

المبحث الرابع: دور السياسات النقدية والمالية في علاج الآثار الناجمة عن الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني

صاحب الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في تدهور مستوى معيشة الأفراد نتيجة الانخفاض في الدخول النقدية الحقيقية بفعل تأثير التضخم، بالإضافة إلى الانخفاض في حجم المدخرات المحلية نظرا للارتفاع في قيمة الاستهلاك النهائي الكلي عن إجمالي الناتج المحلي، وانخفاض الادخار الحكومي نتيجة ارتفاع قيمة النفقات الحكومية الجارية عن الإيرادات الحكومية الجارية، بالإضافة إلى التأثير في توزيع الاستثمار المحلي بين قطاعات الاقتصاد الوطني. وسيتم التركيز في الصفحات التالية على دور السياسات النقدية والمالية في تلافي الآثار السابقة الناجمة عن التضخم ومدى نجاحها في الحد من التدهور في أداء الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: دور السياسات النقدية والمالية في رفع مستوى معيشة الأفراد

ساهمت الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في حدوث تدهور في مستوى معيشة شريحة كبيرة في المجتمع اليمني، نظرا للانخفاض في مستويات دخولها النقدية الحقيقية وتضم هذه الشريحة أصحاب الدخول الثابتة والمعاشات التقاعدية وحملة السندات والعاملين في أجهزة ومؤسسات الدولة، بينما شهدت شريحة صغيرة في المجتمع ارتفاعا في مستويات دخولها والأرباح التي حققتها نتيجة الارتفاع في مستويات الأسعار، وتضم هذه الشريحة أصحاب رؤوس الأموال والمنتجون وأصحاب المهن الحرة. وقد سعت الحكومة من خلال تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين أصحاب عوائد التملك وأصحاب عوائد عوامل الإنتاج، بهدف القضاء على التفاوت الكبير في مستويات الدخول الذي حدث جراء التضخم، وقد أدى تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من 320 دولار أمريكي عام 1995م إلى 517 دولار أمريكي عام 2003م[1]، إلا أن مستوى معيشة الأفراد اتسم باستمرار التدهور نظراً لما يلي : -

1. ارتفاع أسعار السلع والخدمات، نتيجة للإجراءات التي اتخذتها السلطات الحكومية من خلال الرفع التدريجي لأسعار المشتقات النفطية، رفع أسعار الخدمات العامة، وإلغاء الدعم على السلع الغذائية، بالإضافة إلى الإجراءات التي نفذتها السلطات النقدية من خلال تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في ابريل 1995م ثم تعويمها في يوليو 1996م، وتحرير أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات التجارية، مما انعكس في ارتفاع تكاليف إنتاج السلع أو استيرادها وبالتالي ارتفاع أسعار بيعها، مما ساهم في زيادة معاناة شريحة كبيرة من السكان، تضم محدودي الدخل والفقراء، وقيامهم بتحويل جزء من دخولهم النقدية المخصصة للإنفاق على سلع أخرى لمواجهة الزيادة في أسعار السلع الغذائية، بهدف المحافظة على مستوى استهلاكهم من السلع الغذائية.

---

[1] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص451.

2. تقييد التوظيف، وانخفاض معدلات الزيادة في أجور العاملين في أجهزة الدولة عـن معـدلات الزيـادة فـي مستويات الأسعار خلال فترة تنفيذ البرنامج، مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حصة أصـحاب عوامل الإنتاج من الدخل في مقابل الزيادة في حصة أصحاب عوائد التملك[1].
3. أدى فرض الضريبة على الإنتاج والاستهلاك والخدمات إلى اقتطاع جزء من دخول الأفراد نظراً للارتفاع في مستويات أسعار السلع والخدمات، مما زاد من معاناة محدودي الدخل والفقراء[2].
4. ارتفعت نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر من 13.05% من إجمالي السكان عام 1992م إلى 30.3% من إجمالي السكان عام 1995م، ثم أخذت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 42.6% من إجمالي السكان عـام 2000م[3].
5. أسهمت سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في ابريل 1995م ثم تعويمها في يوليـو 1996م إلـى زيادة حجم الضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع تكاليف إنتاج واستيراد السلع، مما انعكس سلباً في مستويات الدخول الحقيقية، على الرغم من الزيادات الاسمية في حجم الأجور التي أقرتها الحكومة في مرتبات مـوظفي الدولة لمقابلة الزيادة في أسعار السلع والخدمات أثناء تنفيذ البرنامج، إلا أن الزيادة في مـستويات الأجـور لا تمثل 10- 15 % من حجم الزيادة في مستويات الأسعار المحلية، حيث ارتفع متوسط الأجر الاسمي للفرد من 5740 ريال شهرياً عام 1992م إلى 10033 ريال شهرياً عام 1998م، إلا أن متوسط الأجر الحقيقي انخفض خلال نفس الفترة بنسبة 61.%، حيث انخفض متوسط الأجر مقوماً بالدولار الأمريكي من 172 دولار شهرياً عام 1992م إلى 74 دولار شهرياً عام 1998م[4].

المطلب الثاني: دور السياسات النقدية والمالية في تنمية المدخرات المحلية

تعتمد المدخرات المحلية في البلدان المتقدمة بدرجه أساسية على التغيرات في أسعار الفائدة، بالإضـافة إلـى مستوى دخول الأفراد ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إلا أن محددات الادخار في بلد نامي مثـل الـيمن تعتمد بدرجة أساسية على مستويات دخول الإفراد، والتي تدهورت بفعل تأثير التضخم نتيجة الارتفاعات المتواليـة في مستويات الأسعار المحلية وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مـن 696 دولار عـام 1990م إلى 370 دولار عام 1994م، بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن تنفيذ سياسة رفع الدعم عن السلع الغذائيـة الأساسية ورفع أسعار الخدمات والمشتقات النفطية، مما ترتب عليه زيـادة حجـم الـدخول النقديـة المخصـصة لأغراض الاستهلاك وانخفاض حجم الدخول الموجهة نحو تكوين المدخرات. وقد أسهمت الإصلاحات في جوانـب السياسة النقدية من خلال رفع الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع من 10.5% خلال الفتـرة 1990- 1994م

---

[1] الشرجبي عبد الباري (1999م)، مرجع سابق، ص 599.

[2] نفس المرجع، ص609.

[3] نفس المرجع، ص 599.

[4] الشماحي علي، مرجع سابق، ص 38.

إلى 20% عام 1995م على تشجيع الأفراد إيداع مدخراتهم لدى الجهاز المصرفي، وبما يسهم في تخفيض حجـم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتضييق فجوة فائض الطلب وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

وقد أدت التغيرات في أسعار الفائدة على الودائع والانخفاض في معدلات التضخم السنوية أثنـاء تنفيـذ برنـامج الإصلاحات الاقتصادية إلى تحقيق مدخرات الأفراد معدلات فائدة حقيقية موجبة، مما ترتب عليـه ارتفـاع قيمـة الودائع لدى الجهاز المصرفي حسبما توضحه الأرقام الواردة في الجدول رقم(54) من 119150.7 مليون ريـال عام 1995م[1] إلى 528559.3 مليون ريال عام 2003م[2]، بزيادة في قيمة الودائع لدى الجهاز المصرفي خـلال الفترة بلغت 409408.6 مليون ريال بنسبة 344%، وبلغ متوسط معدل نموها السنوي خلال الفترة 18.3%.

وترجع الزيادة في قيمة الودائع لدى الجهاز المصرفي إلى الزيادة التي حدثت فـي قيمـة الودائـع بـالعملات الأجنبية، والتي شهدت ارتفاعا في متوسط نسبه مساهمتها في إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي خلال الفتـرة 1995- 2003م بلغ 49.3%، كما بلغ متوسط نسبة مساهمة الودائع تحت الطلب والودائع لأجل وودائع الادخـار والودائع المخصصة في إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي خلال نفس الفتـرة 20.6%، 17.1%، 11%، 2% على التوالي، ويرجع الارتفاع في متوسط نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلـى إجمـالي الودائـع لـدى الجهـاز المصرفي نتيجة لرغبة الأفراد في تحويل مدخراتهم بالعملة الوطنية إلى مدخرات بالعملة الأجنبية عقب تخفـيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في ابريل 1995م، بالإضافة إلى التدهور في القوة الشرائية للعملة الوطنية خـلال جميع سنوات الدراسة والتي انخفضت من 121.09 ريال للدولار الأمريكي عـام 1995م إلـى 184.31 ريـال للدولار الأمريكي عام 2003م. وقد أدت الإصلاحات في جوانب السياسة النقدية التي تضمنها برنامج الإصلاحات الاقتصادية إلى ارتفاع متوسط نسبة إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي إلى إجمـالي العـرض النقـدي مـن 40.4%خلال الفترة1990- 1994م إلى 58.4% خلال الفترة 1995- 2003م، مما يعكس زيادة الميل للادخـار من خلال الزيادة التي شهدتها الودائع لدى الجهاز المصرفي، مما ساهم في التخفيض من حده الضغوط التـضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي.

كما حقق الادخار الحكومي ارتفاعا في قيمته خلال الأعوام 1995- 2003م، وذلك حسبما توضـحه الأرقـام الواردة في الجدول رقم (55)، حيث ارتفع الادخار الحكومي من قيمة سالبة 10134 مليون ريال عام 1995م إلى قيمة موجبة بلغت عام 2003م 136457 مليون ريال، بزيادة في قيمة الادخار الحكـومي خـلال الفتـرة بلغـت 146591 مليون ريال بنسبة 1446%. ويرجع الارتفاع في قيمة الادخار الحكومي نتيجةً للإجراءات التي نفـذتها السلطات الحكومية من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام الجاري على الرواتب والأجور والحد من نمو الإنفاق على السلع الكمالية وغير الضرورية وإلغاء الدعم على السلع الغذائية والمشتقات النفطية، بالإضافة إلى الإجراءات التي نفذتها السلطات الحكومية في مجال تنمية الإيرادات الجارية من خلال التصحيحات السعرية في مجال سعر

---

[1] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 1998م، مرجع سابق، ص 103.

[2] اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث، التقرير السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص97.

جدول رقم (54) يوضح تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي خلال الفترة 1995- 2003م

(مليون ريال)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
ودائع تحت الطلب	35021.1	36221	39480.3	40258.8	40272.8	50125.9	69888.6	67120.2	78652.9
% من العملة خارج لبنوك	27.1	30.1	31.1	28.8	24.1	25.4	32.8	28	29.3
% من إجمالي الودائع	29.4	24.3	23	20.8	19	18.1	20	15.8	14.9
ودائع لأجل	17220.5	30570.1	33932.3	33041.1	30563.9	41781.5	50319.9	78491.5	106947.2
% من العملة خارج البنوك	13.3	25.4	26.7	23.7	18.3	21.2	23.6	32.8	39.8
% من إجمالي الودائع	14.5	20.5	19.8	17.1	14.4	15.1	14.4	18.5	20.2
ودائع الادخار	9332.6	14747.1	18122.4	20705.3	25681.2	34651.8	40952.1	51581.5	59572.5
% من العملة خارج البنوك	7.2	12.2	14.3	14.8	15.4	17.6	19.2	21.6	22.2
% من إجمالي الودائع	7.8	9.9	10.6	10.7	12.1	12.5	11.7	12.1	11.3
ودائع بالعملة الأجنبية	55599.5	63874.8	76410.2	95992.1	111667.6	146151.1	184030.3	219108.4	270477.7
%من العملة خارج البنوك	43.1	53	60.2	68.7	66.9	74.1	86.5	91.6	100.6
% من إجمالي الودائع	46.7	42.8	44.6	49.6	52.6	52.7	52.2	51.5	51.2
الودائع المخصصة	1977	3661.3	3539.6	3684.2	4185	4692.3	5063.8	9033.5	12909
% من العملة خارج البنوك	1.5	3	2.8	2.6	2.5	2.4	2.4	3.8	4.8
% من إجمالي الودائع	1.6	2.5	2.1	1.9	2	1.7	1.4	2.1	2.4
إجمالي الودائع	119150.7	149074.3	171484.8	193681.5	212370.5	277402.6	350254.7	425335.1	528559.3
إجمالي الودائع إلى إجمالي عرض النقود %	48	55.3	57.4	58.1	56	58.4	62.2	64	66.3

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقارير السنوية للبنك المركزي خلال الفترة 1995- 2003م، صفحات متنوعة.

جدول رقم (55) يوضح الادخار الحكومي خلال الفترة 1995- 2003م

(مليون ريال)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الادخار الحكومي	(10134)	35947	42746	(9828)	59421	201485	152006	121002	136457
% إلى الناتج المحلي الإجمالي	(1.96)	4.90	4.86	(1.16)	5.07	13.09	9.34	6.68	6.60

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على:-

- بالنسبة لبيانات عام 1995م

اليمن وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد (9)، أكتوبر 2002م، مرجع سابق، صفحات متنوعة.

- بالنسبة لبيانات الأعوام 1996- 1998م

اليمن وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد (13)، أكتوبر 2003م، مرجع سابق، صفحات متنوعة.

- بالنسبة لبيانات الأعوام 1999- 2003م

اليمن وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد (20)، يوليو 2005م، مرجع سابق، صفحات متنوعة.

الصرف والزيادة في أسعار الخدمات وأسعار المشتقات النفطية، وكذا الزيادة في حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة من خلال توسيع نطاق فرض الضريبة ورفع معدلاتها. وقد أدى تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية إلى تحول متوسط نسبه الادخار الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من قيمه سالبة (- 6.2%) خلال الأعوام 1990م- 1994م إلى قيمة موجبة 5.3% خلال الأعوام 1995- 2003م.

أما الادخار المحلي فقد ارتفع من 11280 مليون ريال عام 1995م إلى 290230 مليون ريال عام 2003م، وذلك حسبما توضحه الأرقام الواردة في الجدول رقم (56)، والتي تشير إلى ارتفاع نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 2.18% عام 1995م إلى 25.8% عام 2000م، ثم أخذت في الانخفاض إلى أن وصلت عام 2003م إلى 14%، ويرجع التحسن في معدل الادخار المحلي إلى الزيادة في حجم المدخرات المحلية نتيجة التحسن في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للارتفاع في أسعار تصدير النفط الخام وزيادة كميات الإنتاج من النفط ومشتقاته، بالإضافة إلى الانخفاض في معدل النمو السنوي للاستهلاك الكلي عن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. كما أدى تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية إلى ارتفاع متوسط معدل الادخار المحلي من قيمة سالبة (- 0.42%) خلال الأعوام 1990- 1994م إلى قيمة موجبة 16.2% خلال الأعوام 1995- 2003م .

جدول رقم (56) يوضح تطور المدخرات المحلية ونسبتها إلى
إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1995- 2003م

(مليون ريال)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المدخرات المحلية	11280	104671	143351	99338	250826	396957	321823	362551	290230
% إلى إجمالي الناتج المحلـي بالأسـعار الجارية	2.18	14.2	16.3	11.8	21.4	25.8	19.8	20	14

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الجدولين (45)، (48).

المطلب الثالث: دور السياسات النقدية والمالية في تنمية الصادرات الوطنية

شهد الاقتصاد اليمني ارتفاعا في نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات، بلغ متوسطها خلال السنوات 1990- 1994م 83.71%. وقد سعت السلطات الحكومية من خلال تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى الحد من النمو في حجم الواردات في الاقتصاد اليمني من خلال رفع أسعار الواردات مقيمة بالعملة الوطنية، وفي نفس الوقت انخفاض قيمة الصادرات الوطنية بالعملة الأجنبية، بهدف زيادة القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في السوق الدولية، وبما يساهم في تحقيق زيادة في حجم الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية، كما اتخذت السلطات الحكومية عدداً من الإجراءات الهادفة إلى تشجيع الصادرات الوطنية تمثلت في إعفاء مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي من الرسوم الجمركية، بهدف زيادة حجم الإنتاج المحلي وزيادة حجم الصادرات الوطنية إلى العالم الخارجي، وبما يساهم في زيادة حصيلة الاقتصاد الوطني من النقد الأجنبي وتحقيق التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والحد من تفاقم الضغوط التضخمية الناجمة عن التوسع في الواردات وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية. إلا أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية يعتمد على درجه النمو الاقتصادي، ويتلاءم استخدام هذه السياسة في البلدان الصناعية المتقدمة التي تتسم بارتفاع حجم الطلب الخارجي على صادراتها وكذا البلدان التي تتسم صادراتها بندرتها النسبية، بحيث يزداد الطلب الخارجي على صادراتها بغض النظر عن الزيادة في أسعارها، غير أن طبيعة التخلف في بنيان الاقتصاد اليمني وعجز جهاز الإنتاج المحلي على تلبية الزيادة في احتياجات السكان وزيادة الاعتماد على الواردات من العالم الخارجي لتوفير الاحتياجات المتزايدة للسكان يحول دون بلوغ الاقتصاد الوطني إلى مصافي البلدان المصدرة باستثناء الصادرات النفطية المحدودة، والتي تتسم بالتذبذب في أسعارها وإمكانية نضوب مصادرها مما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة لمشاكل اقتصاديه كبيرة في حاله زيادة اعتماده على الصادرات النفطية بدرجه أساسية.

وقد شهدت الصادرات الوطنية من السلع والخدمات ارتفاعا في قيمتهـا مـن 115957 مليـون ريـال عـام 1995م[1] إلى 788025 مليون ريال عام 2003م[2]، محققة زيادة في قيمة الصادرات الوطنية من السلع والخدمات خلال الفترة بلغت 672068 مليون ريال بنسبة 580%، حيث شهدت الصادرات الوطنية من السلع ارتفاعـا فـي قيمتها حسبما تعكسه الأرقام الواردة في الجدول رقم (57) مـن 79433854 ألـف ريـال عـام 1995م إلـى 684907713 ألف ريال عام 2003م، وترجع الزيادة في قيمة الصادرات إلى الزيادة التـي حـدثت فـي قيمـة الصادرات النفطية والغاز والتي ارتفعت من 74911840 ألف ريال عام 1995م إلى 618540841 ألـف ريـال عام 2003م، بزيادة في قيمه الصادرات الوطنية من النفط والغاز خلال الفترة بلغت 543629001 مليون ريـال بنسبه 726%. ويرجع الانخفاض في قيمه الصادرات الوطنية باستثناء النفط والغاز إلى ما يلي:-

1. ضعف قاعدة الصادرات واعتمادها بدرجة كبيرة على الصادرات النفطية، والتي بلغ متوسط نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات خلال الفترة 1995- 2003م 93.5%، بينما بلغ متوسط نسبة مـساهمة الـصادرات مـن الأغذية والحيوانات الحية خلال نفس الفترة 3%، كما بلغ متوسط نسبة مساهمة الصادرات من المـواد الخـام والصادرات من المشروبات والتبغ إلى إجمالي الصادرات خلال نفس الفترة 0.87%، 0.20% على التـوالي، مما يشير إلى تدني نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات.
2. اعتماد الاقتصاد الوطني على استيراد نحو 75- 80% من مدخلات الإنتاج من المواد الأولية والسلع الوسيطة، بالإضافة إلى الاعتماد على استيراد الآلات ومعدات الإنتاج وقطاع الغيار من العالم الخارجي، ممـا أدى إلـى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع أسعار بيع السلع المنتجة محليا، مما أدى إلى انخفاض قدرتها التنافـسية في السوق الدولية وعجزها عن الحفاظ على قدرتها التنافسية في السوق المحلية[3].
3. أدى قيام السلطات الحكومية بتحرير التجارة الخارجية، ورفع أسعار الخـدمات والرفـع التـدريجي لأسـعار المشتقات النفطية، بالإضافة إلى قرار السلطات النقدية بتحرير أسعار الفائدة المدينة على القروض إلى حـدوث ارتفاع في تكاليف الاقتراض ومن ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما انعكس في صورة ارتفـاع أسـعار الـسلع المنتجة محلياً، وساهم في عجزها عن المنافسة في الأسواق الدولية.
4. عجز مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني من التخفيض من حدة الزيادة في تكاليف الإنتاج على الأسعار المحلية والذي يتحقق من خلال تساوي الزيادة في معدل نمو الإنتاجية مع معدل النمو في تكاليف الإنتاج، والذي يرجع إلى التخلف في بنيان الاقتصاد الوطني، مما ساهم في زيادة تأثير تكاليف الإنتاج على مستويات الأسعار[4].

---

[1] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م، مرجع سابق، ص400.

[2] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص436.

[3] الأفندي محمد، " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعويم العملة اليمنية"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت للنشر، 1999م) ص 521.

[4] زكي رمزي (1996م)، مرجع سابق، ص ص 125- 126.

جدول رقم (57) يوضح تطور الصادرات خلال الفترة 1995- 2003م

(ألف ريال)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الأغذية والحيوانات الحية	1893208	4446415	8710961	6741951	8979886	12471218	19853114	27933416	29699883
المشروبات والتبغ	153995	335864	411334	530189	783096	1005303	845720	1238347	2711841
مواد خام غير صالحه للأكل	882535	1636231	3512018	3357922	2221877	3030891	4023861	4566766	4982922
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم	74912665	242336017	307322036	186151947	359104706	636503063	536893673	530293113	618593713
زيوت وشحوم نباتيه وحيوانيه	81299	104780	345583	942950	612056	668065	209725	307767	862614
المواد الكيماوية ومنتجاتها	96521	263155	452334	857472	1014580	1899021	1863133	1882270	2131659
مصنوعات مبوبه بحسب المادة	375719	746821	591450	737373	1020791	1067399	1748320	1728674	1741989
أجهزه آليه ووسائل نقل	716215	1488602	1353542	2479641	5350188	1821919	2570335	13092494	15369297
مصنوعات متنوعة	321167	464441	931841	1488888	901422	1138308	968592	4889296	8802583
سلع ومنقولات ومعاملات غير مصنفه	530	7362	84796	191962	21588	3827	31019	13874	11212
الإجمالي	79433854	251829688	323715895	203480295	380010190	659609014	569007492	585946017	684907713

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- بالنسبة لبيانات عام 1995م

اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1996م، مرجع سابق، ص ص 400- 402.

- بالنسبة لبيانات الأعوام 1996- 1998م

اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000م، مرجع سابق، ص ص 436 – 438.

- بالنسبة لبيانات الأعوام 1999- 2003م

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م، مرجع سابق، ص ص 393 – 395.

5. انخفاض حجم الائتمان المحلي المخصص لتمويل الصادرات خلال جميع سنوات الدراسة، حيث بلغ متوسط نصيب قطاع تمويل الصادرات من إجمالي حجم الائتمان المحلي خلال الفترة 1995- 2003م 0.59%. مما سبق يتضح قصور السياسات النقدية والمالية في تحقيق زيادة في حجم الصادرات الوطنية غير النفطية.

المطلب الرابع: دور السياسات النقدية والمالية في علاج الإختلالات في هيكل الاستثمار في الاقتصاد اليمني

ساهم الاختلال في علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني والارتفاع في معدلات التضخم السنوية خلال الفترة 1990- 1994م إلى جمود حركة الاستثمار في قطاعات الإنتاج السلعي وتحول العديد من المستثمرين من الاستثمار في قطاعات الإنتاج المادي إلى الاستثمار في قطاعات التوزيع والخدمات، كما عانى الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1995- 2003م من هروب رؤوس الأموال الوطنية وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية(باستثناء الاستثمارات في مجالات استكشاف واستخراج النفط والغاز)، وذلك نظرا لحالة الركود الاقتصادي التي أعقبت تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية. وقد سعت السلطات الحكومية إلى تشجيع استثمارات القطاع الخاص من خلال الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واقتصار نشاطها على استكمال مشروعات البنية التحتية الأساسية، والتحول نحو اقتصاد السوق وإزالة التشوهات السعرية من خلال رفع الدعم عن السلع الغذائية، وإلغاء سعر الصرف لأغراض التقييم الجمركي ورفع أسعار الخدمات الحكومية، وتحرير أسعار المشتقات النفطية. إلا أنه على الرغم من الإجراءات التي نفذتها السلطات الحكومية بهدف زيادة حجم الاستثمارات في مجالات الإنتاج السلعي فان الأرقام الواردة في الجدول رقم (58) تشير إلى ما يلي:-

1. شهد قطاع الزراعة انخفاضا في حصته في إجمالي قيمة الاستثمارات المرخصة بلغت خلال الفترة 1995- 1997م 1.1%، 1.02%، 1% على التوالي، ثم أخذت حصة قطاع الزراعة في الارتفاع عام 1998م إلى 6.2% في إجمالي قيمة الاستثمارات المرخصة، أما الأعوام 1999- 2003م فقد شهدت تفاوتا في حصة قطاع الزراعة في إجمالي قيمة الاستثمارات المرخصة بلغت 9%، 5.7%، 16%، 7%، 5% على التوالي. كما عانى قطاع الزراعة من انخفاض حصته في حجم الائتمان المحلي للبنوك التجارية من 1.07% عام 1995م إلى 0.52% عام 2003م.
2. عانى قطاع الأسماك من انخفاض حصته في إجمالي قيمة الاستثمارات المرخصة، حيث انخفضت من 4.7% عام 1995م إلى 0.9% عام 1998م، ثم أخذت حصة قطاع الأسماك نسبا متفاوتة خلال الفترة 1999- 2002م، بلغت 3%، 2%، 3%، 4% على التوالي، ثم انخفضت تلك النسبة عام 2003م إلى 0.8%.
3. ارتفعت حصة قطاع الصناعة في إجمالي قيمة الاستثمارات المرخصة من 14.8% عام 1995م إلى 56% عام 2001م، ثم أخذت حصة قطاع الصناعة في الانخفاض عام 2002م إلى 45%، ثم ارتفعت عام 2003م إلى 74.5%.

وفي مقابل الانخفاض في حصة قطاعي الزراعة والأسماك في إجمالي قيمة الاستثمارات المرخصة خلال الفترة 1995- 2003م شهد قطاع الخدمات ارتفاعا في حصته في إجمالي قيمة الاستثمارات المرخصة من 49.2% عام 1995م إلى66.7% عام 1996م، ثم أخذ في الانخفاض تدريجيا من 46% عام 1997م إلى 8.9%

عام 2003م. كما شهد قطاع السياحة تفاوتا في حصته في إجمالي قيمة الاستثمارات المرخصة بلغت خلال الفترة 1995 - 2003م 30.2%، 12.53%، 18%، 14.2%، 24%، 15.1%، 13%، 12%، 10.8% على التوالي، ويرجع الانخفاض في حصة السياحة في إجمالي قيمة الاستثمارات المرخصة إلى تأثير عمليات اختطاف السياح الأجانب، مما ترتب عليه انخفاض حركة السياحة، وانخفاض حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية في النشاط السياحي. مما سبق يتضح قصور السياسات التي نفذتها السلطات الحكومية في تحقيق زيادة في حجم الاستثمارات في قطاعات الإنتاج السلعي، مما ساهم في استمرار فجوة فائض الطلب، نظرا للزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وجمود العرض الحقيقي منها نظرا لانخفاض مرونة جهاز الإنتاج المحلي، وزيادة الاعتماد على العالم الخارجي لتوفير الاحتياجات المتزايدة للسكان. كما يرجع الانخفاض في حجم الاستثمارات المنفذة في مجالات الإنتاج السلعي إلى ما يلي:-

1. **عوامل ترجع إلى ارتفاع تكاليف التمويل، وتتمثل أهم تلك العوامل فيما يلي:-**

- ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة تحرير أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف استيراد المواد الأولية والسلع الوسيطة الداخلة في العملية الإنتاجية عقب تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في ابريل 1995م ثم تعويمها في يوليو 1996م، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وارتفاع أسعار بيع السلع المنتجة محليا مقارنة بالسلع المستوردة، الأمر الذي ساهم في ارتفاع الطلب المحلي على السلع المستوردة في مقابل انخفاض الطلب على السلع المنتجة محليا، مما ساهم في انخفاض الحافز لدى المستثمرين للاستثمار في مجالات الإنتاج السلعي.
- أدت الإصدارات المتوالية من أذون الخزانة وارتفاع عوائدها إلى توجيه البنوك التجارية لجزء هام من فوائضها المالية للاستثمار في أذون الخزانة، مما تسبب في انخفاض الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية.

2. **عوامل ترجع إلى تخلف النظام المصرفي في الاقتصاد الوطني، وتتمثل أهمها فيما يلي:-**

- سيطرة فروع البنوك الأجنبية على جانب كبير من حجم النشاط المصرفي في الاقتصاد الوطني، واعتمادها على تقديم قروض وتسهيلات تجارية قصيرة الأجل، نظرا لسرعة دورانها وارتفاع الأرباح التي تحققها، مع عدم تقديم قروض طويلة الأجل للمشروعات الاستثمارية في قطاعات الإنتاج السلعي، لعدم اهتمام تلك الفروع بقضايا التنمية في اليمن.
- تعاني البنوك الوطنية وخاصة البنوك التجارية العامة من تخلف أنظمتها المصرفية وتعثر ديونها لدى الأفراد والمؤسسات، مما ساهم في انخفاض القدرة التمويلية للبنوك المحلية، بالإضافة إلى التدهور في القوة الشرائية للعملة الوطنية، والذي أفقد البنوك المحلية جزءا كبيرا من قدرتها التمويلية مقيمة بالدولار الأمريكي وصلت إلى نحو 97.4% عما كانت عليه في السبعينيات من القرن الماضي.

جدول رقم(58) يوضح تطور تكلفة المشاريع الاستثمارية المرخصة خلال الفترة 1995- 2003م

(مليون ريال)

البيان	1995		*1996		1997		1998		1999		2000		2001		2002		2003	
	قيمه	%	قيمه	%	قيمه	%	قيمه	%	قيمه	%	قيمه	%	قيمه	%	قيمه	%	قيمه	%
المشاريع الصناعية	9622	14.8	19126	19.7	38289	33	29768	39.5	30907	41	52621	48.1	44843	56	47667	45	79150	74.5
المشاريع الزراعية	673	1.1	990	1.02	1212	1	4684	6.2	6583	9	6278	5.7	12479	16	7202	7	5348	5
المشاريع السمكية	3027	4.7	45	.04	2577	2	647	0.90	2482	3	2240	2	2191	3	3949	4	813	0.80
المشاريع الخدمية	31879	49.2	64950	66.7	54272	46	29510	39.2	16552	22	31680	29	9714	12	33282	32	9427	8.9
المشاريع السياحية	19606	30.2	12192	12.5	20637	18	10696	14.2	18182	24	16535	15.1	10387	13	12769	12	11436	10.8
الإجمالي	64807	100	97303	100	116987	100	75305	100	74706	100	109354	100	79614	100	104869	100	106174	100

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- بالنسبة لبيانات الأعوام 1995- 2001م

اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 1995- 2001م، صفحات متنوعة.

- بالنسبة لبيانات الأعوام 2002- 2003م

اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2002- 2003م، صفحات متنوعة.

خلاصة الفصل الثالث:

نفذت السلطات الحكومية برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية على مراحل زمنية متتابعة، تضمن البرنامج عدد من السياسات النقدية والمالية هدفت إلى وقف التدهور في أداء الاقتصاد الوطني، والحد من تفاقم معدلات التضخم السنوية، غير أنه على الرغم من النجاحات التي حققتها تلك السياسات في تخفيض حجم السيولة المحلية وتخفيض نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي السيولة المحلية وتخفيض حجم الإنفاق الحكومي الجاري وخفض معدلات الاستهلاك النهائي الكلي، إلا أن تلك السياسات لم تحقق نجاحا مماثلا في علاج الإختلالات الخارجية الناجمة عن الزيادة في أسعار الواردات السنوية من السلع والخدمات، نظرا لحالة الجمود التي يعانيها جهاز الإنتاج المحلي وزيادة الاعتماد على العالم الخارجي لتوفير احتياجات السكان من السلع والخدمات، كما أوضحت الدراسة قصور السياسات النقدية والمالية عن علاج الإختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد الوطني الناجمة عن اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

خلاصة عامة :

نظراً للتدهور في أداء الاقتصاد اليمني وتفاقم معدلات التضخم السنوية والتي بلغت أعلى مستوى لها وفق بعض الإحصاءات الرسمية 104 % عام 1994م، وقعت الحكومة اليمنية اتفاقاً مع صندوق النقد والبنك الدوليين تضمن البدء بتنفيذ برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية والمالية، يتضمن عدداً من السياسات النقدية والمالية الهادفة إلى علاج العوامل الداخلية والخارجية والإختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية، وبما يكفل تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية. وقد حاولت الدراسة التعرف على مدى فعالية السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في علاج التضخم في الاقتصاد اليمني، وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، ولذلك بدأت الدراسة باستعراض أهم الخصائص التي اتسم بها الاقتصاد اليمني وأهم العوامل الداخلية والخارجية والإختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد اليمني خلال الفترة (1990- 1994م)، والتي تمثل الفترة السابقة لتنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية، حيث شكلت العوامل الداخلية والخارجية والإختلالات الهيكلية بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية؛ نظرا للدور الذي مارسته العوامل الداخلية الناجمة عن الزيادة في حجم السيولة المحلية في رفع نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي السيولة المحلية، ونمو السيولة المحلية بمعدلات سنوية تفوق معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما ساهم في ظل السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها السلطات الحكومية في زيادة حجم الإنفاق العام والذي أدى بدوره إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك النهائي الكلي (الاستهلاك النهائي العام، الاستهلاك النهائي الخاص).

كما استعرضت الدراسة دور العوامل الخارجية في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني، من خلال الزيادة في أسعار الواردات؛ نظراً لحالة الجمود التي يعانيها جهاز الإنتاج المحلي ومحدودية العرض الحقيقي من السلع والخدمات، مما ترتب عليه لجوء السلطات الحكومية إلى التوسع في الواردات من العالم الخارجي لتلبية الزيادة في احتياجات السكان من السلع والخدمات، مما ساهم في انتقال الزيادة في أسعار السلع والخدمات من الأسواق العالمية إلى الاقتصاد الوطني. كما ساهمت الزيادة في حجم المديونية الخارجية في ظل محدودية حصيلة الاقتصاد الوطني من النقد الأجنبي إلى عجز الاقتصاد الوطني عن سداد أعباء المديونية الخارجية (أقساط القروض والفوائد المستحقة). كما تناولت الدراسة دور الإختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد الوطني في تغذية الضغوط التضخمية، نتيجة اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي وارتفاع نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج المادي غير المباشر وقطاعات التوزيع والخدمات في إجمالي الناتج المحلي في مقابل انخفاض نسبة مساهمة القطاعات السلعية في إجمالي الناتج المحلي، مما ترتب عليه ارتفاع حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة الزيادة في حجم الدخول التي تولدت في قطاعات الإنتاج المادي غير المباشر، والتي وجهت نحو الإنفاق على السلع والخدمات في ظل جمود جهاز الإنتاج المحلي ومحدودية العرض الحقيقي من السلع والخدمات مما ساهم في حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية.

وقد سعت السلطات الحكومية من خلال تنفيذ عدد من السياسات النقدية والمالية في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية إلى علاج العوامل والإختلالات التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية، وتحقيق الاستقرار

في مستويات الأسعار المحلية. وقد أوضحت الدراسة نجاح السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في علاج العوامل الداخلية الناجمة عن الزيادة في حجم السيولة المحلية؛ نظراً للانخفاض التدريجي في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي واعتماد السلطات الحكومية في تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر حقيقية غير تضخمية من خلال إصدار أذون الخزانة وتنمية الموارد المالية المحلية، كما أسهمت السياسات النقدية والمالية المنفذة في خفض حجم الإنفاق العام من خلال تقليص حجم الاعتمادات المخصصة للإنفاق على بعض البنود الاستهلاكية والترفية وتخلي الدولة عن مسئوليتها في توظيف مخرجات التعليم، والرفع التدريجي للدعم المخصص للسلع الغذائية الأساسية التي تستهلك من قبل شريحة كبيرة في المجتمع، وفي نفس الوقت سعت الدولة إلى تقليص دورها في النشاط والاقتصادي وإتاحة المجال للقطاع الخاص للقيام بدور رائد في عملية التنمية الاقتصادية. كما شهد الاستهلاك النهائي الكلي انخفاضاً في معدلات نموه السنوية وانخفاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما تضمنت الدراسة دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الضغوط التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم المديونية الخارجية، حيث أدت النجاحات الناجمة عن تنفيذ تلك السياسات ودخول اليمن في مفاوضات ناجحة مع دول نادي باريس وروسيا الاتحادية (قبل الانضمام لعضوية نادي باريس)، ترتب عليها إعادة جدولة جزء هام من حجم المديونية الخارجية للجمهورية اليمنية. كما أوضحت الدراسة قصور السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في علاج الضغوط التضخمية الناجمة عن الزيادة في أسعار الواردات؛ نظراً لحالة الجمود التي يعانيها جهاز الإنتاج المحلي، واستمرار الاعتماد على العالم الخارجي لتوفير الاحتياجات المتزايدة للسكان، كما بينت الدراسة قصور السياسات النقدية والمالية عن علاج الإختلالات الهيكلية الناجمة عن اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي واستمرار الارتفاع في نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج غير المباشر وقطاعات التوزيع والخدمات في إجمالي الناتج المحلي ، مما ساهم في اتساع الفجوة الغذائية نتيجة انخفاض حجم الإنتاج المحلي من السلع والخدمات، كما أوضحت الدراسة نجاح السياسات النقدية والمالية في تضييق فجوة الموارد المحلية نتيجة التحسن في قيمة المدخرات المحلية.

نتائج اختبار الفرضيات :

من خلال الدراسة التحليلية التي تناولها البحث، يمكن التحقق من صحة أو خطأ الفرضيات التي سبق الإشارة إليها في مقدمة البحث كما يلي :

- **بالنسبة للفرضية الأولى** والتي تنص على وقوع الاقتصاد اليمني تحت تأثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والإختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، فقد تبين من خلال الدراسة أن الاقتصاد اليمني عانى من تأثير مجموعة متداخلة من العوامل الداخلية تمثلت في نمو متسارع وكبير في حجم السيولة المحلية وارتفاع نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي السيولة المحلية، مما ساهم في ظل السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها السلطات الحكومية إلى ارتفاع حجم الإنفاق العام وارتفاع معدلات نموه السنوية، وبالتالي ارتفاع معدلات الاستهلاك النهائي الكلي. كما عانى الاقتصاد اليمني من مجموعة العوامل الخارجية، تمثلت في تفاقم المديونية الخارجية للجمهورية اليمنية وارتفاع

أسعار الواردات. بالإضافة إلى الدور الذي مارسته الإختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد القومي الناجمة عن اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي واتساع فجوة الموارد المحلية نتيجة الزيادة في قيمة الاستثمارات الإجمالية عن إجمالي قيمة المدخرات المحلية، مما ساهم في توفير بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني، وبذلك يتبين صحة الفرضية الأولى.

- **بالنسبة للفرضية الثانية،** والتي تنص على فعالية السياسات النقدية والمالية في علاج العوامل الداخلية، والتي تمثلت في الزيادة في حجم السيولة المحلية وارتفاع حجم الإنفاق العام وارتفاع معدلات الاستهلاك النهائي الكلي، فقد تبين نجاح السياسات النقدية والمالية في علاج تلك الإختلالات، حيث ترتب على البدء بتنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية في مارس 1995م اعتماد السلطات الحكومية تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر حقيقية غير تضخمية، من خلال إصدار أذون الخزانة وتنمية الموارد المالية المحلية، وتخفيض حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي وتشجيع المدخرات المحلية لدى البنوك التجارية من خلال رفع الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية، مما ترتب عليه انخفاض متوسط نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي السيولة المحلية من 59,54% خلال الفترة 1990-1994م إلى 41,57% خلال الفترة 1995- 2003م، كما انخفض متوسط نسبة النقد إلى إجمالي السيولة المحلية من 78,97% خلال الفترة 1990-1994م إلى 53.40% خلال الفترة 1995- 2003م، وفي نفس الوقت ارتفع متوسط نسبة شبه النقد إلى إجمالي السيولة المحلية من 21.03% خلال الفترة 1990-1994م إلى 46,60% خلال الفترة 1995-2003م، كما أدت السياسات المالية الانكماشية التي نفذتها السلطات الحكومية إلى تخفيض حجم الإنفاق العام من خلال خفض حجم الإنفاق الحكومي الجاري على الرواتب والأجور، نظراً لانتهاج الدولة سياسة تجميد التوظيف ومنع التعاقدات وإلغاء بعض الملحقيات في السفارات، بالإضافة إلى إلغاء الدعم الموجه نحو السلع الغذائية الأساسية، مما أدى إلى انخفاض نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي النفقات العامة من 82.92 % عام 1995م إلى 67.73% عام 2003م، مما ساهم في انخفاض الضغوط التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي. كما أسهمت السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في انخفاض متوسط نسبة الاستهلاك النهائي الكلي والاستهلاك النهائي العام والاستهلاك النهائي الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي من100.43%، 18.73%، 81,70% خلال الفترة 1990-1994م إلى83.83 %، 13.91%، 69,92% خلال الفترة 1995- 2003م على التوالي، مما يشير إلى نجاح السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في علاج الإختلالات الداخلية والحد بدرجة كبيرة من دورها في تغذية الضغوط التضخمية، وبذلك يتبين صحة الفرضية الثالثة.

- **بالنسبة للفرضية الثالثة** والتي تنص على نجاح السياسات النقدية والمالية في علاج الإختلالات الخارجية الناجمة عن الزيادة في حجم المديونية الخارجية والزيادة في أسعار الواردات، أوضحت الدراسة النجاح الذي حققته السلطات الحكومية في خفض حجم المديونية الخارجية عقب البدء بتنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي والدخول في مفاوضات مع دول نادي باريس تحت رعاية صندوق النقد والبنك الدوليين بشأن إعادة جدولة المديونية الخارجية للجمهورية اليمنية على أساس شروط نابولي، ترتب عليها بالإضافة إلى التحسن في القدرة المالية على السداد تخفيض رصيد المديونية الخارجية للجمهورية اليمنية من 8234.82 مليون دولار أمريكي في 1995/12/31م إلى

5376.76 مليون دولار أمريكي في 2003/12/31م. أما فيما يتعلق بنجاح السياسات النقدية والمالية في علاج الإختلالات الخارجية الناجمة عن الزيادة في أسعار الواردات، فقد أوضحت الدراسة قصور السياسات النقدية والمالية عن علاج تلك الإختلالات؛ نظراً لحالة الجمود التي يعانيها جهاز الإنتاج المحلي ومحدودية العرض الحقيقي من السلع والخدمات، حيث بينت الدراسة ارتفاع قيمة الواردات السلعية من 64590651 ألف ريال عام 1995م إلى 674128291 ألف ريال عام 2003م، كما ارتفعت قيمة واردات السلع الاستهلاكية من 18515444 ألف ريال عام 1995م إلى 182688998 ألف ريال عام 2003م، مما يشير إلى اعتماد الاقتصاد الوطني على التوسع في الواردات لتوفير الاحتياجات المتزايدة للسكان، بالإضافة إلى الدور الذي مارسته سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في رفع أسعار السلع المستوردة، وبالتالي يتبين عدم صحة الفرضية الثانية؛ نظراً لقصور السياسات النقدية والمالية في تحقيق زيادة ملموسة في حجم الإنتاج المحلي من السلع والخدمات وزيادة اعتماد السلطات الحكومية على التوسع في الواردات لمواجهة الزيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات.

- **بالنسبة للفرضية الرابعة**، والتي تنص على قصور السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في علاج الإختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد القومي، فقد بينت الدراسة عدم نجاح السياسات النقدية والمالية في علاج اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي، حيث شهد قطاع الزراعة والغابات والصيد تفاوتاً في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995- 2003م، ارتفعت من 21,91% عام 1995م إلى 23.04 % عام 1998م، ثم أخذت تلك النسبة في الانخفاض تدريجيا إلى أن وصلت إلى 20.67 % عام 2003م، كما انخفض متوسط نسبة مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد في الناتج المحلي الإجمالي من23.57 % خلال الفترة 1990-1994م إلى21.55 % خلال الفترة 1995- 2003م. وقد أوضحت الدراسة إلى أن الانخفاض في نسبة مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد يرجع إلى انخفاض إنتاجية الاقتصاد الوطني من الحبوب والتي انخفضت من 880588 طن عام 1995م إلى 477419 طن عام 2003م، نتيجة الانخفاض في المساحة المخصصة لزراعة الحبوب من 787369 هكتار عام 1995م إلى 581530 هكتار عام 2003م، كما عانى قطاع الزراعة من انخفاض حصته في حجم الإئتمان المحلي للبنوك التجارية والتي انخفضت من 1,07% من حجم الإئتمان المحلي للبنوك التجارية عام 1995م إلى0.52 % عام 2003م. أما قطاع الصناعات الاستخراجية فقد شهد ارتفاع متوسط نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من11.96 % خلال الفترة 1990- 1994م إلى15.13 % خلال الفترة 1995- 2003م. بينما شهد قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق انخفاض متوسط نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 8.31 % خلال الفترة 1990-1994م إلى8.13 % خلال الفترة 1995- 2003م، كما شهد قطاع التمويل والتأمين والعقارات انخفاض متوسط نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 8.36 % خلال الفترة الأولى إلى 7,61% خلال الفترة الثانية، مما يشير إلى استمرار اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي. أما فيما يتعلق بدور السياسات والنقدية والمالية في علاج الإختلالات الهيكلية الناجمة عن الزيادة في قيمة فجوة الموارد المحلية، فقد أوضحت الدراسة دور السياسات النقدية والمالية المنفذة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض معدلات الاستهلاك النهائي الكلي نتيجة الإجراءات التي نفذتها السلطات من خلال رفع الدعم عن السلع الغذائية الأساسية وتعويم سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات

الأجنبية وغيرها من الإجراءات التي نفذتها السلطة الحكومية التي ساهمت في تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وخفض معدلات الاستهلاك، مما ساهم في انخفاض قيمة فجوة الموارد المحلية من 101433 مليون ريال عام 1995 إلى 27667 مليون ريال عام 1999م، وتلاشي فجوة الموارد المحلية في الأعوام 2000، 2001م؛ نظراً للزيادة في قيمة المدخرات المحلية عن إجمالي قيمة الاستثمارات. كما شهدت الأعوام 2002، 2003م ارتفاعا في قيمة فجوة الموارد المحلية بلغت 13911، 21339 مليون ريال على التوالي. وقد ترتب على تنفيذ السياسات النقدية والمالية انخفاض نسبة فجوة الموارد المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 19,6% عام 1995م إلى1.03 % عام 2003م، وفي نفس الوقت انخفض متوسط نسبة فجوة الموارد المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 19.25 % خلال الفترة 1990-1994م إلى 6,04% خلال الفترة 1995- 2003م، مما يشير إلى نجاح السياسات النقدية والمالية في تضييق فجوة الموارد المحلية. مما سبق يتبين صحة الفرضية بشأن قصور السياسات النقدية والمالية في علاج الإختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد الوطني، حيث أنه على الرغم من نجاح تلك السياسات في تضييق فجوة الموارد المحلية وخفض نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، إلاّ أن الدراسة تشير إلى قصور السياسات النقدية والمالية في علاج الاختلال في علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

- **بالنسبة للفرضية الخامسة،** والتي تنص على نجاح السياسات النقدية والمالية في القضاء على الفجوة التضخمية في الاقتصاد الوطني، أوضحت الدراسة أنه من خلال قياس الفجوة التضخمية باستخدام معيار معامل الاستقرار النقدي تبين استمرار ارتفاع معدل النمو السنوي لحجم وسائل الدفع عن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نظراً لاستمرار البنك المركزي في إصدار نقود جديدة، حيث ارتفعت العملة المصدرة للتداول من 130998.2 مليون ريال عام 1995م إلى 274272.3 مليون ريال عام 2003م، مما أدى إلى استمرار اختلال علاقة النمو بين معدل النمو السنوي لحجم وسائل الدفع والذي بلغ متوسطه خلال الفترة 1995- 2003م 19,4% عن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي بلغ متوسطه خلال نفس الفترة 6,4%، مما يشير إلى استمرار الزيادة في حجم وسائل الدفع بطريقة سريعة وغير طبيعية ونموها بمعدلات سنوية تفوق معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الأمر الذي ساهم في ارتفاع قوى الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، مما تسبب في استمرار الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية. كما أوضحت الدراسة أنه من خلال قياس الفجوة التضخمية باستخدام معيار فائض الطلب المحلي يتبين الارتفاع في قيمة صافي فائض الطلب المحلي من 346412 مليون ريال بنسبة 77,4% من إجمالي فائض الطلب عام 1995 إلى 1802892 مليون ريال بنسبة 98.8 % من إجمالي فائض الطلب عام 2003م، كما ارتفع متوسط نسبة صافي فائض الطلب المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من56.8 % خلال الفترة 1990-1994م إلى 448,7% خلال الفترة 1995- 2003م، مما يشير إلى استمرار الارتفاع في قوى الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي كانت تزيد في المتوسط بنحو 448,7% عن العرض الحقيقي للسلع والخدمات المنتجة محلياً والسلع المستوردة، مما يشير إلى استمرار الضغوط التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات. كما أوضحت الدراسة أنه من خلال قياس الفجوة التضخمية باستخدام معيار فائض المعروض النقدي يتبين استمرار

الزيادة في حجم المعروض النقدي بنسبة تفوق الزيادة في حجم الطلب على النقود وبصورة لا تتناسب مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث ارتفع متوسط نسبة فائض المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 10,06% خلال الفترة 1990-1994م، إلى 19,97% خلال الفترة 1995- 2003م، مما يشير إلى استمرار الضغوط التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم المعروض النقدي. من خلال ما سبق يتبين عدم صحة الفرضية الخامسة.

النتائج العامة للدراسة :

1. أسهمت العوامل الداخلية والخارجية والإختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد القومي في توفير بيئة ملائمة ساهمت في تنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني، وأدت إلى ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى أعلى مستوى له خلال الفترة 1990-1994م، في العام 1994م بلغ وفق بعض الإحصاءات 104 %، مما أدى إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية صاحبها تدهور شديد في مستوى معيشة شريحة كبيرة في المجتمع اليمني.
2. أسهمت الزيادة في حجم السيولة المحلية في الاقتصاد اليمني وارتفاع معدلات نموها السنوية عن معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تغذية الضغوط التضخمية؛ نظراً لاعتماد الحكومة في تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة 1990-1994م من مصادر تضخمية عن طريق التوسع في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي، واعتماد السلطات النقدية في تغطية القروض المقدمة للحكومة عن طريق الإصدارات النقدية الجديدة. وقد أدت الزيادة في حجم السيولة المحلية إلى ارتفاع نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي السيولة المحلية، مما ترتب عليه في ظل السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها السلطات الحكومية خلال الفترة السابقة إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي وارتفاع نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ متوسطها خلال الفترة 1990-1994م 28.9 %، كما شهدت الفترة السابقة ارتفاع معدلات الاستهلاك النهائي الكلي (الاستهلاك النهائي العام والاستهلاك النهائي الخاص) وارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ متوسطها خلال نفس الفترة 100.43 %.
3. عانى الاقتصاد اليمني من انخفاض نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي، نظرا لانخفاض حجم الاستثمارات المنفذة في تلك القطاعات وانخفاض حصتها في حجم الائتمان المحلي للبنوك التجارية، حيث بلغ متوسط حصة قطاع الزراعة والأسماك في حجم الإئتمان المحلي للبنوك التجارية خلال الفترة 1990-1994م 3.24 %، وتعد نسبة منخفضة إذا ما قورنت بحصة قطاع التجارة في حجم الإئتمان المحلي للبنوك التجارية، والتي بلغت خلال نفس الفترة 67,44%.
4. أدت الزيادة في حجم المديونية الخارجية التي انتقلت إلى الاقتصاد اليمني الحديث من النظامين السابقين إلى مواجهة الاقتصاد الوطني مشاكل اقتصادية نظراً لانخفاض احتياطياته من النقد الأجنبي والتي بلغت عام 1994م 340 مليون دولار أمريكي، مما قلل من قدرة الاقتصاد الوطني على سداد الالتزامات المرتبطة بمديونيته الخارجية، خاصة عقب اندلاع حرب الخليج الثانية وعودة ما يقارب من 800 ألف عامل يمني من

البلدان العربية المجاورة، والتي مثلت تحويلاتهم مصدراً هاماً من مصادر تمويل الاقتصاد الوطني بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى توقف المساعدات والقروض الميسرة من تلك البلدان، مما ساهم في تفاقم أزمة النقد الأجنبي، خاصة في ظل انخفاض حصيلة النقد الأجنبي المتأتية من الصادرات.

5. ساهمت الزيادة في أسعار الواردات في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني، نظراً لاعتماد الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي لتوفير الاحتياجات المتزايدة للسكان من السلع والخدمات، وفي نفس الوقت اعتماد جهاز الإنتاج المحلي على استيراد نحو 75-80 % من مدخلات الإنتاج، مما جعل الاقتصاد الوطني شديد التأثر بالتغيرات في مستويات الأسعار العالمية، نظراً للدور الذي تمارسه الواردات في نقل الزيادة في مستويات الأسعار من السوق الدولية إلى الاقتصاد الوطني.
6. ساهمت الزيادة في حجم الاستهلاك النهائي الكلي وارتفاع معدلات نموه السنوية عن معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-1994م إلى انخفاض قيمة المدخرات المحلية في بعض السنوات وتحقيق مدخرات محلية سالبة في سنوات أخرى، مما أدى في ظل ارتفاع قيمة الاستثمارات الإجمالية عن قيمة المدخرات المحلية إلى اتساع قيمة فجوة الموارد المحلية وارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ متوسطها خلال الفترة 1990-1994م 19.25 %.
7. ساهمت السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في الحد من نمو حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني، من خلال الحد من التوسع في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة العامة، واعتماد السلطات الحكومية على مصادر حقيقية غير تضخمية من خلال إصدار أذون الخزانة، كما سعت السلطات النقدية إلى تخفيض نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي السيولة المحلية وتشجيع المدخرات المحلية من خلال رفع الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية، مما ترتب عليه انخفاض متوسط نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي السيولة المحلية من 59,54% خلال الفترة 1990-1994م إلى 41,57% خلال الفترة 1995- 2003م، مما ساهم في التقليل من تأثير الزيادة في نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي في تغذية الضغوط التضخمية، غير أنه في نفس الوقت الذي قررت السلطات الحكومية الحد من التوسع في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة العامة واصلت السلطات النقدية إصداراتها النقدية الجديدة.
8. سوء إدارة الدين العام المحلي، نظراً لارتفاع قيمة الإصدارات السنوية من أذون الخزانة عن قيمة العجز السنوي في الموازنة العامة لبعض السنوات، وقيام السلطات بمواصلة إصداراتها من أذون الخزانة في الأعوام 1999-2001م على الرغم من تحقيق فائض في الموازنة العامة، مما ساهم في ارتفاع حجم النفقات العامة المتمثلة في الأعباء المرتبطة بتلك الإصدارات بلغت خلال الفترة 1999-2001م 49833 مليون ريال، مما يشير إلى ارتفاع الأعباء المالية المرتبطة بتلك الإصدارات، كما مثلت الإصدارات السنوية المتوالية من أذون الخزانة مجالا استثمارياً للبنوك التجارية العامة والمؤسسات العامة أدت إلى توجيه تلك الجهات جزءاً هاماً من مواردها المالية نحو الاستثمار في أذون الخزانة، مما أدى إلى انخفاض الفوائض المالية للبنوك التجارية الموجهة نحو تقديم القروض والتسهيلات التجارية لتمويل المشروعات الاستثمارية وانخفاض حجم استثمارات

المؤسسات العامة الموجهة نحو تشغيل طاقاتها الإنتاجية وزيادة حجم إنتاجها وتحقيق زيادة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني.

9. قصور السياسات النقدية والمالية عن علاج الاختلال في هيكل توزيع الإئتمان المحلي للبنوك التجارية بين قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث أنه على الرغم من ارتفاع حجم الإئتمان المحلي المخصص لقطاع الزراعة والأسماك من 370.6 مليون ريال عام 1995 إلى 711 مليون ريال عام 2003م؛ إلاّ أن حصة قطاع الزراعة والأسماك في حجم الإئتمان المحلي للبنوك التجارية انخفضت من 1,07% عام 1995م إلى 0.52 % عام 2003م، في مقابل ارتفاع حصة قطاع التجارة وتمويل الواردات في حجم الائتمان المحلي للبنوك التجارية من 22,70% عام 1995م إلى 37.47 % عام 2003م، مما يعكس استمرار الاختلال في هيكل توزيع الإئتمان المحلي للبنوك التجارية بين قطاعات الاقتصاد القومي.

10. أسهمت السياسات النقدية والمالية في انخفاض متوسط نسبة الاستهلاك النهائي الكلي والاستهلاك النهائي العام والاستهلاك النهائي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 100.43 %، 18.73 %، 81,70% خلال الفترة 1990-1994م إلى 83.83 %، 13.91 %، 69,92% خلال الفترة 1995- 2003م على التوالي، مما يشير إلى دور تلك السياسات في التقليل من الدور الذي مارسته الزيادة في معدلات الاستهلاك النهائي الكلي في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني.

11. ساهمت السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في انخفاض نسبة النفقات الحكومية الجارية إلى إجمالي النفقات العامة من 82.92% عام 1995م إلى 67.73% عام 2003م، على الرغم من ارتفاع قيمة النفقات العامة من 99401 مليون ريال عام 1995م إلى 526351 مليون ريال عام 2003م؛ وذلك كنتيجة للزيادة في حجم نفقات الدولة والتزاماتها، نظراً لتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية وتعويمها خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية، مما ترتب عليه زيادة حجم الإنفاق العام وبخاصة الإنفاق على السلع المستوردة وأدى إلى ارتفاع متوسط نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 28,9% خلال الفترة 1990-1994م إلى 32.2 % خلال الفترة 1995- 2003م.

12. أوضحت الدراسة قصور السياسات النقدية والمالية عن علاج الإختلالات الخارجية الناجمة عن الزيادة في أسعار الواردات، نظراً لحالة الجمود التي يعانيها جهاز الإنتاج المحلي وعجزه عن مقابلة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما ترتب عليه لجوء السلطات الحكومية إلى التوسع في حجم الواردات من العالم الخارجي لمقابلة جزء من إجمالي فائض الطلب المحلي، بالإضافة إلى اعتماد جهاز الإنتاج المحلي على استيراد جزء كبير من مدخلات الإنتاج من العالم الخارجي ، حيث شهدت الفترة 1995- 2003م ارتفاع نسبة صافي فائض الطلب المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 203.5 % عام 1995م إلى 682,04% عام 2003م.

13. أسهمت النجاحات التي حققتها الحكومة في إطار تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي إلى الدخول في مفاوضات ناجحة برعاية صندوق النقد والبنك الدوليين مع دول نادي باريس لإعادة جدولة المديونية الخارجية للجمهورية اليمنية ترتب عليها – مع التحسن في المقدرة المالية للاقتصاد اليمني على السداد- انخفاض رصيد

المديونية الخارجية من 8234.82 مليون دولار أمريكي في 1995/12/31م إلى 5376.76 مليون دولار أمريكي في 2003/12/31م.

14. أوضحت الدراسة نجاح السياسات النقدية والمالية في علاج الإختلالات الهيكلية الناجمة عن اتساع قيمة فجوة المواد المحلية، نظرا للتحسن في قيمة الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة التحسن في أسعار تصدير النفط وارتفاع حصة الحكومة في إجمالي الصادرات النفطية، بالإضافة إلى انخفاض معدلات الاستهلاك النهائي الكلي، مما ترتب عليه تحقيق مدخرات محلية موجبة، أدت إلى انخفاض فجوة الموارد المحلية من 101433 مليون ريال عام 1995 إلى 21339 مليون ريال عام 2003م، كما انخفض متوسط نسبة فجوة الموارد المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 19.25 % خلال الفترة 1990- 1994م إلى 6,04% خلال الفترة 1995- 2003م، كما أوضحت الدراسة قصور السياسات النقدية والمالية عن علاج الإختلالات الهيكلية الناجمة عن اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي، حيث شهدت السنوات 1995- 2003م استمرار اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي؛ نظراً لارتفاع نسبة مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاعات التوزيع والخدمات في إجمالي الناتج المحلي في مقابل انخفاض نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي.

15. أوضحت الدراسة أن قياس الفجوة التضخمية باستخدام معيار معامل الاستقرار النقدي يشير إلى استمرار اختلال علاقة النمو بين معدل النمو السنوي لحجم السيولة المحلية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، كما أوضحت الدراسة أن قياس الفجوة التضخمية باستخدام معيار فائض الطلب المحلي يشير إلى استمرار الارتفاع في قيمة صافي فائض الطلب المحلي وارتفاع نسبته إلى إجمالي الناتج المحلي، كما بينت الدراسة أن قياس الفجوة التضخمية باستخدام معيار فائض المعروض النقدي يشير إلى استمرار الضغوط التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم المعروض النقدي عن حجم الطلب على النقود، مما يعكس استمرار الارتفاع في قيمة الفجوة التضخمية المحتسبة وفق المعايير السابقة، كما أنه على الرغم من الأرقام التي تضمنتها الإحصاءات الرسمية والتي أشارت إلى انخفاض معدلات التضخم السنوية من 55,1% عام 1995 إلى 10,8% عام 2003م؛ إلاّ أن حالة الجمود التي يعانيها جهاز الإنتاج المحلي ومحدودية العرض الحقيقي من السلع والخدمات وعجزها عن مقابلة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، بالإضافة إلى مواصلة السلطات النقدية إصداراتها النقدية الجديدة، واستمرار اختلال علاقة النمو بين حجم المعروض النقدي وحجم الطلب عليه، كل تلك العوامل تؤكد استمرار الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية.

16. قصور السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية – والذي اعتمد في إعداده على برنامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي – عن معالجة الإختلالات الهيكلية الناجمة عن اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي والعوامل الخارجية الناجمة عن الزيادة في أسعار وحجم الواردات يؤكد أن اعتماد صندوق النقد الدولي على تنفيذ برنامج ثابت وغير مرن على اقتصاديات مختلف البلدان، لا يحقق بالضرورة نجاحاً مماثلاً، نظراً لعدم الأخذ في الاعتبار عند إعداد

وتنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي الاختلاف في خصائص وطبيعة المشاكل الاقتصادية التي تعانيها تلك البلدان والتي تختلف من اقتصاد لآخر.

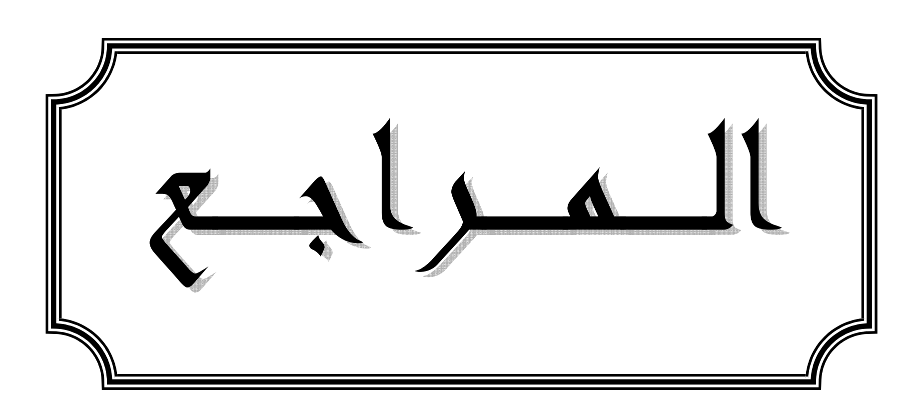
التوصيات :

1. ضرورة إتباع السياسات الاقتصادية الكفيلة بالقضاء على الاختلال في علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي، وبما يساهم في زيادة إنتاجية القطاعات السلعية وزيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، وبما يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، والحد من التوسع في حجم الواردات من العالم الخارجي، وتشجيع الصادرات الوطنية وتوسيع قاعدتها، وبما يساهم في زيادة حصيلة الاقتصاد الوطني من النقد الأجنبي وزيادة الاحتياطيات الوطنية من العملات الأجنبية بصورة تؤدي إلى رفع القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية والتخفيف من حجم المديونية الخارجية والقضاء على المشاكل الناجمة عن تراكم المديونية الخارجية وتفاقم أعبائها.
2. اتخاذ الإجراءات المناسبة لعلاج الاختلال في هيكل توزيع الإئتمان المحلي للبنوك التجارية بين قطاعات الاقتصاد القومي، وبما يساهم في زيادة حجم الإئتمان المحلي لقطاع الزراعة بصورة تؤدي إلى ارتفاع حجم الاستثمارات المنفذة فيه وتساهم في زيادة إنتاجية الاقتصاد الوطني من المحاصيل الزراعية، وفي نفس الوقت زيادة حجم الإئتمان المحلي المخصص لتمويل المشروعات الاستثمارية في مجال استغلال الثروة السمكية، وبما يمكن من استغلال الموارد الطبيعية البحرية، لما تتسم به اليمن من امتداد سواحلها وتنوع الثروة البحرية فيها، وبما يوفر مصادر هامة من مصادر النقد الأجنبي تتسم بوفرتها بصورة تفوق الإنتاج النفطي ومشتقاته القابلة للنضوب.
3. إعادة النظر في سياسة إصدار أذون الخزانة، بحيث تتناسب الإصدارات السنوية من أذون الخزانة مع حجم العجز في الموازنة العامة، وبما يخفض من حجم الأعباء على كاهل الموازنة العامة.
4. اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق زيادة في قيمة المدخرات المحلية من خلال زيادة حجم الناتج المحلي ورفع معدلات نموه السنوية عن معدلات النمو السنوية للاستهلاك النهائي الكلي.
5. اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنوع الموارد المالية المحلية وتنميتها، وبما يساهم في توفير الموارد المالية التي تستلزمها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من نمو حجم الاقتراض الوطني من العالم الخارجي.
6. إصدار التشريعات الضريبية التي تساهم في توسيع نطاق فرض الضريبة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من التهرب الضريبي، والعمل على رفع نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية.
7. قيام السلطات الحكومية بتقييم البرنامج الزمني لتنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية، ومعالجة الإختلالات التي صاحبت تنفيذ البرنامج.

آفاق البحث :

من خلال الدراسة التي تناولها الباحث، رأى أن هناك العديد من الموضوعات تناولتها الدراسة بصورة مختصرة بما يخدم موضوع الدراسة، غير أن هذه المواضيع تعد نقط انطلاق لدراسات جديدة، خاصة بعد مرور فترة مناسبة على الانتهاء من تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية، ومن أهم تلك الموضوعات :

1. انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية والمالية على القوة الشرائية لوحدة العملة الوطنية.
2. دور الإصلاحات الاقتصادية والمالية في تنمية حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في الاقتصاد الوطني.
3. دور الإصلاحات الاقتصادية والمالية في تعجيل انضمام الجمهورية اليمنية للمنظومة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.


المراجع

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

أ- الكتب :

1- أيوب سميرة، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي والمالي "دراسة تحليلية تقييمية"، (الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000م).

2- بركات عبد ا حسين، مصادر تمويل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية، (دمشق، مطبعة الكاتب العربي، 1985م).

3- البشاري أحمد، السياسة الاقتصادية اليمنية "سياسة الإنفاق العام"، (دمشق، دار الطرقجي، 1990م).

4- البكري أنس، صافي وليد، النقد والبنوك بين النظرية والتطبيق، (عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002م).

5- الحاوري محمد، عجز الموازنة العامة والإصلاح الاقتصادي في اليمن، (صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر، 1999م).

6- حشيش عادل أحمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1992م).

7- الحماقي يمن، اليماني إبراهيم، مندور أحمد، محاضرات في الاقتصاد التطبيقي، (القاهرة، جامعة عين الشمس، 2003م).

8- رشدي مصطفى، النظرية والسياسات النقدية، (الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1977م).

9- الروبي نبيل، نظرية التضخم، ط 2، (الإسكندرية، مؤسسة الثقافة العربية، 1984م).

10-زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980 م).

11- زكي رمزي، أزمة القروض الدولية، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، (القاهرة، دار المستقبل العربي، 1987م).

12- زكي رمزي، التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية، (القاهرة، دار المستقبل العربي، 1996م).

13- السعيدي محمد، التنمية في ظل مجتمع استهلاكي (الحالة اليمنية)، (صنعاء دار القلم للنشر والتوزيع، 1968م).

14- سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، (القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م).

15- شافعي محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1969م).

16- شوتر منهل، العمار رضوان، النقود والبنوك، (عمان، مؤسسة الآء للطباعة والنشر، 1996م).

17- عازر واصف وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية والتنمية البشرية في الأردن، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999م).

18- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003م).

19- عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 1999م).

20- علام سعد طه، دراسات في الاقتصاد والتنمية، (القاهرة، دار طيبة للنشر والتوزيع، 2002م).

21- علي عبد المنعم السيد، العيسى نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003م).

22- العناني حمدي أحمد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1995م).

23- عناية غازي حسين، التضخم المالي، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1985م).

24- الغولي أسامة، شهاب مجدي، مبادئ النقود والبنوك، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997م).

25- مجيد ضياء، اقتصاديات النقود والبنوك، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001م).

26- ملاك وسام، الظواهر النقدية على المستوى الدولي (بيروت، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2001م).

27- الوزني خالد، الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط6، (عمان، دار وائل للنشر، 2003م).

28- هاشم فؤاد، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1974م).

29- يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002م).

30- المقبلي محمد، "الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية 1990-2003م"، (صنعاء، وزارة الثقافة والسياحة، 2004م).

ب- المقالات والدوريات :

31- الأفندي محمد، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعويم العملة اليمنية"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن الثوابت للنشر، 1999م).

32- باصهيب نزار، "الآثار الاقتصادية لأذون الخزانة"، دراسات اقتصادية، عدد (10)، صنعاء، ربيع 2004م.

33- البان هدى، "الإصلاح الاقتصادي بين التخطيط واقتصاد السوق الحالة اليمنية"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل1998 م، (صنعاء، كتاب صادر عن الثوابت للنشر، 1999م).

34- البان هدى، "لماذا فشلت سياسة تثبيت أسعار الصرف"، الاقتصادية، عدد (27)، صنعاء، 2000م.

35- برتون دافيد، غلمان مارتن، "سياسة سعر الصرف وصندوق النقد الدولي"، التمويل والتنمية، عدد (3)، واشنطن، سبتمبر 1991م.

36- برعي محمد خليل، "دور القطاع الخارجي في موجة التضخم الحالية في مصر"، بحوث ووثائق المؤتمر العلمي السادس المنعقد في القاهرة في أبريل 1979م، (القاهرة، كتاب صادر عن الجمعية المصرية للإدارة المالية، 1980م).

37- البسيوني أميرة، "بعض مشاكل وسياسات التضخم والأجور وعلاقاتها بظاهرة التضخم"، بحوث ووثائق المؤتمر العلمي السادس المنعقد في القاهرة في أبريل 1979م، (القاهرة، كتاب صادر عن الجمعية المصرية للإدارة المالية، 1980م).

38- البشاري أحمد، "الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية الخلفيات – المراحل – النتائج"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن الثوابت للنشر، 1999م).

39- خير الدين هناء، "العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم في مصر خلال الفترة 1974-1988/1987م"، بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 3-5 مارس 1990م، (القاهرة، كتاب صادر عن مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية جامعة القاهرة، 1992 م).

40- درويش كمال، "اليمن والبنك الدولي ثلاثة عقود من الشراكة"، الثوابت للنشر، عدد (21)، صنعاء، أكتوبر 2000م.

41- الدهي أحمد، " قيود الاستثمار القيود المالية مع التطبيق على اليمن"، دراسات اقتصادية، عدد (11)، صنعاء، صيف 2004م.

42- زعلول فتحية محمد، "تقييم مقاييس التضخم في مصر"، بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقد في القاهرة خلال الفترة 3-5 مارس 1990م، (القاهرة، كتاب صادر عن مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية جامعة القاهرة، 1992م).

43- الزهار محمد حامد، "السياسة النقدية في مصر خلال العشرين سنة الأخيرة وأثرها على التضخم"، بحوث ووثائق المؤتمر العلمي السادس المنعقد في القاهرة في أبريل 1979م، (القاهرة، كتاب صادر عن الجمعية المصرية للإدارة المالية، 1980م).

44- السقاف عبد العزيز، "تقييم الجانب النقدي والمالي في برنامج الإصلاح الاقتصادي"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن الثوابت للنشر، 1999م).

45- السماوي أحمد، "أذون الخزانة أداة مالية ونقدية ضرورية وخطوة متقدمة نحو إنشاء سوق للأوراق المالية"، دراسات اقتصادية، عدد (10)، صنعاء، ربيع 2004م.

46- شجاع الدين أحمد، "المؤشرات السكانية وعلاقتها ببرنامج الإصلاح الاقتصادي"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن الثوابت للنشر، 1999م).

47- الشرجبي عبد الباري، "الآثار الاقتصادية لحرب ترسيخ الوحدة اليمنية"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد في صنعاء، الفترة 2- 4 مايو 1995م، (صنعاء، كتاب صادر عن الثوابت للنشر، 1996م).

48- الشرجي عبد الباري، "الفقر في برنامج الإصلاح الاقتصادي"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن الثوابت للنشر، 1999م).

49- شرف الدين حسن، "الأمن الغذائي في استراتيجية برنامج الإصلاح الاقتصادي"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن الثوابت للنشر، 1999م).

50- الشماحي علي، "سياسة سعر الصرف في الجمهورية اليمنية والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتخفيض قيمة الريال اليمني"، المالية، عدد (101)، صنعاء، أبريل 2001م.

51- شيخ خالد، "النتائج والآثار الاقتصادية لتحرير أسعار السلع والخدمات في برنامج الإصلاح الاقتصادي"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م (صنعاء، كتاب صادر عن الثوابت للنشر، 1999م).

52- شيخ خالد، "الدخول والأجور في برنامج الإصلاح الاقتصادي"، المالية، عدد (8)، صنعاء، أكتوبر 1998م.

53- الصادق علي توفيق ، "العوامل الخارجية في إحداث الظاهرة التضخمية في البلاد العربية (التضخم المستورد)"، بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت من 16-18 مارس 1985م، (قبرص، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، 1986م).

54- الصفتي رشاد، "التضخم والتنمية" ، بحوث ووثائق المؤتمر العلمي السادس المنعقد في القاهرة في أبريل 1979م، (القاهرة، كتاب صادر عن الجمعية المصرية للإدارة المالية، 1980م).

55- عامر عبد الكريم، "برنامج الإصلاح الاقتصادي ...مبرراته وغاياته"، المالية، عدد (82)، صنعاء، أبريل 1996م.

56- عبد الحميد عبد المطلب، العدل محمد رضا، "عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية في مصر"، بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 3-5 مارس 1990م، (القاهرة، كتاب صادر عن مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية بكلية العلوم السياسية جامعة القاهرة، 1992م).

57- عبد الرحمن مصطفى رضا، "أثر السياسة الضريبية على التضخم"، بحوث ووثائق المؤتمر العلمي السادس المنعقد في القاهرة في أبريل 1979، (القاهرة، كتاب صادر عن الجمعية المصرية للإدارة المالية، 1980م).

58- العريان محمد، طارق شمس الدين، "الإصلاحات الهيكلية في البلدان العربية"، التمويل والتنمية، عدد (3)، واشنطن، سبتمبر 1993م.

59- فرحان حسن ثابت، "أذون الخزانة – البداية والنهاية – هدف الإنشاء ونهاية الاستخدام"، دراسات اقتصادية، عدد (10)، صنعاء، ربيع 2004م.

60- الفسيل طه، "المشروطية المتبادلة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن الثوابت للنشر، 1999م).

61- قعطبي حسين، "تسوية الدين الخارجي في برنامج الإصلاح الاقتصادي"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر من الثوابت للنشر، 1999م).

62- كريم كريمة، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي"، مصر المعاصرة، عدد (441، 442)، القاهرة، أبريل 1996م.

63- كوري شارميني، ميساجني مورو، أوفردال أريك، "خفض التضخم في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال دور تصحيح الأسعار النسبية"، التمويل والتنمية، عدد (1)، واشنطن، مارس 1998م.

64- المتوكل يحي، "الإصلاحات الاقتصادية وفجوة الموارد المحلية"، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد في صنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن الثوابت للنشر، 1999م).

65- مثني علي، "رؤية مستقبلية للاقتصاد اليمني سماته، تحدياته، مستقبله، دراسة تحليلية"، دراسات اقتصادية، عدد (14)، صنعاء، ربيع 2005م.

66- مثني فضل علي، "التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني خلال القرن الحادي والعشرين"، بحوث اقتصادية عربية، عدد (24)، القاهرة، 2001م.

67- المخلافي عبد ا ، "دور السياسة النقدية والمالية في الفجوة الإدخارية في اليمن"، المالية، عدد (99)، صنعاء، سبتمبر 2000م.

68- معتوق سهير محمود، "سياسات التثبيت الاقتصادي"، مصر المعاصرة، عدد (419، 420)، القاهرة، أبريل 1990م.

69- معتوق سهير محمود، "سياسة التمويل التضخمي ومدى فاعليتها في السنوات التسعينية"، بحوث ووثائق المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر للاقتصاديين المصريين المنعقد في القاهرة خلال الفترة 1-3 ديسمبر 1990م، (القاهرة، كتاب صادر عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 1992م).

70- وونغ كورنغ هوربي، "إصلاح أدوات السياسة النقية"، التمويل والتنمية، عدد (1)، واشنطن، مارس 1992م.

ج- الرسائل والأطروحات :

71- أحمد عصام الدين، "فعالية السياسات النقدية في الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي"، (جامعة عين الشمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1989م).

72- بركان زهية، "التضخم وبرامج التصحيح في البلدان النامية بين النظرية والتطبيق – دراسة حالة الجزائر"، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999م).

73- رنان راضية، "أنظمة سعر الصرف في البلدان النامية ودورها في مكافحة التضخم في ظل التحولات المالية الدولية دراسة حالة البلدان الناشئة (الشيلي والمكسيك)"، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002/2001م).

74- الزبيدي علي، "دراسة تحليلية للتضخم في الجمهورية العربية اليمنية في الفترة 1972/71م – 1984/83م"، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 1990م).

75- الشبول نايف، "التضخم في الاقتصاد الأردني – دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه"، (جامعة عين الشمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد رسالة ماجستير غير منشورة، 1981م).

76- الشميري نصر، "القروض الخارجية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية"، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير رسالة ماجستير غير منشورة، 2002/2001م).

77- العطوي إيمان، "مدى فاعلية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الفترة منذ بداية السبعينيات، وحتى برنامج الإصلاح الاقتصادي"، (جامعة عين الشمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1997م).

78- فؤاد ياسمين محمود، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر"، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1996م).

79- كليب علي، "الآثار الاقتصادية الكلية للديون الخارجية لليمن"، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م).

د- التشريعات :

80- مصلحة الضرائب، <u>التشريعات الضريبية (1991-2001م)</u>، (صنعاء، مصلحة الضرائب، 2001).

81- اليمن، وزارة الشئون القانونية، قانون رقم (14) بشأن البنك المركزي اليمني، (الجريدة الرسمية)، 2000م.

هـ - التقارير :

82 - اليمن، البنك المركز اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية والنقدية، التقرير السنوي لعام 1990م، (صنعاء، 1991م).

83- اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية والنقدية ، التقرير السنوي لعام 1991م، (صنعاء، 1992م).

84- اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للدراسات والبحوث، التقرير السنوي لعام 1992م، (صنعاء، 1993م).

85- اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للدراسات والبحوث ، التقرير السنوي لعام 1993م، (صنعاء، 1994م).

86- اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1994م، (صنعاء، 1995م).

87- اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1995م، (صنعاء، 1996م).

88- اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير السنوي لعام 1996م، (صنعاء، 1997م).

89- اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 1997م، (صنعاء، 1998م).

90- اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ، التقرير السنوي لعام 1998م، (صنعاء، 1999م).

91- اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ، التقرير السنوي لعام 1999م، (صنعاء، 2000م).

92- اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ، التقرير السنوي لعام 2000م، (صنعاء، 2001م).

93- اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ، التقرير السنوي لعام 2001م، (صنعاء، 2002م).

94- اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ، التقرير السنوي لعام 2002م، (صنعاء، 2003م).

95- اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث ، التقرير السنوي لعام 2003م، (صنعاء، 2004م).

و- الإحصاءات :

96- اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1996، (صنعاء، النور للطباعة، مارس 1997م).

97- اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000، (صنعاء، مطابع الجهاز المركزي للإحصاء، يونيو 2001م).

98- اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002، (صنعاء، الآفاق للطباعة والنشر، أغسطس 2003م).

99- اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003، (صنعاء، الميثاق للطباعة والنشر، يونيو 2004م).

100- اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد (4)، يوليو 2001م.

101- اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد (8)، يوليو 2002م.

102- اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد (9)، أكتوبر 2002م.

103- اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للإحصاء والدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد (20)، يوليو 2005م.

ز- متفرقات :

104- البان هدى، "آثار المديونية الخارجية على اقتصاديات الجمهورية اليمنية"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المجلس الاستشاري حول القروض والمساعدات المنعقدة في صنعاء خلال الفترة 8-10 أغسطس 1999م.

105- الشوافي عبد العزيز، "المديونية الخارجية (القروض والمعونات وآثارها على التنمية في الدول العربية وخاصة في الجمهورية اليمنية"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المجلس الاستشاري حول القروض والمساعدات المنعقدة في صنعاء خلال الفترة 8-10، أغسطس 1999م.

ثانياً : المراجع بالأجنبية

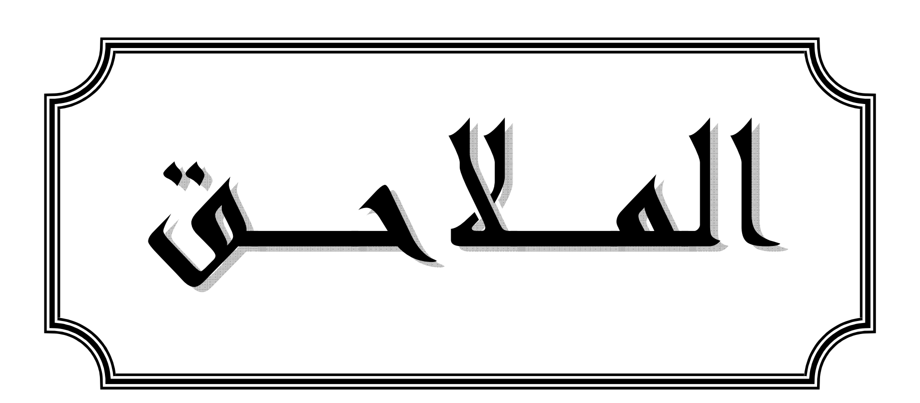
106- International Monetary Fund, Yemen in the 1990s : from Unification to Economic reform, 200

107- The World Bank, Global Development finance, Financing the poorest countries, 2002.

108- The World Bank, Global development finance, Harnessing cyclincal gains for development, 2004.

109- The World Bank, Economic growth in the republic of Yemen, Sources, constraints, and potentials, 2002.

110- United Nations, Statistical abstract of the ESCWA region, Issue 17, 1997.


الملاحق

جدول رقم (1)

الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 1990- 2003م (بالأسعار الجارية بملايين الريالات)

البيـــــــــــان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الصناعـــــــات														
الزراعة والغابات والصيد	30617	32209	44265	50913	69156	103199	125412	145704	171983	193991	215457	247520	265169	296420
الزراعة والقنص والغارات (بدون القات)	19079	18569	21824	31303	41735	66810	79916	93248	113180	130404	143774	163657	165267	186521
القات	10741	12256	14240	17545	21607	27557	34796	39236	44188	49844	58056	64154	72746	80020
صيد الأسماك	797	1384	1901	2065	5814	8832	10700	13256	14615	13743	13627	19709	27156	29879
الصناعات الاستخراجية	17233	15140	13653	13371	18648	70756	193722	247421	139170	331246	550971	492744	508001	628398
الصناعات الإستخراجية (عدا النفط)	284	310	441	609	858	1640	2449	2506	1412	2214	1694	1821	1914	2001
استخراج النفط الخام	16949	14830	13212	12762	17790	69116	191273	244915	137758	329032	549277	490923	506087	626397
الصناعات التحويلية	9795	13114	19005	26360	39798	66052	61794	69025	65812	67195	7972	84852	90980	97207
الصناعات التحويلية (عدا تكرير النفط)	9292	12576	18461	25814	39300	64287	57065	65605	60467	60979	73141	77034	81990	87527
تكرير النفط	503	538	544	546	498	1765	4729	3420	5345	6216	6651	7818	8990	9680
الكهرباء والمياة والغاز	1464	1870	1918	2095	2034	3111	5334	6718	7912	11822	10117	12263	16500	18654
البناء والتشييد	3598	5017	7634	8559	13139	21203	34228	48398	53157	62927	69138	74606	82611	88795
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والإصلاح	10777	15820	20420	28633	40985	67326	82479	95168	111739	139820	180022	209618	259967	291979
تجارة الجملة والتجزئة	8553	12334	15955	21683	30077	49464	61390	70185	84594	110357	145037	172391	218490	245689
المطاعم والفنادق	1166	2017	2650	4192	7007	11568	31727	17105	18518	20000	24601	25831	28973	32568
الإصلاح والصيانة	1058	1469	1815	2758	3901	6294	7362	7878	8627	9463	10384	11396	12504	13722
النقل والتخزين والمواصلات	18713	22365	29801	39899	44625	62923	76547	100238	109780	131629	165271	195078	220985	242561

التمويل والتامين والعقارات وخدمات الاعمال	10501	15729	18933	23942	32608	49006	60747	64821	84635	106767	115831	137291	151207	469419
التمويل التامين	3728	6730	7122	9011	13868	18828	16856	17437	30643	41899	43362	55296	58099	59874
العقارات وخدمات الإعمال	6773	8999	11811	14931	18740	30178	43891	47384	53992	64868	72469	81995	93108	109545
الخدمات الشخصية وخدمات المجتمع	1390	1822	2180	3026	4140	6173	6987	8042	9054	11008	12521	16898	20142	23965
مجمزع الصناعات	10488	123086	157809	196798	265133	449749	647250	785571	753242	1056405	1399120	1470870	1615562	1857398
منتجو الخدمات الحكومية	19598	25170	32480	40894	48609	65777	73963	82175	93635	131941	150822	173161	210186	221742
القطاع العائلي (خدمات المنازل)	300	310	320	340	360	380	390	400	410	424	452	482	541	584
منتجوالهئات اللاربحية التي تخدم العائلات	195	292	328	354	423	577	584	656	738	334	208	136	265	271
الرسوم الجمركية	4012	6012	6647	7535	7440	16804	26251	25785	24080	25680	29842	33355	36689	40525
ناقصاً : الخدمات المصرفية المحتسبة	2631	4368	5160	6866	11364	16644	14886	15703	27865	41990	41808	49866	51795	53288
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	125562	150502	192424	239054	310601	516643	733552	878884	844240	1172794	1538636	1628138	1811448	2067232
الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية	108613	135672	179212	226292	292811	447527	542279	633969	706482	843762	989359	1137215	1305361	1440835

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- بالنسبة لبيانات الأعوام 1990-1999م :

  اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م،(صنعاء، الآفاق للطباعة والنشر، أغسطس2003م) ص 400.

- بالنسبة لبيانات الأعوام 2000- 2003م:

  اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م، (صنعاء، الميثاق للطباعة والنشر، يونيو 2004) ص 436.

جدول رقم (2)

العرض النقدي (بملايين الريالات) خلال الفترة 1995-2003م

نهاية الفترة	النقد		إجمالي النقد (1)	شبه النقد				إجمالي شبه النقد (2)	العرض النقدي (3)=(1)+(2)
	العملة خارج البنوك	ودائع تحت الطلب		ودائع لأجل	ودائع الادخار	ودائع بالعملات الأجنبية	الودائع المخصصة		
1990	39895	14641,5	54536,5	5861,3	4336,6	4946,5	2834,1	17978,5	72515
1991	45161,1	15707,2	60868,3	6671,7	5976,9	4038,1	1785,6	18472,3	79340,6
1992	55530,5	20248,8	75779,3	7477	6615,5	5978,9	1328,8	21400,2	97179,5
1993	79019	24337,6	103356,6	9167,8	6999,4	6230,9	1240,2	23638,3	126994,9
1994	111005,6	28703,2	139708,8	11982,8	7653,2	6614,2	1210,3	27460,5	167169,3
1995	129114,2	35021,1	164135,3	17220,5	9332,6	55599,5	1977	84129,6	248264,9
1996	120477	36221	156698	30570,1	14747,1	63874,8	3661,3	112853,3	269551,3
1997	126903,7	39480,3	166384	33932,3	18122,4	76410,2	3539,6	132004,5	298388,5
1998	139668,4	40258,8	179927,2	33041,1	20705,3	95992,1	3684,2	153422,7	333349,9
1999	166923,7	40272,8	207196,5	30563,9	25681,2	111667,6	4185	172097,7	379294,2
2000	197122,5	50125,9	247248,4	41718,5	34651,8	146151,1	4692,3	227276,7	474525,1
2001	212794,8	69888,6	282683,4	50319,9	40952,1	184030,3	5063,8	280366,1	563049,5
2002	239329,3	67120,2	306449,5	78491,5	51581,5	219108,4	9033,5	358214,9	664664,4
2003	268812,5	78652,9	347465,4	106947,2	59572,5	270477,7	12909	449906,4	797371,8

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- بالنسبة لبيانات الأعوام 1990 -2000 ، اليمن، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير لعام 2000م، (صنعاء، 2001م)، ص 85.
- بالنسبة لبيانات الأعوام 2001-2003م، اليمن البنك المركزي اليمني، الإدارة العلامة للبحوث، التقرير السنوي لعام 2003، (صنعاء، 2004م)، ص 97.

جدول رقم (3)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للأعوام 1990- 2000م

1990م=100 %

البنود	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الرقم القياسي العام	100	137	171	226	316	501	646	623	657	649	682
الرقم القياسي للغذاء	100	139	171	233	355	573	743	712	755	712	758
الرقم القياسي للسكن وملحقاته	100	126	166	192	222	345	445	435	464	518	522
الرقم القياسي للملابس	100	152	227	298	331	449	696	618	618	660	709
الرقم القياسي (أخرى)	100	133	156	226	289	460	497	519	532	569	587

المصدر : من إعداد الباحث، بالاعتماد على :

- بالنسبة لبيانات عام 1990- 1991م :

اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 1990، 1991م ، صفحات متنوعة.

- بالنسبة لبيانات الأعوام 1992- 2000م :

- اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000م، (صنعاء، مطابع الجهاز المركزي للإحصاء، يونيو 2001م)، ص 337.

جدول رقم (4)

معدل التضخم السنوي للفترة 1991-2000م

1990م (سنة الأساس) %

البنود	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الرقم القياسي العام	37	24.82	32.16	39.82	58.54	28.94	- 3.56	5.46	- 1.22	5.08
الرقم القياسي للغذاء	39	23.02	36.26	52.36	61.41	29.67	- 4.17	6.04	- 5.69	6.46
الرقم القياسي للسكن وملحقاته	26	31.75	15.66	15.62	55.40	28.98	- 2.25	6.67	11.64	0.77
الرقم القياسي للملابس	52	49.34	31.28	11.07	35.65	55.01	- 11.21	0	6.80	7.42
الرقم القياسي (أخرى)	33	17.29	44.87	27.88	59.17	8.04	4.43	2.5	6.95	3.16

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الملحق رقم (3).

جدول رقم (5)

عجز الموازنة العامة للدولة ومصادر تمويله خلال السنوات 1990-2003م

السنوات	الإيرادات العامة المحلية	النفقات العامة	عجز الموازنة أو (الفائض)	مصادر تمويل عجز الموازنة العامة		
				المنح الخارجية	القروض الخارجية	القروض المحلية
1990	23941	35967	12026	447	1624	9955
1991	37994	44070	6076	5	-	6071
1992	32911	57043	24132	504	755	22873
1993	36721	68984	32263	332	1071	30860
1994	41386	87128	45742	233	1238	44271
1995	89652	119880	30228	1762	1900	26566
1996	216056	232755	16699	4811	11358	530
1997	287388	307568	20180	1938	10426	7816
1998	222161	301431	79270	5494	16915	56861
1999	326416	342933	16517	10415	23960	(17858)
2000	583715	502440	(81275)	5069	11118	(97462)
2001	546763	522367	(24396)	6321	8995	(39712)
2002	561284	593937	32653	7701	10668	14284
2003	664246	777087	112841	8335	15634	88872

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- بالنسبة لبيانات الأعوام 1990-1995

اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد (4)، يوليو 2001م، ص 8.

- بالنسبة لبيانات الأعوام 1996-1998 م

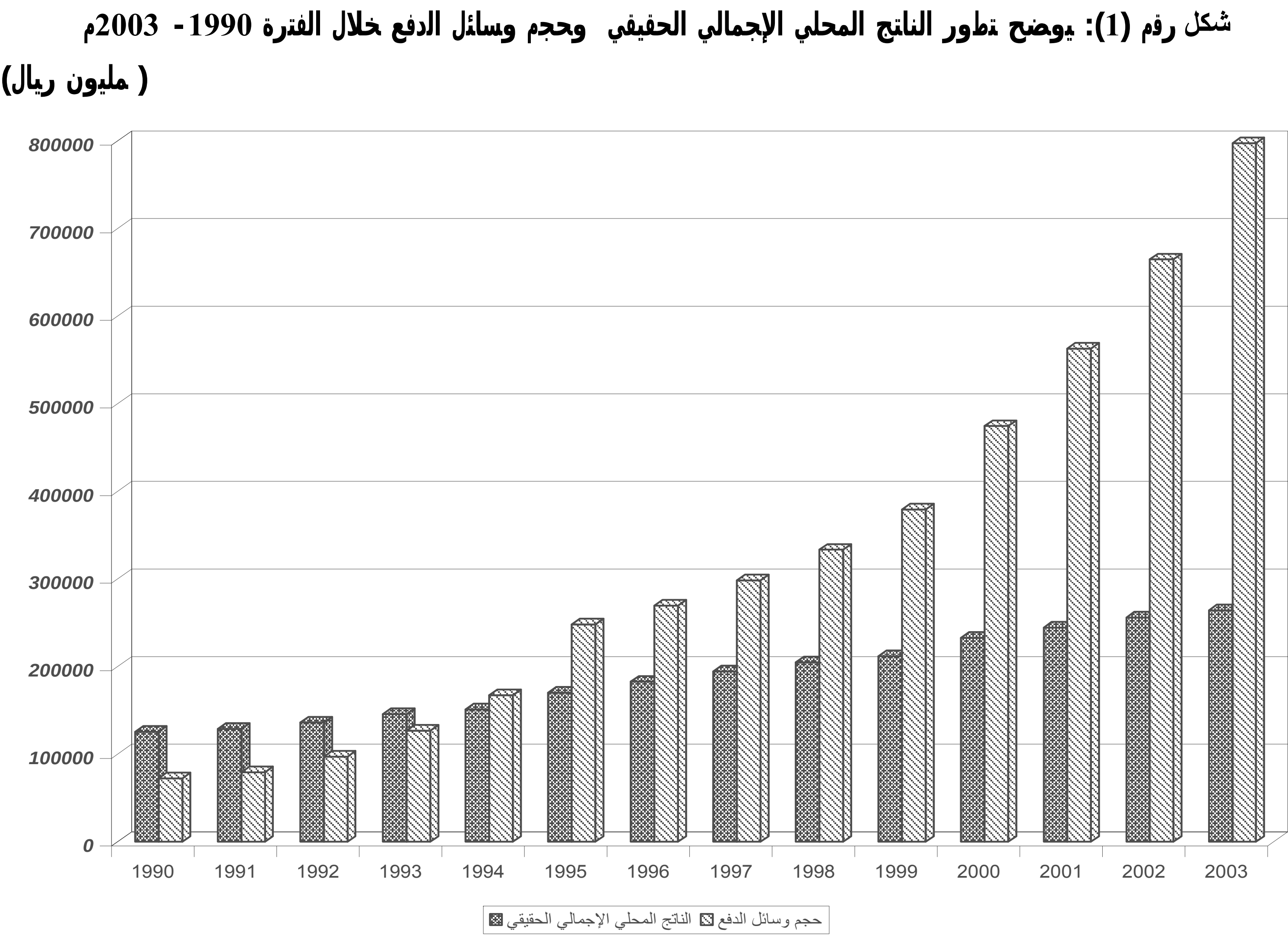
اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للإحصاء والدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة عدد (13)، أكتوبر 2003م، ص 3.

- بالنسبة لبيانات الأعوام 1999-2003م

اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للإحصاء والدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد (20)، يوليو 2005م، ص 3.

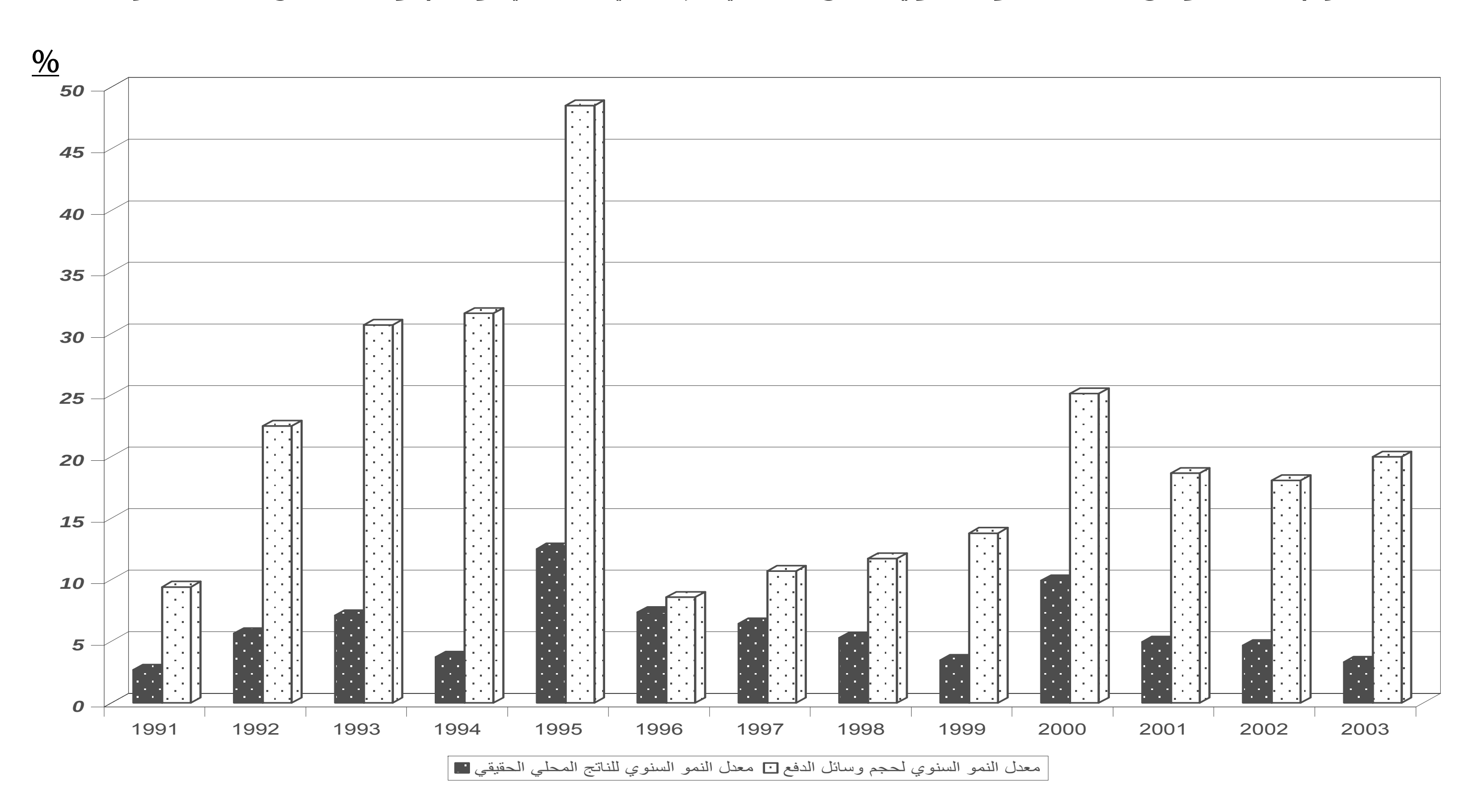
شكل رقم (1): يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم وسائل الدفع خلال الفترة 1990- 2003م

(مليون ريال)



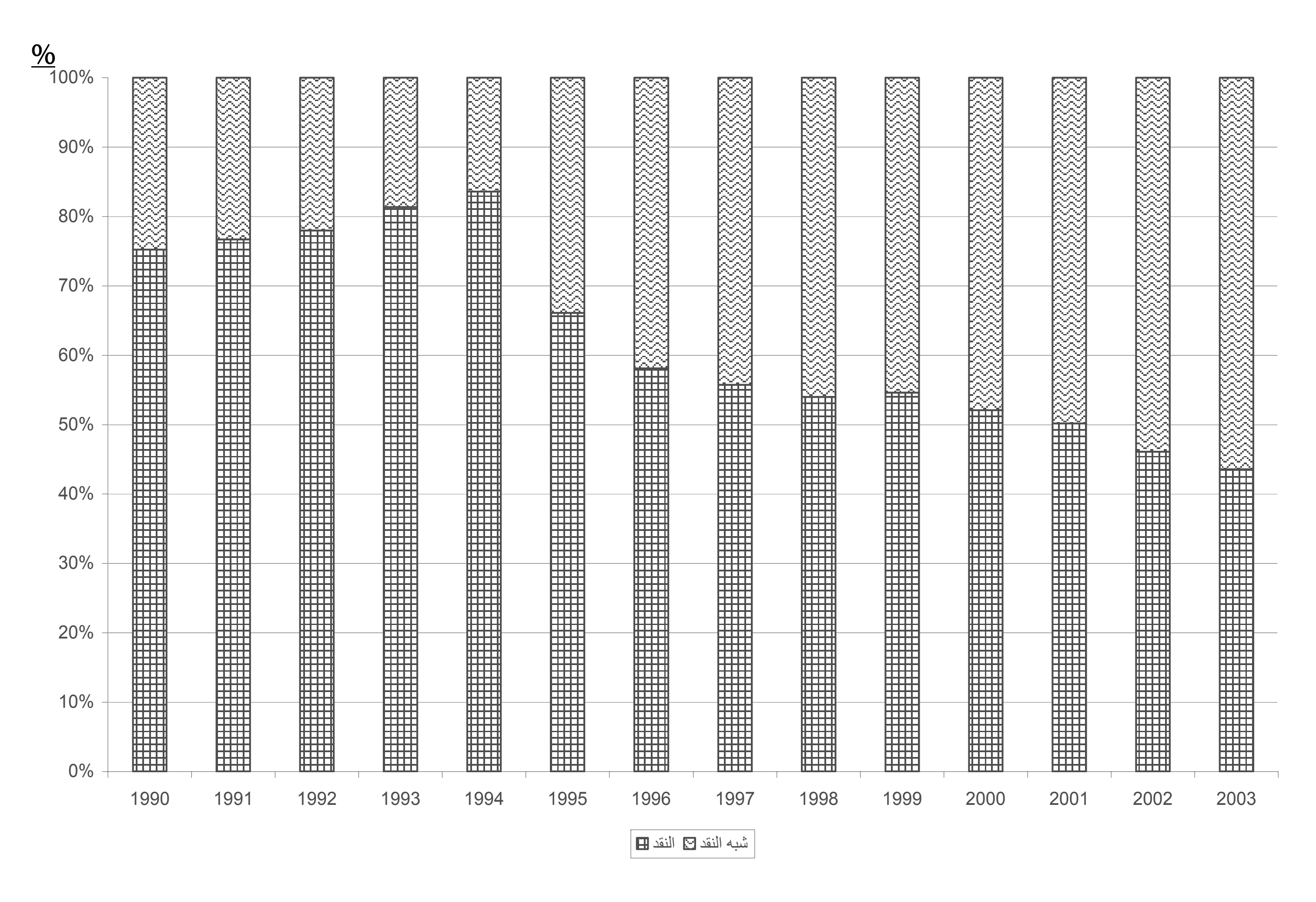
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الجدولين رقم (7) ، (52).وبيانات الملحق رقم (2).

شكل رقم (2) : يوضح معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم وسائل الدفع خلال الفترة (1991- 2003)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الجدولين رقم (4) ، (51).

شكل رقم (3) يوضح تطور نسبة النقد وشبه النقد في إجمالي عرض النقود خلال الفترة 1990- 2003م



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الجدولين (8)، (43).



شكل رقم (4) يوضح قيمة الودائع لدى الجهاز المصرفي خلال الفترة 1990 – 2003م

(مليون ريال)

300000
250000
200000
150000
100000
50000
0

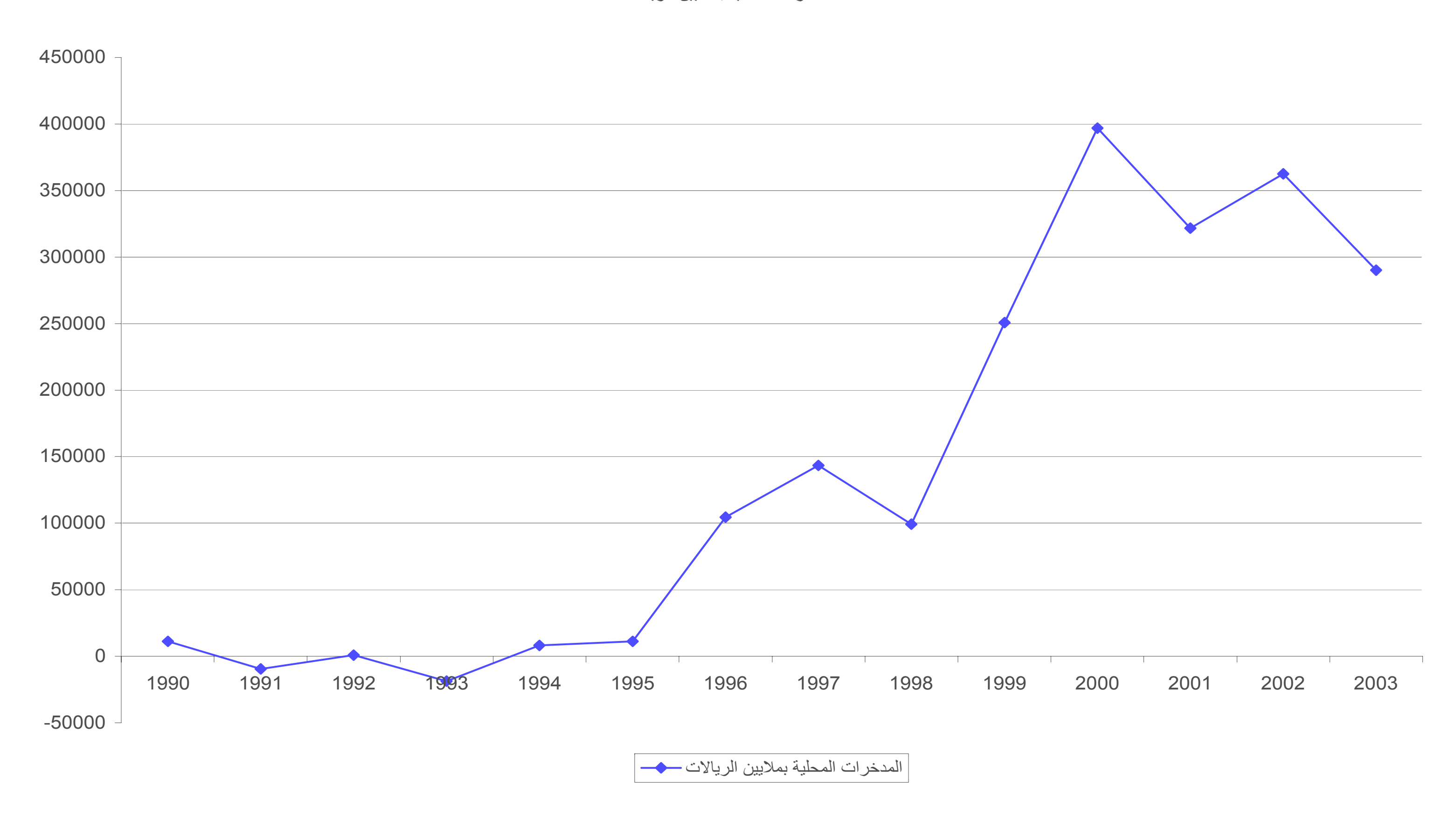
1990 1991 1992 1993 1994 1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003

الودئع تحت الطلب
الودائع لأجل
ودائع الادخار
ودائع بالعملات الأجنبية
الودائع المخصصة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الجدولين (31)، (54).

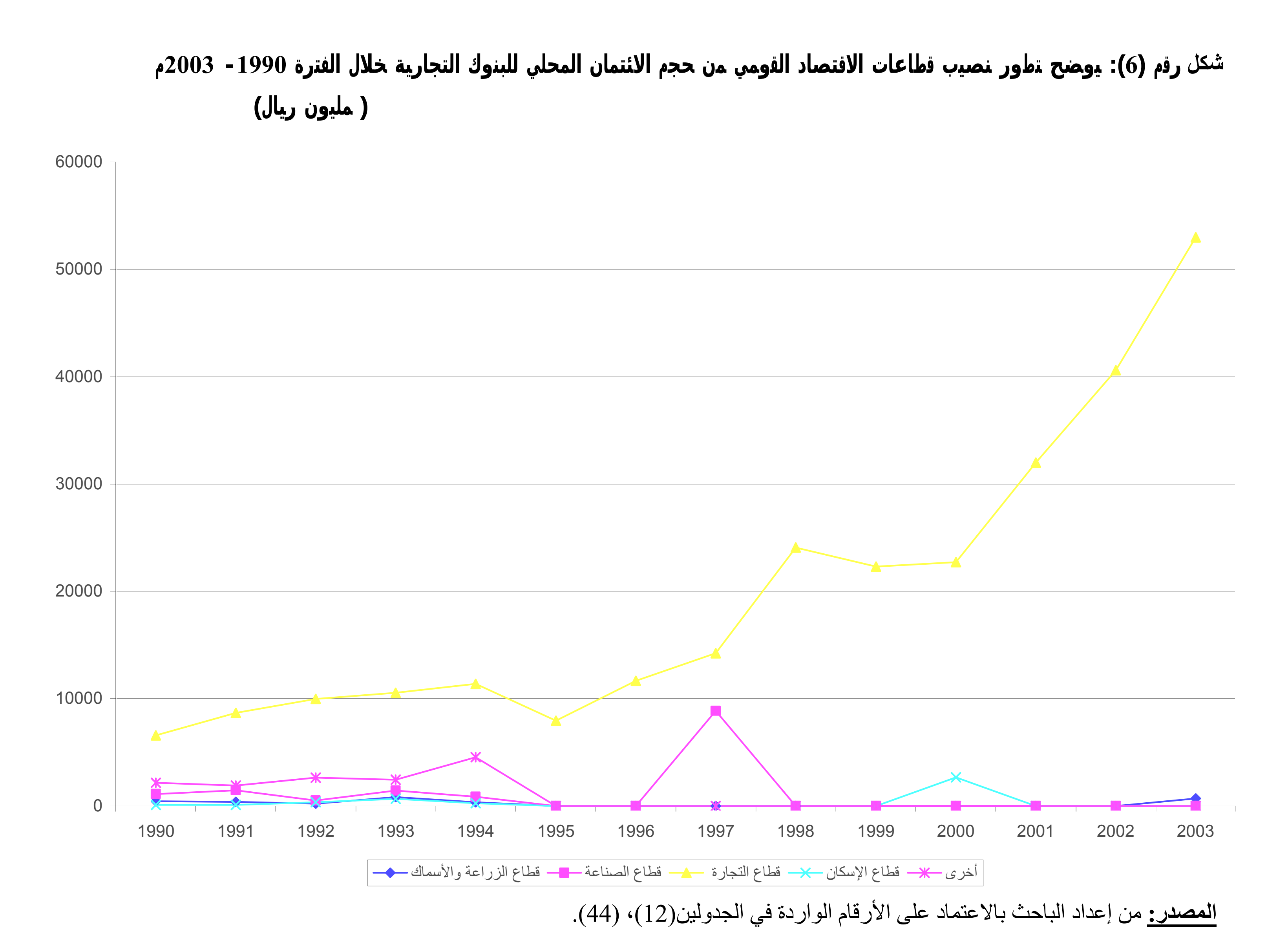
شكل (5) يوضح تطور قيمة المدخرات المحلية في الاقتصاد اليمني خلال الفترة 1990- 2003م

(مليون ريال)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الجدولين (30)، (56).

شكل رقم (6): يوضح تطور نصيب قطاعات الاقتصاد القومي من حجم الائتمان المحلي للبنوك التجارية خلال الفترة 1990- 2003م (مليون ريال)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الجدولين(12)، (44).



شكل رقم (7) يوضح نسبة مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة 1990 -2003م

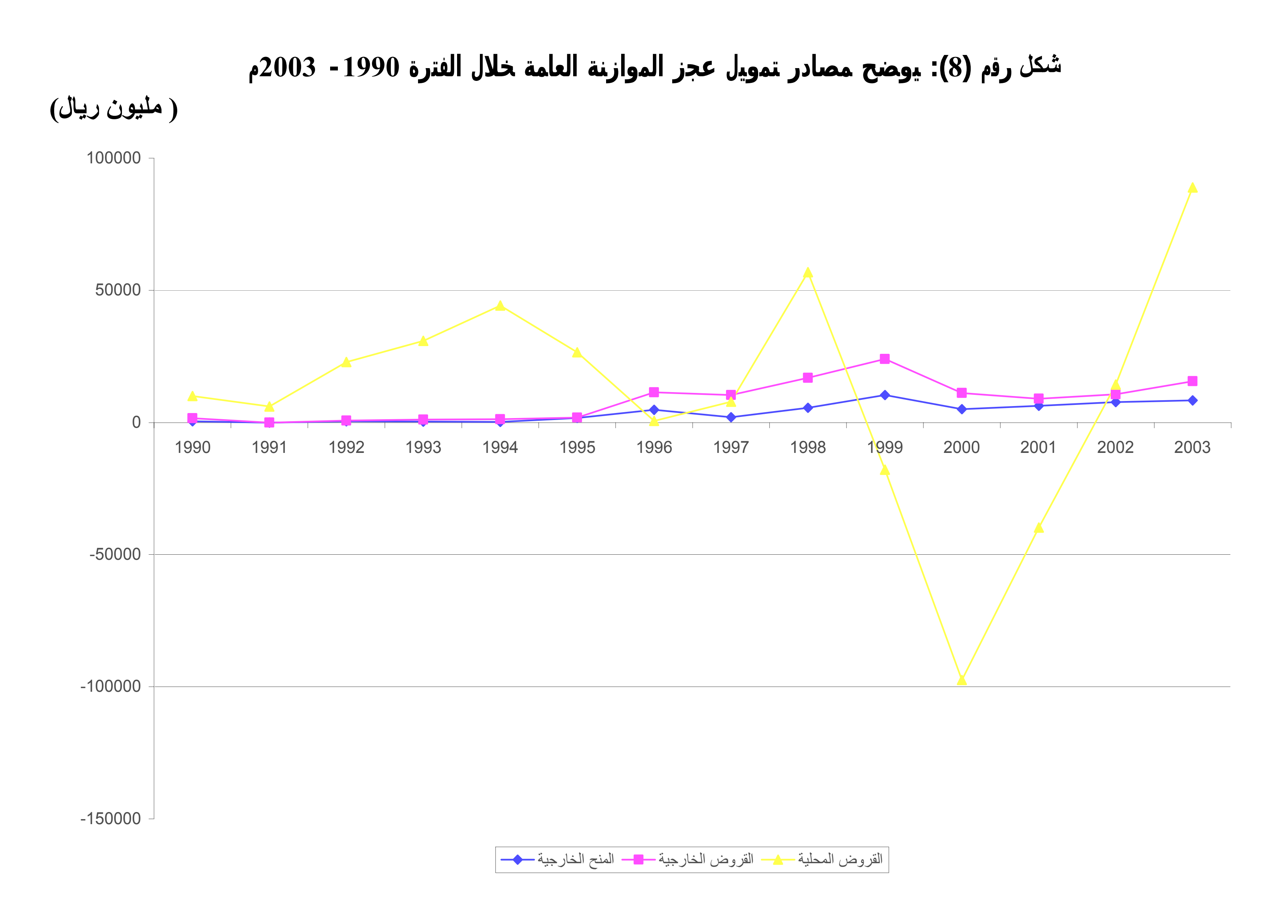
الضرائب المباشرة ▤ الضرائب غير المباشرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

اليمن، وزارة المالية، الإدارة العامة للإحصاء والدراسات الاقتصادية عدد(4)، يوليو 2001م، عدد(20)، يوليو 2005، صفحات متنوعة.

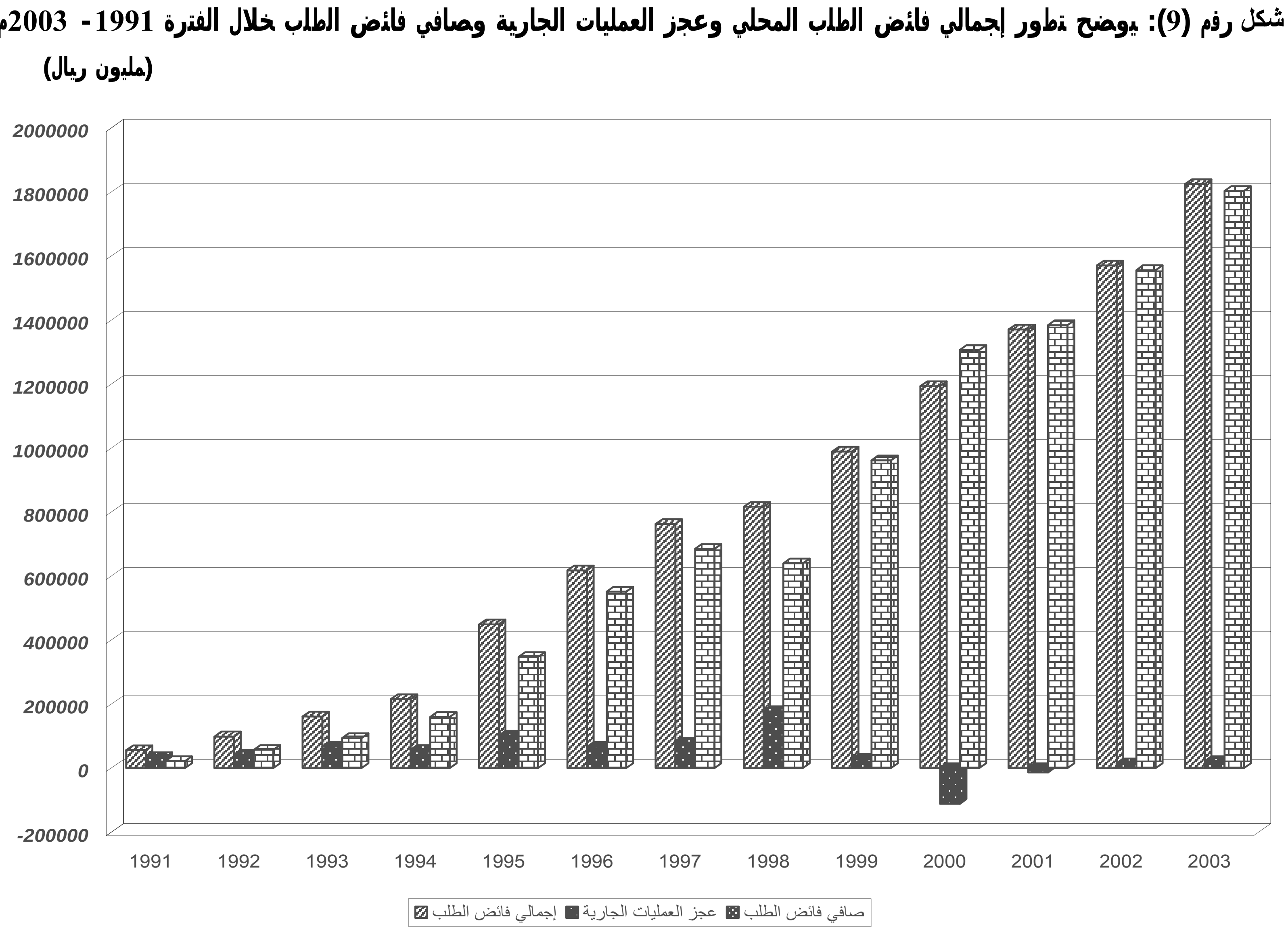
شكل رقم (8): يوضح مصادر تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة 1990- 2003م

(مليون ريال)



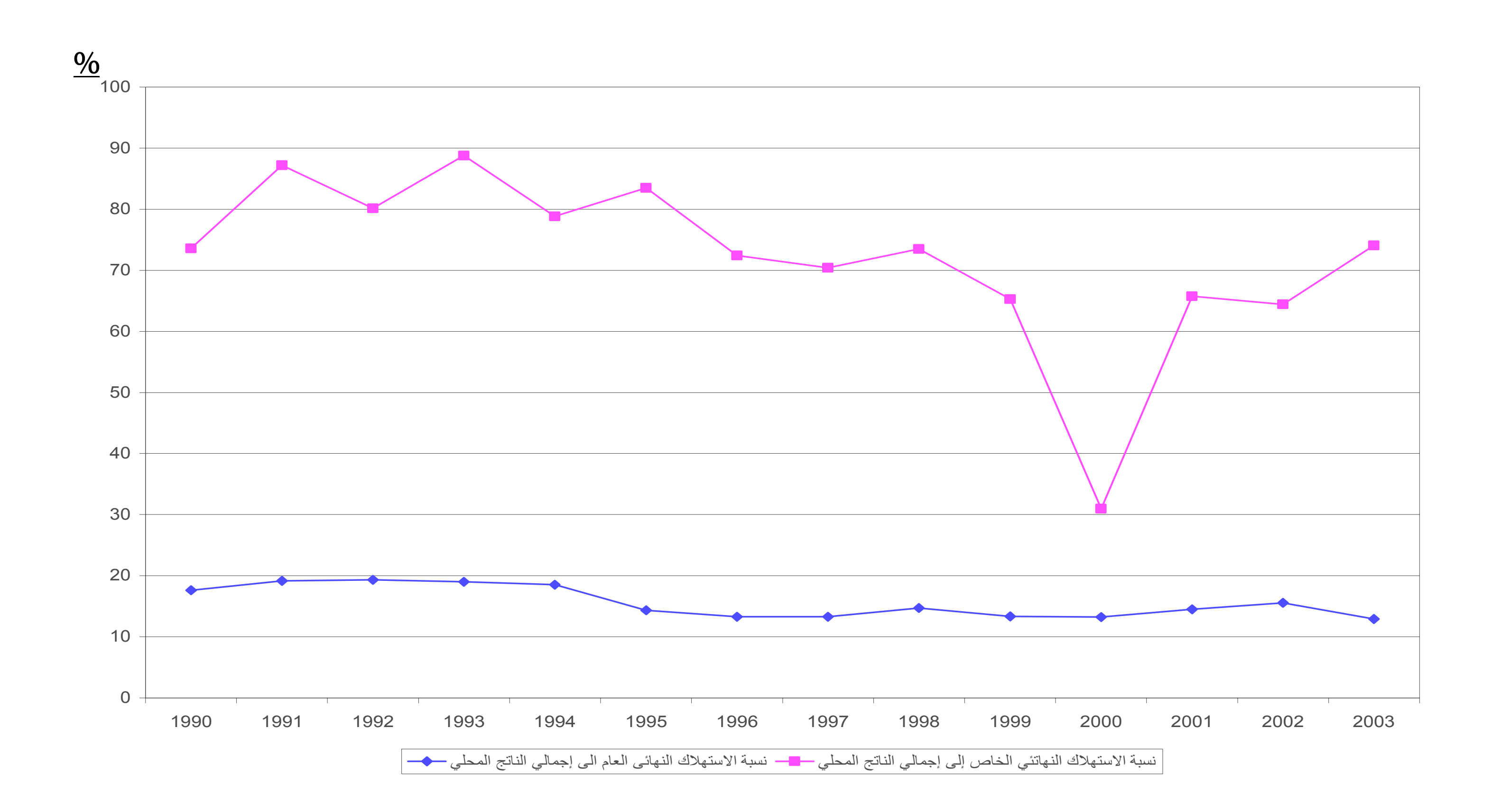
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الجدولين(17)، (36).

شكل رقم (9): يوضح تطور إجمالي فائض الطلب المحلي وعجز العمليات الجارية وصافي فائض الطلب خلال الفترة 1991- 2003م (مليون ريال)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الجدولين رقم (5) ، (52).

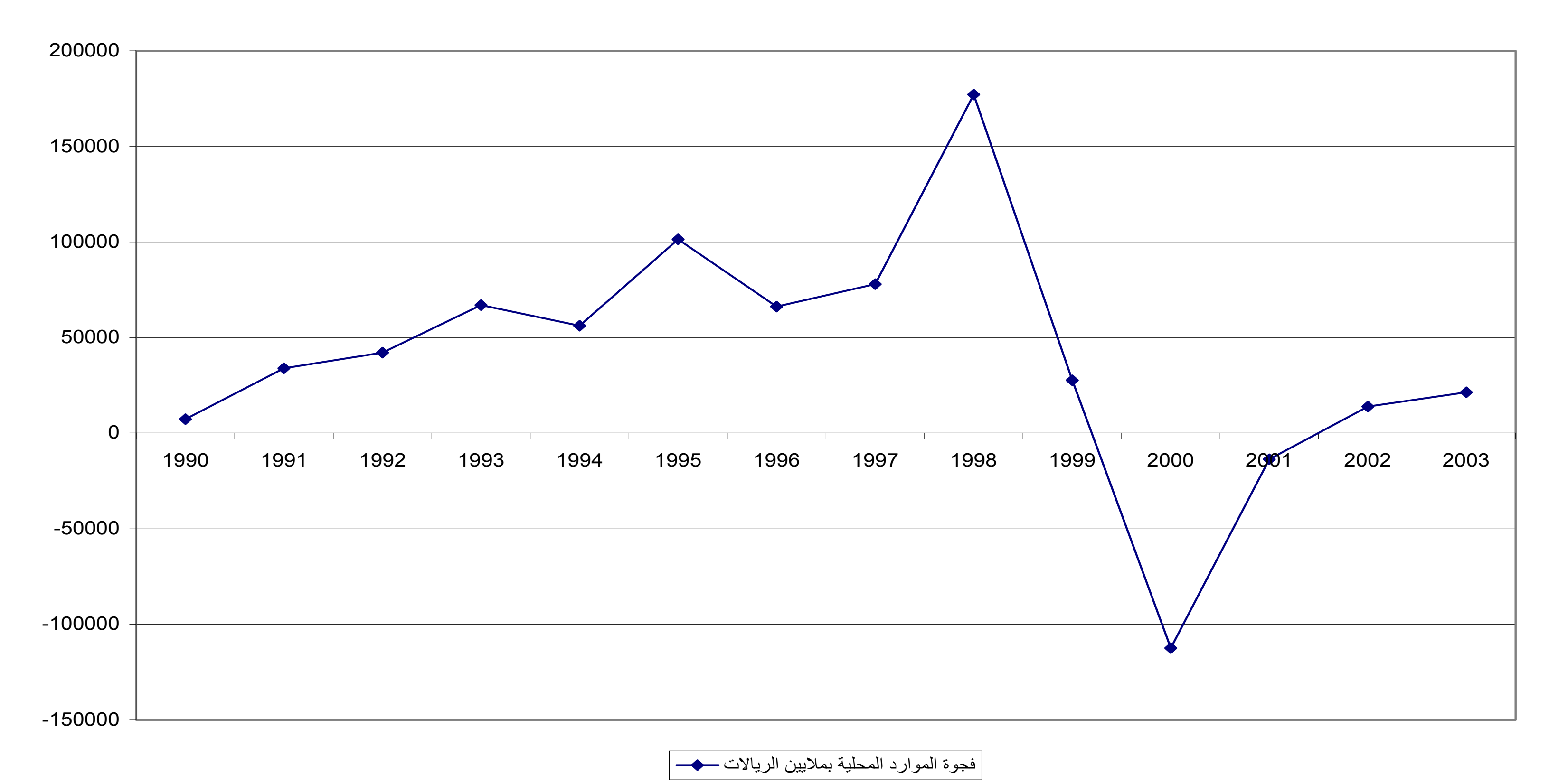
شكل رقم (10) يوضح تطور نسبة الاستهلاك النهائي العام والاستهلاك النهائي الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1990- 2003م



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الجدولين (14)، (45).

شكل رقم (11) يوضح تطور فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد اليمني خلال الفترة 1990- 2003م

(مليون ريال)



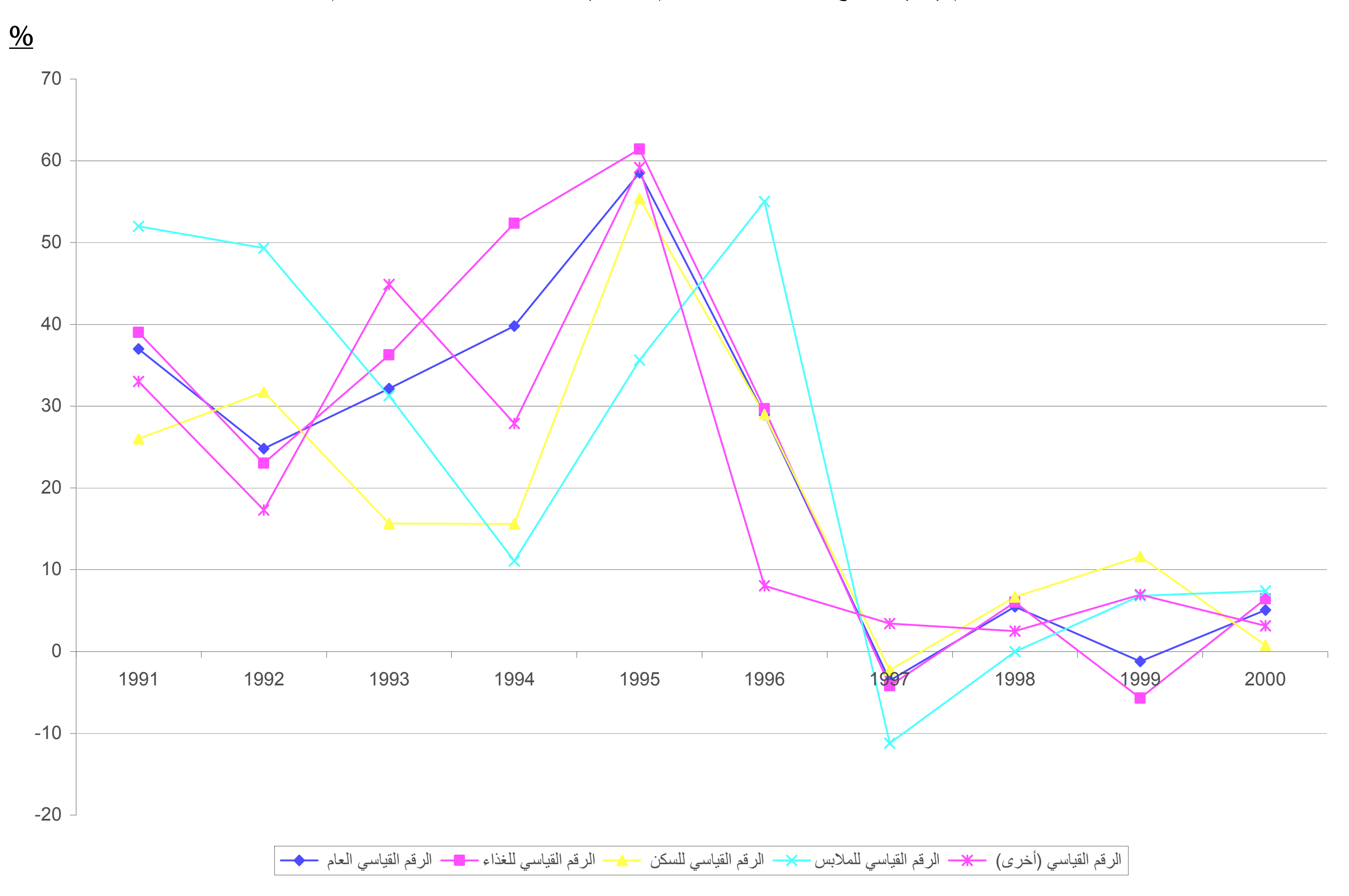
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الجدولين (19)، (48).

شكل رقم (12) يوضح تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال الفترة 1990- 2000م



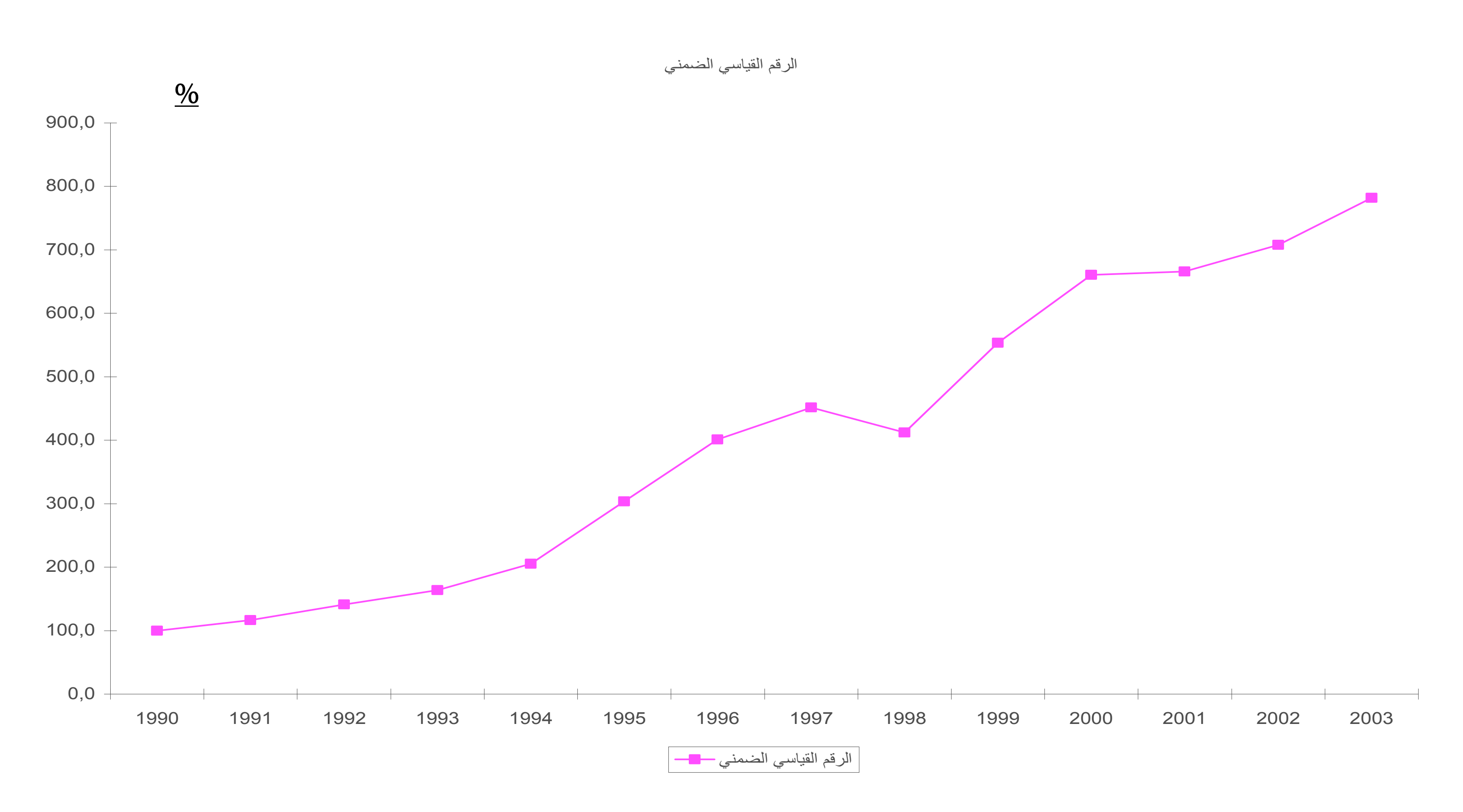
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الملحق رقم (3).

شكل رقم (13) يوضح تطور معدل التضخم السنوي خلال الفترة 1991 -2000م



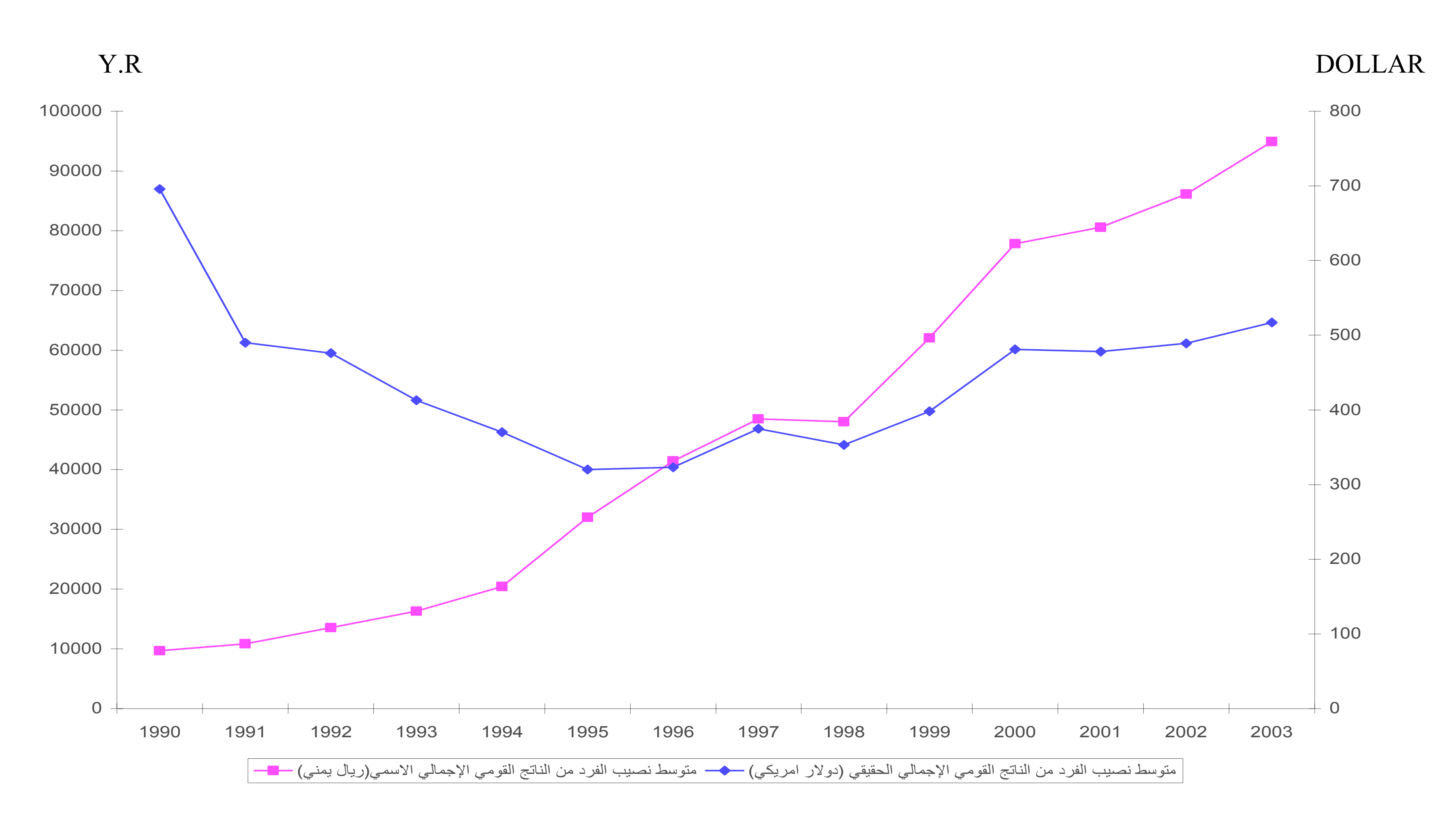
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الملحق رقم (4).

شكل رقم (14) يوضح تطور الرقم القياسي الضمني خلال الفترة 1990- 2003م



<u>المصدر:</u> من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الجداول (3)، (48)، (52).

شكل رقم (15) يوضح تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الاسمي والحقيقي خلال الفترة 1990 -2003م



<u>المصدر:</u> من إعداد الباحث بالاعتماد على: اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2002، 2003م، صفحات متنوعة.